جامعة غرداية - الجزائر
University of Ghardaia - Algeria

إضافات اقتصادية

دورية دولية نصف سنوية محكمة تنشر الأبحاث و الدراسات
المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
تصدر عن جامعة غرداية - الجزائر

إيداع قانوني رقم : مارس/2017
ردمد : / E-ISSN : 2572-0074 P-ISSN :

مجلة إضافات إقتصادية
Journal of Economic Additions

جامعة غرداية - الجزائر
University of Ghardaia - Algeria

Journal of Economic Additions

International Bi-Annual Peer-Reviewed Academic Journal Publishing the Researches and Studies in the field of Economics, Business and Management Sciences
Issued by University of Ghardaia – Ghardaia (Algeria)

Legal deposit N° Mars/2017
P-ISSN : 2572-0074 E-ISSN : /

مجلة إضافات اقتصادية

مجلة نصف سنوية علمية محكمة تهتم بمجالات الاقتصاد والمال والادارة
والمحاسبة وموضوعات التنمية والقضايا الاقتصادية المعاصرة .
المجلد: 04 العدد: 01 مارس 2020
ISSN : 2572-0074

الرئيس الشرفي
أ.د بشكي لزهر

مدير المجلة
أ.د سليمان بلعور

رئيس التحرير
أ.د عبد اللطيف مصيطفى

مدير النشر
د. كماسي عبد الله

أعضاء لجنة القراءة لمجلة إضافات اقتصادية

د. طويطي مصطفى	د. خنيش يوسف	د. أولاد حيمودة عبد اللطيف	أ.د. بوخاري عبد الحميد
أ. د بن سانية عبد الرحمان	أ. د. غزيل محمد مولود	د. شنيني حسين	أ. د. بلعور سليمان
د. عمي سعيد حمزة	د. شرقي مهدي	د. شنيني عبد الرحيم	د. رواني بوحفص
د. علماوي أحمد	د. شرع مريم	د. تيماوي عبد المجيد	د. قطيب عبد القادر
أ.د. مصيطفى عبد اللطيف	د. لعمور رميلة	د. دحو سليمان	

أعضاء لجنة التدقيق لمجلة إضافات اقتصادية

أ. برهان نور الدين	أ. طالب أحمد نور الدين

للتواصل والاستفسار: رئيس هيئة تحرير مجلة إضافات اقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية

ص ب: ولاية غرداية 47000 الجزائر

كل الأعمال والأبحاث ترسل فقط عبر البريد الإلكتروني للمجلة

journal.additions@gmail.com

الهيئة العلمية للمجلة

أ.د مصيطفى عبد اللطيف جامعة غرداية، الجزائر	أ.د عبد المجيد قدي جامعة الجزائر 3	ا.د محمد عبد الواحد محمد عثمان، جامعة حلوان القاهرة
أ.د معراج هواري جامعة غرداية، الجزائر	أ.د محمد بن بوزيان جامعة تلمسان، الجزائر	أ.د منير البلومي جامعة سوسة تونس
ا.د بن سانية عبد الرحمان، جامعة غرداية، الجزائر	أ.د عزاوي اعمر جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د سدراوي طارق، جامعة المونستير، تونس
أ.د بلعور سليمان جامعة غرداية ، الجزائر	أ.د محمد زرقون جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د أسامة السويلم، جامعة مدينة السادات – مصر
أ.د غزيل محمد مولود جامعة غرداية ، الجزائر	أ.د لعمى أحمد جامعة ورقلة، الجزائر	ا.د عمار أوكيل، جامعة السلطان قابوس،سلطنة عمان
أ.د. أحلام بوعبدلي جامعة غرداية، الجزائر	أ.د ابراهيم بختي جامعة ورقلة، الجزائر	ا.د بلقاسم العباس، المعهد العربي للتخطيط–الكويت
أ.د. عبد الحميد بوخاري جامعة غرداية، الجزائر	ا.د يوسف صوار، جامعة سعيدة، الجزائر	أ.د خليفة أحسنة، جامعة ابن الطفيل ، المغرب
أ.د عجيلة محمد جامعة غرداية، الجزائر	أ.د براق محمد المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	ا.د خالد جعارات، جامعة الشرق الأوسط الأردن
أ.د إلياس بن ساسي جامعة قاصدي مرباح ورقلة	ا.د ناصر دادي عدون، المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	P.Sid ali kamel Kaya , Business School Toulouse
أ.د هواري سويسي ، جامعة ورقلة، الجزائر	ا.د عمر لعلاوي، المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	د. عبد الفتاح علاوي، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية
أ.د. علاوي محمد لحسن، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د نصر الدين حمودة، مركز البحث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التطوير، الجزائر	د. محمد كنوش، كلية العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تراكيا، تركيا
أ.د محمد قويدري جامعة عمار ثليجي الاغواط	أ.د. شاهد إلياس جامعة حمة لخضر الوادي	د. يوسف ناصر الجامعة الاسلامية العالمية ماليزيا
أ.د محمد فرحي جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر	ا.د عدالة لعجال جامعة مستغانم، الجزائر	د. يحضية سملالي كلية ادارة الاعمال جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية
أ.د محمد حمزة بن قرينة ، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د صالح تومي، جامعة الجزائر3، الجزائر	د. أحمد بلالي كلية ادارة الاعمال جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية
أ.د سليمان ناصر ، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د دحمان بن عبد الفتاح جامعة أدرار، الجزائر	د. صباح المحياوي، معهد الادارة / الرصافة / الجامعة التقنية الوسطى – بغداد – العراق
أ.د بورنان إبراهيم جامعة عمار ثليجي الاغواط	أ.د مقدم عبيرات، جامعة الاغواط، الجزائر	د.عبد الرحمن رشوان، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا– غزة– فلسطين
ا.د الشيخ داوي جامعة الجزائر3، الجزائر	أ.د عبد السلام مخلوفي جامعة بشار، الجزائر	د. محمد كنوش، Trakya University
ا.د شعيب شنوف ،جامعة امحمد بوقرة بومرداس	د. حسين شنيني جامعة غرداية، الجزائر	د. عودية مولود، جامعة الحدود الشمالية، المملكة العربية السعودية
ا.د. بوزيد سايح ، جامعة ورقلة، الجزائر	د. خنيش يوسف جامعة الأغواط، الجزائر	د. قاسم النعيمي جامعة دمشق ، سورية
ا.د. اسماعيل بن قانة ، جامعة ورقلة، الجزائر	د. لعمور رميلة جامعة غرداية، الجزائر	د. حبيب بوهرور، جامعة الدوحة، قطر
ا.د مليكة زغيب، جامعة قسنطينة 2، الجزائر	د. مريم شرع جامعة غرداية، الجزائر	د. عبد الله غالم، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر
أ.د الهام يحياوي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر	د. أولاد حيمودة عبد اللطيف جامعة غرداية، الجزائر	D. Essia Ries Ahmed, Universiti Sains Malaysia
د. علماوي أحمد، جامعة غرداية، الجزائر	د. عمي سعيد حمزة جامعة غرداية، الجزائر	د. النويران ثامر، جامعة شقراء – المملكة العرآية السعودية
د. طويطي مصطفى جامعة غرداية، الجزائر	د. تيماوي عبد المجيد جامعة غرداية، الجزائر	عصام الاطرش، جامعة الاستقلال، فلسطين
د. رواني بوحفص، جامعة غرداية، الجزائر	د. دحو سليمان جامعة غرداية، الجزائر	د. بابكر مبارك عثمان الشيخ ، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية
د. محمد زوزي جامعة غرداية، الجزائر	د. شرقي مهدي جامعة غرداية، الجزائر	د .عبدات مراد، جامعة الجزائر3.
د. ابو بكر بوسالم المركز الجامعي ميلة	د. عقبة عبد اللاوي جامعة حمة لخضر الوادي	د. بن عبد العزيز سفيان جامعة بشار، الجزائر
د. بن عبد العزيز سفيان جامعة بشار	د. على بن ضب، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر	دحو سليمان، جامعة غرداية، الجزائر

الرؤيـــة العـــامة

دورية أكاديمية محكمة دولية ومتخصصة، نصف سنوية، تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية .ترمي مجلة إضافات اقتصادية إلى الإسهام في تطوير المعرفة ونشرها، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصيلة، والمراجعات العلمية في المجالات الاقتصاد والتسيير والتجارة. والمحاسبة والمالية.

اهتمـــامـــات المجلة : تعنى المجملة بنشر البحوث العلمية الرصينة في مجالات التخصص .

شروط وقواعد النشر

مجلة إضافات اقتصادية مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية دورية علمية محكمة، تصدر عن جامعة غرداية. وتُعنى بنشر البحوث العلمية وفق الضوابط والشروط الآتية:

1) تنشر المجلة البحوث العلمية الأصيلة التي تتوافر فيها شروط البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالمياً. ويتم استلام البحث المستوفي للشروط والمعايير التالية:
   - وقوع موضوع البحث ضمن إهتمامات وأهداف المجلة. .
   - التزامه بقواعد النشر المتبعة في المجلة.
2) تتمثل العناصر الرئيسية التي يجب أن يرتكز عليها أي بحث في:
   - عنوان البحث وملخصا عنه .
   - مقدمة أو خلفية موضوع البحث وأدبياته ومسوغاته وأهميته.
   - مشكلة البحث وتحديد عناصرها وربطها بالمقدمة.
   - منهجية البحث المناسبة لطبيعة المشكلة البحثية وتتضمن الإجراءات والبيانات الكمية أو النوعية التي مكنت الباحث من معالجة المشكلة البحثية ضمن محددات وافتراضات بحثية واضحة.
   - خاتمة تتضمن تلخيصاً للموضوع، والنتائج التي تم التوصل إليها (نتائج البحث ومناقشتها مناقشة علمية مبنية على إطار فكري متين يعكس تفاعل الباحث مع موضوع البحث من خلال ما يتوصل اليه الباحث من استنتاجات وتوصيات مستندة إلى تلك النتائج).
3) يجب أن لا يكون المقال منشوراً أو مقدماً للنشر لدى جهة أخرى.
4) تقبل المجلة المقالات المكتوبة باللغة العربية، الفرنسية أو الإنجليزية على أن يرفق المقال بملخصين، أحدهما باللغة العربية، وأن لايتجاوز كل ملخص 150 كلمة. كما يجب أن يتضمن ملخصي المقال على: (الإشكالية، المنهجية المتبعة، أهمية المقال والأهداف المرجوة من خلاله).

5) يرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية لا تقل عن 5 كلمات ترتب هجائياً، بالإضافة للتصنيف حسب نظام JEL (***Journal of Economic Literature* (JEL) Classification**)، الصادر عن الجمعية الأمريكية للاقتصاد (***American Economic Association – AEA***) ، والذي يوضع بعد الكلمات المفتاحية لكل ملخص.

6) يكون المقال في حدود 20 صفحة، بما فيها الجداول والأشكال والمراجع والملاحق (إن وجدت).

7) تكتب كل المقالات المقدمة ببرنامج (MS Word)؛

8) بالنسبة للمقالات المكتوبة باللغة العربية: تكتب بخط (Traditional Arabic) حجم14، وحجم 12 بالنسبة للهوامش.

9) بالنسبة للمقالات المكتوبة بلغة أجنبية: تكتب بخط (Times New Roman)حجم12، و10 للهوامش.

10) تكتب العناوين بخط غامق، ومسافة 1 بين الأسطر.

11) يكون التهميش في آخر المقال (Notes de fin) بطريقة آلية.

12) تتضمن الورقة الأولى عنوان المقال، اسم الباحث، اسم المؤسسة التي ينتمي إليها وبريده الالكتروني.

13) تدوين المراجع يكون في آخر المقال باعتماد أسلوب "هارفارد" (أنظر الرابط http://www.emeraldgroup publishing.com/portal/ar/authors/harvard/2.htm)، وذلك بإدراج إحالة (Notes de fin) في قلب النص، كما يمكن ذكر صاحب المرجع والسنة بين قوسين في قلب النص، على أن يُدون المرجع كاملا في قائمة المراجع.

14) قبول المقال للتحكيم مرهون بالالتزام الكامل بشروط النشر المذكورة أعلاه. كما يجب على الباحثين الاستعانة بالقالب النموذجي للمقالات (Template) الخاص بمجلة إضافات اقتصادية.

15) يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء تعديلات شكلية على المقالات دون المساس بمضمونها متى لزم الأمر.

16) ترسل المقالات إلى عنوان المجلة الالكتروني: **(journal.additions@gmail.com)**.

17) يخضع البحث المرسل إلى المجلة إلى تحكيم أولي من قبل هيئة التحرير لتقرير أهليته للتحكيم الخارجي، ويحق للهيئة أن تعتذر عن السير في اجراءات التحكيم الخارجي أو عن قبول البحث للنشر في أي مرحلة دون إبداء الأسباب.

18) البحث المقبول للنشر يأخذ دوره للنشر حسب تاريخ قبوله للنشر بصرف النظر عن العدد الذي تم تحديده أو العدد الذي أرسل إليه أو في أحد الأعداد التي تليه.

19) تعتذر المجلة عن عدم إعادة البحث الذي يتم ارساله إلى المجلة (بكليته أو أجزاء منه) إلى الباحث في حالة عدم قبوله للنشر في أي مرحلة من المراحل.

20) المجلة غير مسؤولة عن أية سرقة علمية تتضمنها المقالات المنشورة.

21) ما ينشر في المجلة يعبر عن وجهة نظر الباحث (الباحثين)، ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

22) ترتب البحوث عند النشر في عدد المجلة وفق اعتبارات فنية، وليس لأي اعتبارات أخرى أي دور في هذا الترتيب، كما أنه لا مكان لأي اعتبارات غير علمية في إجراءات النشر.

مجلة إضافات اقتصادية

المجلد: 04 العدد: 01 مارس 2020

المقـــــــــــــــــــالات

عنوان المقال والمؤلفين	الصفحات
كلمة مدير النشر **د. علماوي أحمد**	7
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين تطبيق آليات الحوكمة ومشكل الفساد الإداري **– دراسة ميدانية –** ساسي نور الدين	29-8
اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الاداء المالي للشركات السعودية مصطفى عبدالله احمد القضاه	51-30
الحوكمة ودورها في ترشيد نفقات الجماعات المحلية كاستراتيجية للحفاظ على المال العام علي سايح جبور صفية يخلف	71 -52
الخزينة المدمجة من منظور التدفق النقدي والمؤشرات التقليدية من وجهة نظر تحليلية **–دراسة حالة مجمع صيدال للفترة 2011–2015–** حنان رزاق سالم	97 -72
السياسة الإستثمارية الصينية في القضاء على الفقر– دراسة للفترة (2000–2018)– إصالحي مريم ياسمين	117 -98
أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL **– دراسة قياسية للفترة (1980-2017) –** مسعودي زكرياء عزي خليفة	138 -118
تجربة السودان في مجال الابتكار المالي في إطار الصيرفة الإسلامية أسماء بللعما	158 -139
جودة القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي **–دراسة حالة مجمع الأوراسي الجزائر للفترة (2017–2018)–** صحراوي إيمان يبالة فريد	181 -159
ضرورة الإستفادة من التجارب الدولية للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر قادري عبد القادر	199 -182

قياس أثر عناصر بيئة العمل و علاقتها بالأبداع الاداري للموظفين "دراسة حالة للموظفين بالمديرية الجهوية للخزينة بوهران" محمد جبوريد عبد اللطيف محمد بوصلاح رحماني أحمد	**222 –200**
مدى تطبيق معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم 4 (القيم والأخلاقيات والمواقف المهنية) في برامج التعليم المحاسبي بجامعة غرداية قنيع أحمد بن أوذينة بوحفص بن شاعة وليد	**248 –223**
مواقف الطلب السياحي" القياس والتأثير*"دراسة حالة: المؤسسات السياحية"* ناصر عبد الكريم الغزواني محمد الصالحين إرحيم	**275–249**

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين تطبيق آليات الحوكمة ومشكل الفساد الإداري

– دراسة ميدانية –

SMEs: between the application of governance mechanisms and the problem of administrative corruption

-Field Study-

ساسي نور الدين[1]

مخبر إدارة وتقييم أداء المؤسسات "إتمام" ،كلية العلوم الافتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، noureddine.saci@univ-saida.dz

تاريخ الاستلام: 2019/11/02 تاريخ القبول: 2020/01/31 تاريخ النشر: 2020/03/14

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إنشاء وتطوير اقتصاد حديث وديناميكي قائم على المعرفة، وهذا بسبب قدرة هذه المؤسسات على تعزيز روح المبادرة ومهارات تنظيم المشاريع وبسبب قدرتها على التحلي بالمرونة والتكيف بسرعة مع السوق المتغيرة، وعلى إيجاد فرص عمل جديدة، وتقدم مساهمة كبيرة في مجال الابتكار ودعم التنمية الإقليمية والتماسك الاجتماعي، كما تقدم أيضا مساهمة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل جديدة، كما تم أيضا التطرق إلى مشكل الفساد الإداري الذي يعيق تطور وتنمية مثل هذه المؤسسات الحساسة، حيث خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين آليات حوكمة المنظمات والفساد، معناه أنه كلما زاد تطبيق آليات الحوكمة داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قل الفساد فيها.

كلمات مفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، فساد إداري، حوكمة مؤسسات، أداء استراتيجي متوازن.

تصنيفات JEL: G 39 ، C12.

[1] **المؤلف المرسل:** ساسي نورالدين، **الإيميل:** noureddine.saci@univ-saida.dz

Abstract:

This study aims to highlight the importance of SMEs in creating and developing a modern and dynamic knowledge-based economy, because of their ability to promote entrepreneurship and entrepreneurial skills and because of their ability to be flexible and adapt quickly to the changing market, and to Creating new jobs, making a significant contribution to innovation and supporting regional development and social cohesion, as well as making a significant contribution to GDP growth and creating new jobs, and addressing the problem of administrative corruption that hinders the development and development of such sensitive institutions, has also been addressed. The study found that there is an inverse relationship between organizational governance mechanisms and corruption, which means that the more governance mechanisms are applied within SMEs, the less corruption there is.

Keywords: SMEs, administrative corruption, corporate governance, Balanced strategic performance.

Jel Classification Codes: G 39, **C12** .

1. مقدمة:

مع بداية هذا القرن، كان هناك تحول كبير في الاستثمار وبدأ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضوء الدخل الذي توفره للدخل القومي، حيث أن معظم التجارب والدراسات التي برزت في بعض المجتمعات، أشارت الى أهمية هذا النوع من المؤسسات ومساهمتها في المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى نشاطها التصديري من خلال الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية بعد أن أصبحت قادرة على تقديم منتجات جيدة من حيث الجودة والسعر. وبالتالي تعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بسبب تداعياتها الاقتصادية الإيجابية على الاقتصاد الوطني ومن حيث دورها الريادي في توفير فرص عمل جديدة، وزيادة تدريجية في حجم الاستثمار. وقد ذكر (Karadag، 2016) أن الدراسات البحثية أشارت إلى "وجود علاقة قوية وإيجابية بين الحجم النسبي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي، حتى عند السيطرة على محددات النمو الأخرى".

إن هذه المؤسسات تواجهها عدة عوائق وعقبات تقف أمام نجاحها واستمراريتها وتحقيق أهدافها ونذكر من بين هذه العوائق الفساد الإداري ومستوى الحوكمة المطبق في هذا النوع من المؤسسات. حيث يعتبر الفساد ظاهرة قديمة من حيث وجودها، إلا أنها جديدة من حيث انتشارها الواسع الذي تعدى الحدود والحواجز بين الدول في عصرنا الحالي، وقد ارتبطت هذه الظاهرة على المستوى العالمي بعدة عوامل مثل غياب حوكمة المنظمات والأداء الاستراتيجي المتوازن. حيث تعتبر هذه الاخيرة البلسم الشافي الذي من شأنه أن يحقق الجودة والتميز في عمل الشركات وأدائها وذلك عن طريق إيجاد وتطبيق قوانين وأنظمة وإجراءات فعالة تحكم العلاقات القائمة بين كافة الأطراف ذات العلاقة في الشركة (المساهمين القوى العاملة، مجلس الإدارة، المقرضين) وتضمن توفير مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ووضع سياسات فعالة وتنفيذها لمكافحة الفساد والوقاية منه.

2. إشكالية الدراسة

على هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية حوكمة المنظمات والأداء الاستراتيجي المتوازن في التعامل مع الفساد داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟

3. الفرضيات

– تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المشاكل.

– تعتبر حوكمة المنظمات والأداء المتوازن آليتين أساسيتين للحد من الفساد الإداري داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– غياب حوكمة المنظمات والأداء المتوازن في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الأسباب الرئيسية في تفشي ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر.

4. أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على ظاهرة خطيرة تفشت بشكل كبير داخل المؤسسات الجزائرية وذلك من أجل إظهار الدور الذي تلعبه كل من حوكمة المنظمات والأداء الاستراتيجي المتوازن في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، بالإضافة الى معرفة واقع الفساد في المؤسسات الجزائرية.

5. أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في تعاظم الدور السلبي الذي يلعبه الفساد الإداري في الأداء الاقتصادي، وتراجع معدلات أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والدولي. وهذا ما يؤدي إلى ضرورة البحث عن الآليات والأدوات الكفيلة بمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة.

6. المنهج المتبع والأدوات المستخدمة

تم الاعتماد في انجاز هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه أكثر ملاءمة لمثل هذا النوع من المواضيع، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتحليلها، بهدف صياغة الخلفية النظرية للموضوع، كما تمّ الاعتماد في الجانب التطبيقي على منهج دراسة الحالة، وذلك بالاعتماد على الأدوات التالية:

– الزيارة الميدانية للمؤسسات محل الدراسة، والاعتماد على المقابلات الشخصية مع مسؤولي المؤسسات.

– الاعتماد على طريقة الاستبيان كأداة لتشخيص وتحليل ممارسات الفساد في المؤسسات.

– استخدام برنامج الـ SPSS لتحليل الاستبيان.

7. هيكل الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والاجابة على الإشكالية تم تقسيم هذا البحث وفق المنهجية التالية:

– الإطار النظري للدراسة. – الإطار العملي للدراسة. – الخلاصة والاستنتاجات.

8. الإطار النظري للدراسة

1.8 عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك توافق في الآراء بين صانعي السياسات والاقتصاديين وخبراء الأعمال على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي محركات للنمو الاقتصادي. ويساهم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة السليم في الاقتصاد بشكل بارز من خلال خلق المزيد من فرص العمل، وتوليد كميات أكبر من الإنتاج، وزيادة الصادرات وإدخال مهارات الابتكار وريادة الاعمال. إن الدور الديناميكي للشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية يؤمنها باعتبارها محركات يمكن من خلالها تحقيق أهداف النمو في البلدان النامية (National Credit Regulator، 2011). ويشمل مصطلح "الشركات الصغيرة والمتوسطة" مجموعة واسعة من التعاريف. حيث تضع المنظمات وكذلك مختلف البلدان، مبادئها التوجيهية النهائية لتصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي غالبا ما تستند إلى المبيعات أو عدد الموظفين أو قيمه الأصول.

– قدم التعريف الأخير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم كشركات غير تابعه ومستقلة توظف أقل عدد معين من الموظفين. ويتفاوت هذا العدد بين البلدان. والحد الأعلى الأكثر شيوعًا الذي يحدد الشركات الصغيرة والمتوسطة هو 250 موظفًا، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن بعض الدول وغيرها يبلغ 200 موظف.

– في حين أن الولايات المتحدة تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة هي الشركات التي يقل عدد موظفيها عن 500 موظف. والشركات الصغيرة هي عموما المؤسسات التي يقل عدد موظفيها عن 50 موظفًا، في حين أن الشركات الصغيرة تضم في الغالب 10 عمال، أو خمسه في بعض الحالات.

– يعرّف البنك الدولي الشركات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسات يبلغ عدد موظفيها 300 موظف كحد أقصى وإيرادات سنوية تصل إلى 15 مليون دولار و15 مليون دولار من الأصول.

– ينص تعريف الاتحاد الأوروبي على ما يلي: "المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة هي تلك التي توظف أقل من 250 شخصًا وتبلغ مبيعاتها السنوية 50 مليون يورو و / أو ميزانية سنوية لا تتجاوز 43 مليون يورو".

– إن التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في المادة 05 من القانون رقم 17–02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، والمتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي ينص على مايلي: " تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز إجمالي حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري، تستوفي معيار الإستقلالية" (الأمانة العامة للحكومة الجائرية، 2017).

للإشارة فقد اعتمدت الجزائر في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعريف الذي حدده الإتحاد الأوروبي سنة 1996، والذي كان موضوع توصية لكافة البلدان الأعضاء، حيث صادقت الجزائر سنة 2000 على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعتمد هذا التعريف على ثلاثة معايير كمية هي: عدد العمال، رقم الأعمال و مجموع الحصيلة السنوية، بالإضافة إلى معيار نوعي واحد هو معيار الاستقلالية.

2.8 نقاط القوة والضعف للشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد:

1.2.8 نقاط القوة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد:

إن الشركات الصغيرة والمتوسطة لها آثار مفيدة للنظام الاقتصادي من خلال الأدوار التي تؤديها ومن بينها:

– الشركات الصغيرة والمتوسطة تولد مناصب الشغل، مما يسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي في المنطقة التي تنشط فيها. وهي المصدر الرئيسي لتشكيل الطبقة الوسطى مع دور حاسم في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في أي بلد (Neagu، 2016).

– تسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة في تشكيل السلع والخدمات، وبالتالي هي تساعد في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الصادرات والاستثمارات الوطنية، وتتعاون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبرى، وهذا ما تظهره اتفاقيات الشراكة (مالياً وتقنياً وما إلى ذلك) أو من خلال شكل الإمدادات (القدرة، التخصص وما إلى ذلك).

– تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دورًا حافزًا في عملية التنمية في معظم الاقتصاديات، وينعكس هذا الموقف من خلال ارتفاع نسبة في إجمالي تصنيع المنتجات وفرص العمل والقوى العاملة من قبل هذه الوحدات.

– كون أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تدار مباشرة من قبل أصحابها يجعل نظام اتخاذ القرار فيها أكثر بساطة، وهذا يتوقف على المواهب والقدرات الإدارية لهذه المؤسسات. لذلك تظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مرونة وقوة وذلك بفضل القدرة على التكيف في السوق المتغيرة.

– هي تضمن إمكانات تطوير الشركات الكبرى في المستقبل من خلال عمليات النمو التي تشارك فيها، ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الاندماج بسهولة في شبكة اقتصادية إقليمية تسهم في تنمية تلك المنطقة وتخفض البطالة.

2.2.8 نقاط ضعف الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد:

– رأس مالها المنخفض يجعلها عرضة للخطر في حالة حدوث صدمة اقتصادية.

– ارتفاع معدل الاعتماد على مجموعه من العملاء (على سبيل المثال: المقاولون).

– الافتقار إلى أنظمة التوزيع الوظيفية والوصول إلى الأداء وخدمات التسويق المتاحة.

– عدم الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة.

– الافتقار إلى الإدارة الكافية والمعرفة الاقتصادية.

3.8 العلاقة بين الفساد وأداء الشركات الصغيرة والمتوسطة:

في العديد من المجالات الاجتماعية–الاقتصادية توجد عدة مشاكل ومنها مشكل الفساد، فعواقب هذا الأخير طويلة الأجل وضارة للغاية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، والبلدان النامية ولا تزال الجزائر تواجه تحديات عديدة في سياسة الهياكل الأساسية والتنمية الاقتصادية، و يعرف الفساد على نطاق واسع بأنه أساءة استعمال السلطة من قبل الموظفين العموميين لتحقيق مكاسب خاصة (Svensson، 2005). والفساد نتيجة لعدم شفافية المؤسسات القانونية والاقتصادية والسياسية، ويؤثر على الأعمال

التجارية والتنمية الاقتصادية. فهو نتيجة للرقابة غير المكتملة والسياسات السيئة أو غير الفعالة. والشركات التي ترغب في التغلب على الحواجز وتسريع عملياتها التجارية مستعدة لدفع الرشاوى.

لقد نوقشت العلاقة بين الفساد وأداء الشركة على نطاق واسع في الأدبيات مثل (Fisman & Svensson،2007)، فنظريا لا يمكن تفسير تأثير الفساد على أداء الشركات أو التنبؤ به بواسطة نظرية واحده، فمن ناحية قد يضر الفساد بالشركات على المدى الطويل، فعلي سبيل المثال يمكن أن تشمل تكاليف الفساد تآكل الموارد الحيوية مثل سمعه الشركات وثقافتها، والكفاءة في تخصيص الموارد، والدوافع التي تحفز الشركات على الابتكار (Hung، 2008؛ Lou، 2002). وقد تقل هذه التكاليف وتؤدي إلى عدم تقييم المواهب والتكنولوجيا والابتكار بما فيه الكفاية، كما أشار إلى ذلك Shleifer and Vishny (1993) فإن الشركات هي التي تحفز على توفير الاستثمار من أجل النمو وتحسين الإنتاجية، ويعتبر الفساد " الرمل في آلة" (Ades & Di Tella، 1996). بالإضافة إلى ذلك، يزعم البعض بأن الفساد يحول دون دخول شركات جديدة لأن الموظفين يميلون إلى استغلال علاقاتهم الفاسدة القائمة، ويحاول المسؤولون الفاسدون تأخير المعاملات لانتزاع المزيد من الرشاوى من مستخدمي الخدمة العامة (Rose-Ackerman، 1997)، وبالتالي سيتم تخصيص الموارد العامة لمن يقدمون أعلى الرشاوى، وليس لمن يمكن ان يقدم أفضل قيمه مقابل المال للمجتمع (Jain، 2001).

على النقيض من ذلك، فقد اعترضت وجهات نظر أخرى على الآراء المذكورة أعلاه، مما يعني أن الفساد يسمح للشركات بتحقيق الأهداف أو التغلب على العمليات البيروقراطية والأنظمة غير الواضحة أو المعقدة، ونتيجة لذلك قد يوفر للشركات الوقت للقيام بأنشطة تجاريه أكثر سرعة، وفي نهاية المطاف قد يعزز النمو وتحسين الأداء المالي للشركات (Vial & Hanoteau، 2010). ويمكن اعتبار دفع التكاليف غير الرسمية أيضا نوعا من الاستثمار في الشبكات أو رأس المال الاجتماعي (De Jong، Tu & Van Eesk، 2012) وهذا الاستثمار بدوره قد يساعد الشركات للتغلب على تحديات الدخول في سوق جديدة، ويسهل جهود الشركات الرامية إلى تحقيق أداء مالي أعلى.

من وجهة نظر أخرى، يتم تفسير سلوك فساد الشركات من خلال النظرية المؤسسية، ويعتبر هذا واحدا من المنظورات الأكثر شعبية في الاقتصادات الانتقالية على سبيل المثال (Hoskisson, Eden, Lau, & Wright, 2000; Wright, Filatotchev, Hoskisson, & Peng, 2005). حيث يشير هذا النهج إلى أن الفساد قد لا يؤثر على كفاءة الشركة لأن دفع الرشوة هو ببساطة تكلفة دخول الشركات للانضمام إلى لعبة ثابتة وتسهيل بقائها في بيئتها (North, 1990). فعندما تدفع الشركات المجاورة تكاليف غير رسمية، فإن هذا يفرض الضغط على الشركات الأخرى لمتابعة سلوكياتها. ونتيجة لذلك قد يكون للفساد تأثير ضئيل على أدائهم.

وعند النظر في أثر الفساد على كفاءة الشركة، فقد فحص Méon and Weill (2010) عينة من 69 دولة وجدا أن الفساد أقل ضرراً بالكفاءة في البلدان التي تكون فيها المؤسسات أقل فعالية، بل أنه قد يكون مرتبطا بشكل إيجابي بالكفاءة في البلدان التي تكون فيها المؤسسات غير فعاله للغاية، وخلصوا إلى أن الفساد هو "شحم العجلات". وبالمثل تشير الأدبيات الحديثة أيضا إلى أن الأثر المقدر للرشوة على نمو الإنتاجية للشركة قد يكون متحيزا إذا لم يؤخذ عامل الجودة المؤسسية في الاعتبار، وقد تؤثر الجودة المؤسسية على العلاقة بين الفساد والإنتاجية على مستوى الشركة (Faruq et al., 2013).

4.8 حوكمة الشركات:

لقد ازدادت أهمية الحوكمة نتيجة ميل العديد من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية ، التي اعتمدت بشكل كبير على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية ومستدامة. وقد أدى التوسع في هذه المشروعات إلى الفصل بين الملكية والإدارة ، ولقد برزت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة على مدى العقود القليلة الماضية ، ولا سيما في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي عانى منها عدد من بلدان شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في التسعينات. وقد شهد الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة أزمة مالية خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا. وكانت أولى هذه الأزمات هي الأزمة التي ضربت جنوب شرق آسيا ، بما في ذلك ماليزيا وكوريا

واليابان في عام 1997 ، وأدت هذه الأزمة الى وجوب وضع قواعد للحوكمة من أجل السيطرة على عمل جميع أصحاب المصلحة في الشركة.

لا يوجد توافق في الآراء في الأدبيات حول تعريف موحد لمصطلح "الحوكمة" ، فيصفه بعض الخبراء بأنه الحكم الرشيد أو الإدارة الحكيمة ، والبعض الآخر يعرّفه بأنه الرقابة المؤسسية. وتعرف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) حوكمة الشركات على أنها النظام المستخدم لإدارة الشركات والتحكم في أنشطتها. إلى جانب ذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) تعرفها على أنها نظام لتوجيه الشركات ومراقبة أنشطتها من خلال إصدار الهيكل الإداري وتحديد المسؤوليات بين المديرين والمدراء التنفيذيين لتمكين الشركات من تحقيق أهدافها، وتتضمن حوكمة الشركات مراقبة شاملة للأنشطة المالية وغير المالية، وتساعد آليات الحوكمة الشركات على إيجاد الإمكانيات لتحقيق اقصى قدر من الأرباح وإضافة قيمة لها على المدى الطويل. بشكل عام تعني الحوكمة وجود نظام يحكم العلاقات بين الأطراف وأعضاء مجلس الإدارة والمدير والسلطة التنفيذية والمساهمين. وهذا أمر مهم لتحقيق الشفافية والإنصاف ومكافحة الفساد ومنح الحق في المساءلة لإدارة الشركة لحماية حملة الأسهم والتأكد من أن الشركة تعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها على المدى الطويل.

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) مبادئ حوكمة الشركات في عام 1999 وتم تعديلها في عام 2004، وتتعلق هذه المبادئ بضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات ؛ ويجب أن تشجع حوكمة الشركات الشفافية وكفاءة السوق وفقًا للتشريعات المحلية، بالإضافة إلى ضمان حقوق المساهمين من خلال احترام حقوقهم إلى جانب توفير المساواة بين حملة الأسهم لإنقاذ حقوقهم في الشركات ومراقبة أداء المدراء والمديرين التنفيذيين، كما تضمن حوكمة الشركات أيضا مصالح أصحاب المصلحة.

يتم أيضًا تضمين الشفافية والإفصاح في حوكمة الشركات فيما يتعلق بالأنشطة المالية لتقديم المعلومات التي تستخدمها الأطراف المختلفة، وتظهر هنا مسؤوليات مجلس الإدارة لمراقبة ومراجعة أداء المدراء التنفيذيين والمديرين، وعليه فإن حوكمة الشركات هي الانضباط من خلال اتباع وتنفيذ المدونات

الأخلاقية، والشفافية من خلال التعبير عن الواقع ،كما أن الاستقلال عنصر مهم يضمن استقلال المدراء والمديرين التنفيذيين عن سلطة المساهمين، وتعد المسؤولية والعدالة عنصرين أساسيين من أجل تحديد المسؤولية وتحقيق العدالة علنا وأمام جميع أصحاب المصلحة.

9. الإطار العملي للدراسة

1.9 التعريف بمشكلة البحث:

الدراسة تستهدف بحث مدى إمكانية تطبيق محاور الأداء الاستراتيجي (المتوازن) وحوكمة المنظمات حيث تم الاعتماد على الفرضيات الآتية:

- ✓ H_{01}: لا يوجد أداء مالي متوازن في مواجهة الفساد.
- ✓ H_{02}: لا يوجد أداء عمليات متوازن في مواجهة الفساد..
- ✓ H_{03}: لا يوجد أداء تسويقي متوازن (الزبائن) في مواجهة الفساد.
- ✓ H_{04}: لا يوجد أداء داخلي متوازن (الموارد البشرية) في مواجهة الفساد.
- ✓ H_{05}: لا يوجد تحكم في للفساد بإتباع حوكمة أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.9 مجتمع الدراسة:

لقد اقتصر مجتمع الدراسة الميداني على الموظفين في ثلاثة (03) مؤسسات بالمنطقة الصناعية لمدينة سعيدة وهي كل من مؤسسة مطاحن الفرسان، مؤسسة المواد الكاشطة والمؤسسة الجديدة للتفصيل، حيث تم توزيع الاستمارات على عينة مكونة من(43) إطارا.

3.9 محاور الدراسة:

لقياس مدى تأثير الفساد الإداري على المشاريع الصغيرة والمتوسطة تم الاعتماد على بناء استمارة شملت مجموعة فقرات متعلقة بمحاور الاتفاقية، حيث تم توزيع هذه الفقرات على (04) محاور رئيسية وهي:

- ✓ **المحور الأول:** المقاييس المالية يتضمن ستة (06) فقرات.
- ✓ **المحور الثاني:** مقاييس العمليات الداخلية يتضمن عشرة (10) فقرات.

- ✓ **المحور الثالث:** مقاييس السوق والزبائن يتضمن تسعة (09) فقرات.
- ✓ **المحور الرابع:** مقاييس أداء الموارد البشرية يتضمن خمسة (05) فقرات.
- ✓ **المحور الخامس:** حوكمة المنظمات يتضمن ستة (06) فقرات.

4.9 التحليل الوصفي لعينة الدراسة:

بالاستعانة بسلم ليكارت الخماسي Likert Scale الذي يعد أكثر المقاييس شيوعا حيث يطلب من المبحوث أن يحدد درجة موافقته أو عدمها على خيارات محددة، وهذا المقياس غالبا مكون من خمسة خيارات متدرجة يشير إليها المبحوث إلى اختيار واحد منها حيث اعتمدنا في الدراسة على التدرج التالي حسب الجدول رقم 01.

5.9 دراسة صدق وثبات الاستمارة:

1.5.9 ثبات أداة القياس:

قبل إجراء البحوث واختبار الفرضيات فإنه لابد من التأكد من موثوقية أداة القياس المستخدمة، حيث تعكس الموثوقية درجة ثبات أداة القياس. ولهذا استخدمنا معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha de cronbach) لقياس مدى ثبات أداة القياس من **ناحية الاتساق الداخلي** لعبارات الأداة، ويمكن القول إن الحد الأدنى لقيمة معامل ألفا يجب أن يكون 0,60 وكلما ارتفعت قيمة هذا المعامل دل ذلك على ثبات أكبر لأداة القياس.

بعد حساب معامل الثبات الكلي لجميع أسئلة الاستمارة، وبين أسئلة كل محور على حدا تم الحصول على نتائج ايجابية، فبلغ معامل الثبات الكلي للاستمارة (0.698)، أما بالنسبة لمعاملات الثبات الخاصة بالمحاور الخمسة فقد بلغت على الترتيب: 0.624، 0.879، 0.774، 0.649، 0.832 وهو مؤشر جيد ومناسب للدراسة.

وباستخدام البرنامج الإحصائي " SPSS" قمنا باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وذلك بغية مقارنة المتوسط الحسابي لآراء الموظفين الذين شملتهم الاستمارة مع المتوسط المعياري للمقياس الخماسي المستخدم في الدراسة ، بحيث أن الفقرات ذات المتوسط الحسابي من 1 إلى 1.79

غير موافق بشدة إذا كان من 1.80 إلى 2.59 غير موافق، إذا كان 2.60 – 3.39 محايد، إذا كان من 3.40 –4.19 موافق إذا كان 4.20 – 5 موافق بشدة.

كما قد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل محور على حدا حسب الجداول رقم 02، 03، 04، 05 و06 وكل محور كان كالآتي:

- ✓ **المحور الأول:** المقاييس المالية يتضمن ستة (06) فقرات.
- ✓ **المحور الثاني:** مقاييس العمليات الداخلية يتضمن عشرة (10) فقرات.
- ✓ **المحور الثالث:** مقاييس السوق والزبائن يتضمن تسعة (09) فقرات.
- ✓ **المحور الرابع:** مقاييس أداء الموارد البشرية يتضمن خمسة (05) فقرات.
- ✓ **المحور الخامس:** مؤشر الشفافية (حوكمة المنظمات) يتضمن ستة (06) فقرات.

6.9 دراسة الارتباط ما بين المحاور:

1.6.9 بالنسبة لارتباط المحور الأول (المقاييس المالية) مع باقي المحاور:

من خلال الجدول رقم 07 نلاحظ وجود ارتباط ضعيف بين المحور الأول والمحور الثاني (مقاييس العمليات الداخلية) ما يفسر بأن المقاييس المالية لا تؤثر على العمليات الداخلية في هذا النوع من المؤسسات وكان الارتباط أيضا ضعيفا بين هذا المحور والمحور الخامس (حوكمة المنظمات) ما يعني أن مؤشرات حوكمة المنظمات لا تتأثر بالمقاييس المالية في هذه المؤسسات، في حين كان الارتباط قويا جدا بين المحور الأول والمحور الثالث (مقاييس السوق والزبائن) والمحور الرابع (مقاييس أداء الموارد البشرية) والمحور G (الأداء الكلي)، ما يجعلنا نستنتج بأن المقاييس المالية في المؤسسة تؤثر على السوق والزبائن، أداء الموارد البشرية والأداء الكلي لهذه المؤسسات.

2.6.9 بالنسبة لارتباط المحور الخامس (حوكمة المنظمات) مع محاور الأداء الكلي:

من خلال الجدول رقم 07 نلاحظ وجود ارتباط قوي جدا بين المحور الخامس (حوكمة المنظمات)، والمحور G (الأداء الكلي)، مما يدل على أن مؤشرات حوكمة المنظمات تؤثر على الأداء الكلي المؤسسة، وعليه فإن المؤسسات التي تتبنى مؤشر الشفافية والمسائلة ، وتعمل في بيئة تتميز بالاستقرار السياسي،

وتكون السلطة السياسية في هذه البيئة فعالة وتتسم بالعدالة واحترام الحقوق، وتسعى لمحاربة الفساد، فلا شك أن مستوى أدائها الكلي يكون مرضيا.

7.9 اختبار الفرضيات:

من أجل التأكد بأن عينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي تم الاعتماد على اختبار klomgorov-smirnov من أجل الإجابة على الفرضيتين التاليتين:

H_0: بيانات العينة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

H_1: بيانات العينة تتبع التوزيع الطبيعي.

أين كانت درجة المعنوية $sig<0.05$ يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية أي أن بيانات العينة تتبع التوزيع الطبيعي، ومنه يتم استخدام الاختبارات المعلمية أهمها (**T test**) لعينة واحدة.

1.7.9 اختبار فرضيات البحث الرئيسية:

1.1.7.9 نتائج اختبار t للفرضية الأولى:

H_0: لا يوجد أداء مالي متوازن في مواجهة الفساد

H_1: يوجد أداء مالي متوازن في مواجهة الفساد

تبين مخرجات الجدول رقم 08 أن درجة المعنوية للمحور الأول $sig<0.05$ وهذا يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، وهذا معناه **وجود أداء مالي متوازن في مواجهة الفساد**.

2.1.7.9 نتائج اختبار t للفرضية الثانية:

H_0: لا يوجد أداء عمليات متوازن في مواجهة الفساد

H_1: يوجد أداء عمليات متوازن في مواجهة الفساد

تبين مخرجات الجدول رقم 09 أن درجة المعنوية للمحور الثاني $sig<0.05$ وهذا يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، وهذا معناه **وجود أداء عمليات متوازن في مواجهة الفساد.**

3.1.7.9 نتائج اختبار t للفرضية الثالثة:

H_0: لا يوجد أداء تسويقي متوازن (الزبائن) في مواجهة الفساد

$\mathbf{H_1}$: يوجد أداء تسويقي متوازن (الزبائن) في مواجهة الفساد

تبين مخرجات الجدول رقم 10 أن درجة المعنوية للمحور الثالث $sig<0.05$ وهذا يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، وهذا معناه **وجود أداء تسويقي متوازن (الزبائن) في مواجهة الفساد.**

4.1.7.9 نتائج اختبار t للفرضية الرابعة:

$\mathbf{H_0}$: لا يوجد أداء داخلي متوازن (عاملين/ تكوين) في مواجهة الفساد

$\mathbf{H_1}$: يوجد أداء داخلي متوازن (عاملين/ تكوين) في مواجهة الفساد

تبين مخرجات الجدول رقم 11 أن درجة المعنوية للمحور الرابع $sig<0.05$ وهذا يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، وهذا معناه **وجود أداء داخلي متوازن (عاملين/تكوين) في مواجهة الفساد.**

5.1.7.9 نتائج اختبار t للفرضية الخامسة:

$\mathbf{H_0}$: الفساد ليس له تأثير على حوكمة وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

$\mathbf{H_1}$: الفساد له تأثير على حوكمة وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تبين مخرجات الجدول رقم 12 أن درجة المعنوية للمحور الخامس $sig<0.05$ وهذا يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، وهذا معناه **حوكمة المنظمات عامل أساسي للتحكم في الفساد.**

10. الخلاصة والاستنتاجات:

اعتمدنا في هذه الدارسة على الاستبيان الذي تم توزيعه على أفراد مجتمع الدراسة، والذي تضمن محورين أساسين هما محور الأداء المتوازن ومحور الحوكمة، وعند استرجاع الاستبيان قمنا بتفريغه وتحليل بياناته بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss.v20) وقمنا بحساب المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الفا كرونباخ، درجة الارتباط بين المحاور، اختبار t من أجل تحليل إجابات الأفراد وتفسيرها للإجابة على إشكالية الدراسة وتحديد دور آليات الحوكمة والأداء الاستراتيجي المتوازن لمواجهة الفساد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال اختبار فرضيات البحث توصلنا الى النتائج التالية:

– وجود أداء مالي متوازن في مواجهة الفساد.

– وجود أداء عمليات متوازن في مواجهة الفساد.

– وجود أداء تسويقي متوازن (الزبائن) في مواجهة الفساد.

– وجود أداء داخلي متوازن (عاملين/تكوين) في مواجهة الفساد.

– حوكمة المنظمات عامل أساسي للتحكم في الفساد.

ومنه نستنتج أنه كلما كان هناك أداء مالي متوازن، أداء عمليات متوازن، أداء تسويقي متوازن، أداء داخلي متوازن داخل المؤسسة كان هناك تحكم في الفساد، بالإضافة الى تطبيق آليات حوكمة المنظمات معناه أنه كلما زاد تطبيق آليات الحوكمة داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قل الفساد فيها.

11. الملاحق:

الجدول رقم (01): يبين دلالة مؤشرات محاور بطاقة الأداء المتوازن

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: *من إعداد الباحث*

الجدول رقم (02): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول

رقم الفقرة	فقرات المحور الأول: المقاييس المالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	الإيرادات / إجمالي الأصول (%)	3.3023	1,28239	متوسطة
2	الأرباح / إجمالي الأصول (%)	2,9767	1,28152	متوسطة
3	الأرباح المتولدة من منتجات أو عمليات جديدة	2,6279	1,02407	متوسطة
4	المساهمة / الإيراد، أو هامش المساهمة (%)	1,8837	1,00497	ضعيفة
5	حقوق المساهمين / مجموع الأصول أو القدرة على الوفاء بالديون (%)	2,7442	1,44902	متوسطة
6	العائد على الاستثمار (%)	2,7674	1,08753	متوسطة
الدرجة الكلية		3,0349	0,96606	متوسطة

المصدر: *من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي "SPSS"*

الجدول رقم (03): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني

رقم الفقرة	فقرات المحور الثاني: مقاييس العمليات الداخلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	المصروفات الإدارية / إجمالي الإيرادات (%)	2,6279	1,15518	متوسطة
2	التسليم في الوقت المحدد (%)	3,6977	1,52026	قوية
3	الوقت المعياري – تطوير المنتج (عدد)	3,3721	1,41461	متوسطة
4	الوقت المعياري/من إصدار الطلبية إلى التسليم (عدد)	3,3953	1,70628	متوسطة
5	الوقت المعياري – الموردون (عدد)	3,2326	1,30634	متوسطة
6	الوقت المعياري – الإنتاج (عدد)	3,3721	1,30634	متوسطة
7	متوسط الوقت المنفق في اتخاذ القرارات (عدد)	3,2791	1,27850	متوسطة
8	دوران المخزون (عدد).	3,5814	1,31353	قوية
9	التحسن في الإنتاجية (%)	3.1395	1.56725	متوسطة
10	نفقات تكنولوجيا المعلومات/المصروفات الإدارية (%)	1.8372	1.04495	ضعيفة
	الدرجة الكلية	2.2326	0.80437	ضعيفة

المصدر: *من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي "SPSS"*

الجدول رقم (04): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث

رقم الفقرة	فقرات المحور الثالث: مقاييس السوق والزبائن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	عدد العملاء (عدد)	2,8605	1,40715	متوسطة
2	النصيب في السوق (%)	2,4186	0,98156	ضعيفة
3	المبيعات السنوية / العميل الواحد	2,3488	1,04389	ضعيفة
4	العملاء المفقودون (عدد أو %)	1,9767	1,07987	ضعيفة
5	متوسط المنفق على علاقات العملاء	2,0930	1,10871	ضعيفة
6	مؤشر رضا العملاء (%)	3,2093	1,30125	متوسطة
7	مؤشر ولاء العملاء (%)	3,2558	1,21681	متوسطة
8	التكلفة / العميل الواحد	2,6047	1,11568	متوسطة
9	متوسط مدة العلاقة بالعميل (عدد)	2,7209	0,95930	متوسطة
	الدرجة الكلية	2.7907	0.93371	متوسطة

المصدر: *من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي "SPSS"*

الجدول رقم (05): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الرابع

رقم الفقرة	فقرات المحور الرابع: مقاييس أداء الموارد البشرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	مصروفات البحوث والتطوير / المصروفات الكلية (%).	2,3721	1,48040	ضعيفة
2	الاستثمار في التدريب / العملاء (عدد).	1,7907	0,77331	ضعيفة
3	الاستثمار في دعم المنتجات الجديدة والتدريب.	1,9767	0,98774	ضعيفة
4	نفقات تطوير القدرات والمهارات / الموظف.	1,9767	0,91257	ضعيفة
5	نسبة المنتجات الجديدة إلى لائحة الشركة الكامل (%)	1,7442	0,95352	ضعيفة
	الدرجة الكلية	2,0581	0,86746	ضعيفة

المصدر: *من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي "SPSS"*

الجدول رقم (06): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الخامس

رقم الفقرة	فقرات المحور الخامس: حوكمة المنظمات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	مؤشر الشفافية والمسائلة	17,0832	4,86192
2	مؤشر الاستقرار السياسي	9,2440	4,60858
3	مؤشر الفعالية للسلطة السياسية	26,4044	8,73790
4	مؤشر نوعية الأنظمة	21,5472	7,62384
5	مؤشر العدالة واحترام الحقوق	21,9764	9,20178
6	مؤشر محاربة الفساد	31,0960	8,31500
	الدرجة الكلية	24,0896	5,95727

المصدر: *من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي "SPSS"*

الجدول رقم (07): يبين درجة الارتباط ما بين المحاور

المحاور	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	المحور الخامس	المحور G
المحور الأول	1	0,120	0,629**	0,509**	0,240	0,505**
المحور الثاني	0,120	1	0,146	-0,173	0,025	-0,021
المحور الثالث	0,629**	0,146	1	0,530**	0,170	0,431**
المحور الرابع	0,509**	-0,173	0,530**	1	0,266	0,065
المحور الخامس	0,240	0,025	0,170	0,266	1	0,929**
المحور G	0,505**	-0,021	0,431**	0,065	0,929**	1

المصدر: *من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي "SPSS"*

ملاحظة: في حالة وجود علامة(**) أي وجود ارتباط قوي جدا بين محاور الدراسة، وفي حالة وجود علامة (*) أي وجود ارتباط قوي بين محاور الدراسة. أما في حالة عدم وجود العلامة السابقة أي وجود ارتباط ضعيف بين المحاور المراد دراسة االارتباط بينها كما هو الحال مثلا في الارتباط ما بين فقرات المحور الثاني والرابع وربما هذا راجع لعدم فهم فقرات هذين المحورين والإجابة بعشوائية.

جدول رقم(08): يبين نتائج اختبار T للفرضية الأولى

رقم الفقرة	فقرات المحور الأول: المقاييس المالية	قيمة t	درجات الحرية	القيمة المعنوية sig
1	الإيرادات / إجمالي الأصول (%)	16,886	42	0.000
2	الأرباح / إجمالي الأصول (%)	15,232	42	0.000
3	الأرباح المتولدة من منتجات أو عمليات جديدة	16,827	42	0.000
4	المساهمة / الإيراد، أو هامش المساهمة (%)	12,291	42	0.000
5	حقوق المساهمين / مجموع الأصول أو القدرة على الوفاء بالديون (%).	12,419	42	0.000
6	العائد على الاستثمار (%)	16,687	42	0.000
المحور الأول		20,600	42	0.000

المصدر: *من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي "SPSS"*

جدول رقم (09): يبين نتائج اختبار T للفرضية الثانية

رقم الفقرة	فقرات المحور الثاني: مقاييس العمليات الداخلية	قيمة t	درجات الحرية	القيمة المعنوية sig
1	المصروفات الإدارية / إجمالي الإيرادات (%)	14,917	42	0.000
2	التسليم في الوقت المحدد (%)	15,949	42	0.000
3	الوقت المعياري – تطوير المنتج (عدد)	15,631	42	0.000
4	الوقت المعياري/من إصدار الطلبية إلى التسليم (عدد)	13,049	42	0.000
5	الوقت المعياري – الموردون (عدد)	16,226	42	0.000
6	الوقت المعياري – الإنتاج (عدد)	16,883	42	0.000
7	متوسط الوقت المنفق في اتخاذ القرارات (عدد)	16,818	42	0.000
8	دوران المخزون (عدد)	17,879	42	0.000
9	التحسن في الإنتاجية (%)	13,136	42	0.000
10	نفقات تكنولوجيا المعلومات/المصروفات الإدارية (%)	11,529	42	0.000
المحور الثاني		18,200	42	0.000

المصدر: *من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي "SPSS"*

جدول رقم (10): يبين نتائج اختبار T للفرضية الثالثة

رقم الفقرة	فقرات المحور الثالث: مقاييس السوق والزبائن	قيمة t	درجات الحرية	القيمة المعنوية sig
1	عدد العملاء (عدد)	13,330	42	0.000
2	النصيب في السوق (%)	16,158	42	0.000
3	المبيعات السنوية / العميل الواحد	14,755	42	0.000
4	العملاء المفقودون (عدد أو %)	12,004	42	0.000
5	متوسط المنفق على علاقات العملاء	12,379	42	0.000
6	مؤشر رضا العملاء (%)	16,173	42	0.000
7	مؤشر ولاء العملاء (%)	17,546	42	0.000
8	التكلفة / العميل الواحد	15,309	42	0.000
9	متوسط مدة العلاقة بالعميل (عدد)	18,599	42	0.000
المحور الثالث		19,599	42	0.000

المصدر: *من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي "SPSS"*

جدول رقم (11): يبين نتائج اختبار T للفرضية الرابعة

رقم الفقرة	فقرات المحور الرابع: مقاييس أداء الموارد البشرية	قيمة t	درجات الحرية	القيمة المعنوية sig
1	مصروفات البحوث والتطوير / المصروفات الكلية (%)	10,507	42	0.000
2	الاستثمار في التدريب / العملاء (عدد)	15,185	42	0.000
3	الاستثمار في دعم المنتجات الجديدة والتدريب	13,123	42	0.000
4	نفقات تطوير القدرات والمهارات / الموظف	14,204	42	0.000
5	نسبة المنتجات الجديدة إلى لائحة الشركة الكامل (%)	11,995	42	0.000
المحور الرابع		15,558	42	0.000

المصدر: *من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي "SPSS"*

جدول رقم (12): يبين نتائج اختبار T للفرضية الخامسة

رقم الفقرة	فقرات المحور الخامس: حوكمة المنظمات	قيمة t	درجات الحرية	القيمة المعنوية sig
1	مؤشر الشفافية والمسائلة	17,568	24	0.000
2	مؤشر الاستقرار السياسي	10,029	24	0.000

3	مؤشر الفعالية للسلطة السياسية	15,109	24	0.000
4	مؤشر نوعية الأنظمة	14,131	24	0.000
5	مؤشر العدالة واحترام الحقوق	11,941	24	0.000
6	مؤشر محاربة الفساد	18,699	24	0.000
المحور الخامس		20,219	24	0.000

المصدر: *من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي "SPSS"*

12. قائمة المراجع:

الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، 11 جانفي 2017، **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** رقم 17−02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 ، الجريدة الرسمية العدد 02، ص 05.

Ades, A., & Di Tella, R. (1996). The causes and consequences of corruption: A review of recent empirical contributions. *IDS Bulletin, 27*(2),pp. 6-11.

De Jong, G., Tu, P. A., & Van Ees, H. (2012). Which entrepreneurs bribe and what do they get from it? Exploratory evidence from Vietnam. *Entrepreneurship Theory and Practice, 36*(2),pp. 323-345.

Faruq, H., Webb, M., & Yi, D. (2013). "Corruption, bureaucracy and firm productivity in Africa". Review of Development Economics, 17(1),pp. 117-129.

Fisman, R., & Svensson, J. (2007). Are corruption and taxation really harmful to growth? Firm level evidence. *Journal of Development Economics, 83*(1),pp. 63-75.

Hoskisson, R. E., Eden, L., Lau, C. M., & Wright, M. (2000). Strategy in emerging economies. *Academy of management journal, 43*(3),pp. 249-267.

Hung, H. (2008). Normalized collective corruption in a transitional economy: Small treasuries in large Chinese enterprises. *Journal of Business Ethics, 79*(1-2),pp. 69-83.

Jain, A. (2001). Corruption: A review. *Journal of Economic Surveys, 15*(1),pp. 71-121.

Karadag, H. , 2016, The Role of SMEs and Entrepreneurship on Economic Growth in Emerging Economies within the Post-Crisis Era: an Analysis from Turkey, Journal of Small Business and Entrepreneurship Development, Vol. 4, No. 1, pp. 22-31.

Méon, P.-G., & Weill, L. (2010). "Is corruption an efficient grease?". World development, 38(3),pp. 244-259.

National Credit Regulator (NCR), Literature Review on Small and Medium Enterprises' Access to Credit and Support in South Africa, December 2011, pp. 1-92.

Neagu, Cibela, 2016, The importance and role of small and medium-size businesses, Theoretical and Applied Economics, Volume XXIII (2016), No. 3(608), Autumn, pp. 331-338.

North, D. C. (1990). *Institutions, institutional change and economic performance*: Cambridge university press.

Rose-Ackerman, S. (1997). Role of the World Bank in Controlling Corruption. *Law & Pol'y Int'l Bus, 29*(93).

Svensson, J. (2005). "Eight questions about corruption". The Journal of Economic Perspectives, 19(3), pp.19-42.

Vial, V., & Hanoteau, J. (2010). Corruption, manufacturing plant growth, and the Asian paradox: Indonesian evidence. *World Development, 38*(5),pp. 693-705.

اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الاداء المالي للشركات السعودية

The effect of applying international financial reporting standards on the financial performance of Saudi companies

د. مصطفى عبدالله احمد القضاه[1]

استاذ مساعد بقسم المحاسبة كلية العلوم والدراسات الانسانية

جامعة شقراء – المملكة العربية السعودية – الدوادمي

malqudah@su.edu.sa

تاريخ الاستلام: 2020/02/09 تاريخ القبول: 2020/03/06 تاريخ النشر: 2020/03/14

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الاداء المالي للشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية، المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) للفترة المالية من عام 2015 إلى عام 2018، حيث تم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الشركات السعودية ابتداءاً من عام 2017. ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدم برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) لدراسة وتحليل البيانات المالية لهذه الشركات. تألف مجتمع الدراسة من جميع الشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)، وإشتملت عينة الدراسة على (54) شركة،حيث تم جمع البيانات المالية لهذه الشركات والتي تشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من اجل تحليل العلاقة قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2015 و2016 على التوالي، وبعد التطبيق لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2017 و 2018 على التوالي. تم تحليل البيانات المالية للشركات عينة الدراسة باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS)، وقد اظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى 1%، عند تطبيق هذه المعايير (IFRS)، حيث ان الاداء المالي لهذه الشركات قد تحسن عند تطبيق هذه المعايير (IFRS) مقارنةً بأدائها المالي قبل تطبيق هذه المعايير (IFRS) ، واوصت الدراسة بضرورة التزام الشركات السعودية المدرجة في السوق المالي

1 المؤلف المرسل: مصطفى عبدالله احمد القضاه، الإيميل: malqudah@su.edu.sa

السعودي (تداول) بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) لما له من اثر ايجابي على الاداء المالي لهذه الشركات.

كلمات مفتاحية: التقارير، التقارير الدولية، تطبيق المعايير الدولية، تقارير الشركات السعودية، التقارير الدولية للشركات السعودية.

Abstract

This study aimed to identify the impact of the application of international financial reporting standards on the financial performance of Saudi companies in the basic materials and food production sectors, listed in the Saudi financial market (Tadawul) for the financial period from 2015 to 2018, where international financial reporting standards were applied to Saudi companies starting in 2017. To achieve the aims of the study, a statistical analysis program (SPSS) was used to study and analyze the financial statements of these companies. The study population consisted of all Saudi companies in the basic materials sectors, and the production of food.

The study sample included (54) companies, the financial statements include the Balance Sheet and income Statement were collected to be analyzed, before applying IFRS in 2015 and 2016 respectively, and after applying IFRS in 2017 and 2018 respectively.

The financial data of the companies in the study sample was analyzed using the Statistical Analysis Program (SPSS), and the results showed a positive relationship with statistical significance at the level of 1%, when applying these standards (IFRS), as the financial performance of these companies has improved when applying these (IFRS) compared to its financial performance before applying (IFRS), and the study recommended that Saudi companies listed in the Saudi financial market (Tadawul) must adhere to the application of International Financial Reporting Standards (IFRS) because of its positive impact on the financial performance of these companies.

Keywords: Reports, International Reports, Application of International Standards, Saudi Companies Reports, Saudi Companies International Reports

1. المقدمة

تمتاز معايير التقارير المالية الدولية بسهولة الفهم، ويُشترط بها ضرورة قابليتها للفهم من قِبل الأفراد الذين يتمتعون بمستوى متوسط من المعرفة حول النشاطات التجارية والاقتصادية والمحاسبية الملاءمة وان تكون التقارير مناسبة في حال تمكينها على التأثير بالقرارات الاقتصادية بواسطة البيانات المالية وتحفيزه على اتخاذ قرارات مناسبة، وان تكون المعلومة مادية بحتة في حال كان حذفها أو تعديلها يترك أثراً عميقاً على القرارات الاقتصادية، وان تكون مصدراً موثوقاً به في حال خلوها من الأخطاء، وان تكون حقيقية وصادقة فيما تقدمه من معلومات حول العمليات المالية والأحداث، والاعتراف بالشكوك في حال عدم التأكد من فعالية قرار ما؛ وبالتالي يشترط اتخاذ أعلى درجات الحيطة عند ممارسة الأحكام اللازمة لتنفيذ التقديرات المطلوبة، واتخاذ جوهر الأحداث بعين الاعتبار أكثر من شكلها القانوني، وخلوها من النقص ضمن حدود المادية والتكلفة، وإمكانية إجراء مقارنة بين القوائم المالية الخاصة بالمشروع بعد مضي فترة من الزمن لرصد الاتجاه الذي تسلكه المنشأة، ووضع المعلومات اللازمة بين يدي متخذ القرار وفقاً للإطار الزمني، وتحقق المعلومات المتوفرة منافع متوقعة بشكل أكبر من تكلفة الحصول عليها.

تزايدت الحاجة لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) بسبب نمو الأسواق المالية العالمية وتطورها بشكل كبير، وتفشي العولمة الاقتصادية؛ وبالتالي نمو التجارة الدولية وتحريرها إلى جانب الاستثمار الدولي المباشر، وبسبب تعرض أنظمة النقد الدولية لتغيرات ملموسة، وتضخم قوة بعض الشركات متعددة الجنسيات وتعاظمها؛ حتى أصبحت تضم مختلف بقاع الأرض سواء كان ذلك بانتشار الفروع والمكاتب الإقليمية أو فرض السيطرة على الشركات التابعة، واتباع أسلوب الخصخصة في معظم دول العالم (5).

إن تحقيق الانسجام في إعداد التقارير المالية في مختلف أرجاء العالم هي الحاجة الملحة لهذا العصر، لاسيما إذا كان من الضروري إجراء مقارنات هادفة للمعلومات المالية التي تنبثق عن مختلف البلدان التي تستخدم معايير المحاسبة التي تختلف عن بعضها البعض. لذلك ظهرت الحاجة الملحة إلى تعميم مجموعة مشتركة من معايير المحاسبة العالمية أو تقارب عالمي نحو لغة محاسبية مشتركة في العالم المالي، ويبدو أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي لغة المحاسبة الدولية المشتركة. تنبع أهميه القوائم المالية من أنها تعتبر حلقه وصل بين الشركة والآخرين، حيث يستطيع الآخرون التعرف على مختلف جوانب نشاط الشركة من خلال هذه القوائم، فقائمه المركز المالي تعكس صورة الوضع لمالي للشركة كما تعكس قائمة الدخل نتيجة أعمال الشركة خلال فتره زمنيه محددة إن كانت ربحاً أو خسارة، ويمكن التعرف على التغير في المركز المالي من خلال دراسة قائمة مصادر الأموال واستخداماتها. تُعد القوائم المالية مصدراً أساسياً للمعلومات

تستفيد منها فئات عديدة من داخل الشركة وخارجها، إذ أن اتخاذ أي قرار رشيد يعتمد على توافر البيانات والمعلومات الملائمة والمساعدة في اتخاذه (15).

أحرزت عملية وضع معايير المحاسبة الدولية في السنوات القليلة الفائتة عدداً من النجاحات في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وحيث أن الاتحاد الأوروبي أصدر في العام 2002 تشريعاً يقتضي من الشركات المدرجة في أوروبا تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بياناتها المالية الموحدة. وأصبح التشريع نافذ المفعول في العام 2005، ويطبق على أكثر من 7000 شركة في 28 بلداً، وتعني عملية تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في أوروبا أن تحل محل معايير ومتطلبات المحاسبة الوطنية كأساس لإعداد وعرض البيانات المالية الجماعية للشركات المدرجة في أوروبا. وكذلك هناك بلدان عديدة خارج أوروبا تتجه نحو تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، ففي العام 2005 أصبحت هذه المعايير إلزامية في بلدان عديدة في جنوب شرق أسيا وأسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط ، يضاف إلى ذلك بلدان أخرى كانت قد تبنت معايير وطنية تعكس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثل استراليا وهونغ كونغ، وقدر أكثر من 70 بلداً طلبت من شركاتها المدرجة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عند إعدادها وعرضها للبيانات المالية في العام 2005. والجدير ذكره أن الأردن من أوائل الدول العربية التي طبقت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. على الرغم من اختلاف استراتيجيات بعض الدول خلال التحول الى هذه المعايير الامر الذي يتطلب إيجاد آلية تمكن من تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بكفاءة عالية للمواكبة والتماشي مع المعايير الدولية الموضوعة (1).

بموجب الإطار المفاهيمي العام للجنة المعايير المحاسبية الدولية ، تعتبر المعلومات مهمة لأن إغفالها أو إعلانها الخاطئ قد يؤثر على والقرارات الاقتصادية للمستخدمين للبيانات المالية. الخصائص النوعية هي الخصائص التي تحدد مدى فائدة المعلومات المستمدة من البيانات المالية وتصنف إلى أربع فئات: القابلية للفهم ، والأهمية ، والموثوقية ، وقابلية المقارنة (11).

لذلك فقد اعدت المملكة العربية السعودية خطة استراتيجيه للتحول الى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وفي عام 2008 م. صدر قرار من هيئة السوق السعودية بالزام البنوك وشركات التأمين المسجلة في السوق المالية بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية بدلا من المعايير السعودية. وقد حددت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين (SOCPA) فترة خمس سنوات لتهيئة السوق السعودية مهنيا وتقنيا

لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على ان تنتهي في عام 2017 م. ويعتبر تطبيق معايير التقاريرالمالية الدولية فتح الباب على مصراعيه للاسواق السعودية لتتمكن من الدخول للأسواق العالمية و تسهيل الإندماجات ووضوح القوائم المالية للمستثمر الاجنبي (5).

2. مشكلة الدراسة :

تتلخص مشكلة الدراسة بصورة أساسية في مدى تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الاداء المالي للشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية، المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) للفترة المالية من عام 2015 إلى عام 2018، ومعرفة نتيجة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)على الأداء المالي للشركات الصناعية السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)، ومقارنة الآداء المالي لهذه الشركات عند تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2017 و 2018 على التوالي بأدائها المالي قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2015 و2016 على التوالي. حيث تم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الشركات السعودية ابتداءاً من عام 2017، إن عدم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) يؤدي الى إعداد قوائم مالية غير واضحة نتيجة لاختلاف المقاييس من منشأة لأخرى ومن دولة لأخرى.

3. هدف الدراسة:

هدفت الدراسة الى بيان اثر تطبيق معايير التقاريرالمالية الدولية (IFRS) على الأداء المالي للشركات الصناعية السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية، المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) للفترة المالية من عام 2015 إلى عام 2018، ومقارنة اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) قبل التطبيق لهذه التقارير عامي 2015 و2016 على التوالي وبعد التطبيق لهذه التقارير عامي 2017 و 2018 على التوالي ، ويمكن صياغة اهداف الدراسة كما يلي:

1. هل هناك علاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) والأداء المالي للشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية، المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) عند تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2017 و 2018، مقارنةً بأدائها المالي قبل تطبيق تلك المعايير عامي 2015 و 2016؟
2. ما هو الفرق في الأداء المالي للشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية، المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) عند تطبيق معايير التقارير المالية الدولية

(IFRS)عامي 2017 و 2018، مقارنةً بأدائها المالي قبل تطبيق تلك المعايير عامي 2015 و 2016؟

4. اهمية الدراسة:

يعتبر موضوع معايير التقارير المالية الدولية من المواضيع الهامه التي شغلت الفكر المحاسبي ولذلك خلال الفترة الاخيرة اثير الجدل حول جودة المعلومات ووضوح القوائم المالية ومدى قدرتها على المقارنة خاصة في ظل تطور الاسواق العالمية. ويساعد البحث في بناء نموذج لقياس أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الأداء المالي للشركات السعودية. وتتمثل أهمية الدراسة من معرفة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لدى الشركات السعودية ومقارنة الآداء المالي للشركات ما قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)وبعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) .

ويساهم البحث في مساعدة متخذي القرار وملاك الشركات والمستثمرين والهيئات الرسمية في معرفة اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على الشركات السعودية المدرجة في السوق السعودي (تداول) وأثر ذلك على جودة المعلومات المحاسبية والقرارات الاقتصادية للمستثمرين، حيث امتازت معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) بالقبول الدولي لما تتسم به من القابلية للفهم، والملاءمة لاتخاذ القرار، والدقة، والتمثيل الصادق للعمليات المالية.

5. فرضيات الدراسة: يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

1. H01 : لا توجد علاقة احصائية نتيجة لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على الأداء المالي للشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية، المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) للفترة المالية (2015-2018).
2. H03 : لا يوجد فرق عند تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2017 و 2018 على الأداء المالي للشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية، المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) مقارنةً بأدائها المالي قبل تطبيق تلك المعايير عامي 2015 و 2016.

6. حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على معرفة اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على الشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية، المدرجة في السوق السعودي (تداول) للفترة ما بين 2015 الى 2018، قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2015 و 2016 على التوالي، وبعد التطبيق لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2017 و 2018 على التوالي، حيث تم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الشركات السعودية ابتداءاً من عام 2017، ولم انمكن من الحصول على البيانت المالية لعام 2019، بسب عدم نشر هذه البيانات على موقع السوق المالي السعودي (تداول) لغاية تارخ اعداد هذا البحث، لذلك تم دراسة سنتان قبل التطبيق لهذه المعايير وسنتان بعد التطبيق لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

7. الاطار النظري والدراسات السابقة:

تلقى معايير المحاسبة الدولية، والتي اعيدَ تسميتها حالياَ بـ " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية " قبولاً عالمياً، وأحرزت عملية وضع المعايير الدولية في السنوات القليلة الفائتة نجاحاً ملحوظاً في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

1.7 تاريخ المعايير المحاسبية

يعود ظهور معايير المحاسبة الدولية لاهتمام الشركات العالمية بمتابعة الإجراءات المالية الخاصة بها كل سنة مالية، وخصوصاً الشركات العالمية المشهورة، والتي تتواجد لها فروعٌ في أكثر من دولة في العالم، وتمّ وضع الأفكار الأولى لمعايير المحاسبة الدولية في عام 1939م في الولايات المتحدة الأمريكية من قِبل جمعية المحاسبين القانونيين، وتمّ تطوير فكرة هذه المعايير حتى تأسست في عام 1973م هيئة خاصة بمعايير المحاسبة الدولية، وقبل الاهتمام بوجود الجمعيات، والهيئات المحاسبية عُقدت مجموعة من المؤتمرات التي اهتمّت بتعزيز فكرة توحيد العمل الدولي في المحاسبة. توجد مجموعة من الأسباب التي أدت إلى استخدام معايير المحاسبة الدولية وهي(13):

أ- انتشار التبادل التجاري بشكل كبير بين دول العالم.

ب- تطوّر مجالات عمل الشركات، والمؤسسات العالمية.

ج- ازدياد نِسبِ الاستثمارات المالية بين الدول.

د- تداول العملات الأجنبية في العمليات التجارية.

هـ- مُساعدة المنظّمات المحاسبية المحلية على الانضمام للمنظمات العالمية.

إن محاولات وضع معايير على المستوى الدولي قد بدأت مع بدايات القرن الحالي حيث عقد المؤتمر المحاسبي الأول عام 1904 في سانت لويس في الولايات المتحدة برعاية إتحاد المحاسبين القانونيين، وكان محور المؤتمر يدور حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول.

2.7 المنظمات المسؤلة عن وضع وتطبيق المعايير الدولية

عقدت عدة مؤتمرات محاسبيه وكان اهمها المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث الذي عقد في نيويورك حيث قدمت فيه ثلاث أبحاث رئيسية هي: الاستهلاك المستمر، الاستهلاك وإعادة التقويم، السنة التجارية أو الطبيعية، وتوالى انعقاد هذه المؤتمرات كل خمس سنوات مرة. وقد أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة للضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وأجهزه حكومية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير، واهم هذه المنظمات:

1.2.7 لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)

كانت لجنة معايير المحاسبة الدولية منذ العام 1973 وحتى العام 2001 الهيئة المسئولة عن وضع المعايير الدولية. وإن أهم أهداف هذه اللجنة هو حث واضعي معايير المحاسبة الوطنية حول العالم على تحسين وتوحيد معايير المحاسبة الوطنية، ولقد كان دائماً يربط هذه اللجنة مع المحاسبة الدولية علاقة خاصة، وقد تم إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية في العام 1973 من خلال الاتفاق بين هيئات المحاسبة المهنية في تسع بلدان، ومنذ العام 1982 تكونت عضويتها من جميع هيئات المحاسبة المهنية التي كانت أعضاء في الإتحاد الدولي للمحاسبين، أي أكثر من 100 دولة. وفي عام 1989 قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بوضع ونشر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية، وتم في العام 2001 تعديل هذا الإطار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). يشكل الإطار ألمفاهيمي الإطار العام الذي يسترشد به مجلس معايير المحاسبة الدولية في عملية إصدار معايير جديدة وفي عملية إجراء تعديلات على المعايير الموجودة حالياً، وفي عملية معالجة أي من الموضوعات المحاسبية التي لم يتم تغطيتها بشكل مباشر في معايير المحاسبة الدولية الحالية (4).

2.2.7 الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)

تبنى العديد من دول العالم معايير المحاسبة الدولية لعدم وجود معايير محلية كمعايير وطنية، والبعض الأخر يتبع معايير محاسبية تستند إلى معايير المحاسبة الدولية، هذا بالإضافة إلى أن عدد كبير من

الشركات الكبرى متعددة الجنسيات تعتمد هذه المعايير، ويزيد عدد الدول المشتركة في الاتحاد الدولي للمحاسبين عن 100 دولة. ولذلك فإن معايير المحاسبة الدولية تُطبق بشكل أكبر من المعايير الأخرى، حيث باتت أكثر انتشاراً في مختلف دول العالم، مما دفع الاتحاد الأوروبي واستراليا وعدد من الدول الأخرى على إتباعها لمواكبة عملية التناغم المحاسبي في العالم، وتم تحديد العام 2005 كموعد للتطبيق. إن معايير المحاسبة الدولية تعتمد على المبادئ والمفاهيم، في حين أن معايير المحاسبة الأمريكية تعتمد على القواعد والأحكام، ولا تركز كثيراً على موضوع الجوهر فوق الشكل الذي تتبناه المعايير الدولية(8).

تأسس الاتحاد الدولي للمحاسبين في أكتوبر 1977 م، بموجب اتفاقية تمت بين 63 منظمة مهنية محاسبية من 49 دولة من دول العالم. ويهدف إلى تطوير ودعم مهنة مراجعة الحسابات ورفع درجة توحيد ممارسة المهنة من خلال إصدار أصول المراجعة الدولية. وفي سنة 1982م أصبح الاتحاد يختص بمهنة المراجعة ويصدر عنة أصول المراجعة الدولية (ISA) وفي المقابل ترك أمر إصدار المعايير المحاسبية الدولية إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي أصبحت فيما بعد مجلس معايير المحاسبة الدولية (3).

3.2.7 لجنة ممارسة التدقيق الدولي (IAPC)

كانت لجنة معايير المحاسبة الدولية مسئولة عن وضع المعايير المحاسبية الدولية خلال الفترة 1973 – 2001، حيث انتهت هذه المرحلة وتم إنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية ليحل محل لجنة معايير المحاسبة الدولية، وتم إجراء إعادة هيكلة وجرى إعادة النظر في البنية التحتية للجنة معايير المحاسبة الدولية من اجل تقويتها والنهوض بمستوى الانجاز فيها، وأصبح التمثيل في المجالس واللجان يعتمد على الكفاءة والخبرة وليس على أساس التمثيل الجغرافي كما كان متبع في لجنة معايير المحاسبة الدولية، وأصبح الأعضاء في المجالس واللجان يعملون بتفرغ كامل. واشتملت عملية إعادة الهيكلة على إعادة هيكلة البنية التحتية بما فيها مجلس الإدارة ومجلس الأمناء، وتشكيل مجلس استشاري للمعايير، ووضع دستور جديد واخيراً تسجيل اللجنة كمؤسسة غير هادفة للربح في أمريكا وتسجيل مجلس المعايير في لندن (17).

وتميزت هذه المرحلة بموافقة الهيئة العالمية المشرفة على الأسواق المالية في عام 2000 على قبول البيانات المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، وفرضت شروطاً أخرى مثل إظهار معلومات إضافية تبين مدى تأثير هذه المعلومات وإفصاح إضافي وأخيرا تفسير الاختلافات.

إن التطورات في التجارة العالمية من شأنها أن تؤدي إلى موجه جديدة من تخفيف القواعد والإجراءات وإصلاح الاقتصاديات المحلية. وإن الطلب على رؤوس أموال الأعمال التي يتوقع لها النمو من أسواق

رأس المال الرئيسية تعتمد على توافق مبادئ المحاسبة العامة المحلية ومعايير المحاسبة الدولية. وهم أيضاً سيحتاجون إلى إيجاد توافق بين أسلوبهم المحلي في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وبين معايير المحاسبة العامة الأمريكية وهي المعايير المعمول بها في إعداد التقارير المالية في أسواق رأس المال الرئيسية في العالم.

3.7 معايير الإبلاغ المالي الدولية

لتطبيق المعايير المحاسبية تأثير على دور وأداء الشركات بشكل عام، وخاصة فيما يتعلق بالأطراف التي ترتبط مع هذه الشركات من أصحاب رؤوس الأموال، وممولين، وعملاء تجاريين، وموظفين، وحكومات، وغيرها. ومعايير المحاسبة هي مقاييس يتم بموجبها معرفة مدى صحة البيانات المالية وهل تحقق الشفافية، لذا لم تعد المعايير والقواعد المحاسبية خياراً بل هي حتمية وضرورة اقتصادية ومالية وإدارية.

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر الشركة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالشركة، وتقوم معظم الشركات بنشر القوائم المالية من خلال التقرير السنوي أو نصف السنوي أو الربع السنوي، ويحتوي التقرير بالإضافة إلى القوائم المالية معلومات أخرى إضافية قد لا تتطلبها معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (6).

إن أهمية المعايير المحاسبية الدولية وما توفره من دقة وشفافية حين الالتزام بتطبيقها من قبل الشركات، فإن هذه المعايير تقدم خدمة كبيرة للمستفيدين من أعمال هذه الشركات، مما يسهل على المستثمرين سهولة فهم القوائم المالية وتحديد توجهاتهم في الاستثمار، وكذلك تنبع أهمية الإفصاح عن معلومات القطاعات المختلفة للشركة، من أن هذه المعلومات تُظهر المخاطر والعوائد المتعلقة بعمل الشركة من خلال عرض المركز المالي والأداء حسب كل قطاع.

ان السبب الرئيسي لتطبيق معاييرالتقارير المالية الدولية (IFRS) هو التطورات الاقتصادية العالمية والحاجة الى معاير التقارير المالية الدولية (IFRS) لتوضيح القوائم المالية وتعتبر المعايير المحاسبية الدولية اداة التنظيم للعمل المحاسبي وتسهيل العمليات المحاسبية للمستفيدين من المعلومات المالية والمحاسبية وبذلك تم تطبيق هذه المعايير على كافة المنشآت وقد اتت بعد دراسات وابحاث مكثفه قام بها خبراء من الهيئات المحاسبية على المستوى العالمي(2).

4.7 الهيئات المسؤولة في السعودية عن تطبيق المعايير

1.4.7 الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين: هي هيئة سعودية تأسست عام 1992م تقوم بمراجعة و تطوير معايير المحاسبة وتسعى الهيئة الى تحقيق مصالح المجتمع ومصالح اعضائها على اكمل وجه وتعمل بكل نزاهة مع كافة المنظمات المهنية في العالم.

2.4.7 تداول: تم عام 2007 تأسيس شركة السوق المالية السعودية (تداول) وتعتبر تداول هي المنفذ الوحيد لتداول الاسهم في المملكة العربية السعودية وتسعى شركة تداول الى ان تكون سوقاً مالية تقدم الخدمات المالية للمنافسة على المستوى العالمي

3.4.7 مؤسسة النقد العربي السعودي: تأسست هذه المؤسسة عام 1952م وأن تكون مدينة جدة مقراً لها، ولقد أوكل لها عدة مهام بموجب عدة انظمة وهي القيام بأعمال مصرف الحكومة وسك وطبع العملة الوطنية وتوطيد وتثبيت قيمته الداخلية والخارجية وتقوية غطاء النقد وغيرها من المهام. لقد تم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للشركات في المملكة العربية السعودية ابتداءً من عام 2017 ،وتم تطبيقها للشركات المالية في عام 2010م وأصبح التطبيق الزامياً للشركات والمؤسسات لمعايير التقارير المالية الدولية ابتداء من 2018م.

5.7 الدراسات السابقة: في هذا الجزء من البحث خلاصة بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع أو مجال البحث.

1.5.7 دراسة (مليجي، 2014)

دراسة اثر التحول الى معايير التقارير الماليه الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المالية والتي تتضمن البنوك وشركات التأمين المسجله في بيئة الاعمال السعودية. هدفت الدراسه الى قياس اثر الانتقال الى معايير التقارير الماليه الدوليه على جودة اداء الشركات وقيمة الشركات المدرجه من ناحيه وتحليل تأثير ذلك على قرارت المستثمرين في نطاق الاعمال السعوديه من ناحية اخرى. ولتحقيق هذه الاهداف تم جمع المعلومات المحاسبيه للشركات ما قبل تطبيق المعايير المحاسبه الدوليه عام 2007 وفترة مابعد التحول الى المعايير المحاسبه الدوليه من عام 2010 حتى عام 2013 وذلك من خلال تطبيق فرضتين الفرضيه الاولى اثر تطبيق المعايير المحاسبيه الدوليه على اداء الشركات والفرضيه الثانيه قياس الاثر على قيمة الشركات ولقد توصلت الدراسه الى حصول تغير ايجابي لمعايير التقارير الماليه الدوليه على اداء الشركات.

2.5.7 دراسة (الزمر، 2012)

هدفت الدراسة لمعرفة مدى تأثير التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على بعض المقاييس المحاسبية والتي تعكس جودة التقارير المالية، وكانت الدراسة تطبيقيه على عينة من21 شركة من شركات التأمين السعودية خلال الفترة من عام 2008م حتى عام 2010م. وقد توصلت الدراسة إلى أن التحول لمعايير التقارير المالية الدولية قد أدى إلى انخفاض مستويات إدارة الأرباح وزيادة مستويات التحفظ المحاسبي ومستويات عدم تماثل المعلومات.

3.5.6 دراسة (Barth, 2007)

هدفت الدراسة لاختبار خصائص الأرقام المحاسبية للشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية مقارنة بخصائص الأرقام المحاسبية للشركات التي لا تطبق معايير المحاسبة الدولية، وذلك للتحقق من جودة التقارير المالية التي تم إعدادها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية. كما تطرقت الدراسة إلى أثر اختلافات جودة التقارير المالية على تكلفة رأس المال، واعتمدت الدراسة على عدة مقاييس لخصائص الأرقام المحاسبية هى: درجة إدارة الربح في القوائم المالية، الاعتراف الفوري بالخسائر، وملائمة الأرقام المحاسبية لتحديد قيمة السهم. وتوقعت الدراسة أن يصاحب تطبيق معايير المحاسبة الدولية مقدار أقل من الاستحقاق الاختياري المؤثر في صافى الربح واعتراف فوري بالخسائر غير المحققة، وزيادة القوة التفسيرية للعلاقة بين الأرقام المحاسبية وأسعار الأسهم. كما توقعت الدراسة أن الآثار الايجابية للأرقام المحاسبية يصاحبها أيضا انخفاض في تكلفة رأس المال بالنسبة لعينة الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية. وأوضحت النتائج الإحصائية للدراسة أن معايير المحاسبة الدولية حسنت من جودة التقارير المالية وخفضت تكلفة رأس المال بالنسبة للشركات المطبقة لها. وبالتحديد فإن تطبيق معايير المحاسبة الدولية أوضح انخفاضا في ممارسات إدارة الربح واعتراف فوري بالخسائر غير المحققة وعلاقة أقوى للأرقام المحاسبية بأسعار الأسهم. وقد حذرت الدراسة من الإفراط في الاعتماد على النتائج الإحصائية لها، لأن هذه النتائج محدودة بمعايير المحاسبة الدولية دون أن تتطرق إلى الاختلافات النظامية بين الدول التي شملتها الدراسة.

4.5.6 دراسة (Gassen and Sellhorn, 2006)

هدفت الدراسة لمعرفة جودة التقارير المالية الناتجة عن تطبيق الشركات الألمانية لمعايير المحاسبة الدولية. وأوضحت الدراسة أنه على الرغم من أن التشريع الأوروبي الصادر عام 2002 والملزم للشركات القابضة الأوروبية أو المسجلة في أسواق دول تابعة للاتحاد الأوروبي أن تعد قوائمها المالية المجمعة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية اعتبارا من 2005، إلا أن معظم الشركات الألمانية كانت قد طبقت هذه المعايير بشكل

اختياري قبل ذلك بفترة طويلة. وافترضت الدراسة أن جودة معايير المحاسبة الدولية سوف يترتب عليها جودة عاليه للتقارير المالية وهذه الجودة سوف تنعكس في شكل التحسن في مستوى الإفصاح والشفافية الأمر الذي يقلل من درجه عدم تماثل المعلومات في السوق. واعتبرت الدراسة أن تخفيض عدم التماثل في تعاملات الأسواق الأوربية يعطي جودة عالية للتقارير المالية التي تم إعدادها طبقا لمعايير المحاسبة الدولية. واعتمدت الدراسة على عدة مقاييس لعدم تماثل المعلومات واهمها المدى بين أسعار العروض وأسعار الطلبات، معدل دوران الأسهم، معدل تذبذب عوائد الأسهم، ودرجه اختلاف تنبؤات المحللين عن الأرباح الفعلية التي تعرضها القوائم المالية.

5.5.6 دراسة (Diana and Mihaela, 2018)

هدفت الدراسة تحليل النتائج المنبثقة عن استعمال المحاسبة المتوسطة في سياق اعتماد معايير التقارير المالية الدولية وإمكانية استخدام المعلومات المقدمة من التقارير المحاسبية المعدة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من أجل المحاسبة المتوسطة. ان استخدام تلك المعايير يوازن بين الإدارة والاستخدام بشكل افتراضي ، في قياس الأداء. يعتمد البحث على المقارنة وتحليل أرصدة إدارة المحاسبة المتوسطة المحسوبة على أساس التقارير المالية وفقًا لمعايير المحاسبة الوطنية والتقارير المالية وفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية. اظهرت نتائج البحث أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو نظام جديد لتحليل أرصدة المحاسبة المتوسطة وتقييم الأداء ، وهو نظام يركز على المساهمة في الثروة الوطنية من خلال القيمة المضافة. تخلق عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية درجة عالية من قابلية الأداء المالي للمقارنة ، مما يؤدي إلى زيادة شفافية الأنشطة التشغيلية والمالية للشركات.

7. الدراسة الميدانية لهذه الدراسة: يتم تناول الجانب العملي من خلال محورين، المحور الأول عرض وتحليل البيانات المالية التي تم جمعها للشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية، المدرجة في السوق المالي السعودي تداول ، والمحور الثاني مناقشة واختبار فرضيات الدراسة للوصول الى النتائج، بالاعتماد على التحليل الإحصائي للبيانات المالية.

1.7 منهجية الدراسة

لتحقيق الهدف من هذه الدراسة وهو التعرف على اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الاداء المالي للشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية، المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) للفترة المالية من عام 2015 إلى عام 2018، استخدم المنهج الوصفي في إنجاز الجانب النظري للدراسة، واستخدم المنهج التحليلي في دراسة وتحليل البيانات المالية باستخدام البرنامج الإحصائي

(SPSS).حيث تم جمع البيانات المالية لهذه الشركات والتي تشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من اجل تحليل العلاقة قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2015 و2016 على التوالي، وبعد التطبيق لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2017 و 2018 على التوالي، حيث تم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الشركات السعودية ابتداءاً من عام 2017.

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في دراسة وتحليل وتفسير البيانات بالاعتماد على التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) كأداة من أدوات التحليل، حيث تم تحليل البيانات المالية للشركات السعودية المسجلة في تداول خلال فترة ما قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2015 و2016 على التوالي، وبعد التطبيق لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2017 و 2018 على التوالي.

2.7 مجتمع وعينة الدراسة

تألف مجتمع الدراسة من جميع الشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) من عام 2015 إلى عام 2018، حيث تم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الشركات السعودية ابتداءاً من عام 2017. وإشتملت عينة الدراسة على (54) شركة من الشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)، حيث تم جمع البيانات المالية لهذه الشركات والتي تشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2015 و 2016 على التوالي، وبعد التطبيق لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2017 و 2018 على التوالي.

3.7 نموذج ومتغيرات الدراسة:

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) كأداة من أدوات التحليل للبيانات المالية، وتم قياس متغيرات الدراسة، من خلال مقياسين هما: مقاييس العائد على الأصول Return on Assets (ROA) والعائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE) ، كما هو مبين في الجدول رقم (1)، واستخدم المنهج التحليلي الاحصائي في إنجاز الجانب العملي للدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) كأداة من أدوات التحليل للبيانات المالية التي تم جمعها للشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) ، وتم تقدير المعادلات التالية:

$$ROA = \beta_0 + \beta_1 \text{ Log T. Asset} + \beta_2 \text{ Log Rec.} + \beta_3 \text{ Lev} + \beta_4 \text{ IFRS} + \varepsilon$$

$$ROE = \beta_0 + \beta_1 \text{ Log T. Asset} + \beta_2 \text{ Log Rec.} + \beta_3 \text{ Lev} + \beta_4 \text{ IFRS} + \varepsilon$$

الجدول رقم (1): متغيرات الدراسة

IFRS	معايير التقارير المالية الدولية
ROE	العائد على حقوق الملكية
ROA	العائد على الأصول
Log T. Asset	اللوغاريتم الخاص بحجم الشركة :إجمالي الأصول
Log Rec.	اللوغاريتم الخاص بالذمم المدينة
Lev.	الرفع المالي

المصدر: اعداد الباحث من تحليل البيانات المالية لعينة الدراسة للفترة (2015 – 2018)

5.7 التحليل الإحصائي Statistical Analysis:

تم تحليل البيانات المالية للشركات لسعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) من عام 2015 إلى عام 2018 على ثلاث مراحل ، مرحلة التحليل الوصفي للبيانات Descriptive Test ، وتحليل الارتباط Correlation Test ، وتحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis.

1.5.7 التحليل الوصفي (Descriptive Statistics)

تم في هذا الجزء وصف تحليليلي لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، حيث يظهرالجدول رقم (2) وصف لمتغيرات الدراسة (معدل العائد على الموجودات ، معدل العائد على حقوق الملكية ، حجم الشركة ، الذمم المدينة ، والرفع المالي). يلاحظ من الجدول رقم (2) أن متوسط العائد على الأصول (ROA) خلال فترة تطبيق معايير المحاسبة الدولية بلغ (15.321) وأن أقل معدل عائد على الأصول بلغ (64.075) وأعلى معدل عائد على الأصول بلغ (92.850). أما فيما يتعلق بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) فقد بلغ المتوسط (16.957) وأن أقل معدل عائد على حقوق الملكية بلغ (91.165) وأعلى معدل عائد على الأصول بلغ (98.950).ونلاحظ من الجدول رقم (2) ان العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) والأداء المالي ممثلا بالعائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA) كان ايجابياً.

Table(2)
Descriptive Analysis

Variable	N	Mean	Std. Dev.	Min	Max
ROA %	54	15.321	10.750	64.075	92.850
ROE %	54	16.957	12.225	91.165	98.950
IFRS	54	10.525	0.400	0.000	1.000
T. Assets	54	11355	15.61	22575	46600
Log T. Assets	54	24.965	1.500	9.439	19.957
Rec.	54	105965	31.00	0.000	3520
Log Rec.	54	22.058	1.800	3.807	18.575
Debit Ratio %	54	60.966	42.125	0.000	552.000

المصدر: اعداد الباحث من تحليل البيانات المالية لعينة الدراسة للفترة (2015 – 2018

2.5.7 تحليل الارتباط (Pearson Correlation)

تم اجراء تحليل الارتباط لاختبار العلاقة بين اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على الشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) من عام 2015 إلى عام 2018 والاداء المالي لهذه الشركات قبل تطبيق تلك المعايير عامي 2015 و 2016، وبعد تطبيق تلك المعايير عامي 2017 و 2018، وكما هو مبين بالجدول رقم (3) وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائياة عند مستوى 1% عند

جدول رقم (3) نتائج تحليل الارتباط

(Correlation Analysis)

	ROA	ROE	IFRS	Log T. Asset	Log Rec.	Leverage
ROA	1					
ROE		1				
IFRS	0.150***	0.115***	1			
Log T. Assets	0.085*	0.050	0.003	1		
Log Rec.	0.110***	0.085*	0.013	0.805***	1	

Leverage	0.143***	0.219***	0.002	0.390***	0.395***	1

المصدر: اعداد الباحث من تحليل البيانات المالية لعينة الدراسة للفترة (2015 – 2018)

تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) والاداء المالي لهذه الشركات، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.150) فيما يتعلق بالعائد على الأصول (ROA) ، وكانت قيمة معامل الارتباط (0.115) فيما يتعلق بالعائد على حقوق الملكية (RO) .

3.5.7 التحليل الاحصائي: تحليل الانحدارالمتعدد (Multiple Regression Analysis)

تم تحليل البيانات المالية للشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) من عام 2015 إلى عام 2018 باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) بطريقة المربعات

جدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدارالمتعدد

Model: ROA				
ROA	Cof.	Std. Err.	t	P>t
IFRS	5.035***	1.052	3.850	0.000
Log T. Asst	0.100	0.543	0.160	0.755
Log Rec.	2.495***	0.474	3.180	0.002
Leverage	0.045***	0.007	5.950	0.000
Cons	8.320*	5.000	1.880	0.064
Number of obs.		54		
F		13.950		
Prob.> F		0.000		
R-squared		0.765		
Adj. R-squared		0.742		
Root MSE		12.385		

المصدر: اعداد الباحث من تحليل البيانات المالية لعينة الدراسة للفترة (2015 – 2018)

الصغرى (OLS) وباستخدام العائد على الأصول (ROA) لقياس اثر المتغير المستقل معايير التقارير المالية الدولية(IFRS) على المتغير التابع الاداء المالي للشركات السعودية قبل تطبيق تلك المعايير عامي 2015 و 2016، وبعد تطبيق تلك المعايير عامي 2017 و 2018، ويبين الجدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد ، حيث يتضح من الجدول ما يلي: بلغت قيمة (F) (13.950) وبلغت قيمة (Adjusted R) (0.742) وهذا يعكس ان القيمة التفسيرية للنموذج جيدة ، وقيمة (P) بلغت (0.000) وهذا اقل من

مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني وجود تأثير معنوي ايجابي ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1%، كما هو مبين من القيمة الموجبة للعلاقة بين العائد على الأصول (ROA) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) حيث بلغت (5.035).

تم تحليل البيانات المالية للشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) من عام 2015 إلى عام 2018 باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) بطريقة المربعات الصغرى (OLS) وباستخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) لقياس اثر المتغير المستقل معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على المتغير التابع الاداء المالي للشركات السعودية للفترة المالية (2015-2018) ويبين الجدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار المتعدد ، حيث يتضح من الجدول ما يلي: بلغت قيمة (F) (18.750) وبلغت قيمة (R Adjusted (0.755) وهذا يعكس ان القيمة التفسيرية للنموذج جيدة، وقيمة (P) بلغت (0.000) وهذا اقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني وجود تأثير معنوي ايجابي ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1%، كما هو مبين من القيمة الموجبة للعلاقة بين العائد على حقوق الملكية (ROE) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) حيث بلغت (7.095).

جدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

(Multiple Regression Analysis)

Model: ROE				
ROE	Cof.	Std. Err.	t	P>t
IFRS	7.095***	1.810	3.350	0.001
Log T. Asset	0.495	0.935	0.410	0.675
Log Rec.	2.385***	0.815	2.930	0.004
Leverage	0.095***	0.013	7.700	0.000
Cons	16.785**	8.615	2.060	0.040
Number of obs.		54		
F		18.750		
Prob.> F		0.000		
R-squared		0.769		
Adj. R-squared		0.755		
Root MSE		18.625		

المصدر: اعداد الباحث من تحليل البيانات المالية لعينة الدراسة للفترة (2017 – 2018)

8. مناقشة التحليل الاحصائي:

تم تحليل البيانات المالية للشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) من عام 2015 إلى عام 2018 باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) بطريقة المربعات الصغرى (OLS) باستخدام العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) لقياس اثر المتغير المستقل معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على المتغير التابع الاداء المالي للشركات السعودية قبل تطبيق تلك المعايير(IFRS) عامي 2015 و 2016، وبعد تطبيق تلك المعايير (IFRS) عامي 2017 و 2018 (14).

وجدت الدراسة أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على اداء الشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية، المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) للفترة المالية من عام 2015 إلى عام 2018 كان لها اثر ايجابي ذات دلالة احصائية عند مستى معنوية 1%، وهذا يعني ان الآداء المالي لهذه الشركات قد تحسن وزادت قيمته عند تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2017 و 2018 مقارنةً بأدائها المالي قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2015 و 2016. وهذه النتيجة مخالفة للفرضيات العدمية للدراسة ، لذلك نرفض الفرضيات العدمية للدراسة، ونأخذ الفرضيات البديلة، وهي توجد علاقة ايجابية لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على اداء الشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية.

لقد كان لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على اداء الشركات السعودية علاقة ايجابية وذات دلالة احصائية مما ادى إلى تحسن وزيادة الآداء المالي لهذه الشركات مقارنةً بأدائها المالي قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS). ويمكن تعليل سبب الأثر الايجابي بأن تطبيق الشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ادى الى زيادة نشاط الإدارة في هذه الشركات، وان الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ادى الى زيادة عدد المستثمرين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر الشركة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالشركة وبالتالي ادى الى تحسن وزيادة قيمة الآداء المالي لهذه الشركات، حيث ان معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وما توفره من دقة وشفافية عند الالتزام بتطبيقها من قبل الشركات، فإن هذه المعايير تقدم خدمة كبيرة للمستفيدين من أعمال هذه الشركات، حيث تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر الشركة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالشركة.

9. نتائج الدراسة

اظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1. أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على اداء الشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية، المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) للفترة المالية من عام 2017 إلى عام 2018 كان لها اثر ايجابي ذات دلالة احصائية عند مستى معنوية 1%، وهذا يعني ان الاداء المالي لهذه الشركات قد تحسن وزادت قيمته عند تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2017 و 2018، مقارنةً بأدائها المالي قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2015 و 2016.
2. ان الاداء المالي الشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية، المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) للفترة المالية قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2015 و 2016 كان اقل من الاداء الماليلهذه الشركات بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

10.التوصيات

1. يوصي الباحث بضرورة التزام الشركات السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).
2. التوسع في دراسة اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على جميع الشركات والمؤسسات المالية وغير المالية السعودية لفتره زمنيه طويله، حيث تم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الشركات السعودية ابتداءاً من عام 2017، ولم اتمكن من الحصول على البيانت المالية لعام 2019، بسب عدم نشر هذه البيانات على موقع السوق المالي السعودي (تداول) لغاية تارخ اعداد هذا البحث.حيث تم دراسة اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2015 و 2016 على التوالي، وبعد التطبيق لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2017 و 2018 على التوالي.

قائمة المراجع:

1. ابو نصار، محمد، و حميدات، جمعة، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2008.
2. احمد، سامح محمد رضا رياض ، (2012) (اثر جودة المراجعة في جودة الارباح و انعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية)، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، ص 750 .
3. الزمر، عماد سعيد، (2012)، دراسة تطبيقية لأثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد(4) المجلد(3)، اكتوبر، صص 1229-1282.
4. جربوع، يوسف محمود، و حلس، سالم عبد الله، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،ط1، عمان، الأردن، 2002.
5. مليجي ، مجدي مليجي عبدالحكيم ، (2014)، أثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الاعمال السعودية، ص ص 1-50.
6. ميرزا، عباس علي وجراهام.جيه. هولت، و ماغنوس .أريل، 2006، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المطابع المركزية، الأردن.
7. يوسف ، جمال علي محمد ، (2014) محددات التوافق بين معايير المحاسبة السعودية ومعايير التقارير المالية الدولية، بحث مقدم للمؤتمر الأول لكليات ادارة الاعمال بجامعات مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2-7 شباط ص ص 1-3.
8. Barth, M.E., W.R.Landsman, and M.H.Lang. (2007). "International Accounting Standards and Accounting Quality". Journal of Accounting Research .46 (3), PP 468-497.
9. Bruce Mackenzie, Tapiwa Njikizana, Danie Coetsee, Raymond Chamboko, Blaise, Brandon Hanekom, Edwin Selbst.(2014). "Introduction to International Financial Reporting Standards".John Wiley & Sons In.

10. Diana and Mihaela, Intermediate Management Balances in the context of the Application of IFRS, Economy Series, Volume 3 Issue 2018, PP 165- 170.
11. Dimitrie Cantemir, Pragmatism of the Account Information, under Application of
International Financial Reporting Standards, Knowledge Horizons-Economics
Volume 10, No.1, pp.12 –16.
12. Gassen, J. and Sellhorn, T. (2006) Applying IFRS in Germany—Determinants and Consequences. Open Journal of Business and Management, Vol.2 No.2, April 30, 2014, PP 365-386.
13. Joanne Horton, George Serafeim, Ioanna Serafeim.(2013). "Does Mandatory IFRS Adoption Improve the Information Environment? " *Contemporary Accounting*
Research.30 (1): PP 388-423.
14. Montgomery, D. C., Peck, E. A. and Vining, G. G. (2001).Introduction to Linear Regression Analysis. 3rd edition, New York: John Wiley & Sons.
15. Onica M-C., The Impact of the Application of IFRS on Reporting the Financial position, Article provided by, journal Risk in the Contemporary Economy, "Dunarea de Jos" University of Galati, Proceedings Conference, , 2012, pp. 335-340
16. Philiph Brown, John Preiato and Ann Tarca.(2014). "Measuring Country Differences in Enforcement of Accounting Standards: An Audit and Enforcement Proxy".Journal of Business & Accounting, (41) (1) & (2): PP1-52.
17. www.ifrs.com

الحوكمة ودورها في ترشيد نفقات الجماعات المحلية كاستراتيجية للحفاظ على المال العام

The role of governance in rationalizing the expenses of the local collectives as a strategy for preserving public funds

د. علي سايح جبور[1]، د. صفية يخلف[2]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، b.saiahdjebbour@univ-chlef.dz

[2] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، safya_ikhlef@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/12/28 تاريخ القبول: 2020/02/09 تاريخ النشر: 2020/03/14

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على آليات حوكمة المالية المحلية التي تضمن ترشيد إنفاق واستخدام المال العام والحفاظ عليه من أشكال الفساد المحلي على اعتبار أن عدم فعالية النفقات المحلية، الإسراف في الانفاق العام، ضعف الرقابة والفساد من أهم عوائق الوصول إلى تحقيق البرامج التنموية المحلية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية. في هذه الدراسة إعتمدنا على المنهج الوصفي لتحديد الجانب المفاهيمي للحوكمة والجماعات المحلية إضافة إلى المنهج التحليلي وهذا بغرض تحليل المعطيات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تكامل قوي بين الحكم الراشد وترشيد الإنفاق العام، حيث يمكن للدولة أن تتسم بسياسة مالية رشيدة ومثالية إذا حاولت الجهات المختصة بإعداد الموازنة العامة للدولة وتنفيذها تفعيل مبادئ الحكم الراشد وتطبيقها فعلا على أرض الواقع.

كلمات مفتاحية: الحوكمة المحلية الرشيدة، النفقات العامة المحلية، ترشيد الإنفاق العام، المال العام.

تصنيفات JEL : G38، E62، H59.

Abstract:

This article aims to shed light on the financial governance mechanisms, that guarantee the spending rationalization and the use of public funds and its preservation from local corruption. Considering that the ineffectiveness of local expenses, excessive public spending, and weak oversight and corruption are among the most important barriers to reaching local development programs, and improving the economic and the social situations of local communities. In this study, we relied on the descriptive approach to define the conceptual aspect of governance and local collectives, we also used the analytical approach in order to analyze data related to the research topic. The study concluded that there is a strong complementarity between good governance and rationalization of public spending. Where the state can be characterized by a rational and ideal financial policy if the competent authorities attempt to prepare and implement the general budget of the state to activate the principles of good governance and apply it on the ground.

Keywords: Governance; Local public expenses; Public spending rationalization; Maintaining public money.
Jel Classification Codes : G38, E62, H59.

المؤلف المرسل: علي سايح جبور، **الإيميل**: b.saiahdjebbour@univ-chlef.dz

1. مقدمة:

تعتمد معظم دول العالم مبدأ اللامركزية في إدارة شؤونها من خلال إنشاء وحدات إدارية محلية تتمتع بالاستقلال القانوني وبصلاحيات واسعة تجعلها تتولى نيابة عن السلطة المركزية (الدولة) إدارة شؤون الأفراد وتقديم الخدمات اللازمة على المستوى المحلي، لتحقيق الفعالية في التسيير والتنمية المحلية. في الجزائر تسمى هذه الوحدات الجماعات المحلية وتتمثل في كل من البلدية والولاية التي كانت ولا زالت تمثل ركنا مهما من أركان الإدارة المحلية والتنمية، فقد أشرفت هذه الهيئات على عدة برامج التنمية المحلية كبرامج مكافحة السكن الهش، برنامج مكافحة البطالة ...

قيام السلطات المحلية بالأدوار المنوطة بها يكون بالاعتماد أساسا ماليتها المحلية المتمثلة في إيراداتها سواء الذاتية منها أو الخارجية وكذا نفقاتها سواء كانت للتسيير أو للتجهيز. من الحقائق الثابتة أن المالية المحلية هي عصب العمل الشامل للإدارة المحلية، لهذا يمكن اعتبار فعالية مالية الإدارة المحلية رأسمالها المحرك، إذ تجعلها قادرة على تنفيذ وترجمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المرسومة من قبل المجالس المنتخبة، والقيام بأعباء وتحقيق حاجات المجتمع المحلي، وتتوقف هذه الفعالية على نقطتين أساسيتين: تفعيل مصادر الإيرادات المحلية وترشيد النفقات المحلية

ما يلاحظ على المالية المحلية في الجزائر خاصية عدم الاستقلالية وعدم المرونة من ناحية الإيرادات، ما أدى إلى تعرض ميزانياتها خاصة البلديات لعجز سنوي متزايد، إلا أن مختلف الدراسات أشارت أن العجز في المالية المحلية ناجم أساسا عن التزايد المستمر للنفقات المحلية الذي هو نتيجة طبيعية لتزايد مجالات الإنفاق المحلي نظرا لتعدد اختصاصات الجماعة المحلية، ضخامة مهامها وتوسع دورها والتزاماتها أمام المجتمعات المحلية لتلبية حاجاتها خاصة مع تزايد عدد السكان ...

ولكن يظهر موضوع ترشيد النفقات المحلية من خلال تنامي الحديث عن ظاهرة تبذير المال العام المحلي وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بالإضافة إلى غرق الإدارة المحلية في ظاهرة الفساد الإداري

والمالي، وتزايد الاهتمام بمجال المراقبة المالية للجماعات المحلية ومدى اتصاف النفقة العامة بقواعد الكفاءة والاقتصاد في استعمال الموارد العمومية.

هذا ما جعلنا نولي هذا الموضوع اهتمامنا بالبحث، قصد الوقوف على أهم الصعوبات التي تعيق تبني مبادئ الحوكمة كآلية لترشيد الإنفاق العام بما يضمن تحقيق الفعالية والكفاءة في تسييره والحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وبالتالي زيادة معدلات التنمية على المستوى المحلي وذلك في البلديات كنموذج عن الجماعات المحلية. انطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن لآليات الحوكمة الرشيدة ترشيد النفقات العامة المحلية كأحد متطلبات الحفاظ على المال العام في ظل أشكال الفساد المسجلة محليا؟

وللإجابة على الإشكالية نتطرق إلى النقاط الآتية:

- مدخل مفاهيمي لمالية الجماعات المحلية والحوكمة المحلية الرشيدة؛
- تشخيص واقع تزايد النفقات في البلديات وارتباطه بالإسراف الفساد؛
- دور الحوكمة في ترشيد النفقات العامة المحلية ومحاربة الفساد.

2. مدخل مفاهيمي لمتغيرات الدراسة

1.2 الجماعات المحلية:

1.1.2 تعريف الإدارة المحلية:

يعتبر نظام الإدارة المحلية (اللامركزية) مظهرا من مظاهر الدولة الحديثة، تنتج عن اللامركزية الإدارية التي تعني تحويل الصلاحيات والسلطات من السلطة المركزية إلى الوحدات المحلية-، وتفويض صناعة القرارات مع الاحتفاظ بالرقابة ومسؤولية الوحدات أمام المركز كما يعرفها كل من Nillis و Rondinelli أنها تحويل أو نقل بعض السلطات إلى المستويات المحلية وترفق هذه السلطات بمجموعة من الموارد بهدف إنجاح التنمية المحلية (Hossain, 2005, P 3).

وبشكل عام يمكن تعريف الإدارة المحلية بأنها جزء من النظام العام للدولة منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية، وُجدت من أجل تلبية احتياجات مجتمعها المحلي مُمثلا بهيئة منتخبة، تعمل تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية (الطعامنة، 2003، ص 1).

2.1.2 تعريف الجماعات المحلية:

إن وجود الجماعات المحلية مكرس في البداية دستوريا، وهذا ما اعترفت به كل الدساتير منذ سنة 1963 والتي أشارت إلى نوعين من الجماعات المحلية هما البلدية والولاية. تعتبر الجماعات المحلية جزء لا يتجزأ من الدولة إذ أنها تلعب دورا هاما في التكفل بحاجيات المواطن وتحقيق التنمية الشاملة.

تعد البلدية القاعدة الإقليمية اللامركزية للدولة، تجسد جوهر الديمقراطية المحلية ومكان مساهمة ومشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، حيث تنص المادة الأولى من قانون البلدية 10-11 على ما يلي: البلدية هي الجماعات الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي، وتحدث بموجب قانون " وتضيف المادة 23 من نفس القانون: البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية مكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

3.1.2 مقومات نجاح الإدارة المحلية:

حتى تتمكن الإدارة المحلية من تحقيق تنمية محلية لا بد أن تقوم على مجموعة من الأركان الأساسية هي:

- **وجود مصالح محلية (اقليمية) تتمتع بالشخصية المعنوية:** تتحدد صلاحياتها عن طريق القانون، وتكون لها الاستقلالية في اتخاذ وإصدار القرارات اللازمة ومباشرة الأعمال التي يقتضيها تسيير شأنها في حدود الصلاحيات الممنوحة لها بمنأى عن الحكومة المركزية.
- **قيام مجالس منتخبة:** تمارس الإدارة المحلية سلطتها عن طريق مجالس محلية منتخبة، ويختلف كتاب القانون العام حول أحسن طريقة لتشكيل هذه المجالس فالبعض يشترط عنصر الانتخاب والآخر يرى ضرورة التعيين.

- **استقلال الهيئات المحلية في ممارسة صلاحياتها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية:** لا تكون ممارسة الهيئات المحلية لصلاحياتها باستقلالية مطلقة بل تحت إشراف الحكومة المركزية على قراراتها وأعمالها لضمان السياسة العامة للدولة وللتأكد من أن الخدمات تؤدى وبطريقة التكافؤ والمساواة بين أفراد المجتمع.
- **مدى الصلاحية المالية الممنوحة لها، توفر الموارد المالية ونجاعة ماليتها:** يجب أن تقوم المالية المحلية على أساس اللامركزية المالية وأن تتميز بالفعالية.

2.2 مالية الجماعات المحلية:

تقوم مالية الجماعات المحلية على مبدأ اللامركزية المالية التي تعد كنتيجة لتطبيق اللامركزية الإدارية، ويقصد بها تكفل الهيئات المحلية بالتصويت كليا أو جزئيا على إيراداتها ونفقاتها وبإقرار كل النشاطات المتعلقة بها وبإجراءات التسيير المالي، فالاستقلالية المالية هي استقلال الهيئات اللامركزية عن الجهات المركزية ماليا. هذه الاستقلالية تزداد بزيادة فعالية المالية المحلية وتتوقف هذه الفعالية على نقطتين أساسيتين: تفعيل مصادر الإيرادات المحلية وترشيد النفقات المحلية بشكل يضمن تحقيق معدلات أعلى من التنمية المحلية.

1.2.2 النفقات العامة المحلية:

هي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الجماعات المحلية) أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة (محرزي، 2003، ص 65)، بذلك فالنفقة المحلية تنطوي على عناصر أساسية هي:

- أنها ذات طابع مالي أو نقدي؛
- أنها تنجز من طرف شخص عمومي (الجماعة المحلية)؛
- أنها تهدف إلى إشباع حاجة عامة محلية أي تحقيق نفع عام يعود على السكان المحليين.

2.2.2 نفقات الجماعات المحلية: تنقسم إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز كالاتي:

أ. **نفقات التسيير:** وهي التي تسمح للجماعات المحلية بتسيير مصالحها وشؤونها اليومية، تحددها المادة 198 من قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432، الموافق لـ 22 يونيو 2011بما يلي:

- أجور وأعباء مستخدمي البلدية، سواء كانوا في صورة دائمين أو مؤقتين أو متعاقدين وتشمل الأجور والتعويضات المنصوص عليها قانونا.
- التعويضات والأعباء المرتبطة بالمهام الانتخابية وهم أعضاء المجالس المنتخبة الذين يحصلون على تعويضاتهم في إطار القانون والاشتراكات في الجرائد، نفقات اللوازم المكتبية والإعلام.
- المساهمات المقدرة على الأملاك ومداخيل البلدية بموجب القوانين.
- نفقات صيانة الأملاك المنقولة والعقارية كنفقات صيانة طرق البلدية، إصلاح وصيانة المدارس والمساجد.
- المساهمات البلدية، والأقساط المترتبة عليها، فوائد القروض، أعباء التسيير المرتبطة باستغلال تجهيزات جديدة.
- مصاريف استهلاك المنتجات النفطية والكهرباء والغاز والهاتف.

ب. **نفقات التجهيز والاستثمار:** يحتوي قسم التجهيز والاستثمار في باب النفقات خصوصا على ما يأتي:

- **عمليات البرامج:** برنامج التجهيز العمومي ويخص كل العمليات المالية بما فيها شراء التجهيزات ويتم تنفيذها عن طريق رخص البرامج التي تأتيها من وزارة المالية.
- **عمليات خارج البرنامج:** وهي عمليات تسديد القروض، الهبات والمنح، تعويضات المنكوبين...إلخ
- **نفقات الاستثمار الاقتصادي:** تساهم الجماعات المحلية في التنمية العامة للاقتصاد الوطني عن طريق إنشائها لبعض الأنشطة الاقتصادية ذات الطابع الصناعي والتجاري، والتي تدر لها مداخيل إضافية.

3.2 الحوكمة المحلية الرشيدة:

1.3.2 مفهوم الحوكمة الرشيدة على المستوى المحلي:

ظهر مفهوم الحكم الراشد (Governance) بداية التسعينات خاصة في كتابات البنك الدولي في إطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الدولة، إذ لم تعد هي الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة، بل أصبح هناك فاعلون آخرون مثل المنظمات الدولية، القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني (الكايد، 2003، ص 9).

يعرف البنك الدولي الحوكمة الرشيدة على أنها الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية، حيث يتضمن هذا التعريف (الكايد، 2003، ص 21):

- العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات وكذا مساءلتها ومراقبتها وتغييرها.
- قدرات الحكومة لإدارة الموارد الخدمات بفعالية وصياغة ووضع تشريعات جديدة.
- احترام المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية.
- الحكم الراشد أساس لخلق وإدامة البيئة للتنمية التي تتسم بالقوة والعدالة مثلما هو مكمل أساسي للسياسات الاقتصادية عن طريق تفعيل فكرة تطوير الإدارة، وضرورة الإصلاحات القانونية وإلزامية إشراك أكبر قدر من المستفيدين والمتأثرين (أصحاب المصالح) بتصميم وتنفيذ المشاريع، وإن كانت كتابات البنك الدولي تتحدث عن فاعلين محددين هم: الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني.

أما الحوكمة المحلية الجيدة la bonne gouvernance locale فهي استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحوكمة المحلية الجيدة على النحو التالي:

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون؛
- لا مركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي؛
- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي؛
- تهيئة الظروف الذي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.

وتتسم الحوكمة المحلية الرشيدة بما يلي:

- **المشاركة:** تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، التي تعبر عن مصالحهم القضايا والمشكلات المحلية.
- **المساءلة:** يخضع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.
- **الشرعية:** قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد مقبولة وأن تستند إلى حكم القانون والعدالة، وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع.
- **الكفاءة والفعالية:** ويعبر ذلك عن البعد الفني لأسلوب النظام المحلي ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.
- **الشفافية:** إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع المحلي، من شأنه توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية، تعزيز قدرة المواطن المحلي على المشاركة. كما أن مساءلة الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول نتائج الأعمال.
- **الاستجابة:** أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية، والاستجابة لمطالبها، خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي.

2.3.2 حوكمة المالية المحلية:

سعت العديد من الدول الأوروبية إلى إصلاح القطاع العام المحلي، وأهم الدول التي انخرطت في هذا الاتجاه فرنسا التي عرفت عدة إصلاحات لنظامها المحلي ولماليتها المحلية في محاولة لوضع ضوابط تحكم العلاقات المالية بين الدولة والجماعات المحلية لتفعيل آليات النجاعة المالية المحلية.

ونتيجة لانفتاح الميزانيات المحلية على متطلبات الحوكمة المالية، فقد أضاف الفقه الفرنسي إلى القواعد التقليدية للميزانية المحلية (السنوية، التوازن، الشمول...) قواعد حديثة أطلق عليها المبادئ الحديثة لحوكمة المالية المحلية، وهي مبدأ الشفافية المالية ومبدأ صدق الميزانية (مكاوي، 2012، ص 113).

هذه المبادئ الحديثة للحوكمة المالية المحلية تستوجب النجاعة والفعالية بالأخص في تدبير النفقات المحلية، في الحقيقة فإن كل الدول المعنية بالإصلاحات تحاول الإجابة عن إشكالية مزدوجة (شويخي، 2010، ص 185):

- الأولى تتعلق بالتحكم في النفقات الحكومية وهذا في جو من الضيق المالي، الذي يتميز من جهة بارتفاع حجم الدين العام والعجز المتكرر ومن جهة أخرى بركود أو حتى تدهور في الموارد الجبائية، وهذا الهدف تتشارك فيه معظم الدول.
- أما الثانية فتخص ترسيخ حكم مالي راشد، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار ممارسات التسيير الجيدة، حيث أن محاولات الإصلاح تسعى إلى دمج مفاهيم الأداء والنتائج في الخطط المالية وإجراءات التسيير العمومي.

3. تشخيص واقع تزايد النفقات في البلديات وارتباطه بالإسراف، سوء التسيير والفساد

إن تشخيص طبيعة النفقات المحلية ومعرفة واقع تدبيرها يقتضي بداية الأمر تحليل مجالات النفقات المحلية ومدى انعكاس تلك المجالات على مردودية النفقات المحلية، لأن هذه الأخيرة تعد ثاني مؤشر لقياس وتقييم النفقات المحلية بعد المؤشر الرئيسي وهو مقارنة نسبة النفقات المحلية مع نسبة نفقات الدولة ومع الناتج المحلي الإجمالي.

1.3 هيمنة نفقات التسيير على نفقات التجهيز المحلي:

من حيث طبيعة تكوينها نجد أن نفقات التسيير تحتل أكبر قسم من نفقات الجماعات المحلية، إذا كان نقص الموارد المالية يسبب في تفاقم ديون البلديات، فإن سوء تسيير هذه الموارد هو أهم الأسباب، باعتبار أن الإدارة المحلية تفتقر وبصفة كبيرة إلى اليد العاملة المؤهلة ذات الكفاءة العالية التي تستطيع صنع القرار الرشيد الذي يمكن من التسيير الأمثل للموارد المحلية.

الجدول 1: تطور نفقات تسيير الجماعات المحلية إلى نفقات تسيير الدولة

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة	11.88	13.69	14.21	13.64	12.21

المصدر: موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية www.interieur.gov.dz

كما نجد أن أغلب الموارد الذاتية للجماعات المحلية توجه لتغطية نفقاتها الأساسية، وتحتل الكتلة الأجرية فيها قسطا كبيرا ويوجه الباقي إلى تسديد النفقات الإجبارية (كهرباء، غاز، ماء،..)، بالتالي تبقى المبالغ الموجهة إلى الاستثمار والتجهيز ضئيلة جدا والاعتماد الكلي على ما تقدمه الدولة من إعانات، سواء عن طريق البرامج المختلفة (PCD,PSD) أوعن طريق ما يقدمه الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL).

الجدول 2: مصاريف تسيير الجماعات المحلية (البلديات)

السنوات	2013	2014	2015	2016
أعباء المستخدمين	37%	36%	36%	37%
التمويل الذاتي	20%	23%	18%	19%
أعباء أخرى للتسيير	43%	40%	46%	44%

المصدر: موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية www.interieur.gov.dz

2.3 تشخيص الوضعية المالية للجماعات المحلية:

بسبب ضعف الموارد المحلية والتزايد المستمر للنفقات وعدم فعاليتها، الوضعية المالية للبلديات هي غالبا عاجزة. يبين الجدول الموالي أن عدد البلديات العاجزة تضاعف 7 مرات من سنة 1990 إلى سنة 2003، وتضاعف مبلغ العجز إلى أكثر من 42 مرة لنفس الفترة ليبدأ في الانخفاض من سنة 2006 بسبب قيام الدولة خلال العشر سنوات الأخيرة بمسح ديون البلديات مرتين.

الجدول 3: تطور عدد البلديات العاجزة (1986–2014)

السنة	عدد البلديات العاجزة	النسبة من العدد الإجمالي للبلديات	السنة	عدد البلديات العاجزة	النسبة من العدد الإجمالي للبلديات
1986	52	3.37	**2001**	1150	74.62
1987	63	4.08	**2002**	1162	75.40
1988	96	6.28	**2003**	1126	73.06
1990	164	10.64	**2004**	1128	73.19
1991	620	40.23	**2005**	1127	73.13

73.84	1138	**2006**	42.82	660	**1992**
59.63	919	**2007**	51.39	792	**1993**
51.33	791	**2008**	50.55	779	**1994**
27.06	417	**2009**	60.28	929	**1995**
0.90	14	**2010**	70.73	1090	**1996**
0	0	**2011**	75.21	1159	**1997**
0	0	**2012**	81.05	1249	**1998**
0	0	**2013**	78.32	1207	**1999**
0	0	**2014**	76.83	1184	**2000**

المصدر: موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية www.interieur.gov.dz

الشكل 1: تطور عدد البلديات العاجزة (2000–2014)

المصدر: موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية www.interieur.gov.dz

يرجع هذا العجز أيضا إلى التقسيم الإداري لإقليم الدولة حيث تطور عدد البلديات في الجزائر منذ 1962 إلى غاية آخر تقسيم إداري سنة 1984 أين أصبح 1541 بلدية، حسب ما جاء به القانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فيفري 1984، الذي كان الغرض منه تقريب الإدارة من المواطن وتحسين نوعية الخدمات إلى جانب تكريس مبادئ اللامركزية الإدارية. لكن المشرع أغفل اعتبارات اقتصادية ومالية، أن بعض البلديات المنشأة لا تتوفر على نشاط اقتصادي مدر للمداخيل الجبائية، حيث أدى التقسيم إلى:

- إحداث تغيير عميق في توزيع البلديات على أساس عدد السكان.

- توزيع وتشتيت الوسائل المادية والبشرية والمالية للجماعات المحلية، أضف إلى ذلك الأزمة المالية التي عانت منها ولا تزال، أكثر من 1000 بلدية من مجموع 1541، فقد أثبتت الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل التخطيط، أن 85 % من البلديات التي استحدثت بموجب التنظيم الإقليمي للبلاد تعاني من العجز المالي (Makhlouf, 1999, P 102)، ومنه أصبح من الضروري تجميع هذه البلديات في حدود 900 بلدية و40 ولاية (Graba, 2000, P 53).
- ظهور بلديات صغيرة ذات طبيعة ريفية لا تسمح لها وسائلها الخاصة بالتطور عديمة الدخل التي لا ترتكز على أية معايير اقتصادية أو مالية بحيث نجد أن من أصل 837 بلدية جديدة، 19 بلدية فقط مقراتها العامة تُدرج ضمن البلديات الحضرية، أي أن 89.2% منها هي ذات طابع ريفي.
- ظهور أكثر من 600 بلدية اصطناعية تحتاج إلى توظيف جديد الأمر الذي استلزم مضاعفة ميزانيات التسيير دون أي زيادة في الموارد المالية.

قد تكون الإجابات متعددة لأسباب العجز فمنها المالية والإدارية والتقنية وغيرها، لكن في هذا الصدد كان التركيز على المشاكل المالية:

- زيادة النفقات العامة المحلية وسوء انتظام الموارد المالية؛
- عدم وجود تخطيط دقيق ومعه فشل السوق في إشباع الحاجيات الأساسية؛
- تطور مهام الجماعات المحلية ومعه تطور مفهوم المالية المحلية؛
- قدم المرافق الأساسية وعدم كفاءتها؛
- الزيادة السكانية والتوسع العمراني للسكان؛
- الفساد الإداري والمالي ففي ظل انتشار الفساد وغياب التسيير العقلاني والتقسيم الإقليمي للبلاد والتلاعب بأموال الجماعات المحلية وضعف دور الرقابة عليها، يظهر مفهوم الحوكمة بآلياتها لضبط الأطراف الفاعلة في ظل على مستوى الجماعات المحلية والدولة.

4. دور الحوكمة في ترشيد النفقات العامة المحلية

تعاني جل الجماعات المحلية من مشكل ندرة الموارد من جهة، وضخامة مهامها وتوسع دورها والتزاماتها أمام للمجتمعات المحلية لتلبية حاجاتها من جهة أخرى، الأمر الذي نتج عنه ازدياد الإنفاق العام المحلي. ويرى اغلب الاقتصاديين أن الندرة ليست في حد ذاتها المشكلة التي تمس المجتمع وإنما مشكلة تحديد الأولويات الواجب تحقيقها ما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق التوازن بين الحاجات والموارد المتاحة. الأمر الذي طرح فعالية النفقات العامة، ودور الحوكمة في ترشيد مالية الجماعات الحلية للخروج من القصور وحالة العجز التي تعاني منها ميزانيتها وتحقيق التنمية المحلية للمجتمعات المحلية.

1.4 فعالية النفقة العامة كمدخل لترشيد الإنفاق العام:

يعني حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد دون إسراف (زيادة الإنفاق العام عن موضع الاعتدال يعد سفها وكذا إنقاصه يعتبر تقتيرا) ويتضمن ترشيد الإنفاق ضبط النفقات، وإحكام الرقابة عليها، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتلافي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة، أي بمعنى آخر الإدارة الرشيدة للإنفاق (بلقلة، وضيف، 2013، ص 3).

ترشيد الإنفاق يتضمن ضبط النفقات، وإحكام الرقابة عليها، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتلافي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة.

من خلال تحليل التعاريف يلاحظ أن ترشيد الإنفاق العام يرتكز على فكرة انه الالتزام بالفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع.

- يقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات وأولويات أفراد المجتمع، فالفعالية تنصرف إلى مرحلة دراسة الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وترتيب هذه الأهداف وفقا للأهمية النسبية بما يتفق والمرحلة التي يمر بها المجتمع، وبما يمكن

الدولة من تخصيص الموارد في اتجاه تحقيق هذه الأهداف، أي أنه يمكن القول أن الفعالية تتم في مرحلتي إعداد الميزانية البلدية واعتمادها.

- أما الكفاءة فيقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات والمخرجات، وللكفاءة بعدين، الأول كفاءة المخرجات ونعني به تحقيق قدر أكبر من المخرجات بنفس القدر من المدخلات.

لقد جرت العادة أن البلدية بحكم ضعف مسيريها أو جهلهم بالضغوط التي تخضع لها تتدخل في كل شيء، حتى في الأمور التي تخرج عن صلاحيتها، الأمر الذي اوجد أوضاعا خطيرة في البلديات وهدد مصداقيتها. فغالبا ما نجد بلديات تتحمل وضعيات لا تتسبب فيها، ولا تدخل في نطاق مهامها مثلا: تتحمل مصاريف وأعباء هيئات لا تدخل في نطاق المرفق العام، أشغال إصلاح لفائدة إدارة عمومية تملك ميزانية مستقلة بها، وميزانيتها لا تسمح بذلك أو على حساب أمور أكثر أهمية كما نجدها تتحمل مثلا صيانة ممتلكات الغير وترميم عمارات الغير، وتصليح ما أفسده الغير وغير ذلك من التجاوزات الخطيرة. من بين الصور المعبرة عن سوء الإنفاق على مستوى العديد من بلديات الوطن:

- إنشاء مراكز علاج في مناطق لا يتجاوز عدد سكانها 20 عائلة مدارس في مجمعات سكنية أين لا يتعدى عدد التلاميذ في كل قسم ستة تلاميذ، أعمدة الإنارة الريفية حوالي 100 عمود مع إيصالها إلى قمة الجبل حيث لا توجد سوى عائلة واحدة، طرقات ريفية معبدة لتجمعات سكانية قليلة جدا، وأين حركة السيارات لا تتعدى سيارة في اليوم وكل هذا مناقض لترشيد النفقات البلدية.
- عدم انجاز الدراسات القبلية ودراسات الجدوى التقنية، المالية، الاقتصادية والاجتماعية، قبل إبرام الصفقات العمومية، الأمر الذي يترتب عليه عدم قدرة البلديات على التقدير الدقيق للتكلفة الإجمالية للمشروع ومردوديته المالية، الاقتصادية والاجتماعية. ما يتسبب في تعرضها لتكاليف مالية إضافية، وإنفاق موارد ضخمة على انجازها دون تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.
- التأخر في انجاز المشاريع العامة، أين يتم البدء في انجاز المشاريع ليتم إهمالها وإيقاف الأشغال بها مما يضر بمالية البلدية خاصة إذا تعلق الأمر بمشاريع مدرة للمداخيل كالأسواق الأسبوعية، المذابح البلدية، مواقف السيارات....
- غياب أسلوب برمجة النفقات والمشاريع على سنوات متعددة

- اعتماد تقدير المشاريع على النظرة الذاتية بدلا من النظرة الحقيقية، فمن خلال الممارسات اليومية لا يتم تقدير التكاليف الجزئية للتسيير والتجهيز مثلا: كم يكلف (كلم) واحد من الطريق أو قسم مدرسي واحد كما أن طرق التقدير في كثير من الأحيان، لا تستند إلى قاعدة ثابتة أو مبدأ واضح.

الانجازات التي على الدولة تحملها في هذا الشأن، لا بد وان تلبي معايير الموضوعية علمية، لا شعبوية ولا لأغراض سياسية انتخابية وتؤدي خدمة حقيقية في إطار العقلانية والتصرف المحكم والاستغلال الأمثل والحافظة على الأموال العمومية. لو تم صرف النفقات في أمور حسب الأولوية وفي صميم صلاحيات البلدية لتمكنت البلديات من اقتصاد جزء كبير من النفقات وتجنب مصاريف ضائعة وتقليص العجز وعليه فانه وعند إعداد ميزانية البلدية يجب مراعاة ما يلي:

- التقييم الدقيق والموضوعي الذي يؤدي إلى عدم تجاوز الأغلفة المالية المحددة عند التنفيذ؛
- البرمجة الموضوعية للنفقات؛
- البحث عن الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية الكبرى؛
- إتباع أسلوب المناقصات عند اقتناء الوارد والسلع والخدمات؛

2.4 المورد البشري ودوره في ترشيد النفقات العامة:

إن تطبيق مبدأ اللامركزية يرتبط أساسا بقدرة المسؤولين المحليين على ممارسة اختصاصاتهم، ما يضع عامل نوعية المورد البشري من حيث التأهيل والخبرة والكفاءة شرطا أساسيا، في حين يثبت الواقع أن عملية اختيار وتعيين موظفي البلديات أو ممثلين في الجماعات المحلية لا يتجاوب إطلاقا مع المنطق. حيث تتميز الإدارة المحلية بمشكلة عويصة تتمثل في ضعف المورد البشري، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى ضعف مستوى التأطير، غياب صفات التأهيل والتدبير في فئة كبيرة من الممثلين المحليين، إلى حد أن البعض منهم لا يجيد حتى القراءة والكتابة، وبالرغم من تطور مستويات التأطير في البلديات في السنوات الأخيرة إلا أنها تبقى غير كافية.

3.4 عنصر الرقابة:

رغم اختلاف أنواع الرقابة والممارسات الرقابية على ميزانية الجماعات المحلية من مختلف الأجهزة الرقابية إلا أنها تبقى بعيدا عن المستوى المطلوب، وتبقى ضعيفة وغير كافية للتجاوزات التي تحدث. حيث تعتمد هذه الرقابة على وسائل وإجراءات لتحديد تكاليف البرامج التي تقوم بها الجماعة المحلية وتقييم أدائها في استخدام الموارد المتاحة، مما يجعل الرقابة تبقى تقليدية.

مضمون هذه الرقابة هو أن النفقات الفعلية تتماشى مع المبالغ المدرجة في الميزانية، حيث لا يمكن النظام الحالي للميزانية من ممارسة الرقابة على الأداء وفعالية النفقة. فالرقابة التي يوفرها تعد مراقبة حسابات وتطرح السؤال التالي: هل صرفت هذه النفقة في مجالها ومبلغها المحدد؟ دون أن تطرح إشكالية مدى ملاءمتها لتحقيق الهدف منها وإمكانية وجود نفقة تحدد الهدف بطريقة أفضل.

5. آليات الحوكمة ودورها في ترشيد النفقات العامة:

1.5 الشفافية:

الشفافية تبنى على حرية تدفق المعلومات حيث يمكن الوصول إليها من طرف المعنيين لها، شريطة أن تكون المعلومات كافية وسهلة الفهم وموثوقة، أن يتم إفساح المجال أمام جميع المواطنين للاطلاع عليها. ويساعد هذا الإفصاح في رشد القرارات وصلاحها في مجال السياسات العامة وذلك كله يقود إلى محاصرة الفساد وبناء حالة من الثقة والمصداقية (السبيعي، 2010، ص 16).

تتمثل الشفافية في أن تكون قرارات وأعمال الجماعات المحلية مفتوحة للفحص وقابلة للاطلاع عليها من طرف إدارات أخرى والمجتمع المدني، كما تكون قادرة على الإفصاح عن نشاطها وأفعالها، وتكون قراراتها مطابقة للأهداف المحددة والمتفق عليها حسب تطلعات المجتمع خدمة للصالح العام. مع إشراك المواطنين في الإعلام والاستشارة وفي عملية اتخاذ القرارات. يمكن أن تتاح الشفافية في الجانب المالي من خلال:

- **شفافية النفقات العمومية:** بان تحتوي الميزانية على معلومات كاملة حول الأهداف المراد تحقيقها الأمر الذي يحتاج إلى مجهودات فكرية وبشرية تفوق تلك المستخدمة في أنظمة الميزانية التقليدية، وذلك قصد متابعة الاعتمادات المستهلكة. مع العمل على تنظيم الصفقات العمومية وضمان نزاهتها مع الابتعاد اللجوء لإجراء التراضي، على أن يتمتع التنفيذ بإعداد تقارير كون في متناول الجمهور.

- **وضوح قواعد توزيع الاختصاص:** يجب أن يكون الاختصاص قائما على قواعد واضحة وإجراءات لا تمييز فيها، وتوزيع صلاحيات النفقات والإيرادات فيما بينها كما ينبغي وضع تعريف دقيق لدور الجماعات المحلية المختلفة كالولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلية، البلدية، الخزينة وتحديد العلاقات القائمة بينها في خصوص المسائل المالية.
- **وجود الرقابة الخارجية:** ينبغي مراقبين مستقلين عن السلطة التنفيذية وعن الهيئة التي يجري مراجعة حساباتها، وأن يكونوا بمنأى عن أية تأثيرات سياسية، ويجب أن يتمتع المراجع ومكتب المراجعة بالكفاءة المطلوبة، وتوجيه العناية والاهتمام اللازمين للتقيد بمعايير مراجعة الحسابات، حيث يمثل هذا الجهاز المستقل في الجزائر مجلس المحاسبة (دوبابي، 2010، ص 48).

2.5 المساءلة:

- يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول (بعض) المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش.

3.5 المشاركة: يمكن حصر أشكال ومستويات المشاركة فيما يلي:

1.3.5 المشاركة غير المباشرة للمواطن: ويقصد بها انتخاب مجموعة أشخاص من طرف الشعب على المستوى المحلي، فتتحقق فاعلية المشاركة الانتخابية للمواطن، وتظهر على تلك العلاقة التي تنشأ فيما بين الناخبين والمنتخبين عقب سير العملية الانتخابية.

2.3.5 المشاركة المباشرة للمواطن: ويقصد بها التدخل المباشر للمواطن لتوجيه تسيير الشؤون المحلية لخدمة مصالحه، ويتجسد ذلك في الحوار والاتصال المباشرين بين المواطن وممثليه أو الإدارة كأن يشارك في اقتراح مشاريع معينة أو طرح بديل لبعض المشاريع المبرمجة. لكن المشاركة المباشرة لا تتم من قبل كل مواطن على حدة بل تكون في إطار ما يعرف بالمجتمع المدن. (دوبابي، 2010، ص 112).

3.3.5 مشاركة منظمات المجتمع المدني: يقوم بتقديم خدمات ذات طابع اجتماعي وإنساني لفئات المجتمع من خلال تعبئة الجهود والطاقات وتبني المبادرات وتوجيه مشاركة المواطنين في تدبير الشأن المحلي، وتحديد احتياجات وأهداف المجتمع المحلي، التأثير على القرارات وجعلها مبنية على الاحتياجات الحقيقية وعليه فالمجتمع المدني –كما يرى البعض–يظهر في المستوى الذي يتلاشى فيه دور السلطة ويتقدم فيه دور المجتمع على دور الدولة. فوجود وإشراك مجتمع مدني نشيط ومثقف ومتشبع بالقيم يرفع من شفافية النظام السياسي ويقوي من سلامة حكم القانون والمساءلة، ويكون طرفا أساسيا في مكافحة الفساد وفي توفير مناخ ملائم للتنمية التي يسعى لتحقيقها الحكم الراشد.

4.3.5 مشاركة القطاع الخاص: يساهم في تأمين الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية، والمساهمة في عملية التنمية ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم. كل هذه الأدوار التي يؤديها تصب في إرساء أسس الحكم الراشد الذي يهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد المحلية وتحقيق التنمية المستدامة.

الشكل 2: الشراكة الثلاثية لحماية المال العام

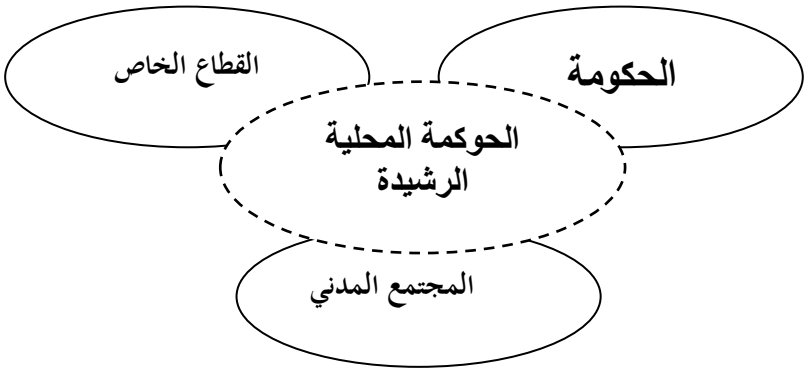

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على ما سبق

6. خاتمة:

وعلى ضوء هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

- إن الحكم الراشد من منظور التنمية المستدامة هو الحكم الذي يعزز ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم، وفرصهم وحرياتهم الإقتصادية والاجتماعية، والسياسية؛
- إن الدولة تسعى إلى وضع قواعد وقوانين تدعم بها تطبيق الحكم الراشد بغية تحقيق التنمية والحفاظ على الموارد وزيادة مردوديتها وحمايتها من الفساد؛
- هناك تكامل قوي بين الحكم الراشد وترشيد الإنفاق العام، حيث يمكن للدولة أن تتسم بسياسة مالية رشيدة ومثالية إذا حاولت الجهات المختصة بإعداد الموازنة العامة للدولة وتنفيذها تفعيل مبادئ الحكم الراشد وتطبيقها فعلا على أرض الواقع.

في ضوء النتائج التي وصلت إليها الدراسة، نقترح مجموعة من التوصيات التي نأمل أن تساهم في تطوير الحكم الراشد والمساهمة في ترشيد الإنفاق العام المحلي بصورة فعلية، وهي كالآتي:

- يجب القيام بدراسات معمقة عن الحكم الراشد على جميع المستويات سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية؛
- توفير شبكة معلومات خاصة بالحكم الراشد لتوصيل ونشر المبادئ والمعايير التي يقوم عليها؛
- تكوين أفراد مختصين لتسيير مؤسسات الدولة وفق المبادئ التي يتطلبها الحكم الراشد، وذلك نظرا للأهمية البالغة لدور الحكم الراشد في عقلنة تسيير موارد الدولة وحماية المال العام وتحقيق التنمية المستدامة ورفاه المجتمع؛
- ضرورة مواصلة العمل على إصلاح مؤسسات الدولة وتحسين نوعية الخدمات فيها بما يتناسب مع حجم الأموال المنفقة عليها؛
- يجب وضع قوانين صارمة تكون كفيلة بحماية المال العام والحد من ظاهرة الفساد وكبح جماحه خاصة بعد المراتب السيئة التي حصلت عليه ا الجزائر في الترتيب الدولي من حيث مكافحة الفساد.

7. قائمة المراجع:

- الطعامنة، محمد محمود.(2003). **نظم الإدارة المحلية: المفهوم والفلسفة والأهداف.** الملتقى العربي الأول لنظم الإدارة المحلية في الوطن العربي. عمان، المنظمة العربية للتنمية.
- HOSSAIN, M, A. (2007). **Administrative decentralization in Bangladesh: Theory and practice.** *International Journal of Organization Theory & Behavior, 10(1),* 1-34.
- محرزي، محمد عباس.(2003). **اقتصاديات المالية العامة.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- الكايد، زهير عبد الكريم.(2003). **الحكمانية قضايا وتطبيقات.** القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- مكاوي، نصير.(2012). قراءة تحليلية لمظاهر اختلال تدبير النفقات المحلية. **مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية.02**. 112-121.
- شويخي، سامية.(2010). **أهمية الاستفادة من الآليات الحديثة و المنظور الإسلامي في الرقابة على المال العام.** مذكرة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان: الجزائر.
- MAKHLOUF, E. (1999). **Les mutations locales : enjeux et débats**. *Revue du CENEAP, 11*, 99-115.
- GRABA, H. (2000). **« les ressources fiscales des collectivités locales.** Alger: ENAG.
- بلقة، إبراهيم؛ ضيف، أحمد.(2013). **سياسة ترشيد الإنفاق العام في إطار إصلاح الميزانية العامة للجزائر.** الملتقى الوطني الثاني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية للدولة. الجزائر، جامعة البويرة.
- السبيعي، بن بادي.(2010). **دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاع الحكومي.** أطروحة دكتوراه غير منشورة. قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية: الرياض.
- دوبابي، نضيرة.(2010). **الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية.** مذكرة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان: الجزائر.

الخزينة المدمجة من منظور التدفق النقدي والمؤشرات التقليدية من وجهة نظر تحليلية
–دراسة حالة مجمع صيدال للفترة 2011–2015–

Consolidated Treasury from a cash flow and traditional indicators from an analytical point of view
-Case study of the GROUPE SAIDAL for the period 2011-2015-

حنان رزاق سالم[1]

[1] جامعة قاصدي مرباح– ورقلة (الجزائر)lolanarjis20@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/01/10 تاريخ القبول: 2020/03/03 تاريخ النشر: 2020/03/14

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل الخزينة المدمجة لمجمع صيدال للفترة 2011–2015 بالاعتماد على النسب المالية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة المدمج، والمؤشرات التقليدية المشتقة من الميزانية وجدول حسابات النتائج المدمج، اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك استعانة على البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية للمجمع محل الدراسة. وخلصت الدراسة في الأخير ومن خلال تحليل نسب التدفق النقدي والمؤشرات التقليدية إلى أن المجمع قد حقق وضع مالي جيد طيلة فترة الدراسة بالرغم من وجود بعض التذبذب في معدلات النمو والعائد إلى التذبذب الحاصل في معدل نمو رقم الأعمال، كما أن عملية التحليل قد أوضحت لنا درجة التكامل بين نسب التدفق النقدي والمؤشرات التقليدية، بحيث لا يمكن الاعتماد على نسب التدفق النقدي بشكل مستقل في تفسير الوضع المالي للمجمع محل الدراسة، بل يجب ضرورة التأكيد على التحليل بواسطة النسب المالية المشتقة من جدول التدفقات إلى جانب المؤشرات التقليدية.

الكلمات المفتاح : خزينة مدمجة ؛ تدفق نقدي ؛ مؤشرات تقليدية؛ نتيجة صافية؛ رقم الأعمال؛

تصنيف JEL : M41 ؛ M49

Abstract: This study aims at analyze the consolidated treasury of the GROUPE SIDAL for the period 2011-2015 based on the financial ratios derived from the table of the combined treasury flows, the traditional indicators derived from the budget and the consolidated results table, Based on the descriptive analytical method, and to know which indicators are the most efficient and accurate in the analysis process, Financial statements of the compound under study. The study concluded by analyzing the cash flow ratios and the traditional indicators that the compound achieved a good financial position throughout the study period, although there is some fluctuation in growth rates and return to fluctuations in turnover growth rate, and that the analysis process has shown us the degree of integration Between the cash flow ratios and the traditional indicators, so that the cash

flow ratios cannot be relied upon independently to explain the financial position of the complex under study, Rather, the analysis should be emphasized by the financial ratios derived from the flow table in addition to the traditional indicators.
Keywords: Consolidated Treasury; Cash Flow; Traditional Indicators; Net Result; Turnover;
Jel Classification Codes: M41; M49

المؤلف المرسل: حنان رزاق سالم، الإيميل: **lolanarjis20@gmail.com**

1. مقدمة:

أصبح مفهوم الخزينة المبني على الأساس النقدي (التدفق النقدي) في الآونة الأخيرة مصب اهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين والمستثمرين...، عقب الأزمات المالية العالمية الكبرى التي هزت العالم الاقتصادي والمالي (كحادثة Enron سنة 2001) التي أدت بدخول مفهوم الربح المعد على أساس الاستحقاق حيز الشك.

وتختلف عملية تحليل خزينة المؤسسة الفردية عن المجمعة كون الأولى لا تعبر سوى عن مؤسسة واحدة أما الخزينة المدمجة فهي عبارة عن تجميع خزينة كل المؤسسات والفروع التابعة للكيان المجمع على أساس أنها خزينة كيان اقتصادي واحد، وعلى هذا الأساس ورغبة منا في التعرف على كيفية مساهمة عملية تحليل الخزينة المدمجة في تقدير الوضع المالي للمجمعات قمنا بطرح الإشكال التالي:

" ما مدى مساهمة عملية تحليل الخزينة المدمجة (من منظور التدفق النقدي والمؤشرات التقليدية) في تقدير الوضع المالي لمجمع صيدال للفترة 2011–2015 ؟ "

من خلال الإشكال السابق يمكن وضع الفرضيات التالية:

- يعتبر تحليل الخزينة المدمجة بطريقة التدفق النقدي أنجع من المؤشرات التقليدية؛
- تعكس الخزينة المدمجة الوضع المالي الحقيقي للمجمع محل الدراسة.

ولقد حظيت هذه الدراسة باهتمام العديد من الباحثين والماليين، حيث نجد دراسة الباحثتين (شذى وسارة 2017) والتي تهدف إلى التعرف على الجوانب الفكرية لجدول تدفقات الخزينة وتقييم جودة السيولة وتحليل جدول التدفقات للمصارف عينة البحث فضلا عن تحليل النسب الخاصة بجودة السيولة المستخرجة من الجدول، وإجراء مقارنة بين النسب الخاصة بجودة السيولة، وتم اختيار مصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار لاختبار فرضية البحث التي توصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: أهمية

جدول التدفقات في تحقيق جودة السيولة لكونها توفر معلومات يمكن من خلالها تحديد قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته تجاه الجهات الأخرى، فضلا عن تحسين سيولة المشروع، بالإضافة إلى أن المعلومات المستمدة من هذا الجدول تساعد الجهات المستفيدة من الحصول على تحديد كفاية التدفقات النقدية للوفاء بالاحتياجات وتوفر للمستثمرين والمقترضين معلومات عن كيفية استخدام مبالغهم من قبل إدارة المشروع[1].

دراسة (Bingilar 2014) التي سعت نحو تسليط الضوء على دراسة حالة لأفضل شركات الأغذية والمشروبات بنيجيريا ما بين التدفقات النقدية وأداء الشركة، تضمنت الدراسة استعراض لستة شركات أغذية ومشروبات مدرجة في السوق المالي لنيجيريا، المعطيات التي تحصلوا عليها من التقرير السنوي والتقارير لأفضل الشركات التي هي محل الدراسة خاضعة للتحليل الإحصائي، وكشفت نتائج الدراسة عن أن التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال والتمويل تعبر عن علاقة إيجابية مع أداء الشركة لقطاع شركات الأغذية والمشروبات في نيجيريا، وأيضا كشفت تجريبيا عن أن تدفقات الاستثمار وأداء الشركة يعبر عن علاقة سلبية. وهنا أوصى الباحثين بكشف تلك القوائم والمستندات بصفة منتظمة مما أوجب تشجيع المراقبين الخارجيين لهذه الشركات الغذائية والمشروبات المدرجة في السوق المالي استخدام نسب التدفقات النقدية في تقييم الأداء قبل تشكيل فكرة أو رأي مستقل عن القوائم المالية، فهي سوف تسهل تفصيل المعلومات للشركة حيث تمكن المستثمرين من صنع قرار استثمار عقلاني واستنتج الباحثين من أن سلبية صافي التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة الاستثمار مرتبطة بضعف حوكمة الشركات والتي هي قادرة على تقليل الأداء حيث أخذت توصيات الدراسة من أن المراقب الخارجي يمكنه الاستفادة من نسب التدفقات النقدية في تقييم الأداء للشركات قبل تشكيل رأي حول القوائم المالية فبهذا القدر سوف تعطي معلومات مفصلة عن الأداء المالي للشركة وهو ما يؤهل المستثمرين من وضع قرار استثماري فعال[2].

دراسة الباحثة(آمال نوري محمد 2013) حيث سعى هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين نتائج مؤشرات التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية مع نتائج مؤشرات التحليل المالي لقائمتي الدخل والمركز المالي ومدى الانسجام فيهما، حيث اعتمد البحث على عينة مكونة من ثلاث شركات من الشركات العالمية العاملة في قطاع صناعة الالكترونيات والأجهزة الحاسوبية، وتم تحليل النتائج باستخدام مؤشرات التحليل المالي واعتمد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتحديد الارتباط بين هذه المؤشرات.

ولقد خلصت الدراسة في الأخير إلى وجود علاقة تكاملية بين مؤشرات التحليل المالي المختلفة، مما يستوجب على الشركات اللجوء إلى استخدام مؤشرات التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية إلى جانب

مؤشرات التحليل المالي للقوائم المالية التقليدية، لأنها ستوفر رؤيا أشمل حول تقييم سياسة الوحدة الاقتصادية ومدى قدرتها على توليد النقدية وفحص العلاقة بين الربحية وجودة السيولة بالاقتران مع باقي القوائم المالية المختلفة[3].

دراسة الباحثين (عباس واستقلال 2013) والتي هدفت نحو التعريف بجودة الأرباح وإبراز أهمية استعمال مقاييس جدول التدفقات النقدية لتقييم جودة الأرباح، بتطبيق هذه الدراسة على شركة المنصور للصناعات الدوائية كون هذه الأخيرة قد حققت أرباح خلال فترة الدراسة المنجزة، ولقد خلصت الدراسة في الأخير إلى الأهمية التي يحققها جدول التدفقات من حيث تقييم جودة الأرباح، وقدرته على توفير معلومات مالية لا تشملها الميزانية وجدول حسابات النتائج، كما أن القدرة على تحديد المؤسسة لتوليد تدفقات نقدية للاستغلال تكفي للوفاء بالتزاماتها نحو الدائنين وحملة الأسهم[4].

دراسة الباحث (Kisang Ryu et Shawn Jang 2004) والتي هدفت إلى اختبار أداء شركات الفنادق التجارية وفنادق الكازينو من خلال استخدام نسب التدفقات النقدية والنسب المالية التقليدية خلال خمسة سنوات، اعتمادا على قاعدة البيانات التي تجمع الفنادق التجارية وفنادق الكازينو، ولتحليل الأداء المالي لشركات الفنادق التجارية وفنادق الكازينو استعملت الدراسة أسلوب independent sample t-tests التي تقاس باستعمال السيولة والملاءة، مؤشرات كفاية العمليات، ونتائج الدراسة أظهرت نتائج مختلفة للنسب التقليدية عن نسب التدفقات النقدية من ناحية السيولة. حيث أن شركات فنادق الكازينو وجدت في نسب السيولة دلالة إحصائية عالية مقارنة بشركات الفنادق التجارية، وهذا يعد مؤشرا على أن الاختلاف في النتائج كان بسبب نوع الفنادق واختلاف أداءها المالي، ومن نتائج الدراسة أيضا أن شركات فنادق الكازينو تتميز بأحسن سيولة وملاءة وربحية غير أن شركات الفنادق التجارية طوال فترة خمسة سنوات أظهرت فقط نسبتين من نسب السيولة التقليدية وهي (نسب السيولة ونسب السيولة السريعة) بدلالة إحصائية مختلفة وبالتالي تمكنت شركات فنادق الكازينو من تحقيق أداء مالي جيد مقارنة بمثيلتها[5].

ولقد لاحظنا من خلال عملية المسح التي أجريناها على الدراسات السابقة، بأن غالبية هذه الدراسات تتفق مع دراستنا في الأهمية البالغة التي توليها لعملية تحليل الخزينة وبالضبط من جهة التدفقات النقدية في عملية تحليل المؤسسات واتخاذ القرارات الخاصة بها، بالإضافة إلى التحليل بواسطة المؤشرات التقليدية، كما أن غالبية الدراسات السابقة وخاصة دراسة "Kisang" التي تؤكد على ضرورة وأهمية التقييم بواسطة

جدول التدفقات مع المعلومات المشتقة منه إلى جانب القوائم المالية الأخرى، الأمر الذي تؤكده دراسة كل "عباس حميد يحيى"، كما أن دراسة "Bingilar" أثبتت الأهمية التي تعتريها عملية التحليل بالاعتماد على النسب المالية المشتقة من جدول التدفقات ودورها في تقييم الوضع المالي، في حين أن مكان إجراء الدراسة ألا وهو البيئة الجزائرية وبالتحديد المؤسسة محل الدراسة (مجمع صيدال) يعتبر الاختلاف الجوهري بينها وبين الدراسات السابقة، لأنه لم يتم التطرق إلى مثل هذه الدراسة بالرغم من الأهمية البالغة التي حظيت بها في العالم الاقتصادي والمالي والمحاسبي الحديث.

I.الخزينة والحسابات المدمجة:

يعود أول ظهور لظاهرة المجمعات إلى عام **1889** في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما أصبحت نيوجيرسي أول ولاية تمنح قانونًا يسمح بتشكيل الشركات لغرض وحيد هو امتلاك أسهم الشركات الأخرى في شكل شركة قابضة[6]، إلا أن تاريخ إنشاء أول حسابات موحدة كان بداية القرن العشرين سنة **1904** في الولايات المتحدة الأمريكية وبالضبط في سانت لويس ولاية ميسوري والذي تطرق فيه إلى محدودية القوائم المالية الفردية[7].

أما في فرنسا فلم يكن إعداد الحسابات المجمعة إلزاميا إلى غاية ظهور **قانون 03 جانفي 1983** والمتعلق بتطوير الاستثمارات وحماية المدخرات، الأمر الذي جعل من إعداد حسابات موحدة للشركات المدرجة في البورصة أمرا حتميا[8]، ليليه أول ظهور قانوني لظاهرة المجمعات في **3 جانفي 1985**، بحيث أصبحت المؤسسات التي تستوفي اثنين من المعايير التي نص عليها القانون الفرنسي قادرة على القيام بعملية التجميع، هذه المعايير كانت كالآتي [9]:

- الأصول الإجمالية تفوق 15 مليون أورو ؛
- رقم الأعمال يفوق 30 مليون أورو ؛
- متوسط الفعالية يفوق 250 شخص.

يعتبر ظهور النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر والذي شرع في تطبيقه سنة **2009** بمثابة نقطة تحول للعديد من التعاملات المحاسبية في بيئة الأعمال الجزائرية، وجاء هذا لمواكبة عصرنة الأنظمة المحاسبية الدولية من خلال المعايير المحاسبية الدولية القابلة للتحيين والتحديث بشكل مستمر مسايرة للمستجدات الحاصلة في بيئة المحاسبة الدولية، ومن بين المواضيع المستحدثة في النظام المحاسبي المالي موضوع المجمعات، والذي حظي باهتمام كبير من قبل المشرع الجزائري من خلال ما خصصه له في :

- **القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008**[10] ؛
- **القانون 11/07**: الفصل الخامس عبر **المواد 31، 32، 33، 34، 35، 36** [11].

ويعتبر الباحث (**Jean-Michel 2006**) أن العلاقات التي تجمع الشركات قائمة على وجود شركة رئيسية تدعى بالشركة الأم والتي لا بد من التنويه إلى دورها، فيمكن لهذه الشركة التي تملك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مساهمات في شركات أخرى تمارس عليها رقابة مطلقة أن تلعب دورا صناعيا وماليا في الوقت ذاته[12].

ويرى الباحثان (**Pascal** و**Georges 2009**) أنه عند الإشارة إلى تدفقات الخزينة في المجمع، فما هي عبارة إلا عن مجموعة حركات محددة التي يمكن أن تحدث من ناحية بين الشركة الأم والشركات التابعة لها أو الشركات الفرعية التابعة، ومن ناحية أخرى بين مختلف الشركات في المجموعة[13]، وتدعى هذه الحركات بمركزية الخزينة.

ومركزية الخزينة (**La Centralisation De Trésorerie**) هي نظام التصعيد التلقائي لجميع الأرصدة والعمليات من مختلف الحسابات البنكية التي تنتمي إلى المجمع على حساب واحد، يدعى حساب المركزية، هذه المركزية تتم بطريقة آلية (تحويل، دفع أموال، ..الخ) خلال فترة معينة، وهناك العديد من التقنيات لتحويل الحسابات الثانوية إلى حساب مركزي واحد، كل هذا يتوقف على تنظيم المجمع والأهداف التي تم تعيينها من قبل الإدارة.[14]

يعتبر جدول تدفقات الخزينة والصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) في المعيار IAS7 من أحدث أدوات التحليل المالي، والذي ظهر حديثا في البيئة الجزائرية بتبني النظام المحاسبي المالي الجديد (2007) تماشيا مع المعايير المحاسبية الدولية.

وهناك العديد من البيانات والمعلومات المحاسبية التي يقدمها هذا الجدول، ولا تكون متاحة في القوائم المالية الأخرى، ومن خلال قراءة هذه البيانات التي يقدمها واستخداماته يمكن الاعتماد على الفكرة التي تؤيد الإفصاح من خلال التدفقات النقدية للخزينة لأنه يجيب على مجموعة من التساؤلات، والتي غالبا ما تفشل القوائم المالية الأخرى في الإجابة عنها، والتي يمكن تلخيصها كالتالي[15]: ماهو مستوى النقد الناتج من عمليات الاستغلال؟ لماذا تعاني بعض المؤسسات والشركات ذات الربحية من عسر مالي ونقدي؟ كيف تنمو وتتوسع الشركات في نفس السنة التي تظهر نتائجها خسارة؟ ماهي المبالغ التي تستخدم للإقراض

والناجمة من المصادر الداخلية؟ ماهو مقدار الأموال المقترضة خلال السنة؟ هل التدفق النقدي الصافي أكبر أو أقل من الربح الصافي؟

وحسب ما قرره الـ FASB فإن هذا الجدول يعتبر بمثابة أداة تحليلية قوية تستخدمها الإدارة والمستثمرون والمقرضون للعديد من الأغراض كتحديد كمية الخزينة الناتجة عن التشغيل خلال الفترة، وتسوية هذه القيمة مع النتيجة الصافية، تقييم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها عند استحقاقها، ....[16]

II.1- مؤشرات التدفق النقدي والمؤشرات التقليدية :

II.1.1- مؤشرات التدفق النقدي:

جدول تدفقات الخزينة كغيره من القوائم المالية، يسمح بالحصول واشتقاق العديد من النسب المالية التي من شأنها أن تساعد المحلل المالي على عمليات اتخاذ القرارات المختلفة.

1. مؤشرات تقييم السيولة:

توفر السيولة لجميع المؤسسات جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، وبما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يرتكز إليه في توفير السيولة، فإن جدول تدفقات الخزينة يوفر معلومات مهمة في هذا الجانب، ومن أهم النسب المالية التي تسمح بتقييم السيولة المالية نذكر[17]:

1.1. نسبة تغطية الدين: تشير إلى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، بحيث تصاغ هذه النسبة بالشكل التالي:

نسبة تغطية الدين = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات الاستثمارية.

2.1. نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون: حيث تشير نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون إلى قدرة المؤسسة على تسديد فوائد ديونها، والتي تعطى علاقتها بالصيغة التالية:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون

يعتبر انخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ، بالإضافة إلى أنه ينبئ بمشاكل تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

2. مؤشرات تقييم جودة الأرباح:

إن العديد من الباحثين وخاصة في الآونة الأخيرة عقب الأزمات والحوادث التي هزت العالم الاقتصادي والمالي (كحادثة Enron سنة 2001) أدخلت الشك في دقة النتيجة الصافية باعتبارها مؤشر هام في الحكم على نجاح أو فشل المؤسسة، كونها تنطوي على تقديرات وأحكام شخصية لاعتمادها على أساس الاستحقاق، لذلك أصبح كثيرا ما يثار الجدل حول التعرف على الفرق بين كل من النتيجة الصافية المعدة على أساس الاستحقاق والتدفق النقدي وبالتحديد التشغيلي المعد على أساس نقدي.

1.2.نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: وتعتمد هذه النسبة في أساسها على القيمة المحققة من التدفقات النقدية التشغيلية في المؤسسة، والتي يمكن صياغتها بالطريقة التالية[18]:

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية

تقدم هذه النسبة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين النتيجة الصافية التي يتم تحديدها بموجب الاستحقاق وصافي التدفق النقدي الذي يتم تحديده، بحيث تقيس مدى قدرة المؤسسة على تلبية الاحتياجات النقدية الأساسية وما توفره منها. بحيث تمثل الاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي:

- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية؛
- مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط المستحقة خلال العام؛
- النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الإنتاجية؛
- المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين.

2.2. مؤشر النقدية التشغيلية: تعتبر النتيجة الصافية للسنة المالية من أهم مكونات التدفقات النقدية التشغيلية المبنية أساسا بالطريقة غير المباشرة، والتي تدخل ضمن مكونات مؤشر القدرة على التمويل الذاتي، ومؤشر النقدية التشغيلية يحسب أساسا انطلاقا من قيمة النتيجة الصافية و صافي التدفقات النقدية التشغيلية، والذي تعطى علاقته بالشكل الآتي[19]:

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / النتيجة الصافية

يسمح هذا المؤشر بمعرفة النسبة التي تساهم بها النتيجة الصافية في توليد تدفقات نقدية تشغيلية، أي مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد النقد التشغيلي.

3.2. نسبة التدفقات النقدية التشغيلية: حيث أن المبيعات النقدية تعتبر مصدر أساسي للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة، وتصاغ هذه النسبة بالشكل الآتي:

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / المبيعات

حيث أن الحصول على مؤشر عال لهذه النسبة يبين كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها.

4.2. مؤشر النشاط التشغيلي: يبنى هذا المؤشر أساسا من خلال قيمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والنتيجة الصافية من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة، والذي يعطى العلاقة على النحو الآتي[20]:

مؤشر النشاط التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / النتيجة الصافية من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة

تبين هذه النسبة مدى مساهمة النتيجة الصافية قبل الضريبة في تشكيل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع أرباح المؤسسة.

3. مؤشرات تقييم السياسات المالية والمرونة المالية:

يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية.

1.3. نسبة التوزيعات النقدية: توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح النقدية، من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة، تعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية[21]:

نسبة التوزيعات النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين

حيث أن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة المؤسسة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية.

2.3. نسبة تقييم المرونة المالية: والمقصود بالمرونة المالية هو قدرة المؤسسة على القيام بردة فعل جيدة تجاه التغيرات المفاجئة التي قد تطرأ عليها كالاستفادة من الفرص الاستثمارية الجديدة، والاستجابة بسرعة للأزمات، وتبنى هذه النسبة أساسا من خلال صافي التدفقات النقدية التشغيلية ومتوسط الديون الإجمالية، والتي تعطى علاقتها بالشكل التالي[22]:

المعدل النقدي لتغطية الديون = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / متوسط الديون الإجمالية

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية من العمليات دون الحاجة إلى تصفية أو بيع أيا من الأصول المستخدمة في العمليات.

II.2.1- المؤشرات التقليدية:

والتي سنوجزها من خلال المؤشرات التالية[23]:

1.مؤشر التداول (Current Ratio): ويطلق عليها أيضا بنسبة رأس المال العامل، والذي يحسب عن طريق قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة والمعبر عنه بالعلاقة التالية:

مؤشر التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

ويكشف هذا المؤشر مقدار تغطية الأصول المتداولة لكل دينار من الالتزامات قصيرة الأجل (أي يمثل عدد المرات التي تقوم فيها الأصول المتداولة بتغطية الخصوم المتداولة)، والقيمة المعيارية لهذا المؤشر تكون مساوية لـ 1/2 بمعنى أن الأصول المتداولة تعادل ضعف الخصوم المتداولة، وكلما ارتفع هذا المؤشر كلما كان أحسن للمؤسسة، كما يمكن أيضا استخدام رأس المال العامل كمؤشر لقياس القدرة على السداد في المؤسسة (رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة).

2.مؤشر السيولة السريعة (Liquide Ratio): يعتبر هذا المؤشر أكثر دلالة على درجة السيولة، إذ يقيس عدد المرات التي تغطي فيها الأصول سهلة التحول إلى نقدية (شبه النقد) التزاماتها الجارية والتي تحسب من خلال العلاقة التالية:

مؤشر السيولة السريعة = (الأصول المتداولة –المخزون) / الخصوم المتداولة

يوضح المؤشر أعلاه قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من الأصول المتداولة، والذي يعطي كذلك مدلولا أدق وأوضح للسيولة من المؤشر السابق، كما يعتبر هذا المؤشر مقياسا أكثر صرامة للقوة المالية للمؤسسة مما اكسبه لقب "**اختبار السيولة**".

3.نسبة النقدية (Cash Ratio): إن مصطلح النقدية بمعناه الواسع كما حدده مجلس معايير المحاسبة المالية، يشمل النقد وشبه النقد (هي الأصول سريعة التحول إلى نقدية وتسمى بالأوراق المالية القابلة للتداول مثل أذونات الخزينة، والأوراق التجارية)، نستطيع صياغة هذه النسبة وفق العلاقة التالية[24]:

النقد وما في حكمه / الخصوم المتداولة

وتوضح هذه النسبة عدد مرات قابلية هذه الأصول على تغطية الالتزامات المتداولة، كما تعتبر مقياس لمعرفة قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها المتداولة بواسطة السيولة النقدية المتوفرة لديها.

2 – الطريقة والأدوات :

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة لابد من إعطاء صورة عن المجمع محل الدراسة والإلمام بالجوانب العملية للدراسة، لذلك سنحاول عرض مجتمع، طريقة جمع المعطيات والأدوات المستخدمة في معالجتها.

1.مجتمع الدراسة: وقع اختيارنا في الدراسة التطبيقية على مجمع صيدال لاعتباره كلا من الاستقلال المالي والاستدامة في الحفاظ على التوازن المالي الهدف الأسمى الذي يسعى لتحقيقه والذي يتماشى مع أهداف الدراسة المنجزة من طرفنا، أما فيما يخص فترة الدراسة فقد تم الاستعانة بالبيانات المالية التي تيسر الحصول عليها والتي تعتبر حديثة نسبيا.

صيدال هي شركة ذات أسهم برأسمال قدره **2.500.000.000** دينار جزائري، حيث **80 %** من رأسمال صيدال ملك للدولة والـ **20 %** المتبقية قد تم التنازل عنها في سنة **1999** عن طريق البورصة إلى المستثمرين من المؤسسات والأشخاص، تكمن مهمة صيدال في تطوير، إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري. ويتمثل الهدف الاستراتيجي لمجمع صيدال في تعزيز مكانته كرائد في إنتاج الأدوية الجنيسة والمساهمة بشكل فعلي، في تجسيد السياسة الوطنية للدواء التي وضعت من قبل السلطات العمومية.

إن صفة المؤسسة العمومية تخول لمجمع صيدال مهمتين أساسيتين[25]:

- ضمان استقلاله المالي والاستدامة في الحفاظ على توازنه المالي وضمان تحسين القدرة التنافسية لمنتجاته، من أجل تحقيق أهداف نموه وتطوير موارده البشرية؛
- تحقيق الأهداف المنوطة به من قبل الدولة، بصفتها المساهم الرئيسي.

2.الأدوات المستخدمة في جمع المعطيات: من أجل تقديم صورة تحليلية عن وضع الخزينة المدمجة للمجمع محل الدراسة، قمنا بجمع القوائم المالية للمجمع للفترة (2011-2015) وترجمتها، والمتمثلة أساسا في الميزانيات المالية بالإضافة إلى جداول حسابات النتائج، وهذا بغرض حساب مؤشرات التدفق النقدي والمؤشرات التقليدية والتي سبق وتطرقنا إليها سابقا، استعانة ببرنامج الجداول الالكترونية (Microsoft Excel 2007) لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل وترجمة الجداول.

3- النتائج ومناقشتها :

سنعتمد في عملية تحليل مؤشرات السيولة على كل من نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، ونسبة النقدية فقط،كما قد تم الاعتماد على بعض النسب المشتقة من جدول التدفقات كون هذا الأخير لا يتم الإفصاح عنه مع القوائم المالية الأخرى، في حين تم التخلي عن بقية النسب لصعوبة الحصول على المعلومات المالية من طرف المجمع محل الدراسة، وتوصلنا من خلال عملية التحليل إلى النتائج التالية:

من خلال الجدول رقم (2): يمكن القول بأن المجمع محل الدراسة للفترة 2011-2015 استطاع سداد التزاماته قصيرة الأجل عن طريق الأصول المتداولة كونه قام بتحقيق نسبة تداول قدرت بـ 2% في أغلب سنوات الدراسة، أما فيما يتعلق بنسبة السيولة السريعة فمن وجهة نظر المحللون الماليون تتحقق عند 1.1، وهي النسبة المسجلة في أغلب سنوات الدراسة للمجمع، في حين نجد بأن المجمع كان قادر على تغطية التزاماته المتداولة بواسطة السيولة النقدية المتوفرة لديه بنسبة محصورة ما بين 0.64-0.94 خلال فترة الدراسة 2011-2015، والتي تعتبر نسبة جد مرضية لأنها قاربت على التغطية الإجمالية للالتزامات المتداولة.

يمكن القول بأن نتائج تحليل المؤشرات التقليدية السابقة تعكس لنا الوضع المالي الجيد للمجمع محل الدراسة خلال الفترة 2011-2015، كونه استطاع سداد التزاماته المالية قصيرة الأجل بواسطة أصوله المتداولة (بمعنى أنه استطاعت الأصول المتداولة مرتين بتغطية الخصوم المتداولة)، وهذا ما يؤكده مؤشر السيولة السريعة الذي حقق النسبة المعيارية المتعارف عليها، ومن جهة أخرى نجد بأن السيولة النقدية المتوفرة لدى المجمع قد غطت الالتزامات المتداولة بنسبة فاقت 0.6 طوال فترة الدراسة (2011-2015)، بالإضافة إلى ما سبق ومن خلال معطيات القوائم المالية للمجمع يمكن القول بأنه قد حقق رأس مال عامل موجب طيلة فترة الدراسة بالرجوع إلى الجدول رقم (4)، بمعنى أنه قد احترم قاعدة التوازن

المالي الأدنى (تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة)، إذا في سنة 2011 قد حقق هامش أمان بقيمة 2.634 مليون دينار، ليرتفع بعدها في سنة 2012 و2013 بوتيرة متزايدة بقيمة 3.291 و5.439 مليون دينار بمعدل نمو 25% و65% على التوالي، أما بالنسبة لسنة 2014 فقد انخفض معدل النمو بنسبة 15.6% بقيمة 4.587 مليون دينار، ليرتفع مجددا سنة 2015 بنسبة معتبرة 2.4%، ويعود الارتفاع المحقق في قيمة رأس المال العامل إلى الارتفاع المحقق في الأموال الدائمة (وبالتحديد حساب احتياطات مدمجة وفارق المعادلة) مقارنة بقيمة الأصول الثابتة التي تتزايد بوتيرة أقل.

من خلال الجدول رقم (1): يمكن القول بأن:

مؤشر النقدية التشغيلية: في سنة 2011 ساهمت النتيجة الصافية في توليد تدفقات خزينة الاستغلال بنسبة 1.6%، لتنخفض بعدها هذه النسبة سنة 2012 بمعدل 1.03%، والتي تعتبر أدنى نسبة مساهمة محققة خلال فترة الدراسة، في حين حققت النتيجة في سنة 2013 و2014 و2015 ارتفاع متزايد في نسبة المساهمة في توليد التدفقات النقدية للاستغلال بمعدل 1.13% و1.96% و3.28% على الترتيب، محققة بذلك أعلى نسبة مساهمة لها سنة 2015؛

مؤشر نسبة التدفقات النقدية التشغيلية: تعتبر النسبة المسجلة لهذا المؤشر على العموم خلال فترة الدراسة ضئيلة، بمعنى أن سياسة الائتمان المتبعة من قبل المجمع في تحصيل النقدية من عملائه ضعيفة، حيث حقق المجمع أعلى نسبة له سنة 2015 بـ 0.38%، بينما أدنى نسبة سجلت سنة 2012 بـ 0.15%؛

مؤشر النشاط التشغيلي: في سنة 2011 ساهمت النتيجة الصافية قبل الضريبة في توليد تدفقات خزينة الاستغلال بنسبة 1.24%، لتنخفض بعدها هذه النسبة سنة 2012 بمعدل 0.8%، والتي تعتبر أدنى نسبة مساهمة محققة خلال فترة الدراسة، في حين حققت النتيجة قبل الضريبة في سنة 2013 و2014 و2015 ارتفاع متزايد في نسبة المساهمة في توليد التدفقات النقدية للاستغلال بمعدل 1.02% و1.79% و2.62% على الترتيب، محققة بذلك أعلى نسبة مساهمة لها سنة 2015، يمكن القول بأن هذا المؤشر يسلك نفس سلوك مؤشر النقدية التشغيلية.

على العموم يمكن القول بأن نتائج تحليل نسب التدفق النقدي السابقة تعكس لنا مبدئيا الوضع المالي الجيد للمجمع محل الدراسة خلال الفترة 2011-2015، حيث حقق المجمع طوال فترة الدراسة تدفق خزينة استغلال موجب، والناتج عن تحقيقه لنتيجة صافية موجبة أيضا (2011-2015) لاعتبارها

المكون الأساسي لهذا التدفق (بالطريقة غير المباشرة)، وهذا ما يعكسه مؤشر النقدية التشغيلية، بالمقابل فإن سياسة الائتمان المتبعة من طرف المجمع في تحصيل النقدية من عملائه تعتبر ضعيفة لدرجة أنها لم تتعدى معدل 0.5 وهو ما يثبته مؤشر التدفقات النقدية التشغيلية، إلا أن هذا لم يمنع المجمع من تحقيق تدفق نقدي تشغيلي موجب كما ذكرنا سابقا، والتذبذب الحاصل في معدلات النمو السابقة عائد بالدرجة الأولى إلى التذبذب في معدل نمو النتيجة الصافية والذي كان سببه رقم الأعمال كما يوضحه الجدول رقم (3) حيث حقق المجمع سنة 2011 رقم أعمال بقيمة 13.504 مليون دينار، بمعدل نمو 8% مقارنة بسنة 2010، في حين سجل سنة 2012 ما قيمته 13.895 مليون دينار من رقم الأعمال بمعدل نمو 2.9%، محققا بذلك ما نسبته 89% في القيمة من رقم الأعمال المقدر، بمعنى أن هناك انحراف سلبي بمقدار 1.642 مليون دينار والذي يعود أساسا إلى[26]:

- نقص المواد الأولية التي تدخل في إنتاج منتجات ذات القيمة المضافة الكبيرة؛
- تعليق تصنيع بعض المنتجات لمشكل المطابقة؛
- توقف الإنتاج العملي لفرع أنتيبيوتيكال بالمدية بسبب الإضراب الذي دام 37 يوم؛
- تجديد قرار تسجيل تصنيع بعض المنتجات المرخصة؛
- قدرة التعبئة والتغليف الأولية للشكل كبسولة والهرمونات.

في سنة 2013 بلغ رقم الأعمال قيمة 11.461 مليون دينار، محققا بذلك انخفاض في معدل النمو بنسبة 17.5%، والمتعلق بحجم 119 مليون وحدة مباعة، (تمثل المبيعات 87% من الكمية و 76% من القيمة المقدرة مسبقا).

حقق المجمع سنة 2014 انخفاضا في معدل نمو رقم الأعمال بنسبة 14.6% وبمبلغ قدر بـ 9.789 مليون دينار، والمتعلق بحجم 102 مليون وحدة مباعة، ليرتفع نسبيا سنة 2015 بمعدل نمو 2% أي ما قيمته 9.984 مليون دينار، 103.868 ألف وحدة مباعة، هذا الأداء الضعيف يفسر أساسا بـ[27]:

- نقص القدرة لبعض الأشكال الصيدلانية؛
- ركود المنتجات الخاصة بمرض القلب وأمراض السكر؛
- سحب بعض المنتجات لعملية الإنتاج في إطار تقوية مراقبة الجودة؛
- توقف إنتاج المحاليل في مقر قسنطينة لمدة 5 أشهر نتيجة تسوية مركز معالجة الماء.

4- الخلاصة:

خلصت الدراسة في الأخير بأن خزينة القوائم المالية لمجمع صيدال للفترة 2011-2015 كانت موجبة ومتزايدة، إلا أن هذا التزايد كان بمعدلات نمو مختلفة، ذلك عائد بالدرجة الأولى إلى التذبذب الحاصل في معدل نمو رقم الأعمال بسبب وجود مجموعة من العوائق والأسباب، والذي أدى بدوره إلى عدم استقرار معدل نمو النتيجة المدمجة، التي تعتبر من أهم العناصر المكونة لمؤشر القدرة على التمويل الذاتي، بالإضافة إلى عمليات التوسع والنمو التي يقوم بها المجمع في أغلب سنوات الدراسة خاصة المادية والمعنوية منها والذي استطاع تمويلها داخليا مع تحقيق فائض إجمالي متبقي استخدم لتغطية العمليات التمويلية، إذا وكحوصلة لكل ما سبق يمكن القول بأن عملية تحليل الخزينة المدمجة بواسطة مؤشرات التدفق النقدي مع المؤشرات التقليدية سمحت لنا بالتقييم الدقيق للوضع المالي للمجمع محل الدراسة خلال الفترة 2011-2015 وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية، كما تعتبر البيانات المستخلصة من التحليل سواء بطريقة التدفق النقدي أو المؤشرات التقليدية متكاملة، بحيث لا يمكن اعتبار مؤشرات تحليلية خاصة بقائمة واحدة كافية لتقديم صورة تحليلية شاملة، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى، كما خرجنا من خلال هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات مفادها:

- السعي وراء التعريف والتسويق أكثر بالمنتجات الصيدلانية الخاصة بالمجمع، وذلك بغية تقريب هذه المنتجات أكثر إلى المستهلك النهائي، وخاصة المستهلك الداخلي؛
- يجب السعي إلى تنظيم عملية الإنتاج بما يتوافق مع طلب المستهلك، والتي من شأنها أن تقلل في الاحتياج في رأس المال العامل (خاصة المخزون)، وبالتالي ارتفاع مستوى السيولة النقدية؛
- ضرورة التأكيد على الإفصاح عن جدول التدفقات النقدية كجزء لا يتجزأ من القوائم المالية الإلزامية وهذا لا يستثني الحسابات المدمجة؛
- ضرورة التركيز على النسب المشتقة من جدول التدفقات إلى جانب النسب المالية الأخرى في عملية التحليل؛
- إجراء دراسة مماثلة لهذا الموضوع باستخدام المؤشرات المالية الأخرى التي لم يتم تناولها؛
- إجراء دراسة تحليلية مقارنة لمجموعة من المؤسسات للحصول على نتائج أكثر دقة؛

5. قائمة المراجع

[1] شذى عبد الحسين جبر، سارة عبد الملك عبد الحميد، تحليل جودة سيولة المصارف باستخدام قائمة التدفقات النقدية، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد 111، بغداد، 2017، ص : 130-144.

[2] Bingilar Paymaster Frank and Oyadonghan James, Cash Flow And Corporate performance : A Study Of Selected Food And Beverages Companies In Nigeria, **European Journal Of Accounting Auditing and Finance Research**, September, 2014.

[3] آمال نوري محمد، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد 34، جامعة بغداد، 2013، ص : 327–358.

[4] عباس حميد يحي التميمي و استقلال جمعة وجر، دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 95، 2013، ص : 87–108.

[5] Kisang Ryu and Shawn Jang, Performance measurement Through Cash Flow ratios and Traditional ratios **,** A Comparison Of Commercial and Casino Hotel Companies, **The journal of hospitality Financial management**, Issue 1, Article 3, 2004.

[6] brigham ehrhardt, **Financial management : theory and practice**, 13e édition, CENGAGE Learning, USA, 2011, p : 860.

[7] ROBERT OBERT, Marie-Pierre MAIRESSE, **DCG 10 Comptabilité approfondie : MANUEL ET APPLICATIONS**, DUNOD, FRANCE, 2015, p : 361.

[8] **Idem**.

[9] Pierre Vernimmen, **Gestion Financiére**, Dalloz, France, 13e édition, 2015, p :103 .

[10] القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية الصادرة في 25 مارس 2009، العدد 19، ص : 15.

[11] القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية الصادرة في 25 نوفمبر 2007، العدد 74، ص : 6.

[12] Jean-Michel Palou, **Manuel de consolidation : principes et pratiques**, 4eme édition, Groupe Revue Fiduciaire, Paris, France, 2006, p : 13.

[13] Pascal Barneto, Georges Gregorio, **DSCG2 Finance: Manuel et applications**, 2eédition, DUNOD, France, 2009, p : 461.

[14] **Ibid**, p : 473.

[15] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، الأردن، 2012، ص : 182.

[16] حسين أحمد دحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، سوريا، المجلد 24، العدد الثاني، 2008، ص : 209.

[17] عبد الناصر شحدة السيد أحمد، **الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2008، ص : 21.

[18] نعيم نمر داوود، **التحليل المالي**، دار البداية للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص : 117.

[19] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص : 158.

[20] **نفس المرجع والصفحة سابقا.**

[21] محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص : 161.

[22] **نفس المرجع والصفحة السابقة.**

[23] آمال نوري محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص : 345.

[24] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، ط 1، SME Financial، فلسطين، 2008، ص : 31-35.

[25] الموقع الرسمي لمجمع صيدال، متاح من خلال الرابط: https://www.saidalgroup.dz

[26] Rapport de conseil de gestion Groupe SAIDAL 2012.

[27] Rapport de conseil de gestion Groupe SAIDAL 2015.

6- ملاحق :

الجدول رقم (1): النسب المشتقة من جدول تدفقات الخزينة

	2011	2012	2013	2014	2015
مؤشر النقدية التشغيلية	1.6	1.03	1.13	1.96	3.28
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية	0.24	0.15	0.26	0.29	0.38
مؤشر النشاط التشغيلي	1.24	0.8	1.02	1.79	2.62

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي للمجمع

الجدول رقم (2): نسب تقييم السيولة من منظور المؤشرات التقليدية

	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة التداول	2	2	2.2	3.3	2.8

نسبة السيولة السريعة	1.2	1.3	1.5	2.3	2.1
نسبة النقدية	0.75	0.8	0.64	0.94	0.89

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي للمجمع

قم (3): تطور معدل نمو رقم الأعمال لمجمع صيدال 2011-2015 U: DA

	2011	2012	2013	2014	2015
رقم الأعمال	13.504.270.700,95 (+8%)	13.895.054.472,57 (+2.9%)	11.461.847.581,90 (-17.5%)	9.789.025.905,91 (-14.6%)	9.984.043.757,71 (+2%)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي المجمع

الجدول رقم (4): تطور معدل نمو رأس المال العامل لمجمع صيدال 2011-2015 U: DA

	2011	2012	2013	2014	2015
رأس المال العامل	2.634.451.861,92 -	3.291.760.567,39 (%25+)	5.439.696.862,62 (%65+)	4.587.435.012,98 (%15.6-)	4.698.748.443,43 (%2.4+)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي المجمع

الجدول رقم (5): أصول مجمع صيدال 2011-2015 U: DA

	2011	2012	2013	2014	2015
الأصول غير الجارية			-	-	-
فارق الاقتناء (شهرة المحل)	-	-	58.268.550,00	58.268.550,00	87.341.040,00

التثبيتات المعنوية	**28.549.179,29**	**20.550.643,13**	**13.511.340,46**	**12.030.521,60**	**21.588.150,02**
التثبيتات المادية	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
أراضي	**4.574.051.920,08**	**4.583.697.150,84**	**4.525.499.753,87**	**4.514.492.953,87**	**4.514.492.953,87**
مباني	**2.207.555.194,66**	**2.218.566.774,15**	**1.909.285.170,47**	**1.762.997.822,76**	**1.649.608.532,26**
تثبيتات مادية أخرى	**3.154.758.633,07**	**2.841.007.825,61**	**2.003.175.109,47**	**1.604.049.468,87**	**1.189.497.235,41**
تثبيتات ممنوح امتيازها	**-**	**10.680.512,00**	**10.346.779,38**	**86.261.341,26**	**278.103.983,68**
تثبيتات جاري انجازها	**629.850.609,89**	**1.203.233.977,48**	**470.133.457,73**	**2.502.907.388,68**	**5.363.985.192,51**
تثبيتات مالية	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
سندات موضوعة موضع المعادلة	**-**	**-**	**1.776.264.616,78**	**1.846.291.841,31**	**1.465.132.799,40**
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	**355.434.398,22**	**159.137.625,18**	**78.281.129,79**	**49.030.988,72**	**584.859.076,01**

سندات أخرى مثبتة	-	-	-	-	-
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	22.578.706,97	30.169.720,32	109.092.099,30	103.321.318,61	140.479.615,20
ضرائب مؤجلة على الأصل	188.252.038,52	387.701.216,20	357.881.232,62	463.577.177,79	472.097.555,36
مجموع الأصول غير الجارية	**11.161.030.680,69**	**11.454.745.444,93**	**11.308.739.239,87**	**13.003.229.373,47**	**15.767.186.133,72**
الأصول الجارية	-	-	-	-	-
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	6.250.258.341,88	6.175.385.227,05	5.534.355.055,31	5.606.916.340,97	4.965.900.019,13
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	-	-	-	-	-
الزبائن	3.858.127.846,70	4.694.957.948,14	3.830.960.856,37	3.448.794.401,79	3.822.680.037,51

المدينون الآخرون	**54.920.016,67**	**353.436.040,24**	**1.865.186.534,90**	**1.036.790.150,80**	**1.139.842.768,95**
الضرائب وما شابهها	**115.389.530,12**	**170.458.536,03**	**115.898.709,75**	**256.042.010,23**	**179.420.574,16**
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	**-**	**-**	**12.500.000,00**	**18.795.412,47**	**40.666.666,67**
الموجودات وما شابهها	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية أخرى	**18.636.212,26**	**18.642.816,89**	**2.018.559.989,19**	**3.018.559.989,19**	**3.018.559.989,19**
الخزينة	**5.819.608.239,40**	**7.153.519.481,26**	**5.413.372.987,30**	**5.198.576.727,01**	**5.987.644.631,35**
مجموع الأصول الجارية	**16.116.940.187,04**	**18.566.400.049,62**	**18.790.834.132,82**	**18.584.475.032,46**	**19.154.714.686,96**
المجموع العام للأصول	**27.277.970.867,73**	**30.021.145.494,54**	**30.099.573.372,69**	**31.587.704.405,93**	**34.921.900.820,68**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات المجمع

الجدول رقم (6): خصوم مجمع صيدال 2011-2015 **U: DA**

	2011	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**

رؤوس الأموال الخاصة					
رأس مال تم إصداره	**2.500.000.000,00**	**2.500.000.000,00**	**2.500.000.000,00**	**2.500.000.000,00**	**2.500.000.000,00**
رأس مال غير مستعان به	-	-	-	-	-
DOTATION DE L'état	-	-	-	-	**2.586.812.201,59**
علاوات واحتياطات- احتياطات مدمجة (1)	**7.452.913.713,45**	**8.767.303.972,03**	**9.421.690.281,31**	**11.282.665.927,33**	**12.251.816.341,17**
فوارق إعادة التقييم (1)	**900.905.964,74**	**645.898.091,73**	**435.055.761,63**	**218.627.945,68**	**145.245.635,13**
فارق المعادلة (1)	-	-	**556.004.893,04**	**778.627.191,02**	**1.025.006.852,16**
نتيجة صافية /نتيجة صافية حصة المجمع (1)	**2.060.480.315,80**	**1.965.160.951,44**	**2.658.147.326,76**	**1.477.751.553,22**	**1.143.817.990,89**
رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد	**116.850.810,38**	**28.874.721,33**	**319.161.089,57**	**371.301.688,91**	**166.052.299-,51**
حصة ذوي الأقلية (1)	**764.331.738,25**	**839.268.275,80**	**858.376.750,19**	**961.690.080,29**	**979.287.855,72**
المجموع -1-	**13.795.482.542,61**	**14.746.506.012,32**	**16.748.436.102,49**	**17.590.664.386,45**	**20.465.934.577,15**

الخصوم غير الجارية	-	-	-	-	-
قروض وديون مالية	**1.595.341.088,53**	**1.851.741.010,35**	**2.911.046.961,36**	**3.383.163.695,36**	**4.821.513.005,59**
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	**264.218.542,42**	**359.962.619,95**	**252.388.287,15**	**267.823.005,95**	**285.333.000,95**
ديون أخرى غير جارية	-	-	**493.645.268,24**	**3.456.705.764,33**	**1.061.401.552,48**
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	**3.882.241.343,10**	**4.129.700.666,41**	**1.351.120.085,82**	**1.381.034.485,26**	**1.605.571.934,62**
مجموع الخصوم غير الجارية – 2–	**5.741.800.974,06**	**6.341.404.296,71**	**5.008.200.602,57**	**8.488.726.950,90**	**7.773.819.493,64**
الخصوم الجارية	-	-	-	-	-
الموردون والحسابات الملحقة	**3.168.135.431,44**	**3.250.392.942,41**	**1.227.878.706,58**	**1.460.434.895,94**	**1.931.770.182,61**
ضرائب	**473.910.601,06**	**551.586.033,66**	**564.464.142,35**	**363.939.782,75**	**402.507.323,51**
ديون أخرى	**2.943.656.219,19**	**3.662.731.669,89**	**5.818.577.282,18**	**3.055.762.788,63**	**3.619.036.497,36**
خزينة سلبية	**1.154.985.099,37**	**1.468.524.539,53**	**732.016.536,52**	**628.175.601,26**	**728.832.746,41**
مجموع الخصوم الجارية – 3–	**7.740.687.351,05**	**8.933.235.185,49**	**8.342.936.667,63**	**5.508.313.068,58**	**6.682.146.749,89**

المجموع العام للخصوم	27.277.970.867,73	30.021.145.494,54	30.099.573.372,69	31.587.704.405,93	34.921.900.820,68

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات المجمع

الجدول رقم (7): جدول حسابات النتائج لمجمع صيدال 2011-2015

U: DA

	2011	2012	2013	2014	2015
رقم الأعمال	13.504.270.700,95	13.895.054.472,57	11.461.847.581,90	9.789.025.905,91	9.984.043.757,71
تغير المخزونات والمنتجات المصنعة وقيد التصنيع	-814.751.265,22	229.626.444,54	782.030.567,10	47.596.284,29	-11.893.123,70
الإنتاج المثبت	-	379.032,26	-	-	-
إعانات الاستغلال	-	-	-	-	-
1.إنتاج السنة المالية	12.689.519.435,74	14.125.059.949,36	12.243.878.149,00	9.836.622.190,20	9.972.150.634,01
المشتريات المستهلكة	-4.699.658.292,69	-5.246.886.845,95	-3.556.475.260,95	-3.017.970.352,54	-3.470.479.457,80
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-905.122.461,07	-914.334.046,84	-740.255.739,42	-815.279.475,31	-996.298.147,20
2.استهلاك السنة المالية	-5.604.780.753,76	-6.161.220.892,79	-4.296.731.000,37	-3.833.249.827,85	-4.466.777.605,00
3.القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	7.084.738.681,98	7.963.839.056,57	7.947.147.148,63	6.003.372.362,35	5.505.373.029,01
أعباء المستخدمين	-3.342.926.582,67	-3.809.104.894,13	-3.848.442.866,21	-3.222.199.202,24	-3.056.024.245,03

الضرائب والرسوم المدفوعة المشابهة	-282.932.101,17	-228.139.765,88	-211.018.083,50	-205.064.473,74	-166.639.675,94
4.الفائض الإجمالي للاستغلال	**3.458.879.998,13**	**3.926.594.396,57**	**3.887.686.198,92**	**2.576.108.686,37**	**2.282.709.108,04**
المنتجات العملياتية الأخرى	250.864.778,47	372.976.278,55	123.256.224,16	85.434.154,80	202.735.842,16
الأعباء العملياتية الأخرى	-327.946.833,72	-207.496.681,94	-135.200.827,62	-204.467.978,10	-143.865.838,16
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	-1.488.030.462,38	-2.144.929.104,62	-1.431.299.339,58	-1.130.374.262,15	-1.328.939.749,35
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	730.292.504,92	575.024.462,41	501.957.026,14	292.035.551,31	421.168.878,85
5.النتيجة العملياتية	**2.624.059.985,42**	**2.522.169.350,96**	**2.946.399.282,02**	**1.618.736.152,23**	**1.433.808.241,54**
المنتوجات المالية	102.440.136,94	100.796.850,14	73.629.153,44	106.709.251,37	142.454.921,27
الأعباء المالية	-201.298.040,78	-225.135.653,69	-221.326.017,88	-157.011.457,30	-132.453.560,20
6.النتيجة المالية	**-98.857.903,84**	**-124.338.803,55**	**-147.696.864,44**	**-50.302.205,93**	**10.001.361,07**
7.النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	**2.525.202.081,58**	**2.397.830.547,41**	**2.798.702.417,58**	**1.568.433.946,30**	**1.443.809.602,61**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-431.623.267,03	-489.506.617,86	-500.440.495,49	-309.812.391,00	-328.709.218,00

الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	4.172.127,29	105.369.639,88	-4.662.574,50	-90.261.226,37	15.393.711,92
مجموع منتجات الأنشطة العادية	13.777.288.983,35	15.264.646.326,18	12.942.720.552,74	10.320.801.147,68	10.738.510.276,29
مجموع أعباء الأنشطة العادية	11.679.538.041,51-	13.267.975.918,89-	10.649.121.205,15-	-8.971.918.366,01	-9.638.803.603,60
8.النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**2.097.750.941,84**	**1.996.670.407,30**	**2.293.599.347,59**	**1.348.882.781,67**	**1.099.706.672,69**
العناصر غير العادية- المنتوجات-	-	-	-	-	-
العناصر غير العادية- الأعباء-	-90,06	-3.985.277,20	-21.476,75	-	-
9.النتيجة غير العادية	**-90,06**	**-3.985.277,20**	**-21.476,75**	**-**	**-**
10.النتيجة الصافية للسنة المالية	**2.097.750.851,79**	**1.992.685.130,10**	**2.293.577.870,84**	**1.348.882.781,67**	**1.099.706.672,69**
11.حصة ذوي الأقلية (1)	**37.270.535,99**	**27.524.178,66**	**70.792.332,18**	**14.686.721,26**	**18.117.370,96**

12.حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية	-	-	293.777.123,74	114.182.050,29	25.993.947,24
13.حصة المجمع (1)	2.060.480.315,80	1.965.160.951,44	2.658.147.326,76	1.477.751.553,22	1.143.817.990,89

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير المجمع

السياسة الإستثمارية الصينية في القضاء على الفقر– دراسة للفترة (2000–2018)–

China's investment policy in poverty eradication -Study for the period (2000-2018) -

إصالحي مريم ياسمين

مخبر LARIEF،جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، meryem.essalhi@univ-annaba.org

تاريخ الاستلام: 2019/11/22 تاريخ القبول: 2020/03/07 تاريخ النشر: 2020/03/14

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مضامين ومدى فاعلية سياسة الصين الاستثمارية في مكافحة الفقر، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حتى يتسنى تعقب آثار السياسة المنتهجة في التقليل من الفقر.

وقد خلصت الدراسة إلى مدى فعالية السياسة الاستثمارية المتبناة في التأثير على مستويات الاقتصاد الكلي وما تبعه من تأثير على معدلات الفقر التي انخفضت إلى مستويات متدنية خاصة خلال الفترة (2000–2018)، وخير دليل على ذلك الإحصائيات المستقاة من أهم الهيئات الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي، والتي تعكس نجاح السياسة الصينية في تخليص مئات الملايين من براثن الفقر لتنال بذلك إشادة واسعة من المجتمع الدولي جعلتها مثالا يحتذى به ونموذجا لنظيراتها من دول العالم النامي.

كلمات مفتاحية: السياسة الإستثمارية، الصين، الفقر.

تصنيفات JEL: A10، H54

Abstract:

This study aims to demonstrate the contents and effectiveness of China's investment policy against poverty. To achieve the objectives of study, a descriptive analytical approach was adopted to trace effects of the adopted policy in poverty reduction. The study concluded the extent of adopted investment policy effectiveness to affect macroeconomic levels and the consequent impact on poverty rates which declined to low levels, especially in (2000-2018), and the best evidence is statistics of important international

organizations, especially the World Bank, This reflects Chinese policy's success in lifting hundreds of millions out of poverty, thus gaining praise from international community, making it a model for the developing world.
Keywords: Investment Policy, China, Poverty.
Jel Classification Codes: **A10** ،H54

المؤلف المرسل: إصالحي مريم ياسمين، **الإيميل**: meryem.essalhi@univ-annaba.org

1. مقدمة:

المتتبع لواقع الفقر بدول العالم يلتمس ضرورة التخطيط وتبني سياسات فعالة لمكافحته والقضاء عليه، وفي هذا الإطار توالت جهود المجتمع الدولي الحثيثة باعتماد جملة من النماذج والتجارب المختلفة باختلاف خصائصها وظروف بيئتها بغية مواجهة هذه الظاهرة. وفي هذا الإطار، تبرز التجربة الصينية كأهم التجارب التي كللت بالنجاح، والتي لاقت رواجا كبيرا جعل منها نموذجا جديرا بالدراسة والمناقشة. هذا النجاح لم يكن بالأمر الخارق ولا وليد الصدفة، بل نتاج قناعتها بضرورة استئصال الفقر من خلال قيامها بذاتها بإصلاحات جذرية، وبإيمانها أن النجاح هو المعيار الوحيد لقياس المنهج وفعاليته، حيث أنها لم تتوان عن إدخار أي جهد في مكافحة هذه الظاهرة التي لطالما احتلت حيزا كبيرا بين أقطارها، وذلك بتبنيها لسياسات إستثمارية محكمة وهادفة خاصة خلال الفترة ما بين (2000–2018)، والتي تمكنت من خلالها من تحقيق نجاحات باهرة، بتمكنها من التغلب على أغلبية الحواجز والعراقيل التي تعيق مسار التنمية والإستثمار في مواردها وإمكانياتها، وكذا تحسين مستويات المعيشة وارتفاع مستويات الدخل، لتتمكن بذلك من تخفيض معدلات الفقر خلال هذه الفترة إلى مستويات جد متدنية وتخليص الملايين من خط الفقر، مما مكنها من الإرتقاء لمصاف الدول الثرية، محتلة مكانة جد متقدمة على الصعيد الدولي.

1.1 إشكالية الدراسة:

مما سبق تتضح معالم الإشكالية التي سيتم معالجتها في هذه الدراسة كالآتي:

فيم تتمثل السياسة الإستثمارية المنتهجة للتقليل من تعاظم حدة الفقر في الصين خلال الفترة (2000–2018)؟ وما مدى نجاعتها في تحقيق ذلك؟

2.1 أهداف الدراسة:

يتطلع من خلال هذه الدراسة الوصول إلى:

- الوقوف على واقع الفقر في الصين؛
- إبراز أهم البرامج والخطط المنتهجة في إطار السياسة الإستثمارية المسطرة لمكافحة الفقر بالصين خلال الفترة (2000-2018)؛
- إبراز مدى مساهمة السياسة الإستثمارية الصينية المتبناة في مكافحة الفقر خلال الفترة المدروسة .

3.1 منهج الدراسة: تماشيا مع أهداف، أهمية، وطبيعة الموضوع محل الدراسة، وللإجابة على التساؤل الرئيسي المطروح تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة، بغية تجميع المعلومات وتحليلها وتبويبها للوصول إلى معرفة تفصيلية بالموضوع.

4.1 الدراسات السابقة:

- دراسة حاجي فطيمة وحاجي عبد الحليم (2019) تحت عنوان "دراسة تحليلية وتقييمية لدور السياسة الإستخراجية في مكافحة الفقر في الصين خلال (2000-2017)". هي دراسة هدفت للتعرف على أهم استراتيجيات السياسة الاستخراجية العامة والخاصة المتبعة من الحكومة الصينية في القضاء على الفقر، وتتبع آثارها في التقليل من نسبة الفقراء بالمنطقة خلال الفترة المدروسة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تحقيق السياسة المنتهجة لنتائج مقبولة في مجال مكافحة الفقر خلال الفترة (2000-2017)؛
- دراسة ملاح نصيرة (2017) بعنوان "القوى الآسيوية الصاعدة: نموذج الصين". تعرضت هذه الدراسة للتجربة الصينية بإعتبارها أكبر تجربة تحديث إقتصادي من خلال إبراز أهم الإصلاحات الإقتصادية المتبناة بشكل تدريجي والتي شملت الجانب الصناعي، الزراعي والمالي، بالإضافة إلى تعديلات قانونية ترمي في مجملها لتحسين مناخ الإستثمار بالمنطقة. وقد خلصت الدراسة إلى نجاعة هذه الإصلاحات في تحقيق نتائج إيجابية على مستوى الإقتصاد الصيني بمساهمتها في تحقيق معدلات نمو عليا والحفاظ عليها رغم نقاط الضعف التي تميز هذا الإقتصاد؛
- دراسة طالب عبد الصالح (2008) بعنوان "التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية". تناولت هذه الدراسة إبراز دور التجربة الصينية في قيادة الصين نحو اختيارها لنموذج التغيير الإقتصادي بإبراز

أهم الإستراتيجيات، السياسات والبرامج الإصلاحية والتنموية المتبناة في هذا المجال، ومساهمة ما ترشح عن ذلك من نتائج ايجابية في تحفيز النشاط الإقتصادي بالصين وتحقيق هذه الأخيرة لأهدافها التنموية المسطرة مما جعلها تتبؤ اليوم مكانة عظمى في الترتيب العالمي.

يتضح من خلال الدراسات السابقة المتصفحة تباينها الجزئي وموضوع الدراسة، حيث يلتمس تركيزها على إبراز أهم الآليات والبرامج التنموية المعتمدة في كافة المجالات للنهوض الإقتصادي بالصين وتأثيرها على معدلات النمو بها، أما الموضوع المبحوث فقد تم التركيز فيه على تبيان مضامين سياسة الصين الإستثمارية على وجه التحديد ودورها في التقليل من تعداد الفقر والفقراء بالمنطقة من خلال ابراز تأثيرها على مستويات الإقتصاد الكلي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2018.

5.1 تقسيمات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى عدة محاور كالآتي:

- الفقر والسياسة الإستثمارية؛
- واقع الفقر بجمهورية الصين الشعبية؛
- دور السياسة الإستثمارية الصينية في مكافحة الفقر للفترة (2000–2018).

2. الفقر والسياسة الاستثمارية

1.2 مفهوم الفقر

"الفقر"، مصطلح تعددت مفاهيمه في الأدبيات الإقتصادية والإجتماعية تبعا لمقاربات تفسيره. من المنظور الفيسيولوجي، يعرف الفقر بأنه"حالة العجز وعدم القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية على غرار: التغذية والمسكن"، أما مالتوس، فإن الفقر حسبه يتجسد في "ندرة وسائل العيش، العوز والحاجة" (Snodgrass, 1980, p. 80). فمن خلال هذا المنظور، تم تفسير الفقر ضمن إطار واحد متمثل في حالة الحرمان المادي، بالتركيز على حد الكفاف وإعتماد جوانب كمية فقط لتعريفه، ولكن سرعان ما اتسع بإضافة معايير كيفية لتفسيره وقياسه ليشمل مختلف جوانب حياة الإنسان المادية والمعنوية في كافة المجالات، ليعرف بذلك على أنه"عدم الإقتصار على انعدام الدخل للفرد ولكن كحد أدنى استهلاك الفرد

الشامل للتغذية، المسكن، الصرف الصحي، النقل، الصحة والتعليم، فضلا عن المشاركة الشعبية في صنع القرار" (Dixon & Macarov, 1998) . أما من منظور التنمية البشرية فيعرف بأنه "انعدام للفرص والخيارات ذات الأهمية للتنمية البشرية المتمثلة في العيش بصحة وإبداع، التمتع بمستوى لائق وبالحرية والكرامة، إضافة إلى إحترام الذات والآخرين" (Human Development Report , 1997) ما يعني عدم الإقتصار في النظر إلى الفقر على زاوية الدخل وحده بل ينظر له من عدة زوايا، وهو ما دفع لتضمين تقرير التنمية البشرية 1997 لمؤشر الفقر البشري في محاولة للوصول لحكم متكامل حول إطار الفقر الذي يتعدى كونه قياسا للدخل وحده، بل يعتمد على عدة معايير متعلقة بالحرمان، قصر الحياة، تدني مستوى التعليم و تدني المستوى المعيشي، إضافة لعدم القدرة للوصول إلى الموارد العامة والخاصة (توفيق النجفي و فتحي عبد المجيد، 2008، صفحة 43). هذا وقد عرف البنك الدولي الدول منخفضة الدخل أي الفقيرة بأنها الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن 600 دولار وعددها 45 دولة معظمها في أفريقيا، منها 15 دولة يقل فيها متوسط دخل الفرد عن 300 دولار سنويا (Tuck, 2012) .

2.2 السياسة الإستثمارية وعلاقتها بالفقر

تعرف السياسة الإستثمارية بأنها مجموعة القواعد، الأساليب، الإجراءات، والتدابير المنتهجة من قبل الدولة بغية تحقيق الأهداف الإقتصادية المسطرة في إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الإقتصاد القومي، مع توزيع الإستثمارات على القطاعات، الأنشطة، والأقاليم الإقتصادية بما يحقق أعلى معدل نمو إقتصادي ممكن خلال فترة زمنية محددة (عبد الحميد، 2003، صفحة 8).

وبإعتبار أن الفقر من بين أعقد القضايا الشاغلة لصانعي السياسات العامة بحكم تعدد أبعادها، فإن هذا يجعل منها قضية قوة، خبرة، معلومات دقيقة، تشاور وتفعيل للمشاركة بين جميع الأطراف والمستويات لتوزيع الموارد وإنفاقها بشكل عادل دون إقتصار ذلك على طرف وإهمال آخر، الأمر الذي يقتضي ضرورة تبني سياسات محكمة وفعالة للقضاء عليه، ولعل أهم ما يتصدر قائمة هذه السياسات "السياسة الإستثمارية" التي تعد الأداة المرنة لإيصال التحديات السياسية الهامة التي تواجهها البلدان في سعيها لتحقيق التنمية (The Policy FrameWork for Investment , 2006) ، حيث يسعى من

خلال ما تتضمنه هذه السياسات من برامج لبناء مجتمعات يسودها الإزدهار والنمو، وتخلو من كافة مظاهر الفقر والتخلف، وذلك بزيادة الإنفاق المالي، تخصيص موارد لتحسين البنى التحتية، وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة، وتهيئة البيئة المناسبة للنمو، مع القضاء على ملامح اللامساواة وسيادة العدالة الأكبر في توزيع الثروة، تحسين البنى التحتية الإجتماعية وشبكات الضمان الإجتماعي، وكذا تنمية المناطق الريفية والداخلية. فهي سياسة تهدف بما تتضمنه من قرارات إلى التأثير على متغيرات الإقتصاد الكلية لإمتصاص كافة مظاهر الفقر والتخلف بالمجتمعات، خاصة وأن علاقتها بتخفيض معدلات الفقر تتبين من خلال الرابط بين النمو وتخفيض عدد الفقراء على المستوى الكلي (تقرير عن التنمية في العالم ، 2005). وهو ما أكده الإقتصادي روزنشتاين–رودان في نموذج الدفعة القوية، فمصيدة الفقر التي تعاني منها الدول النامية ترجع إلى استقرار الدخل عند حد الكفاف نظرا لإنخفاض رأس المال وأن حدوث دفعة قوية من خلال حد أدنى من الإستثمارات تؤدي إلى نمو الناتج وبالتالي التمكن من الخروج من مصيدة الفقر.

3. واقع الفقر بجمهورية الصين الشعبية

شهدت الصين كباقي الدول جملة من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية، ولعل ظاهرة الفقر تحتل صدارة المشهد الإجتماعي وما يحويه من هوة بين الفقراء والأغنياء، والتي تسارعت وتيرتها بشكل ملحوظ.

1.3 لمحة عن الفقر في الصين

الفقر في الصين، ليس بالظاهرة حديثة النشأة، وإنما تعود جذورها إلى خمسة قرون ولت أو أكثر أين عانت الصين من ويلات الفقر المدقع وما صاحبه من زيادة لعدد الفقراء وموت الملايين جوعا، إضافة إلى انكماش الإقتصاد، تدهور حركة التصنيع، تحطم وسائل الإنتاج وتقلص الموارد المالية، عدم تحقيق الإكتفاء الذاتي، انتشار الأمراض والمجاعة. إذ عانت من كل صور الحرمان وعلى كافة الأصعدة والمجالات. وبتأسيس الصين الجديدة سنة 1949 رتبت أولويات أجندة الحكم التي تصدرتها إستعادة الإقتصاد وإعادة تأهيله مما شهده من دمار سنوات الحروب والصراعات التي مست المجتمع الصيني، وما أسفرت عليه من معاناة من الفقر جنبا إلى جنب مع الجوع واليأس، لينصب بذلك الإهتمام كلية نحو التغلب على

الفقر من خلال التركيز على الإهتمام بالعام والخاص، الإستفادة من الأيادي العاملة ورأس المال، وتبادل المساعدات بين المدن والقرى وكذا التبادل داخليا وخارجيا؛ (حاجي و حاجي، 2019، صفحة 67).

ومع بداية الألفية، عملت الصين على كسب معركة التغلب على الفقر من خلال تطبيق تدابير محكمة وهادفة لدعم وتعزيز خياراتها في هذا المجال، وذلك بتوظيف طاقاتها المالية وإمكانياتها من العنصر البشري لرسم وتنفيذ سياسات عامة تهدف من خلالها إلى التقليل من عدد الفقراء بها. حيث تم وضع الخطة الخماسية العاشرة التي مثلت خطة ضخمة للحد من الفقر والفقراء و التي تزامنت وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وكذا إنعقاد قمة الألفية لمكافحة الفقر، حيث تبنت من خلالها جملة من الأهداف الأساسية المتمثلة في (حاجي و حاجي، 2019، صفحة 68): زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي، زيادة حصة العمالة في قطاع الخدمات، وكذا زيادة الوظائف الجديدة.

2.3 الفقر حسب المفهوم الصيني

تتعدد تعاريف الفقر وتتباين من دولة لأخرى بتباين المقاييس والمؤشرات المعتمدة في تحديده. ففي الصين مثلا، تم اعتماد مقياس إحصائي مقداره دولار واحد يوميا مقاسا بالقدرة الشرائية للتعرف على الفقر وتعداد الفقراء بالمنطقة. حيث ينسب مصطلح فقير لكل شخص يحصل على عائد سنوي يقل عن 2300 يوان أي 375 دولار، وهو ما يقل عن دولار واحد في اليوم. وقد قدر خط الفقر عام 2008 في الصين ب1067 يوان ليرتفع عام 2010 إلى 1247 يوان، ومنه إلى 2300 يوان للشخص سنويا بحلول عام 2011، وهو ما يعادل 6.33 دولار أمريكي (data.albankaldawli, 2018). ما يعني حسبه أن الفقير هو كل شخص دخله يقل أو يساوي 0,57 دولار، وهي أقل عتبة فقر في العالم.

3.3 سياسة الصين الإستثمارية في الحد من الفقر

في إطار مكافحة الفقر والتقليل من حدته، تبنت الصين سياسة إستثمارية سعت من خلالها لبناء إقتصاد يحقق النمو، يعزز القدرات التنموية، ويحسن من مستويات الدخل والإستهلاك بها.

1.3.3 سياسة الإستثمار العام في القضاء على الفقر

سعت الصين جاهدة لتضييق فجوة الثروة بين الأغنياء والفقراء وكسب المعركة ضد الفقر بإتخاذها جملة من التدابير المحكمة والهادفة، أهمها التخطيط للسياسات الإستثمارية التي سعت لتنفيذها من خلال أداة رئيسة تمثلت في الخطط الخمسية.

❖ الخطة الخمسية العاشرة (2000– 2005)

هي خطة مدتها خمس سنوات، بدأ تنفيذها منذ عام 2001، هدف من خلالها إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وكذا الحد من الفقر وتعداد الفقراء في ربوع الصين كافة، والذي خصص له بابا خاصا من خلال تبنيها سياسة إستثمارية سعت من خلالها إلى تحقيق جملة من الأهداف الرامية في مجملها إلى الحد من الفقر، والتي تتلخص في :(Lemoine, 2006, p. 16)

- الإستثمار في بناء المصانع ومعدات خط إنتاج احترافية، ما يوسع القاعدة الانتاجية و يوفر فرص العمل، وخاصة لذوي الإحتياجات الخاصة، وهو ما من شأنه التحكم في نسبة البطالة المسجلة؛
- تخصيص إعانات مالية لدعم مشروع انتقال الفلاحين المقيمين بالمناطق الجبلية تقدر بحوالي 600 مليون يوان أي ما يعادل 85 مليون دولار أمريكي؛
- إعتماد مشاريع تدريب لتمكين المزارعين الصينيين من الحصول على وظائف في غير القطاعات الزراعية، أهمها"برنامج الشمس المشرقة" وذلك بتدريب القرويين واكسابهم مهارات خاصة في مجالات أخرى مخالفة للزراعة على غرار: الصيانة الميكانيكية، التشييد، الخدمات...حيث قدرت الأموال المستثمرة ب1.25 مليار يوان أي ما يعادل 160,3 مليون دولار أمريكي؛
- إنشاء صناديق مساعدة خاصة بالمرأة الريفية الفقيرة تفعيلا لدورها ولمشاركتها المجتمعية،
- زيادة معدل نصيب الفرد من الدخل لسكان المدن والبلدات ودخل الفلاحين الصافي في الأرياف، وزيادة المعاش التكميلي في السنوات القادمة في حدود 65%؛
- الإنفاق العام على توفير الخدمات الصحية في الحضر والأرياف، وتوسيع الطاقة الإستعابية للمنشآت الصحية بها.

الملاحظ على هذه الخطة الخمسية تركيز الصين على توسيع نطاق الإنفاق العام كدعم من الحكومة الصينية للعمالة، وترقية للهيكل الصناعي وتعزيزا للقدرات التنافسية بها، إضافة لرفع قيمة الإعانات المالية المخصصة للتنمية وخاصة الريفية، وللبحوث والقيام بالمشاريع العامة الضرورية التي لم تحظ برغبة القطاع الخاص للقيام بها.وهو ما من شأنه إلغاء الفوارق وتحقيق التوازن بين المدن والأرياف،وبين الأغنياء والفقراء.

❖ الخطة الخمسية الحادية عشر (2006–2010)

بعد تقييم نتائج الخطة الخمسية العاشرة التي أسفرت عن تحقيق الصين نسبة مقبولة من أهدافها المسطرة، تم التخطيط لأخرى بتضمينها أهدافا مكملة لسابقتها، وتتمحور بصفة رئيسية حول ضرورة التوزيع المتوازن للثروة، زيادة مخصصات الإنفاق على البحث العلمي والضمان الإجتماعي، تطوير التعليم والرعاية الطبية، وكذا الأمن الإجتماعي. ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية (مين، 2014، صفحة 48):

- إطلاق نظام علاوة المعيشة للفئة تحت مظلة الحد الأدنى ب24 مقاطعة، ورفع الحد الأدنى للرواتب ب29 مقاطعة أخرى، مع إقامة نظام الحد الأدنى من الأجرة بالساعات في كل الصين؛
- ضخ المزيد من الإستثمارات لبناء وتطوير منشآت البنية التحتية في المدن والقرى؛
- زيادة الإنفاق العام لتأهيل الفلاحين في مجالات مختلفة بهدف تمكين الأيدي العاملة الريفية من التوافق مع المطالب التكنولوجية الأولية المحتاج إليها في مجال الإنتاج الحديث؛
- زيادة الإستثمارات في مجال المواصلات العامة، الري، البيئة، ادارة المرافق العامة، الزراعة، الطاقة وإستخراج الفحم بنحو 30% سنويا؛
- إستثمارات الحكومة المركزية الصينية بمساعدات مالية مخصصة للزراعة وتربية الماشية وكذا بناء منشآت البنية التحتية الحضرية (6.4 مليار يوان) لتحسين ظروف إنتاج المناطق الزراعية والرعوية ورفع مستوى معيشة فئة المزارعين والرعاة المحليين؛
- تغطية أكثر من 90% من سكان المناطق الريفية والحضرية بنوع من التأمين الصحي الأساسي، مع رفع دعم التأمين للفلاحين المشاركين من 80 الى 120 يوان؛
- إتخاذ جملة من الإجراءات التحفيزية الإقتصادية مثل:تخفيض الضرائب على المشروعات الصناعية؛

❖ الخطة الخمسية الثانية عشر (2011– 2015)

إستكمالا لما تم تحقيقه في الخطط الخمسية السابقة، وتكييفا مع تغيرات الظروف وتطوراتها المشهودة، رسمت الصين خطة خمسية للفترة (2011-2015) بما يتماشى والمستجدات الجديدة، وبما يحقق الأهداف الرامية إلى الحد من الفقر والنهوض بالريف الصيني بصفة خاصة. إذ تعد فترة الخطة الخمسية 12 فترة حرجة للصين في تعزيز بناء مجتمع متناغم، حيث ركزت فيها على النواحي الإقتصادية والإجتماعية، بالإضافة إلى الخدمات العامة، التوظيف، تطوير نظام الضمان الإجتماعي وبناء الرعاية الصحية العامة الحسنة. وتجسدت أهم ملامح الخطة المسطرة في الآتي: (مين، 2014، صفحة 102)

- بذل جهود منسقة لدفع تحديث الريف قدما من خلال توجيه دخول الأراضي وودائع المزارعين لتدعيم الإقتصاد الريفي والمجتمع الريفي وسكان الريف؛
- إستمرارية الإنفاق العام على إنشاء البنى التحتية، الري، شبكات الكهرباء، بناء منازل للمحتاجين، وتحسين مستوى التعليم الإلزامي والخدمات الصحية في الريف؛
- تشجيع الشركات الأجنبية على الإستثمار في المناطق الريفية لقاء إعفاء جزئي أو كلي من الضرائب والرسوم؛
- إعفاء المزارعين من رسوم تعليم أبنائهم في الريف، وكخطوة أولى سيتم إلغاء الرسوم على التعليم في بعض المناطق الشمالية، على أن يستكمل الباقي خلال مراحل زمنية محددة.

❖ الخطة الخمسية الثالثة عشر (2016–2020)

تواصل الصين معركتها الحاسمة ضد الفقر دائما من خلال سياستها الاستثمارية التي سعت إلى تجسيدها عن طريق برنامج لمدة خمس سنوات أخرى (2016-2020)، هو برنامج لا يختلف في أهدافه عن سابق البرامج الخمسية المعتمدة بحيث يرمي إلى بناء مجتمع مزدهر على نحو معتدل بحلول عام 2020، وذلك من خلال إصدار سياسات للحد من الفقر تضمنت ما يأتي: (أشرف السيد، 2016)

- التركيز على تحقيق النمو عن طريق التحول الإقتصادي وتعزيز البنية الصناعية وتحسين البيئة، الجودة والكفاءة، ذلك أن بناء المجتمع المزدهر لن يتم بلوغه إلا بتحقيق معدل نمو سنوي لا يقل عن 6.5%، لمضاعفة إجمالي الناتج المحلي ودخل الفرد لسكان الحضر والريف على حد سواء؛
- تشجيع الإستثمارات الخاصة وتفعيل دور الجماعات المحلية للمشاركة في الحرب على الفقر؛
- مواصلة إنفاق الدولة المالي على تطوير البنية الأساسية في المناطق الريفية لاسيما الطرق، الحصول على المياه والكهرباء، والأنترنت؛
- زيادة الإستثمارات لدمج قنوات تخفيف الفقر واستكشاف المزيد من القنوات المالية لمكافحته،
- اجراء تعديلات لصندوق التقاعد وزيادة قنوات الإستثمار له مع رفع العائد على الإستثمار؛
- تعميق الإصلاحات الضريبية والمالية؛
- تزايد الإنفاق على التعليم، مع التركيز على انشاء نظام المدارس المهنية الحديثة وتعزيز القدرات في مجال التدريس المبتكرة لتستوفي المعايير العالمية، مع منح الجامعات والمعاهد مزيدا من الاستقلالية؛
- تحسين نظام الضمان الإجتماعي ليشمل جميع المقيمين بصفة قانونية بما فيهم الفقراء غير الملائمين للعمل، مع تأمين حصولهم على مساعدات مالية لضمان العيش فوق خط الفقر.

الملاحظ على الخطط الخمسية المتبناة تكاملها وشموليتة برامجها، حيث يتضح تربع التنمية على قمة أولويات الصين طيلة مدة تبنيها لسياسات الإصلاح، وكذا استمرارية دعمها للتنمية الإقتصادية وتحويل نمطها من خلال تحسينها للسيطرة الإقتصادية الكلية والسماح للسياسة الإستثمارية للقيام بدورها في ذلك، وهو ما من شأنه تحقيق الهدف المنشود وهو التقليل من حدة الفقر وتعداد الفقراء بها، مع تركيزها بصفة خاصة على تنسيق التنمية الريفية–الحضرية، وتعزيز مجالات ومحركات جديدة لها للوفاء بالمتطلبات المعيشية والثقافية للشعب وزيادة تدعيم أساس خلق مجتمع رغيد العيش على نحو شامل. ما يعكس عزم الصين تحقيقها تقدما جوهريا في تحويل نمط تنميتها وتكييف إقتصادها في وضع طبيعي بكفاءة وجودة عالية.

2.3.3 سياسة الإستثمار الخاص في القضاء على الفقر

لطالما سيطر القطاع الخاص سيطرة شبه كاملة على قطاعات الاقتصاد الصيني بما نسبته 70%، ما جعله ذا مركز وتأثير قوي يتطلع من خلاله مساهمته الفاعلة في الحد من شدة الفقر بالمنطقة، حيث يسهم بأكثر من 60 % من نمو إجمالي الناتج المحلي الصيني ويوفر أكثر من 80% من الوظائف. ولكن سرعان ما تراجع هذا بتراجع القطاع نظرا لعدة ظروف صاحبت تعقد نظام الإقتصاد الصيني، التحول المعرفي والتقدم التكنولوجي المشهود. حيث انخفض دعم الأعمال التجارية والحصول على القروض خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى نقص فرص التدريب للأشخاص الباحثين لبدء المشاريع، هذا ما جعل صانع القرار الصيني يقر بضرورة إقامة تعديل دستوري، وكان ذلك في الثامن من مارس 2004.

إن هذا التعديل يعد بمثابة نقطة التحول أين أصبح القطاع الخاص يتمتع بحماية الدولة الصينية، تشجيعها وتوجيهها (معتوق، 2013، صفحة 125)، حيث عملت الدولة على تحسين ظروف العمل خاصة للفقراء ليتسنى لهم مباشرة أعمالهم التجارية الخاصة، وتوفير الإختيار الأفضل للإحتياجات والمشاريع الخاصة المراد القيام بها، كما تم العمل على إصلاح وتعديل بعض القوانين خاصة تلك التي تمنع بعض الممارسات وتجرمها بمنح التراخيص لمزاولتها بشكل قانوني. في هذا الإطار، وتطويرا للقطاع الخاص وتفعيلا لمشاركته في الحد من الفقر وتعداد الفقراء، تم تعاون الحكومة الصينية مع المملكة المتحدة للتنمية الدولية بإقامة ثلاثة مشاريع أساسية يتم ايجازها كالآتي: (DFID, 2007, p. 3)

- **مشروع تفعيل القطاع الخاص:** هو مشروع تم انتهاجه على مدار الخطط الخمسية الثلاث الأخيرة، بتضمين هذه الأخيرة ما من شأنه تعزيز دور القطاع الخاص في القضاء على الفقر وبناء مجتمع رغيد العيش، إذ تبنت من خلاله:
  - تنمية الإستثمارات الخاصة بتحسين بيئة إستثمار القطاع الخاص، وتوسيع نطاق حركيته ليشمل الإنتاج، التوظيف وتوليد الدخل، مع خفض أسعار الفائدة المتراجعة بالفعل لتعزيز إقراضه ؛
  - الدعم المالي للقطاع الخاص، بتأسيس الحكومة الصينية صندوقا وطنيا للضمان المالي، وتشجيع المؤسسات المالية على تقديم الخدمات المالية لشركات التصنيع الخاصة، ومساعدة الشركات الخاصة على تلقي التمويل المباشر من خلال سوق مالية متعددة المستويات؛

- دعم الشركات الخاصة والمساعدة في تطوير القدرات الصناعية الأساسية بالصين؛

- **مشروع شراكة القطاع الخاص والحكومة الصينية:** جاء هذا المشروع ضمن برنامج الحكومة الصينية لدعم وتطوير القطاع الخاص بعد التعديل الدستوري الصيني عام 2004، حيث تأسس هذا المشروع بمشاركة عدد من الخبراء المحليين والدوليين لتطوير الخدمات والتوصيات المتعلقة بالسياسات الإقتصادية، وكذا دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للقطاع الخاص في المناطق الداخلية مع التركيز بصفة خاصة على مقاطعة ستشوان.
- **مشروع تعاون الحكومة والسوق:** هو مشروع قائم على فكرة تنازل الدولة عن موقعها للسوق تدرجيا في مجال تدوير الإقتصاد، وجعل آلية السوق تقوم بدور أساسي في توزيع الموارد المالية أثناء تطوير الإقتصاد، وتحويل دور الدولة من متدخل مباشر في السوق إلى موجه وضابط (حاجي و حاجي، 2019، صفحة 72).

4. دور السياسة الإستثمارية الصينية في مكافحة الفقر للفترة (2000–2018)

1.4 دور السياسة الإستثمارية العامة في تخفيض معدلات الفقر

تمكنت السياسة الإستثمارية العامة الصينية من التأثير على مستويات الإقتصاد الكلي،وهو ما أدى إلى التأثير على معدلات الفقر التي واصلت انخفاضها لمستويات متدنية. والمؤشرات الآتية توضح ذلك:

1.1.4 معدلات النمو الإقتصادي في المنطقة

تعتبر أرقام نمو الإقتصاد الصيني مقياسا للإقتصاد العالمي، وعلى إثرها تتحدد إتجاهات عديد القطاعات الإقتصادية، السياسية والمالية حول العالم. ويلاحظ من خلال النتائج المعروضة في الجدول الموالي والمستقاة من بيانات البنك الدولي، الإرتفاع المتزايد لمعدلات النمو منذ سنة 2000 أين قدر ب8.49% إلى غاية 14.23% عام 2007، وهو العام الذي عرف فيه أكبر نسبة له ليعود للإنخفاض مجددا في السنوات الموالية بتسجيل أقل نسبة له عام 2018 (data.albankaldawli, 2018)، والتي تبقى كنتيجة إيجابية في مجملها كونها لا تزال ضمن المجال الهدف الذي حددته الحكومة الصينية

لمعدل النمو الإقتصادي بها والذي يتراوح ما بين 6 إلى 6,5%. وهو ما سعت إليه الصين على مدار سنوات من التخطيط لبناء مجتمع رغيد العيش، وذو نسبة فقر شبه منعدمة في السنوات القليلة المقبلة.

الجدول 1: معدلات النمو الإقتصادي في الصين للفترة (2000–2018)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو الإقتصادي	8.49	8.34	9.13	10.04	10.11	11.40	12.72	14.23

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
9.65	9.40	10.64	9.55	7.86	7.77	7.30	6.91	6.74	6.76	6.6

المصدر: (data.albankaldawli, 2018).تاريخ الإطلاع: 2019.08.14

URL:https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=CN

2.1.4 النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين (% سنويا)

تبنى نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على أساس سعر ثابت للعملة المحلية، فنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام (data.albankaldawli, 2018). وبمطالعة النتائج الموضحة بالجدول أسفله، تسجل معدلات متذبذبة للنمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة المدروسة (2000–2018) نظرا لتأثره بتطور معدلات النمو الإقتصادي والتغيرات المشهودة أنذاك، فكل تغير بالزيادة أو النقصان في معدل إجمالي الناتج المحلي يقابله تغير في نصيب الفرد منه كنتيجة حتمية. عموما، تبقى المعدلات مرتفعة وايجابية بالنظر إلى ما تم التخطيط له من الحكومة الصينية ومقارنة بنظيراتها في دول العالم،مما يعكس مدى نجاعة السياسة الإستثمارية المتبعة.

الجدول 2: معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين للفترة (2000–2018)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو	7.64	7.56	8.40	9.35	9.46	10.74	12.09	13.64	9.09

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018

6.12	6.16	6.16	6.36	6 .76	7.24	7.34	9.03	10.10	8.86

المصدر: (data.albankaldawli, 2018). تاريخ الإطلاع:2019.08.14

URL:https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG?locations=CN&view=chart

3.1.4 معدلات البطالة في المنطقة

يشير معدل البطالة من منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية إلى عدد الأشخاص العاطلين كنسبة مئوية من القوة العاملة (إجمالي عدد الأشخاص العاملين والعاطلين). ووفقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطلون هم أولئك الأشخاص الذين لا يعملون حاليا، ولكن لديهم الإستعداد والقدرة على العمل مقابل أجر، والأشخاص الذين يبحثون بنشاط عن عمل. والصين من بين الدول التي لطالما سعت للحد من الفقر وتخفيض معدلات البطالة بجعل هذه الأخيرة من أولويات حكومتها، إذ حظيت بإهتمامها البالغ وسعت للحفاظ عليها بتحديد النسبة 4.5 % كأقصى حد لها . وتعكس النتائج الموضحة بالجدول أدناه فعالية الإجراءات العملية المتبعة التي تضمنتها الخطط الخمسية في إطار سياسة الصين الإستثمارية في الحد من الفقر، إذ أن كل معدلات البطالة المسجلة منذ سنة 2000 إلى غاية 2018 أقل في نسبتها من النسبة المحددة ب4.5 %، إذ تتراوح ما بين 3.1% كأدنى قيمة لها والتي سجلت عام 2000 و4.3 %كأقصى قيمة مسجلة في عامي 2003 و2009 (data.albankaldawli, 2018).

الجدول 3: معدلات البطالة في الصين (2000–2018)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة	3 .1	3.6	4.0	4.3	4.2	4.2	4.1	4.0	4.2

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
4.3	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	4.0	3.9	3.8

المصدر: (data.albankaldawli, 2018). تاريخ الإطلاع: 2019.08.14

URL: https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=CN

4.1.4 المستوى المعيشي بجمهورية الصين الشعبية

شهد مستوى معيشة المواطنين بمدن الصين وأريافها تطورا سريعا خلال السنوات الماضية من تطبيق السياسة الإستثمارية بعد أن كان عدد الفقراء في الأرياف 250 مليونا في فترة ما قبل تنفيذ هذه السياسة. هو مؤشر تربطه علاقة إيجابية بدخول الأفراد، إذ لطالما حققت الصين نتائج سلبية على مستواه خاصة فترة الستينات والسبعينات وما شهدته من عدم تحقيق إكتفاء ذاتي كامل، ليتحسن فيما بعد بإنتهاج إجراءات عملية تضمنتها السياسة الإستثمارية للدولة، والتي تم تنفيذها بعمق الفكرة التنموية القائمة على إعتبار الشعب محورا لها مع التطبيق الفعلي لمجموعة كبيرة من الإجراءات والتدابير المفيدة للشعب، حيث زاد إحساس الشعب بالكسب بشكل ملحوظ، إضافة لتخليص أكثر من 60 مليونا من السكان الفقراء من الفقر بصورة مستقرة، وخفض نسبة حدوث الفقر من 10,2% إلى ما دون 4%، ما انعكس إيجابا على معدل الدخل المتاح القابل لتصرف الفرد ليتضاعف بدل المرة تسعا، وتتراجع بذلك نسبة ممن يعانون نقص التغذية إلى 11,4% بعد أن سجلت 22.9% فترة التسعينات، أي إنخفاض ب50% خلال 20 سنة (The State of Food and Agriculture, 2015). أما فيما يخص سكان الأرياف، فقد تحسن مستوى معيشتهم من جميع النواحي. حيث ارتفع دخلهم وتحسن هيكله بشكل كبير، وزادت القدرة الإستهلاكية للأسر بحيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الإستهلاك في الريف 1719.8 يوان عام 2017، أي ب14 مرة عما كان عليه (116.1 يوان). كما إنخفض معامل انجل (حصة الدخل المخصص لنفقات الغذاء) من 67.7% إلى 31.2% عام 2017 أي ب36,5 %(قوي، 2018).

ووفقا للمعايير الدولية، تقترب الأسر الريفية في الصين الآن من الأسر الغنية من حيث معامل انجل. هو إنجاز يستحق الإشادة به، إذ يدل على نجاعة السياسة الإستثمارية المتبناة التي لطالما ركزت على زيادة النمو الإقتصادي الذي أسفر على زيادة نصيب الفرد من الدخل وما تبعه من تحسن في مستوى المعيشة.

2.4 دور سياسة الإستثمار الخاص في تخفيض معدلات الفقر

حققت الصين إنجازات مشهودة في مكافحة الفقر، خاصة خلال الفترة (2000–2018)، حيث لعب القطاع الخاص دورا هاما في التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق النمو المنصف والرخاء المشترك وغير ذلك من الفوائد الواردة في أهداف التنمية المستدامة، حيث شكلت قيمة إنتاج المؤسسات الخاصة ما

يزيد عن 60% من إجمالي الناتج المحلي الصيني، محققة ما يزيد عن 50% من الدخل المالي في الصين، إذ سجلت زيادة معتبرة على مستوى إستثمارات القطاع الخاص في الأصول الثابتة في الصين والإستثمارات الخارجية بما يزيد عن 60%. بالإضافة إلى ذلك، يعد القطاع الخاص من أقوى القطاعات في دعم العمالة وحملات الإبتكار من خلال خلق ما يزيد عن 80% من فرص العمل، والإسهام بما يربو على 70% من الإبتكار التكنولوجي ومنتجات جديدة في البلاد، إذ قدرت نسبة فرص العمل الجديدة الموفرة من قبل الشركات الخاصة نهاية 2017 بأكثر من 90% (DFID, 2007, p. 12). كما شهد القطاع غير الرسمي توسعا فريدا من نوعه، إذ مكن عديد الفلاحين من تحقيق قفزة نوعية في مجال الإنتاج وذلك بإنتقالهم من مجرد منتجين لتحقيق الإكتفاء الذاتي إلى منتجين ومديرين للبضائع،مما أسهم في إنعاش مستوى معيشتهم على نحو مستمر. من خلال الإحصائيات السابقة يتضح مدى نجاح السياسة الإستثمارية الصينية بما تضمنته من خطط وبرامج في تحقيق النمو والتخفيف من حدة الفقر الذي انخفض إلى أدنى مستوياته، وخير دليل على ذلك معدلات الفقر الموضحة بالجدول الموالي والتي انخفضت بشكل مستمر من 66.2% سنة 1990 إلى 3.1 % عام 2017. (data.albankaldawli, 2018)، أي إخراج حوالي 700 مليون شخص من الفقر بالصين على مدار 27 سنة ماضية، على أمل إضافة 40 مليون شخص آخر متبقي إلى قائمة المنتشلين من الفقر بحلول 2020.

الجدول 4: تطور معدلات الفقر في الصين (2010-2017)

السنة	1990	::	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل الفقر%	66.2	::	17.2	12.7	10.2	8.50	7.2	5.7	4.5	3.1

المصدر: (data.albankaldawli, 2018).تاريخ الإطلاع: 2019.08.14

URL:https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&series=SI.POV.DDAY&country=CHN

على العموم، فإن السياسة الإستثمارية الصينية من أنجع السياسات المنتهجة في مكافحة الفقر والتقليل من تعداد الفقراء نظرا لما حققته من نتائج إيجابية مقبولة خاصة خلال الفترة (2000-2018).

5. خاتمة:

للتجربة الصينية ما يميزها عن غيرها من التجارب في مجال مكافحة الفقر، نظرا لما حققته من نتائج إيجابية في هذا الإطار بتبنيها لسياسة إستثمارية محكمة تضمنت عدة إجراءات عملية هادفة طيلة سنوات، رامية في مجملها إلى دعم وتشجيع الإستثمارات بإعتبارها المحرك الرئيس لعجلة تنميتها وحملتها ضد الفقر، متمكنة بذلك من تحقيق قفزة نوعية تنموية مع تخليصها ما يزيد عن 700 مليون شخص من براثن الفقر.

وقد تم من خلال هذه الدراسة التطرق إلى التجربة الصينية هذه بتبيان مضامين سياستها الإستثمارية سواء كانت عامة أو خاصة، ليتم التوصل إلى نتائج مهمة تتلخص في النقاط الآتية:

- تعد التجربة الصينية نموذجا ملائما لدراسة العوامل والشروط الهامة والضرورية لتحقيق قفزة إقتصادية بالدول النامية تسمح لها بالتخلص من مظاهر الفقر والتخلف، كونها تجربة تخص دولة نامية تتمتع بخصائص متشابهة لبقية دول العالم النامي على غرار: انتشار الفقر بين شريحة واسعة من السكان، ضعف الدخل الفردي، حجم سكاني عالي...؛
- قوة النموذج الصيني مستمدة من تبني إصلاحات جذرية مدروسة تؤمن بالمنجزات الواقعية وفقا لمنهج متدرج مرن مبني على المرحلية و التجريب؛
- للسياسة الإستثمارية العامة الأثر البالغ في التأثير على متغيرات الإقتصاد الكلي ومنه على معدلات الفقر التي إنخفضت لأدنى مستوياتها، وخير دليل على ذلك تأثيرها على معدلات النمو الإقتصادي وما أسفرت عليه من تأثيرات ايجابية على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- القضاء على الفقر يتطلب مشاركة وتفعيل القطاع الخاص في ذلك، نظرا لإسهاماته في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج، وكذا من منطلق أن قيادة هذه القضية هي مسألة تعاون وتكامل بين القطاعين العام والخاص كحجر أساس في النظام الإقتصادي.

تتميز التجربة الصينية بكثرة الدروس التي يمكن للدول النامية الإستفادة منها، نذكر منها:

- ضرورة قيام كل دولة من دول العالم النامي بتكليف متخصصيها في المجال التنموي بإقتراح خطط للقضاء على الفقر، ذات أهداف كمية واضحة ومحددة زمنيا انطلاقا من خصائصها المختلفة؛

- الإهتمام بموضوع الإستثمار مع ضرورة مراجعة محدداته وصياغتها على ضوء ظروف البلدان والعوامل المتحكمة فيها، فنجاح الصين لم يكن وليد الصدفة بل نتاج جهودها الإستثمارية ؛
- توزيع التنمية على جميع مكونات القطر دون إقتصار ذلك على مناطق دون أخرى، تفاديا لمشاكل الطبقية وسوء توزيع الدخل، مع إعطاء الأولوية للقطاع الزراعي في الخطط والبرامج التنموية المعتمدة، لاسيما الدول النامية البترولية، وإتخاذ كافة التدابير الكفيلة بالنهوض به؛
- دعم القطاع الخاص وتشجيع إستثماراته لتفعيل دوره في الرفع من مستويات التنمية المحلية، زيادة الإنتاجية، ورفع مستوى التشغيل مما يساهم في تحسين ظروف المعيشة وتخفيف حدة الفقر.

6. قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- *تقرير عن التنمية في العالم* . (2005). تاريخ الاسترداد 19 05، 2019، من albankaldawli: http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/163011468316148957/pdf/288290ARABIC0R17132011171101PUBLIC1.pdf
- حاجي ,فاطمة و حاجي ,عبد الحليم. (02 06 ,2019) . دراسة تحليلية وتقييمية لدور السياسة الإستخراجية في مكافحة الفقر .***مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية***، (01):الصفحات (61-82).
- سالم توفيق النجفي، و أحمد فتحي عبد المجيد. (2008). **السياسات الإقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية .
- عبد المطلب , عبد الحميد. (2003). **سلسلة الدراسات الإقتصادية: السياسة الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي**. مصر: مجموعة النيل العربية.
- محمد أشرف السيد. (26 09، 2016). *خطة الصين الخمسية الثالثة عشرة للتنمية: فرص وتحديات*. تاريخ الاسترداد 31 07، 2019، من : Arabic China http://arabic.china.org.cn/china/archive/lianghui2016/2016-03/09/content_37979447.htm
- معتوق ,فريديريك .(**2013**). **المارد الآسياوي يسيطر :مقاربة سوسيو–معرفية لتجارب معاصرة (اليابان–كوريا–سنغافورة–الصين)** ,لبنان :منتدى المعارف.
- مين ,لوه تشونغ .(2014). **ولد للإصلاح :مقومات التجربة الصينية**. ترجمة (حسنين ، فهمي حسين). مصر :دار النشر للجامعات.

– وانغ سان قوي. (26 10، 2018). **كيف حققت الصين انجازات ضخمة ضد الفقر؟** تاريخ الاسترداد 26 07، 2019، من: الصين اليوم
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zggc/201810/t20181026_800145324.html

المراجع باللغة الأجنبية

- *data.albankaldawli* (2018). Retrieved 08 14, 2019, from The World Bank : https://data.albankaldawli.org/indicator/
- DFID. (2007). *reducing Poverty through Private sector-Development China's Experience (1999 -2007).* london: department for international development.
- Dixon, J & Macarov, D. (1998). *Poverty: A Persistent Global Reality.* London: Routledge Taylor and Francis Group.
- *Human Development Report* . (1997). Retrieved 24 05, 2019, from United Nations Development Programme: https://web.archive.org/web/20190119074823/http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/258/hdr_1997_en_complete_nostats.pdf
- Lemoine, F. (2006). *L'Economie de La Chine* (éd. 4). Paris, France: La Decouverte.
- Snodgrass, D. R. (1980). *Inquality and Economic Development in malaysia.* London: Oxford university press.
- *The Policy FrameWork for Investment* . (2006, 09). Retrieved 23 06, 2019, from Organisation For Economic Co-operation and Development: http://www.oecd.org/investment/anti-bribery/anti-briberyconvention/37408438.pdf
- *The State of Food and Agriculture*. (2015). Retrieved 01 09, 2019, from Food and Agriculture Organization of the United Nations: http://www.fao.org/3/a-i4040e.pdf
- Tuck, M. (2012, 02 29). *World Bank Sees Progress Against Extreme Poverty, But Flags Vulnerabilities*. Retrieved 21 06, 2019, from World Bank: http://www.worldbank.org/en/news/2012/02/29/world-bank-sees-progress-against-extreme-poverty-but-flags-vulnerabilities

أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL
– دراسة قياسية للفترة (1980-2017) –

Impact of public spending programs on economic growth in Algeria using ARDL model -A standard study for the period (1980-2017) -

مسعودي زكرياء [1] ، عزي خليفة [2]

[1] جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، pr.zakariamessaoudi@gmail.com

[2] جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، k.azzi39@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/11/02 تاريخ القبول: 2020/01/31 تاريخ النشر: 2020/03/14

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، ومن أجل ذلك تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) في الأجلين الطويل والقصير، وذلك للوصول إلى الهدف المنشود، كما تم استخدام عدة متغيرات مستقلة لها تأثير على النمو الاقتصادي كما تبرزه العديد من النظريات الاقتصادية.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية عكسية بين برامج الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وهذا عكس النظريات الاقتصادية، خاصة نظرية كينز، وهذا راجع لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر وكذا ضخ مبالغ مالية ضخمة في قطاعات غير إنتاجية مثل قطاع الأشغال العمومية، كما توصلت الدراسة إلى وجود متغيرات مستقلة لها أثر طردي على النمو الاقتصادي، والمتمثلة في: النفقات الاستهلاكية والصادرات والواردات.

كلمات مفتاحية: برامج الإنفاق العام، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، التكامل المشترك، نموذج ARDL .

تصنيف JEL : C 51, C58, O4

Abstract:

Study aims at highlighting the impact of public spending programs on economic growth in Algeria during the period (1980-2017). For this purpose, model ARDL was used in the long and short term to reach the desired goal. Independent variables have an impact on economic growth as highlighted by many economic theories.

The study concluded that there is a significant inverse relationship between public spending programs and economic growth, which is contrary to economic theories, especially Keynes's theory. Independent variables have a direct impact on economic growth, namely: consumer expenditures, exports and imports.

Keywords: Public expenditure programs, Economic growth, Algerian economy, Cointegration, Model ARDL.

Jel Classification Codes: C 51, C58, O4.

المؤلف المرسل: مسعودي زكرياء، الإيميل: zakariamessaoudi@gmail.com

1– مقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهداف السياسات الاقتصادية الكبرى وفق مربع كالدور، ولهذا تسعى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى تحقيق مستويات مقبولة للنمو من سنة إلى أخرى، والجزائر كانت في طريقها إلى تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي، إلا أنها واجهت في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين أزمة انخفاض أسعار النفط، لتدخل بعدها في أزمة

المديونية التي أجبرتها على عقد اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، الذين فرضا على الجزائر اتباع سياسات نقدية ومالية تقشفية، أدت إلى زيادة تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

ولكن مع بداية الألفية الثالثة تحسنت الوضعية المالية للجزائر بفضل ارتفاع أسعار البترول، الأمر الذي أدى بها إلى تبني سياسات مالية ونقدية توسعية، وذلك عن طريق وضع العديد من البرامج الاقتصادية التي خصصت لها مبالغ كبيرة، مستهدفة بذلك تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: إلى أي مدى ساهمت برامج الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1980-2017)؟.

من أجل الإجابة على الإشكالية السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

- لا توجد علاقة معنوية في الأجل الطويل بين برامج الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر؛
- لا توجد علاقة معنوية في الأجل القصير بين برامج الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر.

وهذه الدراسة تهدف إلى توضيح مفهومي برامج الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وكذا تطور كل منهما في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، وإبراز مدى تأثير هذه البرامج في تحقيق النمو الاقتصادي.

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى أهمية النمو الاقتصادي في جميع الدول، الذي يعتبر أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية، وكذا إلى المبالغ الكبيرة المخصصة في البرامج الاقتصادية التي كان هدفها تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

2- مقاربات منهجية وعلمية حول الإنفاق العام النمو الاقتصادي:

سوف يتم التطرق في هذا المحور إلى مفهوم الإنفاق العام وأركانه وتقسيماته في الجزائر، ومفهوم النمو الاقتصادي، وعناصره، وكيفية قياسه، وأهم محدداته.

2-1- مقاربات منهجية وعلمية حول الإنفاق العام:

تتميز السياسة الاقتصادية للدول بالاختلاف والتباين من دولة إلى أخرى وهذا حسب الموارد المادية والبشرية المتاحة، ومنه أخذ الإنفاق العام حيزا كبيرا في الحياة الاقتصادية لذا سنحاول إعطاء أهم التعريفات وأقسام النفقات العامة.

2-1-1- تعريف النفقات العامة:

- تعريف النفقة لغة : مشتقة من كلمة "نفق"، وهي تدل على انقطاع الشيء وذهابه، ومنه: نفقت الدابة، أي: ماتت، ونفق البيع، أي: راج، وذلك أنه يمضي فلا يكسد ولا يقف، وسميت النفقة لأنها تمضي لوجهها، ويقال أنفق الرجل، أي: ذهب ما عنده، ورجل منفاق أي كثير النفقة (عامر، 2010، صفحة 25) .

- تعريف النفقة اصطلاحا: هي مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة، أو كل الأموال التي تصرفها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة للمواطنين، وتأخذ أشكالا متعددة، حيث أنها يمكن أن تتمثل في: نفقات مرتبات الموظفين أو دفع أجور المقاولين أو منح الإعانات.

كما تعرف النفقة العامة على أنها: " مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزارتها المختلفة لإشباع حاجات عامة " (الحاج، 2009، صفحة 122).

تعرف النفقة العامة على أنها: " مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع الحاجات العامة ".

وهي: " مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة " (الخطيب و شامية، 2007، صفحة 53) .

النفقة العامة هي أن: " تستخدم هيئة عامة مبلغا من النقود لسد حاجة عامة " (شاوش، 2017، صفحة 62) .

من خلال التعاريف المتعددة للنفقات العامة نجد أن جميعها تتفق على أنها تلك الأموال التي تخرج من الذمة المالية للدولة من أجل اشباع حاجات الأفراد المختلفة.

2-1-2- أركان النفقات العامة:

من أركان وعناصر النفقات ما يلي: (عباس، 2012، صفحة 26)

أ. استعمال مبلغ نقدي: استخدام مبلغ نقدي يمكن تقديره بنسبة أي ثمن منتجات، سلع وخدمات لإشباع حاجات الأفراد المختلفة؛

ب. صدور النفقة من شخص معنوي عام: لا يمكن أن تكتسي النفقة صفة قانونية إلا إذا صدرت من طرف هيئة تابعة للدولة؛

ت. تحقيق مصلحة عامة أو نفع عام: يكون الغرض منها إشباع حاجات ومصالح المواطنين المقيمين على إقليمها جميعا دون استثناء.

2-1-3- تقسيم النفقات العامة في الجزائر:

تقسم النفقات في الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار.

أ. نفقات التسيير: تمثل النفقات اللازمة لسير مختلف مصالح الدولة كمعدات المكاتب ومصاريف الصيانة، كما تعتبر نفقات استهلاكية إذ لا ينجم عنها أي قيمة مضافة وتشمل نفقات التسيير على أربعة أبواب، يتعلق الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة ويتم توزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الثالث والرابع فيرتبطان بالوزارات ويوزعان بمقتضى مراسيم التوزيع، يضم الباب أقسام ويشمل القسم على فصول تمثل الوحدات الأساسية في توزيع الاعتمادات المالية، أما أبواب نفقات التسيير هي:

- **الباب الأول:** أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات يضم هذا الباب خمسة أجزاء:
  - دين قابل لاستهلاك (دين الدولة)؛
  - الدين الداخلي ديون عامة (فوائد سندات الخزينة)؛
  - الدين الخارجي؛
  - ضمانات من أجل التقسيمات والقروض المبرمة من طرف المؤسسات والجماعات العمومية؛
  - نفقات محسومة من الإيرادات كتعويض على منتجات مختلفة.
- **الباب الثاني:** تخصيصات السلطات العمومية: تعبر عن نفقات المؤسسات العمومية السياسية كالمجلس الدستوري، مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني والوزارات.
- **الباب الثالث:** نفقات خاصة بوسائل المصالح: تمثل المخصصات المالية التي تضمن سير المصالح وتشمل الموظفين (الأجور، المنح، المعاشات والنفقات الاجتماعية)، معدات تسيير المصالح، الصيانة، إعانات التسيير ونفقات مختلفة.

– الباب الرابع: التدخلات العمومية: هي نفقات تحويلية تقسم بدورها حسب الأهداف المختلفة وتشمل التدخلات العمومية والإدارية (إعانات الجماعات المحلية)، النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)، النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية)، النشاط الاجتماعي(التضامن)، إسهامات (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات) (زكاري، 2014، صفحة 9).

ب– نفقات التجهيز والاستثمار: وهي تلك النفقات التي تسجل في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج وتنفذ باعتمادات الدفع حيث تتعلق بالتجهيزات الجماعية وأشغال المنشآت الكبرى الاقتصادية والإدارية والجماعية، تهدف من خلالها الدولة إلى تكوين رؤوس أموال بقصد تنمية الثروة الوطنية، توزع حسب الإنمائي السنوي وتصنف إلى ثلاث أبواب:

- الاستثمار المنفذ من قبل الدولة؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى لرأسمال.

2–2– مقاربات منهجية وعلمية حول النمو الاقتصادي:

سوف يتم التطرق في هذا المحور إلى مفهوم النمو الاقتصادي، وعناصره، وكيفية قياسه، وأهم محدداته.

2–2–1– مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه: " عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط " (Bousserelle, 2000, p. 30)، كما يمكن تعريفه على أنه توسيع قدرات الدولة في إنتاج السلع والخدمات التي يريدها المجتمع (Rajan, 2005, p. 141)، ويعبر النمو أيضاً أنه: "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي" (بوعزة و براح)، ويتعلق النمو الاقتصادي بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو الاقتصادي، وحسب كالدور فإنه يشترط أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني (كروش، 2016، صفحة 615)، ومعنى ذلك أن يترتب على النمو الاقتصادي زيادة في الدخل الفردي الحقيقي والزيادة التي تحدث في الدخل الفردي ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون حقيقية وهذا من خلال استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي استبعاد أثر التضخم.

ويمكن التمييز بين نوعين من النمو الاقتصادي وهما:

- **النمو الاقتصادي التوسعي**: ويتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان، وعليه فإن الدخل الفردي ساكن؛
- **النمو الاقتصادي المكثف**: في هذا الصنف يفوق نمو الدخل الوطني نمو السكان، وبالتالي فإن الدخل الفردي يتزايد وعند التحول من النمو الموسع إلى النمو المكثف نبلغ نقطة الانطلاق، وذلك ما يعبر عن تحسن في ظروف المجتمع.

2–2–2– عناصر النمو الاقتصادي:

توجد العديد من العناصر الذي يؤدي تركيبها بنسب عقلانية إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتتمثل أساساً في: العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي.

أ– العمل: يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، وأهم عنصر في تكوينه هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل الوطني، حيث يعتبر ذلك مصدراً لزيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي،

ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري، وتنمية المهارات الفنية الأساسية لأن مجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي (عبد الحميد، 2002، صفحة 273).

ب– رأس المال: هو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي ومهم للنمو الاقتصادي، ويعتبر رأس المال كل مؤشر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية تحت شروط خاصة للظاهرة المشروحة فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة من جهة أخرى.

ج– التقدم التقني: هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة، والتي تسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل، حل مشاكل الاختناقات التي تحد من الإنتاج، إنتاج سلع جديدة من ذات نوعية أحسن فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي، حيث يفرض في الواقع تقدير معتبر ومناسب في معاملات الإنتاج لأنه يدعو لتحسين تطوير الأداء الاقتصادي.

2–2–3– قياس النمو الاقتصادي:

يقتضي النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد، وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي (بشيكر، 2017، الصفحات 22–23).

أ– الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح على تسميته معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، وما يعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم، كما أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس ولذلك تستخدم غالباً عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

ب– الدخل الفردي: تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس قياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

كما يمكن أيضاً قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما مثلاً ومقارنتها بالقدرة الشرائية بنفس المقدار (أي دولار واحد) ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نمواً وفق أكبر قدرة شرائية.

2–2–4– محددات النمو الاقتصادي:

إن النظريات الاقتصادية تختلف اختلافاً كبيراً في تحديدها للعوامل المحددة للنمو الاقتصادي بعدد من المتغيرات الجزئية، مثل: إنتاجية مدخلات عناصر الإنتاج، والمتغيرات الكلية مثل مدى توافر الموارد الطبيعية، لذلك فإن تحديد مصدر النمو يعتبر مهما لتفعيل النمو الاقتصادي واستمراريته واستقراره، وذلك من خلال تبني سياسات اقتصادية ملائمة واحداث تغييرات هيكلية مناسبة، وهناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن إيجازها فيما يلي:

– نفقات التجهيز والاستثمار: يعتبر من المؤشرات المهمة لتفسير التغير في النمو الاقتصادي، ويشمل تكوين إجمالي رأس المال الثابت (الذي كان سابقاً يطلق عليه بـ: الاستثمار الثابت المحلي): تحسينات في الأراضي (الأسوار، الخنادق، المصارف، وما إلى ذلك)؛ شراء المصانع والمعدات والآلات؛ وبناء الطرق والسكك الحديدية وما شابه ذلك، بما في ذلك المدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن الخاصة والمباني التجارية والصناعية، ووفقاً لنظام الحسابات الوطنية لعام 1993 تعتبر عمليات الاستحواذ

الصافية للأشياء الثمينة أيضاً تكوين رأس المال، ولقد أكدت العديد من الدراسات على إيجابية تأثير هذا المتغير على النمو الاقتصادي، التي من بينها دراسة LYS (2003) .

– **نفقات التسيير**: حسب النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية الحديثة فإن هناك جدل كبير فيما يخص إشارة هذا المتغير (ايجابية أو سلبية)، فهناك من الدراسات التي وجدت تأثير سلبي للاستهلاك الحكومي على النمو الاقتصادي على غرار دراسة LYS (2001,2002), Barro (1991) and William (2006) وهذا راجع أنه كلما زادت هذه النفقات كلما زادت حاجة الدول من الموارد المالية لتغطية عجز الميزانية، ومن الجانب الآخر وجدت دراسات أخرى علاقة ايجابية بين الإنفاق الاستهلاكي والنمو الاقتصادي، ومنها دراسة Garofalo (2005) and Romer (1986) ، وتفسير ذلك عند استخدام النفقات الحكومية في شراء السلع والخدمات المحلية مما سيعمل كمحفز للطلب.

– **درجة الانفتاح التجاري**: يحسب الانفتاح التجاري المستعمل في النموذج بقسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي، ولقد أثبتت الدراسات السابقة التي تم تناولها في الفصل الثاني على وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي Bailliu et al (2002), Coudert and Dubert (2005) ، وهذا خاصة في حالة الدول التي يقودها قطاع التصدير.

– **مؤشر تطور القطاع المالي**: في دراسة Bailliu et al (2002) استعمل الباحثون مقياس تطور القطاع المالي، وتم التعبير عليه بمؤشر حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتم التوصل إلى أن هناك علاقة إيجابية بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي.

3– تطور برامج الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر

سنوضح فيما يلي تطور برامج الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017).

3–1– تطور برامج الإنفاق العام في الجزائر:

يمكن إظهار تطور برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) من خلال الشكل رقم (1) التالي:

الشكل رقم (1): تطور برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1980–2017)

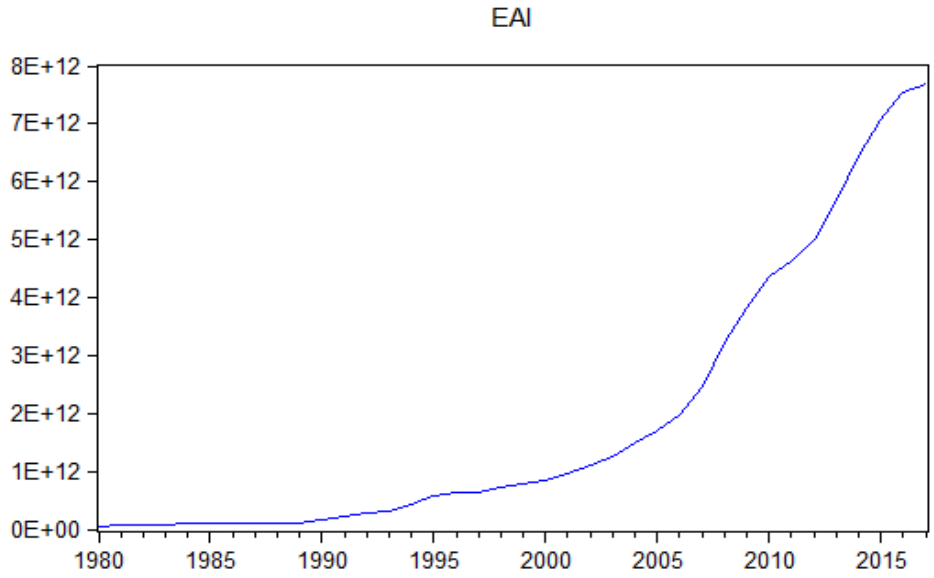

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على بيانات البنك العالمي.

من خلال الشكل رقم (1) يمكن تقسيم تطور برامج الإنفاق العام إلى قسمين:

– المرحلة الأولى (1980–1999): وهذه المرحلة اتسمت باستقرار الإنفاق العام عند مستويات منخفضة وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها: انخفاض أسعار البترول خلال منتصف الثمانينيات التي أدت إلى ظهور أزمة المديونية، وما ترتب عنها لجوء السلطات الوطنية إلى عقد اتفاقيات مع صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي اتسمت بسياسة إنفاقية انكماشية.

– المرحلة الثانية (2000–2017): وهي مرحلة اتسمت بارتفاع المبالغ المخصصة لبرامج الإنفاق العام خلال هذه المرحلة نظراً لارتفاع الإيرادات البترولية، ومنه باشرت السلطات الوطنية في تنفيذ سياسات الإنعاش الاقتصادي، التي تعتمد على محصلة أفكار النظرية الكينزية التي تؤكد على مبدأ أن الطلب يخلق العرض، على اعتبار أن الإنفاق العام أداة فعالة لتحفيز الطلب الكلي، الأمر الذي سيولد استجابة من جانب العرض الكلي بشكل يزيد من الناتج الوطني، وقد خصصت لهذه البرامج مبالغ مالية كبيرة، وتضمنت الكثير من الاستثمارات والمشاريع الضخمة، والهدف من ذلك هو استغلال هذه الوفرة المالية المحققة في تنشيط الاقتصاد الوطني وترقية الاستثمارات الإنتاجية والخدماتية، والوصول إلى فك الارتباط بالنفط وتبعاته بالسعي إلى تنويع الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الاهتمام بالقطاعات غير النفطية، مثل: الفلاحة والصناعة ...الخ، ومنه تم تنفيذ سياسة إنفاقية توسعية ممثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2017)، وهي كالآتي:

1. برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001–2004): دفع برنامج الإنعاش الاقتصادي بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني، وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرماناً كما ترمي تلك الأنشطة إلى توفير مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية.

وقد أقر هذا البرنامج في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001–2004) بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج، أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجاً ضخماً قياساً باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ 11.9 مليار دولار.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005–2009): من أجل تحقيق الأهداف السابقة والتي تعتبر مكملة لإنجازات البرنامج السابق فقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي بلغ في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، كما شهد هذا البرنامج منذ انطلاقه في 08 أفريل 2005 إلى اختتامه في 31 ديسمبر 2009 ميزانيات إضافية وبرامج جديدة سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة، وقد تضمنت ما يلي: (مسعودي، 2013، صفحة 10)

- ✓ برنامجاً تكميلياً خاصاً لفائدة ولايات الجنوب، صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006 بمبلغ 177 مليار دج، وذلك من أجل فك العزلة عن الجنوب وفك الضغط عن الشمال، وهذا ما يؤكد أهمية السياسة التنموية التي قامت بها السلطات من أجل إعادة التوازن الديمغرافي عبر مختلف مناطق الوطن؛
- ✓ برنامجاً تكميلياً خاصاً لفائدة ولايات الهضاب العليا صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دج؛
- ✓ برنامجاً تكميلياً من 270.000 وحدة سكنية لامتصاص السكنات الهشة، صودق عليه في مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دج؛
- ✓ 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية التي أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال السنوات (2005–2006).

كما أن البنك الدولي يرى أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي برنامجاً غير مسبوق في تاريخ الجزائر، حيث أضيف له بعد إقراره البرامج التكميلية السابقة والموارد المتبقية من برنامج الإنعاش الاقتصادي، والصناديق الإضافية والمقدرة بـ 1191 مليار دج، التحويلات الخاصة بالحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج (World Bank, 2007, p. 3).

3. برنامج توطيد النمو (2010– 2014): هو استراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، هدف إلى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية سنة 2000، وهو لا يتضمن تحديد المشاريع ومنح الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بل يشكل أيضاً القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل رئيس الدولة (Service de première ministère, 2010, pp. 42-45).

وقد صادق مجلس الوزراء في الجزائر بتاريخ 14 ماي 2010 على برنامج توطيد النمو خلال الفترة (2010- 2014)، ورصدت ضمن هذا البرنامج مبالغ مالية هامة بلغت 286 مليار دولار، وهو ما يمثل 21214 مليار دينار، وهو يشمل:

- برنامجاً جارياً إلى نهاية 2009، بمبلغ 9680 مليار دينار (يعادل 130 مليار دولار)؛
- وبرنامجاً جديداً بمبلغ 11534 مليار دينار (أي 155 مليار دولار).

4. برنامج الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2015–2019): يعتبر هذا البرنامج مكملاً للبرامج السابقة، وقد بدأ تنفيذه بداية من سنة 2015 برنامجاً خماسياً بعنوان برنامج توطيد النمو (2015-2019)، رصد له غلاف مالي إجمالي قدر بحوالي 22100 مليار دج (282 مليار دولار)، لتمويل المشاريع التنموية المختلفة للخماسي القادم.

ونظراً للوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط دعت السلطات العليا في البلاد إلى تجميد العمل ببرنامج توطيد النمو (2015-2019) والذي سخرت له الدولة ما يقارب 286 مليار دولار وذلك بداية من 31-12-2016، كما تم تجميد عدة مشاريع مبرمجة في إطار هذا البرنامج وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج (الجريدة الرسمية، 2016، صفحة 50)، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة المتبقية (2019/2017)، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق، كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت يطمح لها البرنامج، خاصة منها ما هو متعلق بالنمو الاقتصادي.

3-2- تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

عرف معدل النمو مستويات مختلفة خلال فترة الدراسة، ويمكن ملاحظة تطوره من خلال الشكل رقم (2) الموالي:

الشكل رقم (2): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2017)

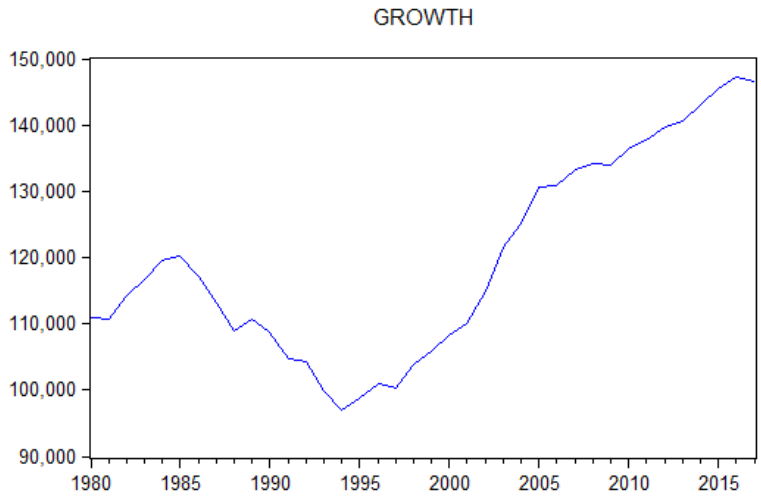

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على بيانات البنك العالمي.

نلاحظ من خلال الشكل أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر عرفت تذبذبات خلال فترة الدراسة (1980-2017)، ويمكن تقسيم ذلك إلى مرحلتين، المرحلة الأولى خلال الفترة (1980-1994)، حيث شهد النصف الأول من الثمانينيات تطوراً في النمو الاقتصادي وذلك نتيجة لتحسن أسعار البترول في تلك الفترة، ولكن هذا التحسن ما لبث أن بدأ في الانخفاض بداية من سنة 1986، الأمر الذي أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي، ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة من الأسباب منها: انهيار أسعار البترول في السوق العالمية، وضعف أداء القطاع الصناعي، وكذا الدخول في المديونية التي أدت بالجزائر للدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، هذا الأخير كان يوصي بانتهاج سياسة مالية تقشفية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حجم الاستثمارات والقروض المقدمة للمؤسسات، أما في المرحلة الثانية التي بدأت من سنة 1994 فقد شهد النمو الاقتصادي تطوراً مطرداً، وذلك بسبب تحسن وضعية الاقتصاد الجزائري، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار البترول، حيث ارتفع في سنة 2000 إلى 28.77 دولار للبرميل، ليصل في سنة 2011 إلى 112.92 دولار للبرميل، وكذا تنفيذ الجزائر لبرامج الإصلاحات الاقتصادية التي ساهمت في تحقيق النمو الاقتصادي.

4- دراسة قياسية لأثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017):

تعد مرحلة الإلمام بمعطيات العينة المختارة للدراسة وبناء النموذج من أهم المراحل التي تؤدي بنا إلى تحليل قياسي قريب جداً من الواقع، ومطابق للنظريات الاقتصادية والمدلول الاقتصادي من خلال علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع، وبناء على الدراسات النظرية والتجريبية، فإنه سيتم التعرض إلى بناء النموذج والتعريف بمتغيرات الدراسة واختبار التكامل المشترك بنموذج ARDL ثم تقدير المعلمات في الأجلين الطويل والقصير.

4-1- بناء نموذج الدراسة:

تركز طرق تحليل التكامل المشترك المعتادة، مثل طريقة انجل- جرانجر (Engle and Granger) وطريقة جوهانسن (Johansen) على الحالات التي تكون فيها متغيرات السلاسل الزمنية الأساسية متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى. هذا يضع شرطاً مسبقاً وقيداً على استخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات في شكل المستوى؛ لذلك، ظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Model, ARDL) كأفضل بديل لكونه لا يتطلب أن تكون المتغيرات المقدرة لها نفس رتبة التكامل.

يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL من خلال أسلوب " اختبار الحدود Bound Test " المطور من قبل Pesaran et al (2001) ؛ حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي ((Autoregressive Model, AR(p) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Model)، في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر.

ويتميز أسلوب اختبار الحدود بعدة ميزات إذا ما قورن بطرق التكامل المشترك المستخدمة عادةً من أبرزها أربع ميزات: أما الأولى، فهي أنه يختبر مدى وجود علاقة واحدة في المستوى بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة عندما لا يكون معلوماً يقيناً ما إذا كانت المتغيرات الأساسية متكاملة من الدرجة صفر I(0) ، أو من الدرجة الأولى I(1) ، أو متكاملة بشكل مشترك. وأما الثانية، فتتمثل في تميز أسلوب اختبار الحدود بالثبات في حالة تحليل التكامل المشترك للعينات الصغيرة مقارنة بالطرق التقليدية الأخرى التي يقل الاعتماد عليها في ظل العينات الصغيرة، وتكمن الميزة الثالثة في أنه يتضمن معادلة واحدة فقط مما يسهل تقديرها وتفسير نتائجها. أما الميزة الرابعة، فهي أن طول إبطاءات المتغيرات الداخلة في النموذج يمكن أن تكون مختلفة (بلق، 2015، الصفحات 39-40)

بناء على ما سبق عرضه من الإطار النظري والتحليل القياسي فإنه سوف يتم اختيار النموذج العام للدراسة على النحو التالي:

$$GROWTH = f(EAI, FCT, EXP, IMP, MDT)$$

حيث: GROWTH : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية؛

EAI : نفقات التجهيز والاستثمار بالأسعار الثابتة للعملة المحلية؛

FCT : النفقات النهائية للتسيير بالأسعار الثابتة للعملة المحلية؛

EXP : قيمة الصادرات بالأسعار الثابتة للعملة المحلية؛

IMP : قيمة الواردات بالأسعار الثابتة للعملة المحلية؛

MDT : مؤشر تطور القطاع المالي.

كما هو شائع في الدراسات الاقتصادية يتم إدخال الصيغة اللوغاريتمية على المتغيرات لأنها الطريقة المناسبة، لها ايجابيات منها: إزالة الاتجاه الأسي للمتغير، أي الاتجاهات الحادة، وكذلك منها تحويل صيغة النموذج إلى الصيغة الخطية إذا كان النموذج في صيغته الأصلية غير خطية (ادريوش د.، 2013، صفحة 253) ، وبعد عدة محاولات من اختيار أهم صيغة للنماذج فقد تبين أفضلية الصيغة اللوغاريتمية كما هو موضح فيما يلي:

$$LGROWTH = f(LEAI, LFCT, LEXP, LIMP, LMDT)$$

4-2- اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

سوف يتم الاعتماد على نموذج ARDL في هذه الدراسة، وقبل تقدير النموذج يجب إجراء بعض الاختبارات الضرورية للتأكد من صلاحية استخدام السلاسل الزمنية، وذلك عن طريق اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

تعتبر هذه الخطوة أولى خطوات تقدير النموذج عن طريق ARDL وذلك من أجل التأكد من أن جميع المتغيرات مستقرة من الدرجة صفر I(0) والدرجة الأولى I(1) ، والتأكد من أنه لا توجد سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الثانية.

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك؛ وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية؛ ولقد تم استخدام اختبار ديكي- فولر المطور Augmented

Dickey Fuller واختبار فيليبس – بيرون Phillips-Perron لاختبار وجود جذر الوحدة أو الاستقرارية Stationarity في جميع متغيرات محل الدراسة، هذا الاختبار يفحص فرضية العدم بأن المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر، مقابل الفرضية البديلة بأن المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة، أي أنه مستقر؛ بمعنى تحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية للمتغير مستقرة في مستواها الأصلي (level)؛ أم أنها غير مستقرة، وإذا تبين عدم استقرارها، فإنه يجب أخذ الفروق لها حتى تصل إلى حالة الاستقرار.

ولقد تم الاستعانة بالإضافة التي قدمها عماد الدين المصبح على برنامج Eviews، التي تقوم بإجراء اختبار ديكي – فولر المطور واختبار فيليبس بيرون بجميع الصيغ وبأخذ المستوى الأصلي والفروقات، وتم اختيار فترات الإبطاء بطريقة أوتوماتيكية من خلال معيار Schwartz Info Criterion ، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (1): اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية في حالتها الأصلية

Variable	Dickey and Fuller	Dickey and Fuller	Phillips-Perron	Phillips-Perron
	ثابت	ثابت واتجاه عام	ثابت	ثابت واتجاه عام
LGROWTH	-0.959	-1.4935	-0.215	-1.2891
LEAI	-1.1097	-0.6373	0.9461	-0.7653
LFCT	0.2454	-2.0691	0.1658	-1.6949
LEXP	-2.6509*	-0.5428	-2.4070	-0.6634
LIMP	1.1562	-1.1103	-0.0725	-1.1615
LMDT	-1.3130	-0.8514	-1.4946	-1.1362

(*) معنوي عند 10 % . **المصدر**: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

(**) معنوي عند 5 % .

(***) معنوي عند 1 % .

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ عدم استقرار السلاسل الزمنية لكل المتغيرات في حالتها الأصلية، سواء اختبار ديكي – فولر المطور أو اختبار فيليبس – بيرون، بوجود ثابت أو ثابت واتجاه عام، ونلاحظ أن الصادرات استقرت عند 10% بوجود الثابت، بينما في اختبار فيليبس – بيرون يظهر المتغير غير مستقر في المستوى، وبما أن النتائج متناقضة فإنه سوف يتم اختيار نتائج اختبار فيليبس – بيرون في حالة وجود التناقض، لأنه من المعلوم أن اختبار ADF قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (AR) بينما اختبار (PP) قائم على افتراض أكثر عمومية، وهي أن السلسلة متولدة بواسطة عملية(ARIMA) Autoregressive Integrated Moving Average ، ولذا يرى Hallam D. and Zanoli (1993) أن اختبار (PP test) له قدرة اختيارية أفضل وهو أدق من اختبار (ADF test) لاسيما

عندما يكون حجم العينة صغير، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار (PP test) (ادريوش د.، 2014، صفحة 120)، مما يعني وجود جذر الوحدة لجميع السلاسل الزمنية عند المستوى.

بما أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى فإنه سوف يتم إعادة الاختبار وذلك بأخذ الفرق الأول لها، وكانت النتائج موضحة في الجدول رقم (2) التالي:

الجدول رقم (2): اختبار استقرار السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروق الأولية

Variable	Dickey and Fuller	Dickey and Fuller	Phillips-Perron	Phillips-Perron
	ثابت	ثابت واتجاه عام	ثابت	ثابت واتجاه عام
d(LGROWTH)	-3.2426***	-3.3144***	-3.3049***	-3.3655***
d(LEAI)	-1.2511	-3.9409**	-3.1511**	-3.8210**
d(LFCT)	-4.8667***	-4.8964***	-4.8642***	-4.8673***
d(LEXP)	-4.3786***	-5.3466***	-4.5277***	-5.3756***
d(LIMP)	-4.3379***	-4.7504***	-4.2679***	-4.6502***
d(LMDT)	-4.9133***	-5.0367***	-4.9640***	-5.0289***

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

الجدول رقم (2) يوضح تطبيق الاختبارين السابقين بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى للسلاسل الزمنية، وتشير النتائج إلى أن جميع السلاسل مستقرة عند مستوى معنوية 1 % و 5 % و10% في اختبار فيليبس بيرون، ومن ثم يمكن القول بأن جميع المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة الأولى، أي (1) I ، وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى الأصلي ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول، مما يعني إمكانية تطبيق نموذج ARDL لدراسة العلاقة بين برامج الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر.

4-3- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL :

بهدف إجراء اختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة يقدم Pesaran and al (2001) نهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) وتعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار منهج الحدود(Bounds Testing Approach) ، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta GROWTH_t = C + \beta_1 GROWTH_{t-1} + \beta_2 EAI_{t-1} + \beta_3 FCT_{t-1} + \beta_4 EXP_{t-1} + \beta_5 IMP_{t-1} +$$

$$\beta_6 MDT_{t-1} + \sum_{i=0}^{p} \alpha_1 \Delta \text{GROWTH}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \alpha_2 \Delta EAI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \alpha_3 \Delta FCT_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} \alpha_4 \Delta EXP_{t-i} +$$

$$\sum_{i=0}^{q4} \alpha_5 \Delta IMP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q5} \alpha_6 \Delta MDT_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث أن: C : الحد الثابت؛

Δ : يشير إلى الفروق الأولى؛

$p\ ,\ q1\ ,\ q2\ ,\ q3\ ,\ q4\ ,\ q5$: تمثل الحد الأعلى لفترات الإبطاء للمتغيرات؛

$\beta_1\ ,\ \beta_2\ ,\ \beta_3\ ,\ \beta_4\ ,\ \beta_5\ ,\ \beta_6$: معلمات العلاقة طويلة الأجل؛

$\alpha_1\ ,\ \alpha_2\ ,\ \alpha_3\ ,\ \alpha_4\ ,\ \alpha_5\ ,\ \alpha_6$: معلمات العلاقة قصيرة الأجل.

ε_t : أخطاء الحد العشوائي.

إن المرحلة الأولى للكشف عن وجود تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة وهي حساب الإحصائية F في إطار الـ (Wald test) وذلك لاختبار الفرضية الصفرية H_0 ، والتي تنص على: " عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج " أي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل، حيث:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = 0$$

ولدينا العكس، أي الفرض البديل H_1 الذي ينص على: " وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج" :

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq 0$$

كمرحلة أخيرة نقوم بمقارنة قيمة الإحصائية F المحسوبة مع القيم الجدولية الحرجة التي قدمها Pesaran and al (2001) (قيم حرجة للحدود العليا والحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة)، فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى، فإننا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، وأخيراً، إذا كانت قيمة الإحصائية F بين القيم الحرجة للجزء السفلي والعلوي، في هذه الحالة لا يكون رأي محدد بالضبط، ويتم تطبيق منهجية اختبار تكامل مشترك أخرى.

فإذا وجدت علاقة تكامل مشترك بين هذه السلسلة، يتم تطبيق منهجية تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للعلاقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل. ويستخدم في نموذج UECM فترات إبطاء يتم تحديد أطوالها المناسبة لكي لا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال تطبيق معايير القيم الحرجة مثل معيار Akaike و Schwarz ، والجدول رقم (3) التالي يوضح فترات الإبطاء للنموذج:

الجدول رقم (3): بعض المعايير لاختيار فترة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LGROWTH LEAI LFCT LEXP LIMP LMDT

Exogenous variables: C

Date: 10/31/19 Time: 19:07 Sample: 1980 2017

Included observations: 35

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	98.24447	NA	2.07E-10	-5.271112	-5.004481	-5.179071
1	346.0853	396.5454	1.18E-15	-17.3763	-15.50989*	-16.73202
2	393.2302	59.26784*	7.57E-16	-18.01315	-14.54695	-16.81662
3	443.1224	45.61575	6.00e-16*	-18.80700*	-13.741	-17.05822*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EViews 9 .

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن فترات الإبطاء المناسبة للنموذج وفقاً لمعيار SIC قد حددت بفترة واحدة (K=1).

ويبين الجدول (4) نتائج اختبار الحدود، وتبين بأن المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً.

الجدول رقم (4): طريقة منهج الحدود لاختبار التكامل المشترك

فترات التباطؤ	F-Stat	النتيجة
ARDL(1, 0, 0, 1, 0, 0)	5.595712	**وجود علاقة تكامل مشترك**
القيم الحرجة	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)
عند مستوى معنوية 10 %	2.26	3.35
عند مستوى معنوية 5 %	2.62	3.79

عند مستوى معنوية 2.5 %	2.96	4.18
عند مستوى معنوية 1 %	3.41	4.68

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

تشير نتائج اختبار الحدود إلى أن إحصائية فيشر المحسوبة F-statistic = 5.595712 أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية 10 % ، 5% ، 2.5 % و 1 % ، وهو ما يجعلنا نرفض فرض العدم القاضي بـ: " عدم وجود تكامل مشترك " ونقبل الفرض البديل الذي ينص أن: " هناك علاقة توازنية طويلة المدى " بين متغيرات الدراسة،

4-4- اختبارات استقرار النموذج:

قبل الكشف عن طبيعة هذه العلاقة سوف نقوم بالكشف عن مدى استقرارية النموذج، وهل يمكن الاعتماد على نتائجه أم لا؟، وذلك من خلال إجراء اختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير، واختبار عدم وجود أي تغيرات هيكلية في أحد السلاسل الزمنية.

4-4-1- الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير:

قبل إجراء تقدير العلاقة في الأجل الطويل والقصير، يجب إجراء اختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير (Serial Correlation LM Test)، وفي حال وجود ارتباط ذاتي بين البواقي لا يمكن القبول بالنموذج المدروس والمقترح لدراسة العلاقة بين متغيرات البحث (محمود، 2017، صفحة 183).

وفي هذا الصدد، من المهم أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي، إذا لم يحدث ذلك فإن تقديرات المعلمة لا تكون متسقة (بسبب القيم المتخلفة للمتغير التابع التي تظهر كانحدار في النموذج)؛ ولهذا، يتم استخدام اختبارين، وهما:

- الأول، (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) ويتعلق باختبار وجود الارتباط الذاتي؛
- الثاني، (Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey) ويتعلق باختبار عدم ثبات التباين.

والجدول رقم (5) يوضح نتائج اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM).

الجدول رقم (5): اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM) للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.707111	Prob. F(2,27)	0.5020
Obs*R-squared	1.841550	Prob. Chi-Square(2)	0.3982

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

تشير نتائج اختبار (LM Test) في الجدول رقم (5) أن قيمة P-Value للإحصائية Fisher تساوي 0.5020 وهي أكبر من 0.05، أي أنه يمكن قبول فرضية العدم (لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي)، وبالتالي رفض الفرضية البديلة (وجود ارتباط ذاتي)، وبناء عليه فإن النموذج المختار لدراسة العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل يعتبر مقبول من هذه الناحية.

أما فيما يخص الاختبار الثاني والذي يتعلق باختبار عدم ثبات التباين، فكانت نتائج النموذج موضحة في الجدول رقم (6) التالي:

الجدول رقم (6): اختبار عدم ثبات التباين للنموذج

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey:			
F-statistic	1.203549	Prob. F(7,29)	0.3322
Obs*R-squared	8.329207	Prob. Chi-Square(7)	0.3045
Scaled explained SS	4.893029	Prob. Chi-Square(7)	0.6730

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

تظهر نتائج الجدول رقم (6) أن P-Value للإحصائية Fisher تساوي 0.3322 وهي أكبر من 0.05، مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على: عدم ثبات التباين، ونرفض الفرضية البديلة.

4-4-2- القيم الحقيقية والقيم المقدرة:

تم مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة للنموذج وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لنموذج تصحيح الخطأ

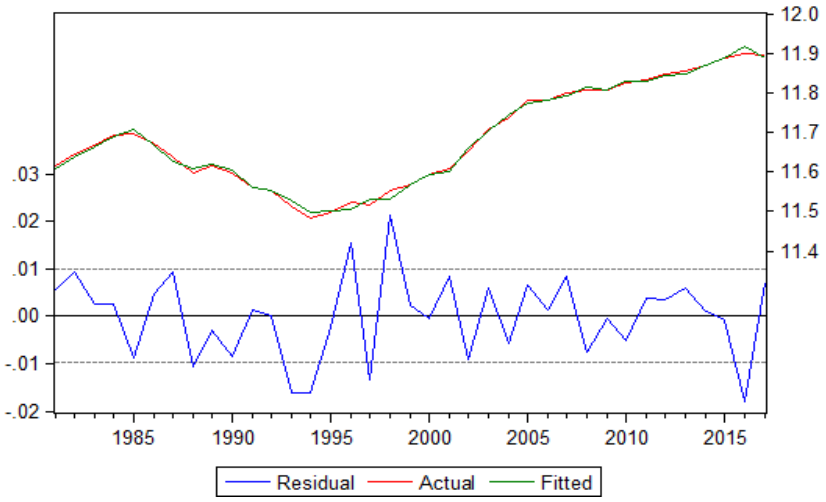

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

حيث يلاحظ من خلال الشكل رقم (3) تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

4-4-3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

كما يشار هنا لشرط التوزيع الطبيعي للبواقي الناتجة عن تقدير النموذج، فباستخدام اختبار Jarque-Bera وجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية، كما أن قيمة JB = 0.131904 والتي كانت أقل من $\chi^2_{0.05}$= 5.99 يثبت أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل رقم (4) الموضح أدناه يوضح ذلك.

الشكل رقم (4): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

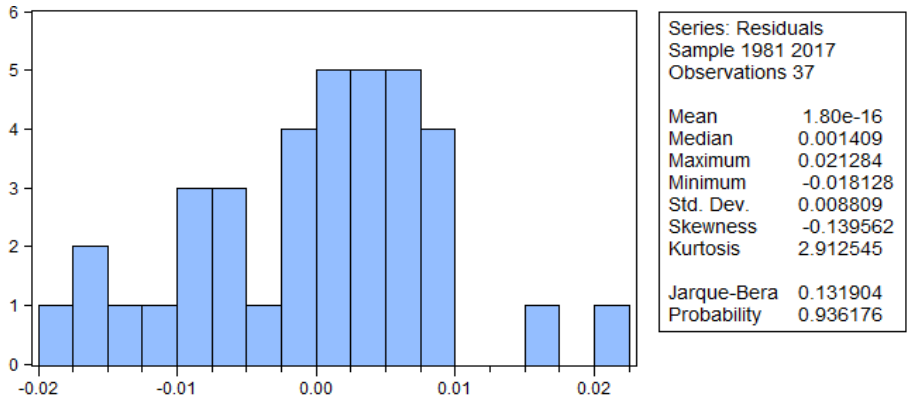

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

4-4-4- اختبار استقرار النموذج (Stability Test) :

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك، مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) التي اقترحها كل من Brown and Evans and Dublin (1975) ، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين، وهما: تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائماً نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL؛ ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5 % (ادريوش و ناصور، 2013، صفحة 23).

بعد إجراء الاختبارين على النموذج كانت النتائج كما هي موضحة على الشكل رقم (5) التالي:

الشكل رقم (5): اختبار استقرار النموذج

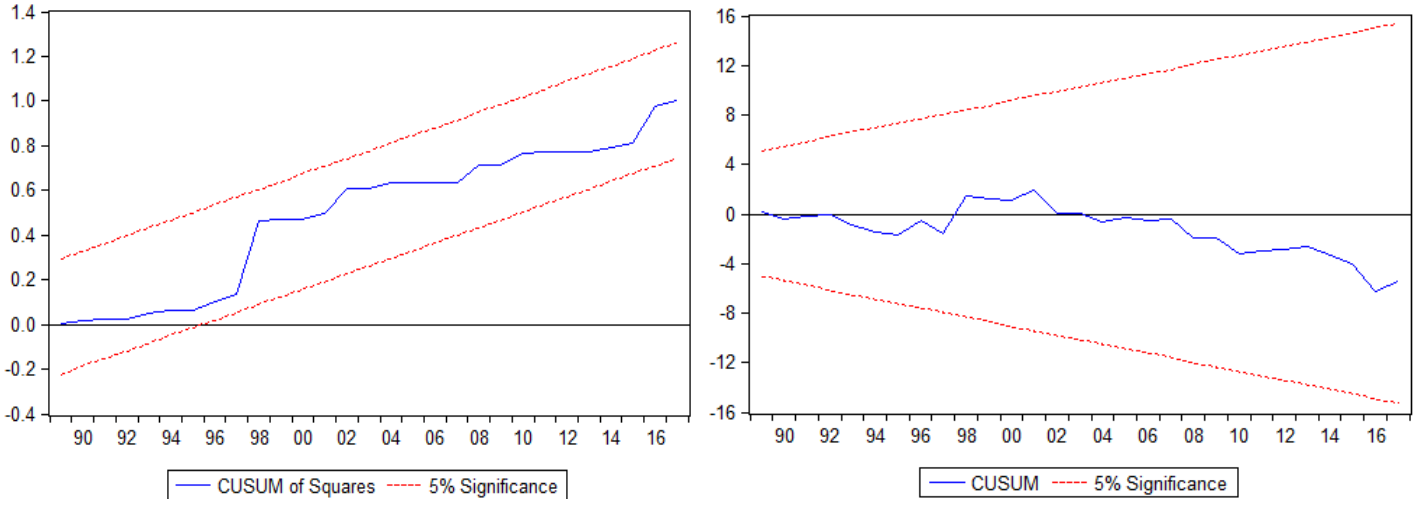

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالنسبة لهذا النموذج، فهو يعبر وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5 %؛ نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares؛ ويتضح من هذين الاختبارين أن

هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الفترة القصيرة المدى، مما يعني إمكانية مواصلة تقدير النموذج.

4-5- تقدير العلاقة بين برامج الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل والقصير:

بناء على النتائج السابقة، من استقرار السلاسل الزمنية عند الدرجة الأولى، ووجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وعدم وجود الارتباط الذاتي في بواقي النموذج وعدم ثبات التباين، واستقرار النموذج في الأجل الطويل والقصير، فإنه يمكننا الاستمرار في تقدير النموذج، وذلك من خلال الحصول على مقدرات معلمات الأجل الطويل والقصير، ويوضح الجدول رقم (7) هذه النتائج:

الجدول رقم (7): تقدير نموذج تصحيح الخطأ وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: LGROWTH				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 1, 0, 0)				
Date: 10/31/19 Time: 20:18				
Sample: 1980 2017				
Included observations: 37				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEAI)	-0.027495	0.010253	-2.681819	0.0120
D(LFCT)	0.073351	0.043522	1.685394	0.1026
D(LEXP)	0.305585	0.04086	7.47886	0.000
D(LIMP)	0.124907	0.014966	8.345993	0.000
D(LMDT)	0.001097	0.00561	0.195501	0.8464
CointEq(-1)	-0.441782	0.069025	-6.400304	0.000
Cointeq = LGROWTH - (-0.0622*LEAI + 0.1660*LFCT + 0.3288*LEXP + 0.2827*LIMP + 0.0025*LMDT -8.0022)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEAI	-0.062238	0.024261	-2.565363	0.0157
LFCT	0.166035	0.094949	1.748671	0.0909
LEXP	0.328805	0.048206	6.820801	0.000
LIMP	0.282735	0.037637	7.51226	0.000
LMDT	0.002483	0.012446	0.199481	0.8433

C	-8.002224	2.685292	-2.98002	0.0058

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

نلاحظ أن الجدول رقم (7) يتكون من جزئيين، الجزء الأول تخص تقدير نموذج تصحيح الخطأ، أما الجزء الثاني فتخص شكل العلاقة طويلة الأجل، ويمكن عرض نتائج التحليل الإحصائي والاقتصادي المستخرجة من الجدول كما يلي:

- ✓ وجود علاقة معنوية عكسية في الأجلين الطويل والقصير بين نفقات التجهيز والاستثمار والنمو الاقتصادي، إذ أن الزيادة في هذا المؤشر بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.062 % في الأجل الطويل و 0.027 % في الأجل القصير، وهذا ما يتناقض مع النظرية الاقتصادية، خاصة النظرية الكينزية، حيث يمكن إرجاع وجود هذه النتيجة في الاقتصاد الجزائري إلى أسباب عدة منها: توجيه هذه النفقات إلى قطاعات ذات إنتاجية ضعيفة، مثل: قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية، حيث وصل المبلغ المخصص لهذا القطاع في برامج الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (2001-2014) إلى: 8361.6 مليار دج، أي بنسبة 30 % من مجموع مخصصات هذه البرامج، هذا دون احتساب المبالغ الكبيرة لعمليات إعادة التقييم، وكذا ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر الذي كانت استجابته ضعيفة للزيادة الكبيرة في الطلب الكلي الناتجة عن ارتفاع مخصصات الإنفاق الاستثماري.
- ✓ وجود علاقة معنوية طردية ضعيفة في الأجلين الطويل والقصير بين نفقات التسيير والنمو الاقتصادي، إذ أن الزيادة في هذا المؤشر بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.166 % في الأجل الطويل و 0.0733 % في الأجل القصير، وهذا ما يتوافق مع النظرية الكينزية، ولو أن استجابته كانت ضعيفة مقارنة بالمخصصات المالية للنفقات الاستهلاكية خلال فترة الدراسة.
- ✓ وجود علاقة معنوية طردية في الأجل الطويل والقصير بين الصادرات والنمو الاقتصادي، إذ أن زيادة الصادرات بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 0.328 % في الأجل الطويل و 0.305 % في الأجل القصير، وهذه النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة الصادرات تعبر عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ وجود علاقة معنوية طردية في الأجل الطويل بين الواردات والنمو الاقتصادي، إذ أن زيادة الواردات بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 0.282 % في الأجل الطويل و0.1249 % في الأجل القصير، وهذه النتيجة متوافقة مع طبيعة الاقتصاد الجزائري، فالدراسة تؤكد اعتماد الجزائر على الواردات في القطاع الإنتاجي على الخارج، وهذا ما يدعم النمو الاقتصادي.
- ✓ عدم وجود علاقة معنوية بين تطور القطاع المالي (القروض الموجهة للقطاع الخاص) والنمو الاقتصادي بالجزائر في الأجلين الطويل والقصير.
- ✓ أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ (CoinEp(-1 فقد ظهرت سالبة عند مستوى معنوية 1 % وبقيمة 0.441782، مما يؤكد على دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات)؛ وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتقيس هذه المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، والتي تساوي: 44.1782 % سنوياً.

5- خاتمة:

من خلال دراسة هذا الموضوع تم التوصل للنتائج التالية:

- تم اعتماد برامج الإنفاق العام في الجزائر من أجل تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي؛

- لقد تميزت الفترة (1980-1999) بانخفاض أسعار البترول والدخول في أزمة المديونية وتبني سياسات نقدية ومالية انكماشية؛
- في حين تميزت الفترة (2000-2017) بارتفاع أسعار البترول وتبني سياسة نقدية ومالية توسعية، وتمثلت في أربعة برامج تنموية وهي: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، برنامج توطيد النمو (2010- 2014)، برنامج الاستثمارات العمومية (2015-2019).
- النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر هش وظرفي مرتبط بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط، وهذا كما بينته الدراسة؛
- جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول، مما يعني أنها متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى، مما يمكننا من استخدام نموذج ARDL للتكامل المشترك؛
- أوضحت نتائج التكامل المشترك بطريقة ARDL أنه يوجد علاقة توازنية بين النمو الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية له في الاقتصاد الجزائري؛
- وجود علاقة معنوية عكسية بين برامج الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير، وهذا ما ينفي فرضيات الدراسة، ويرجع ذلك لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر وكذا ضخ مبالغ مالية ضخمة في قطاعات غير إنتاجية مثل قطاع الأشغال العمومية؛

ومن أجل أن تكون لبرامج الإنفاق العام تأثيرا فعال على النمو الاقتصادي فإنه يمكن أن نقترح بعض التوصيات التي من بينها:

- توجيه برامج الإنفاق العام نحو قطاعات إنتاجية، مثل القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، بهدف إضفاء مرونة أكبر على الجهاز الإنتاجي المحلي؛
- تبني إجراءات تهدف إلى تحفيز القطاع الخاص من أجل زيادة قدرته التنافسية، ومنه مساهمته في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

6. المراجع

Bousserelle, E. (2000). *Dinamique économique-Croissance, crises, cycles.* Paris: Gualion éditeur.

Rajan, M. S. (2005). Impact of Economic Reforms on Economic Issues: A Study of Ethiopia. *African Development Bank.*

World Bank. (2007). *Apublic expenditurerview, Report N 36270, Vol 1.*

الجريدة الرسمية. (29 12، 2016). قانون المالية لسنة 2017، المادة: 119، العدد: 77. الجزائر.

باسم أحمد عامر. (2010). *نظرية الإنفاق في ضوء القرآن الكريم*. عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.

بشير عبد الله بلق. (ديسمبر، 2015). محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي للفترة من 1962 إلى 2010. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد: 6*.

بشير يلس شاوش. (2017). *المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

خالدة شحاذة الخطيب، و أحمد زهير شامية. (2007). *أسس المالية العامة*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

دحماني محمد ادريوش. (2013). إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل. الجزائر: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان.

دحماني محمد ادريوش. (2014). سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي. *جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر*. الجزائر.

دحماني محمد ادريوش، و عبد القادر ناصور. (11-12 03، 2013). دراسة قياسية لمحدّدات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة. *مقالة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف 1*.

ريم محمود. (2017). محددات سرعة دوران النقود في سورية دراسة قياسية للفترة (1990-2010). *مجلة جامعة البعث، المجلد: 39، العدد: 35*.

زكرياء مسعودي. (2013). سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية منذ 2001. *مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو والاقتصادي خلال الفترة 2001-2014*. الجزائر: جامعة سطيف 1.

صلاح الدين كروش. (2016). البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف*. الجزائر.

طارق الحاج. (2009). *المالية العامة*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

عابد بشيكر. (2017). أثر برامج التنمية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدول النامية. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي*. الجزائر.

عبد الحفيظ عباس. (2012). تقييم فعاليات النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية – دراسة حالة نفقات ولاية تلمسان وبلدية المنصورة –. *مذكرة لنيل شهادة الماجستير تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان*. الجزائر.

محمد بوعزة، و صالح براح. (بلا تاريخ). أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2009). *أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثر برامج الاستثمارات*.

محمد زكاري. (2014). دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012). *مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد الكمي، جامعة محمد بوقرة بومرداس*. الجزائر.

تجربة السودان في مجال الابتكار المالي في إطار الصيرفة الإسلامية

The experience of the Sudan in the area of financial innovation in the framework of Islamic banking

د. أسماء بللعما[1]

[1] جامعة أحمد دراية أدرار، ayanessro@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/01/02 تاريخ القبول: 2020/03/08 تاريخ النشر: 2020/03/14

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على التجربة السودانية في الابتكار المالي في إطار الصيرفة الإسلامية، في ظل ما تعرفه الأسواق المالية من تطورات متسارعة على المستوى العالمي، وقد ركزت هذه الورقة على تجربة السودان في إصدار الصكوك الإسلامية الحكومية كنموذج للابتكار المالي في إطار الصيرفة الإسلامية.

خلصت الورقة البحثية إلى أن الصكوك الإسلامية الحكومية بالسودان، أسهمت في تنويع أدوات إدارة السيولة للجهاز المصرفي السوداني، وزيادة التمويل المقدم من المصارف ورفع مستوى حجم تداولها في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

كلمات مفتاحية: ابتكار مالي، صيرفة إسلامية، تجربة السودان، صكوك إسلامية حكومية.

تصنيفات JEL : G15، G21، G24.

Abstract:

This paper aims to highlight sudan's experience in financial innovation within the framework of Islamic banking, in light of the rapid developments in the financial markets at the global level, and focused on Sudan's experience in issuing Government Islamic instruments as a model for financial innovation in Islamic Banking Framework.

The paper concluded that government Islamic instruments in Sudan contributed to the diversification of liquidity management tools for the Sudanese banking system, increased bank financing and increased the volume of their trading on the Khartoum Stock Exchange.

Keywords: Financial innovation; Islamic Banking; Sudan's Experience; Government Islamic Instruments.
Jel Classification Codes: G15, G21, G24.

المؤلف المرسل: أسماء بللعما، **الإيميل**: ayanessro@yahoo.com

1. مقدمة:

تسعى المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها إلى تحقيق رغبات الزبائن بشكل سريع وفعال، مع الأخذ بالاعتبار التغيرات التي تطرأ على السوق ومواكبتها بشكل دائم، مما يفرض عليها انتهاج مختلف الابتكارات المالية التي تسمح بذلك. وبما أن المصارف الإسلامية تندرج ضمن المؤسسات المالية، فهي ملزمة بتوفير قيمة مضافة إلى اقتصاد الدولة، وذلك بمشاركتها في العمليات التجارية والاستثمارية وحتى الإنتاجية، فالمصارف الإسلامية لا تهدف فقط إلى تعظيم الأرباح بقدر ما تسعى إلى خلق إنتاج ملموس يسهم في عملية الإنتاج و يساعد على تنمية وتطوير الاقتصاد.

تزداد تحديات الصيرفة الإسلامية يوماً بعد يوم في إيجاد استراتيجية تمنحها التفوق وتعطيها القوة والصلابة للمنافسة في السوق المالية التي تعرف تغيرات متسارعة، سواء من الناحية التكنولوجية أو من ناحية الخطط المالية التي تفرضها التغيرات الجديدة، ومن هنا تظهر أهمية الابتكار المالي في إطار الصيرفة الإسلامية، نظراً لارتباطه بشكل مباشر باستمرارية وتطور المصارف الإسلامية وإثبات وجودها كمنظومة مصرفية مستقلة تماماً عن المنظومة التقليدية.

على الرغم مما حققته الصناعة المالية الإسلامية من قبول ونجاح، مع حداثة تجربة الصيرفة الإسلامية مقارنة بالنظام المصرفي التقليدي، هناك تباين واضح في نجاح تجارب المصارف الإسلامية منذ ظهورها يعود في الأساس إلى اختلاف سياسات هذه المصارف، ومدى استجابتها للتغيرات الحديثة خاصة فيما يتعلق بالابتكارات المالية. وفي هذا السياق تظهر تجربة السودان في إصدار الصكوك الإسلامية الحكومية كنموذج عن سباق الصناعة المصرفية الإسلامية في وضع منهاج للابتكارات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

ما مدى قدرة البنوك الإسلامية بمنتجاتها المبتكرة على تعويض التمويل التقليدي، في ظل تطورات المالية الإسلامية، وانطلاقاً من تجربة السودان في الصكوك الإسلامية الحكومية؟

يمكن تجزئة هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أهمية الابتكار المالي في إطار الصيرفة الإسلامية؟
- ما طبيعة أدوات الابتكار المالي في إطار الصيرفة الإسلامية بالسودان؟
- فيما تتمثل مختلف الآثار الاقتصادية للابتكار المالي بالسودان؟

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها أن البنوك الإسلامية قادرة على ابتكار أدوات مالية إسلامية تُمثل بديلاً مناسباً عن أدوات التمويل التقليدي، وأن الصكوك الإسلامية الحكومية السودانية تُعد بمثابة حلول تمويلية لمختلف المشاكل المالية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تجربة السودان في الابتكار المالي في إطار الصيرفة الإسلامية، من أجل معرفة مدى أهمية الابتكار المالي في إطار الصيرفة الإسلامية وآثاره على مختلف فروع الاقتصاد.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي للتعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالابتكار المالي في إطار الصيرفة الإسلامية، وكذا المنهج التحليلي في تحليل الآثار الاقتصادية التنموية للصكوك الإسلامية الحكومية بالسودان.

2. مدخل مفاهيمي للابتكار المالي في إطار الصيرفة الإسلامية

1.2 مفهوم الابتكار المالي في إطار الصيرفة الإسلامية:

يُعرف الابتكار المالي أو ما يسمى بالهندسة المالية بأنها التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وآليات مبتكرة، والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل، مما يشير إلى أن الهندسة المالية تتضمن ما يلي (الغالي، 2015، صفحة 54):

- ابتكار أدوات مالية جديدة؛
- ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف الإجرائية لأعمال قائمة؛
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية كإدارة السيولة أو الديون أو إعداد صيغ تمويلية لمشروعات معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع.

أما من وجهة النظر الإسلامية فالابتكار المالي هو مجموعة الإجراءات والتدابير التي مؤداها تلبية احتياجات المجتمع المالي، سواء بإعادة تأهيل منتجات قائمة أو بتطويرها أو بتصميم منتجات بديلة مبتكرة تكون قابلة للتنفيذ والتحقيق ضمن قواعد الشريعة الإسلامية وضوابطها. (قاشي و خلدون، 2018، صفحة 188)

وبالتالي فالابتكار المالي في إطار الصرفة الإسلامية يمُثل تقديم مقاربة تمويلية جديدة تؤطرها الشريعة الإسلامية، بهدف تحقيق خطوة متقدمة عن تلك التي توفرها التمويلات السائدة (التمويل التقليدي)، وبمستوى أفضل من الكفاءة والفعالية، وذلك باستحداث أدوات مالية جديدة، وآليات تمويل جديدة من شأنها تخفيض التكاليف الإجرائية لأعمال قائمة، وكذا ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية مثل إدارة المخاطر وإدارة السيولة. (بوهراوة، 01، 02 نوفمبر 2016، صفحة 02)

2.2 أهمية الابتكار المالي في إطار الصيرفة الإسلامية:

تظهر أهمية الابتكار المالي في المصارف الإسلامية من خلال التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية والطلب المتزايد على خدماتها، مما يستدعي الحاجة المستمرة لابتكار وتطوير أساليب وصيغ تمويلية لمواكبة هذه التحديات، ويمكن تلخيص حاجة البنوك الإسلامية إلى الابتكار المالي في النقاط التالية (الأسرج، 2013، صفحة 22):

- تنويع مصادر الربحية للمؤسسات المالية؛

- تجنب تقادم المنتجات الحالية للمحافظة على النمو، فكما هو معلوم لكل منتج دورة حياة وفي مرحلة تشبع السوق يتوقف الطلب على المنتج ويستقر عند أدنى مستوياته؛
- تقليل مخاطر الاستثمار بتنويع صيغه وقطاعاته؛
- دعم المركز التنافسي للمؤسسة المالية في السوق؛
- التطوير المستمر للمنتجات يزيد من خبرة المؤسسة ويبقيها في حيوية مستمرة.

3.2 ضوابط الابتكار المالي في إطار الصيرفة الإسلامية:

يستند الابتكار المالي في البنوك الإسلامية إلى مجموعة من الأسس والقواعد تتجسد في خمسة ضوابط وهي:

- الاستناد إلى العقيدة الإسلامية، إذ تمثل الأساس العام الذي تقوم عليه المنتجات المصرفية الإسلامية في مراعاة ما شرعه الله سبحانه وتعالى في المعاملات، بإحلال ما أحله وتحريم ما حرمه.
- استبعاد الفوائد الربوية، فهي شرط أساسي وضروري في المعاملات المالية القائمة أو المبتكرة.
- ضرورة تجنب ابتكار أدوات مالية جديدة تكون فيها شبهة الجهالة أو الغرر أو الغبن وأكل أموال الناس بالباطل.
- إن المشاركة في النتيجة ربحاً وخسارة كسباً وغرماً، بدلاً من الفائدة؛
- ضرورة أن يستند الابتكار المالي في المصارف الإسلامية إلى الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمسرة. (بريش و خلدون، 2016، الصفحات 36-37)

4.2 مناهج الابتكار المالي الإسلامي: يمكن أن ينتج الابتكار المالي في البنوك الإسلامية من خلال الطرق التالية:

- **المحاكاة للمنتجات التقليدية:** ويعني أن يتم سلفاً تحديد النتيجة المطلوبة من المنتج المالي الإسلامي، وهي عادةً النتيجة نفسها التي يحققها المنتج التقليدي.
- **الأصالة والابتكار لتطوير المنتجات الإسلامية:** ويعني البحث عن الاحتياجات الفعلية للعملاء والعمل على تصميم المنتجات المناسبة لها، شريطة أن تكون متوافقة مع مبادئ الشرع الإسلامي، وهذا المنهج

يتطلب دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها، وذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية الإسلامية، كما يتطلب وضع أسس واضحة لصناعة هندسة مالية إسلامية مستقلة عن الهندسة المالية التقليدية، وكذا المحافظة على أصالة الصناعة المالية الإسلامية، والسماح لها بالاستفادة من منتجات الصناعة المالية التقليدية ما دامت تفي بمتطلبات المصداقية الشرعية. (غربي، 2009، الصفحات 234-235)

- **منهج التحوير**: يقوم هذا المنهج على إيجاد منتجات مالية جديدة اعتماداً على منتجات مالية شرعية، بحيث يمكن تطبيق هذا المنهج في اشتقاق منتج جديد من منتجين أو أكثر، ومن أمثلة ذلك عقد الاستصناع، فهو عقد يمكن اعتباره مشتقاً من عقدين: الإجارة والسلم، لكنه يمتلك خصائص يختلف بها عن كل منهما. (سعدي و لعلام، 05، 06 ماي 2014، صفحة 08)

5.2 صيغ الابتكار المالي في إطار الصيرفة الإسلامية: يمكن توضيح صيغ الابتكار المالي في إطار الصيرفة الإسلامية من خلال الجدول الآتي:

الجدول 1: صيغ الابتكار المالي في إطار الصيرفة الإسلامية

نوع الصيغ	مفهوم الصيغ
الصيغ التمويلية	يشبه هذا النوع من التمويل إلى حد كبير التمويل التقليدي، حيث يقدم أوراق للتمويل مباشرة، ونجد من بينها التوريق المصرفي، الإجارة الموصوفة في الذمة، شهادات الإيداع القابلة للتداول (يمكن أن تكون في شكل شهادات إجارة، شهادات سلم شهادات استصناع)
الصيغ المالية الإسلامية المشتقة	هي عبارة عن أدوات تعتمد على التمويل الحاضر على أن يتم تسليم البضاعة مستقبلاً، وهي تشبه الأدوات المالية التقليدية المشتقة، إلا أنها تنفرد ببعض الشروط التي تتكيف مع الشريعة الإسلامية، وتتمثل هذه المنتجات في: الخيارات في إطار بيع العربون وخيار الشرط؛ العقود الآجلة في إطار عقد السلم؛ عقود المستقبليات في إطار عقد الاستصناع.
الصيغ المالية المركبة	هي عبارة عن منتجات تتكون من أكثر من أداة تمويل، بحيث تكون مندمجة فيما بينها ومن أمثلتها نجد: عقد المرابحة للآمر بالشراء من خلال عقد المشاركة؛ المشاركة المنتهية بالتمليك، عقد اندماج المضاربة والمرابحة.
الصكوك الاستثمارية الإسلامية	وهي وثائق متساوية القيمة تمثل حصص في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله. ومن أهمها نجد: صكوك المضاربة، صكوك المشاركة، صكوك الإجارة، صكوك السلم، صكوك الاستصناع، صكوك المزارعة، صكوك المرابحة.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على:

-رديف مصطفى، مراد إسماعيل، **الابتكارات في الصناعة المالية الإسلامية– إشارة إلى التجربتين السعودية والإيرانية،** مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 05، جامعة أم البواقي جوان 2016، ص ص: 157-162.

-سعدي هاجر، لعلام لامية، **دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية– العقود المركبة نموذجاً،** ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقى دولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، يومي05، 06 ماي 2014، ص ص: 10-12.

3. أدوات الابتكار المالي الإسلامي في السودان (الصكوك الإسلامية الحكومية)

في إطار جهود بنك السودان لابتكار أدوات نقدية جديدة لإدارة السيولة في الاقتصاد، فكر بنك السودان في استنباط أدوات لاستخدامها في عمليات السوق المفتوحة، وبما أن بنك السودان لا يقوم بالمتاجرة في الأوراق المالية مع الجمهور مباشرة، فقد تم إنشاء شركة السودان للخدمات المالية في عام 1998 للقيام بأعمال الخدمات المالية المتعلقة بإدارة والتصرف في الأنصبة والحصص المملوكة لحكومة السودان ومؤسساتها عن طريق إصدار صكوك استثمارية وفقاً للأدوات المالية الإسلامية المناسبة. (بدر الدين، 2009، صفحة 02)

وتتمثل تلك الأدوات في الآتي:

1.3 صكوك مشاركة البنك المركزي (شمم): هي عبارة عن صكوك تمثل أنصبة محددة في صندوق خاص يحتوي على الأصول المملوكة للبنك المركزي ووزارة المالية في القطاع المصرفي، وهي بذلك نوع من توريق الأصول، أهم ما ميز هذه الصكوك هو قابليتها للتداول في السوق الثانوية وسهولة تسييلها. (شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، 2019)

لقد كان الهدف من صكوك (شمم) تحقيق إدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي، ومنح البنوك فرصة لاستثمار فوائضها لآجال قصيرة، بحيث بدأ العمل بهذه الصكوك في سنة 1998، وانتهى في سنة 2004. (شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، 2015، صفحة 14)

2.3 صكوك المشاركة الحكومة (شهامة): هي عبارة عن شهادات تقوم على أساس صيغة المشاركة تصدرها وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي منذ سنة 1999 نيابة عن حكومة السودان، ويتم تسويقها عبر شركة السودان للخدمات المالية المحدودة وشركات الوكالة المعتمدة، وهي شهادات قصيرة الأجل مدتها عام.

تهدف هذه الصكوك إلى استقطاب المدخرات وتشجيع الاستثمار؛ توفير أداة إسلامية لبنك السودان المركزي لإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي وسد عجز الموازنة؛ وكذا تطوير أسواق رأس المال المحلية الإقليمية.

الشكل 1: تطور إصدار صكوك المشاركة الحكومية (شهامة) خلال الفترة (1999–2018)

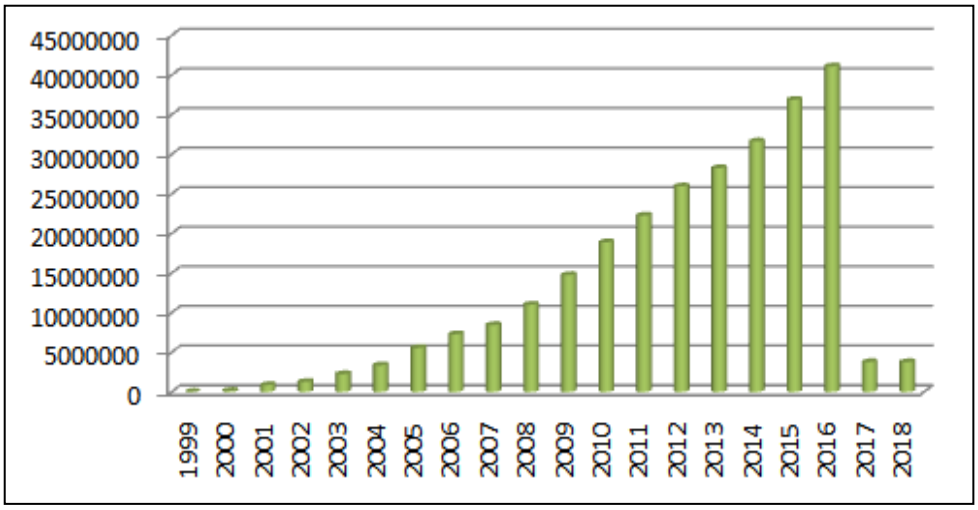

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للسنوات من 1999 إلى 2018

يظهر من الشكل رقم 01 التزايد المستمر تقريباً في نمو وتطور صكوك (شهامة) خلال الفترة (1999–2016) بحيث انتقلت إصداراتها من 29450 شهادة سنة 1999، إلى 41110428 شهادة سنة 2016، إلا أنها تراجعت خلال سنتي 2017 و2018 إلى 3784000 شهادة، لكن على العموم فقد مثلت صكوك (شهامة) بديلاً مناسباً للسندات القائمة على الفائدة (الربوية)، عند تدخل البنك المركزي السوداني في السوق المالي من خلال عمليات السوق المفتوحة.

3.3 صكوك الاستثمار الحكومية (صرح): بدأ العمل بإصدارها في سنة 2003، وهي صكوك يتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولية عبر شركة السودان للخدمات المالية وشركات الوساطة المالية المعتمدة بناءً على صيغة المضاربة، بحيث يتراوح أجل هذه الصكوك ما بين 2–6 سنوات، وتستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشروعات البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في ولايات السودان المختلفة.

تهدف صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) إلى تجميع المدخرات وتشجيع الاستثمار؛ إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي عبر ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة؛ تطوير أسواق رأس المال المحلية الإقليمية؛ توظيف المدخرات في التمويل الحكومي لمقابلة الصرف على المشاريع التنموية؛ وتقليل الآثار التضخمية بتوفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة. (بنك السودان المركزي، 2018، صفحة 79)

الشكل 2: تطور إصدار صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) خلال الفترة (2004–2018)

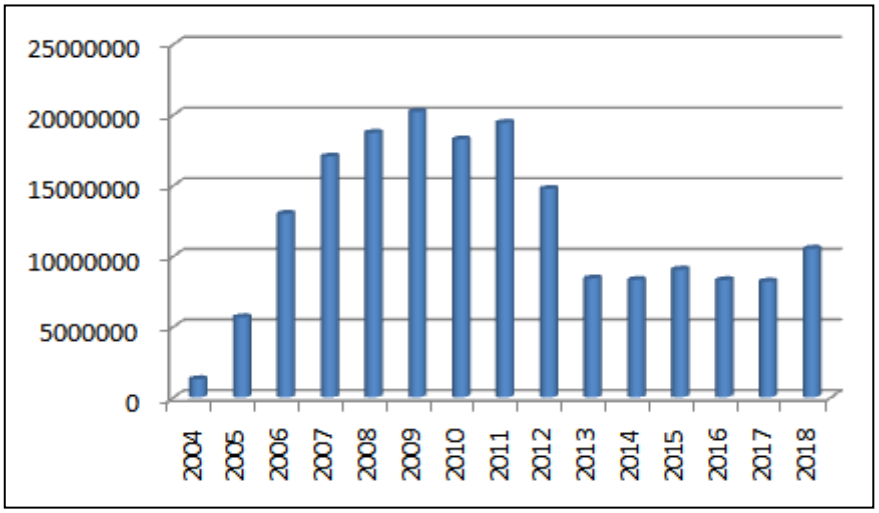

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للسنوات من 2004 إلى 2018

يتضح من الشكل رقم 02 الارتفاع المتزايد لصكوك الاستثمار (صرح) منذ بداية إصدارها (سنة 2004) إلى غاية 2009، أين سجلت أعلى قيمة إصدار لها بـ 20223815 شهادة (صك)، وهو ما يؤكد درجة الإقبال على التعامل بها في تلك الفترة، ثم تراجع عدد إصداراتها خلال الفترة (2010-2017)، لكنه عاد للارتفاع بـ 10524097 شهادة (صك) سنة 2018.

4.3 صكوك إجارة البنك المركزي (شهاب): تمثل صكوك يتم إصدارها وفق صيغة الإجارة الإسلامية، بحيث يتم تداولها بين بنك السودان المركزي والبنوك التجارية، وتهدف إلى إصدار أدوات مالية (صكوك) بهدف تمكين بنك السودان المركزي من إدارة السيولة وتوفير فرص استثمارية تحقق ربحاً لحملة هذه الصكوك، ويتحقق ذلك بتصكيك أصول البنك المركزي وعرضها على المستثمرين. لقد بدأ العمل بهذه الصكوك سنة 2005 وانتهى سنة 2014.

5.3 صكوك الاستثمار الجماعي بالعملات الأجنبية (شموخ): هي شهادات تمنح للمستثمرين الفرصة في الاستثمار في صندوق تمويل استيراد سلع استراتيجية، وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي، بحيث تهدف إلى تمكين بنك السودان المركزي من إدارة موارد الدولة من النقد الأجنبي وتحقيق عائد مجزي للمستثمرين بالعملة الأجنبية.

لقد تم إصدارها في أكتوبر 2009، وانتهى العمل بها في أكتوبر 2010. (شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، 2015، صفحة 16)

6.3 صكوك إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة): بدأ العمل بهذه الصكوك في سنة 2010، بحيث يتم إصدارها بناءً على صيغة الإجارة، وذلك بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد الوكالة الشرعية لتوظيفها لشراء أصول المصفاة، وتأجيرها لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيها. وقد كان الهدف من إصدار هذه الصكوك توفير فرص استثمارية مربحة، وتنشيط العمل بسوق الخرطوم للأوراق المالية، هذا بالإضافة إلى توفير موارد مالية حقيقية للدولة بدون ضغوط تضخمية.

7.3 صكوك إجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة): بدأ العمل بهذه الصكوك سنة 2013، وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل (4سنوات) أنشئ بهدف حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد المضاربة لتوظيفها لشراء أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء، وتأجيرها لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيه، كان الغرض منها توفير فرص استثمارية تحقق عائد للمستثمرين وتوفر موارد مالية حقيقية للدولة دون ضغوط تضخمية إلى جانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في السودان. (بنك السودان المركزي، 2018، الصفحات 80-81)

8.3 صكوك إجارة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور): هي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل (3 سنوات) برأس مال قدره 758 مليون دولار أمريكي وبقيمة اسمية قدرها 100 دولار أمريكي للشهادة الواحدة وبعائد سنوي متوقع في حدود 7% تدفع كل ستة أشهر بنفس العملة أو ما يعادلها.

أنشئ الصندوق سنة 2012 بهدف حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد المضاربة المقيدة وتوظيفها لشراء أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء، حيث يتم تأجيرها لوزارة المالية عن طريق إجارة تشغيلية تنتهي بعرض الأصول للبيع في السوق بالسعر الجاري، بحيث يمكن لوزارة المالية الدخول في منافسة الشراء مع

الآخرين. (بنك السودان المركزي، 2014، صفحة 77) تجدر الإشارة إلى أنه بدأ العمل بصكوك (نور) سنة 2012 وانتهى في سنة 2013. (شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، 2015، صفحة 18)

1. **صكوك صندوق الذهب (بريق):** هي عبارة عن صكوك قصيرة الأجل تم إصدارها بداية نوفمبر 2018 بواسطة شركة السودان للخدمات المالية نيابة عن بنك السودان المركزي، بموجب قانون سلطة تنظيم أسواق المال لسنة 2016 وقانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 2016، في حدود عام قابل للتجديد، وهي صكوك استثمارية قائمة على صيغة المضاربة المقيدة (شراء وبيع الذهب)، الهدف منها حشد المدخرات وتشجيع الاستثمار بتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين، وتوفير أداة لإدارة السيولة، بالإضافة إلى مساعدة بنك السودان المركزي في توفير موارد النقد الأجنبي وتطوير أسواق المال المحلية.

يوضح الجدول الآتي موقف صكوك (شهادات) صندوق الذهب (بريق) لسنة 2018.

الجدول 2: مبيعات شهادات صندوق الذهب (بريق) لسنة 2018

الجهة	عدد الشهادات المباعة	القيم (مليون جنيه)	المساهمة (%)
الشركات والصندوق	1,206.522	1,206.5	78.1
الجمهور	338.403	338.4	21.9
الإجمالي	1,544.925	1,544.9	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي، التقرير السنوي لسنة 2018، ص 82.

يتضح من الجدول 02 أن الشركات والصندوق تأخذ النصيب الأكبر من الشهادات المباعة، فهي تستحوذ على 1206522 شهادة بنسبة مساهمة 78.1% من إجمالي الشهادات المباعة، بينما كان نصيب الجمهور 338403 شهادة بنسبة مساهمة 21% من إجمالي الشهادات المباعة.

4. آثار الابتكار المالي الإسلامي (الصكوك الإسلامية الحكومية) على اقتصاد السودان

تعد تجربة إصدار الصكوك الإسلامية في السودان رائدة ومميزة خاصة في مجال صناعة الصكوك الحكومية السيادية، والتي كانت من بين أهم أهدافها تعبئة الموارد لتمويل عجز الموازنة العامة وتمويل الأصول والمشاريع الحكومية، وفي نفس الوقت أداة مستوفية للمتطلبات الشرعية تصلح لإدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي، والتي

يعمل بها بنك السودان المركزي فيما يُعرف بعمليات السوق المفتوحة للتحكم في عرض النقود. (سليمان و بن زيد، 06،05 ماي 2014، صفحة 16)

نستعرض فيما يلي أهم الآثار الاقتصادية التنموية للصكوك الإسلامية الحكومية بالسودان، لمعرفة مدى تحقيق هاته الصكوك للأهداف التي ابتكرت من أجلها، ومن ثمة معرفة مدى قدرة البنوك الإسلامية على تعويض التمويل التقليدي، من خلال منتجاتها المالية المبتكرة.

1.4 تعزيز التمويل المصرفي: تساهم الصكوك الإسلامية الحكومية بمختلف أشكالها في زيادة تدفقات التمويل المصرفي لدولة السودان، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يبين تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية في سنة 2018 مقارنة بسنة 2010.

الجدول 3: تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية (مقارنة بين سنتي 2010 و2018)

الوحدة: مليون جنيه سوداني

الصيغة	2010	النسبة من إجمالي التمويل	2018	النسبة من إجمالي التمويل
المرابحة	114741	%54.7	787053	%55
المشاركة	19819	%9.4	91965	%6.4
المضاربة	14800	%7.1	75603	%5.3
السلم	2576	%1.2	20302	%1.4
المقاولة	22955	%10.9	264178	%18.4
الإجارة	522	%0.3	10582	%0.7
الاستصناع	-	-	11147	%0.8
القرض الحسن	-	-	5440	%0.4
أخرى	34515	%16.4	165607	%11.6
إجمالي التمويل	209928	%100	1431876	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لسنة 2010، ص55؛ التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لسنة 2018، ص63.

في قراءة للجدول رقم 03 يتضح أن التمويل المصرفي بصيغ المرابحة يأخذ الحصة الكبيرة من إجمالي التمويل، بحيث ارتفعت قيمته من 114741 مليون جنيه (بنسبة 54.7% من إجمالي التمويل المصرفي)

سنة 2010 إلى 787053 مليون جنيه (بنسبة 55% من إجمالي التمويل المصرفي) سنة 2018، يليه التمويل بصيغة المقاولة، ثم المشاركة والمضاربة، ثم السلم والإجارة.كما تتضح أيضاً مواصلة ابتكار صيغ جديدة للتمويل المصرفي السوداني، كابتكار صيغتي الاستصناع و القرض الحسن بداية سنة 2018.

2.4 تمويل عجز الموازنة العامة وإدارة السيولة: بحيث استطاعت صكوك المشاركة الحكومية (شهامة) أن توفر لوزارة المالية، موارد مالية حقيقة ضخمة لسد العجز في الموازنة العامة للسودان، ولتوضيح ذلك ندرج الجدول الآتي الذي يبين مساهمة صكوك المشاركة الحكومية (شهامة) في تمويل عجز الموازنة خلال سنتي (2012-2015).

الجدول 4: مساهمة (شهامة) في تمويل عجز الموازنة خلال سنتي 2012 و2015

	العجز الكلي (مليون جنيه)	مساهمة شهامة في تمويل (مليون جنيه)	نسبة مساهمة شهامة في تمويل العجز (%)
2012	76534	18863	%24.6
2015	69764	26112	%37

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لسنة 2013، ص112؛ والتقرير السنوي لبنك السودان المركزي لسنة 2015، ص 109.

يتضح جلياً من الجدول رقم04 مساهمة صكوك المشاركة الحكومية (شهامة) بنسب معتبرة في تمويل عجز الميزانية، وهو ما يؤكد دور هذه الصكوك في تحقيقها للأهداف التي أنشأة من أجلها.

أما في **جانب إدارة السيولة** فتُعتبر الشهادات والصكوك بالنسبة لبنك السودان المركزي، أهم أدوات السياسة النقدية للتحكم في إدارة السيولة في الاقتصاد عبر مزادات البيع والشراء في عمليات السوق المفتوحة.(راجع الملحق رقم 01)

3.4 تمويل المشاريع التنموية: لقد ساهمت صكوك الاستثمار الحكومي (صرح) في تمويل مشاريع التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بمختلف ولايات السودان، والجدول التالي يبين قطاعات التنمية الممولة عبر الصكوك للفترة (2005-2012).

الجدول 5: قطاعات التنمية الممولة عبر صكوك الاستثمار الحكومي (صرح)

القطاع	المبلغ (مليون جنيه)	النسبة %
الخدمات (مياه، صحة، تعليم)	786.39	% 28.67
البنى التحتية الأساسية	638.66	% 23.28
المشاريع الإنتاجية	229.57	% 8.37
مشاريع أخرى (تنموية)	129.87	% 4.73
تدفقات نقدية لوزارة المالية	839.28	% 30.6
المعلوماتية	40.47	% 1.47
أخرى	78.34	% 2.85
الإجمالي	2.742.58	%100

المصدر: بدر الدين قرشي مصطفى، التجربة السودانية في إدارة السيولة (تطبيق عمليات السوق المفتوح عبر الصكوك الحكومية)، شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، الخرطوم، أوت 2009، ص06.

يتضح من الجدول 05 أن الموارد المحققة من إصدارات صكوك (صرح) بلغت 2742.58 مليون جنيه سوداني، خلال الفترة (2005-2012)، تم توجيه 28.67% منها إلى قطاع الخدمات (مياه صحة، تعليم)، وتم توجيه 23.28% منها إلى مشاريع البنية الأساسية (الطرق مطار الخرطوم الجديد، السكة الحديدية، النقل النهري)، بينما بلغ نصيب القطاعات الإنتاجية (الزراعة والري) نحو 8.37%، وكان نصيب المعلوماتية (التلفزيون والإذاعة السودانية) نحو1.74%، وبشكل عام حققت صكوك صرح الاستقرار خاصة للمجتمعات الريفية، وذلك عن طريق توفيرها الخدمات الأساسية المتعلقة بحفر الآبار، وبناء الوحدات التعليمية والصحية، وفي هذا الصدد يُعتبر سد مروي السوداني نموذجاً رائداً في مجال التمويل بالصكوك، حيث مول جزئياً من قبل الحكومة السودانية بصكوك إجارة، كما ساهم في إحداث نقلة نوعية من خلال تخفيض فاتورة الكهرباء للقطاع الزراعي بما يقارب 30%، بالإضافة إلى مضاعفة رقعة الأراضي الزراعية وتحسين خطوط الملاحة الجوية.

وفيما يلي نماذج عن المشاريع المنفذة عبر الصكوك الاستثمارية الحكومية، نوضحها في الجدول التالي:

الجدول 6: أمثلة عن المشاريع المنفذة عبر الصكوك الاستثمارية الحكومية بالسودان

القطاع	المشروع
القطاع	مشروع البيوت المحمية بولاية القضارف؛ تمويل الآلات (الحصادات) الزراعية الجزيرة؛ طلمبات مشروع

الزراعي	السوكي.
قطاع الخدمات (مياه، صحة، تعليم)	محطة المياه بمطار الخرطوم الجديد؛ مشرع سد مروي؛ المشاريع المصاحبة لمشروع سد مروي (مدينة السد)؛ محطات مياه بولاية الجزيرة؛ مشروع الحفائر بالبطانة؛ تمويل بعض الأجهزة الطبية في إطار برنامج توطين العلاج بالداخل؛ تأهيل وإعادة تأهيل مستشفى سوبا الجامعي؛ فصول دراسية بشمال كردفان؛ مشروع تأمين الكتاب المدرسي؛ مدرسة قلسا القرآنية.

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على التقارير السنوية لشركة الخدمات المالية المحدودة للسنوات 2009، 2012،2013، 2015.

4.4 تطوير نشاط سوق الخرطوم للأوراق المالية: لقد أسهمت الشهادات والصكوك الإسلامية الحكومية السودانية بقدر كبير في زيادة نشاط سوق الخرطوم للأوراق المالية، نظراً لما وجدته هذه الصكوك من قبول كبير لدى الجمهور المستثمر والمتعاملين في السوق، وبذلك أصبحت نواة للأوراق المالية الإسلامية في السودان، فهي تمثل حسب تقارير سوق الخرطوم للأوراق المالية ما نسبته 95% من حجم التداول في السوق الثانوي. ويبن الجدول الآتي تطور نشاط تداول الصكوك والشهادات في سوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة 2010-2018.

الجدول 7: تطور نشاط تداول الصكوك والشهادات في سوق الخرطوم للأوراق المالية للفترة (2010-2018)

السنة	عدد الصكوك المتداولة	عدد الشهادات المتداولة
2010	1791114	4056906
2011	7333445	3892066
2012	5793575	9683324
2013	1447341	5116623
2014	1198891	9996076
2015	1068892	11222669
2016	724021	7924732
2017	1845930	19242070
2018	5448172	14731400

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للسنوات من 2010 إلى 2018.

يتضح من الجدول رقم07 أن حجم تداول الصكوك والشهادات خلال الفترة 2010-2018 عرف تذبذب بين الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى، بحيث سجلت الصكوك أعلى قيمة تداول لها سنة 2011 بـ 7333445 صك متداول، في حين سجلت الشهادات أعلى قيمة لها سنة 2017 بـ 19242070 شهادة متداولة.

5. خاتمة:

تمثل تجربة السودان في إصدار الصكوك الإسلامية الحكومية، تجربة رائدة في مجال الابتكارات المالية في إطار الصيرفة الإسلامية، فهي تعد محاولة جادة لتعزيز دعائم الصناعة المالية الإسلامية كونها دامت فترة زمنية طويلة، وأسهمت في تغطية نسبة كبيرة من عجز الموازنة وفي تنويع أدوات السيولة للجهاز المصرفي، وكذا تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة السودان، بالإضافة إلى تثبيت ركائز سوق الخرطوم المالية، وما لذلك من آثار ايجابية على الاقتصاد السوداني ككل.

نتائج الدراسة:

- أسهمت الصكوك الإسلامية الحكومية في زيادة التمويل المقدم من البنوك ورفع مستوى حجم تداولها في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- إن صكوك المشاركة التي أصدرها البنك المركزي السوداني، أسهمت في تنويع أدوات إدارة السيولة للجهاز المصرفي السوداني، وبالتالي يمكن القول أنها من بين أهم الابتكارات المالية التي نجحت في إدارة السيولة، وذلك لأنه يمكن بيعها بسهولة من خلال شركات الوكالة العاملة في سوق الأوراق المالية، كونها ذات ربحية عالية مقارنة بأوجه الاستثمار المختلفة، بالإضافة إلى تميزها بتدني المخاطر الاستثمارية؛
- عرف الابتكار المالي الإسلامي في السودان تطورات مستمرة تتماشى مع تطورات الصناعة المالية الإسلامية واحتياجات السوق المالي، فقد لاحظنا أنه تم ابتكار صيغة الاستصناع وصيغة القرض الحسن في سنة 2018 على سبيل المثال.

- لقد أثبتت تجربة السودان في إصدار الصكوك الإسلامية الحكومية، قدرة البنوك الإسلامية على ابتكار أدوات مالية بديلة لأدوات التمويل التقليدي، وهو ما يجعلها تمهد الطريق لتطوير الأفكار والاجتهادات الإسلامية في المجال المالي.

توصيات الدراسة:

يتعين على مختلف المصارف في العالم الإسلامي تني التجربة السودانية في انتهاج الابتكار المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، ويكون ذلك من خلال الآتي:

- السعي لاستحداث أدوات مالية ذات كفاءة عالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والعمل على تهيئة الظروف المناسبة لقيام سوق مصرفية بين المصارف الإسلامية، يتم من خلالها تداول مختلف المنتجات الإسلامية المبتكرة؛
- ضرورة ربط برامج إصدار الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بالخطط الحكومية المسطرة لتمويل المشاريع الاستثمارية؛
- ضرورة تطوير محفظة ملائمة من الأوراق المالية الحكومية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عالية السيولة بآجال مختلفة وجداول إصدار منتظمة؛
- تنشيط أسواق التداول الثانوية للأوراق المالية وفق ما تقره الشريعة من أدوات مالية مبتكرة، يمكن تداولها في هذه السوق؛
- العمل على استمرارية البحث عن مختلف طرق التمويل الجديدة، والكفيلة بتعزيز تطوير المنتجات والابتكارات المالية الإسلامية والابتعاد عن المحاكاة للمنتجات التقليدية.

5. قائمة المراجع:

- **المقالات:**

- بن ابراهيم الغالي، (جوان، 2015)، تشخيص واقع الابتكار المالي في ظل الصناعة المصرفية الإسلامية، *مجلة العلوم الإنسانية* (40)، الصفحات 51-68؛
- حسين عبد المطلب الأسرج، (ديسمبر، 2013)، واقع وآفاق الابتكار المالي في البنوك الإسلامية، *مجلة الدراسات المالية والمصرفية* (21(04))، الصفحات 22-24؛

- عبد الحليم غرب، (2009)، الابتكار المالي في البنوك الإسلامية: واقع وآفاق، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير* (09)، الصفحات 221-240؛
- عبد القادر بريش، و زينب خلدون، (2016)، الابتكار المالي في التمويل وأهميته في تحقيق كفاءة وفعالية أداء البنوك الإسلامية، *مجلة الاقتصاد والمالية* (03)، الصفحات 32-41؛
- يوسف قاشي، و زينب خلدون، (أفريل، 2018)، الابتكار المالي في الصناعة المصرفية الإسلامية وأهميته في دعم التنمية الاقتصادية، *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة* (عدد خاص المجلد 02)، الصفحات 186-194.

- **المداخلات:**

- سعيد بوهراوة، (01، 02 نوفمبر 2016)، الابتكار في الاستثمار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية، *المؤتمر العالمي الحادي عشر لعلماء الشريعة في المالية الإسلامية: سوق رأس المال الإسلامي والمصرفية الإسلامية: تقويم القضايا العالقة*، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية؛
- ناصر سليمان، و ربيعة بن زيد، (05،06 ماي 2014)، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر، *ملتقى دولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية*،سطيف- الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف 1؛
- هاجر سعدي، و لامية لعلام، (05، 06 ماي 2014)، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية- العقود المركبة نموذجاً، *ملتقى دولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية*. سطيف- الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف 1؛

- **التقارير:**

- بنك السودان المركزي، (2018)، *التقرير السنوي لسنة 2018*،السودان: بنك السودان المركزي؛
- بنك السودان المركزي، (2014)، *التقرير السنوي لسنة 2014*، السودان: بنك السودان المركزي؛
- شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، (2015)، *التقرير السنوي السابع*، السودان: شركة السودان للخدمات المالية المحدودة.

- **مواقع الانترنيت:**

- شركة السودان للخدمات المالية المحدودة (2019)، *تقييم أداء الصكوك الحكومية في السودان وأثره على الاقتصاد الوطني للفترة من 1998 حتى 2012*، تاريخ الاسترداد 25 10، 2019، من: http://www.shahama-sd.com/ar/reports-studies
- قرشي مصطفى بدر الدين (أوت، 2009)، *التجربة السودانية في إدارة السيولة (تطبيق عمليات السوق المفتوح عبر الصكوك الحكومية)*، تاريخ الاسترداد 24 10، 2019، من: http://www.shahama-sd.com/ar/reports-studies

6. ملاحق:

عمليات السوق المفتوح للشهادات والصكوك للفترة من 2009/9/13م وحتى 2013/7/31م

(شهادات شهامة) **شهادة**

السنة	عمليات البيع	عمليات الشراء	ملاحظات
2009م	337,967	89,246	ابتداءً من 2009/9/13
2010م	1,848,044	4,749,029	
2011م	2,650,378	2,523,425	
2012م	5,074,430	3,139,003	
2013م	2,861,904	1,851,231	حتى 2013/7/31م

(شهادات صرح) شهادة

السنة	عمليات البيع	عمليات الشراء	ملاحظات
2009م	684,000	507,204	ابتداءً من 2009/9/13
2010م	1,435,130	508,121	
2011م	1,664,788	1,255,560	
2012م	1,882,322	3,086,223	
2013م	422,105	854,441	حتى 2013/7/31م

(شهادات شاشة) شهادة

السنة	عمليات البيع	عمليات الشراء	ملاحظات
2013م	840,890	93,720	حتى 2013/7/31م

(شهادات شامة) شهادة

السنة	عمليات البيع	عمليات الشراء	ملاحظات
2011م	565,998	453,578	
2012م	672,465	448,327	
2013م	61,504	182,132	حتى 2013/7/31م

جودة القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي
-دراسة حالة مجمع الأوراسي الجزائر للفترة (2017–2018)-

Quality of financial statements under the application of the financial accounting system
Case Study of Eurasian Complex Algeria for the period (2017-2018)

صحراوي إيمان[1]، يبالة فريد[2]

[1] جامعة الجزائر 3، sahraoui.imane@univ-alger3.dz

[2] جامعة الجزائر 3، Yebbalaf.fy@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/02/07 تاريخ القبول: 2020/03/03 تاريخ النشر: 2020/03/14

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية، حيث أن إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية يسمح بتوفير معلومات مالية ذات جودة عالية.

و قد تبين من دراسة حالة مجمع الأوراسي الجزائر للفترة (2017–2018) أن المؤسسة التزمت إلى حد كبير بمتطلبات النظام المحاسبي المالي فيما يخص إعداد وعرض القوائم المالية و يتوافق مع ما هو منصوح من طرف معايير المحاسبة الدولية، وهو ما نتج عنه قوائم مالية تتضمن معلومات ذات جودة عالية يتم الاعتماد عليها من طرف جميع الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة في اتخاذ القرارات الرشيدة.

كلمات مفتاحية: القوائم المالية، النظام المحاسبي المالي، معايير المحاسبة الدولية، جودة المعلومات المالية.

تصنيفات JEL : M41.

Abstract:

The purpose of this study is to highlight the impact of the application of the financial accounting system on the quality of financial statements. The preparation of the financial statement in accordance with the financial accounting system inspired by the International Accounting Standards allows the provision of high quality financial information.

And it was clear from the case study of the Eurasian Complex Algeria for the period (2017-2018) that the company has largely adhered to the requirements of the financial accounting system with regard to the preparation of financial statements and is consistent with what is provided by international accounting standards, which resulted in financial statements that include High quality information that is relied upon by all parties that the company deals with in making rational decisions.
Keywords: : Financial Statements; Financial Accounting System; International Accounting Standards; Quality of financial information.
Jel Classification Codes: M41.

المؤلف المرسل: صحراوي إيمان، الإيميل: sahraoui.imane@univ-alger3.dz

1. مقدمة:

شهدت العقود الأخيرة تطورا اقتصاديا هائلا أدى إلى انتشار الشركات متعدّدة الجنسات واتساع نشاطها عبر العالم، و قد كان لذلك الأثر البليغ على الاقتصاد العالمي، و توسعت بذلك الفرص الاستثمارية والتمويلية للشركات على المستوى الدولي، و لكن التمتع بهذه الفرص يتطلب استيفاء مجموعة من الضوابط في شكل و محتوى القوائم المالية المعروضة للمؤسسات الاقتصادية.

وباعتبار القوائم المالية أهم مخرجات النظام المحاسبي فالمعلومات المالية التي تحتويها يجب أن تكون مفيدة لمستخدميها، حيث أن أصحاب المصالح يطلبون معلومات ذات جودة عالية تساعدهم في إجراء المقارنات والدراسات والتحليلات اللازمة من أجل اتخاذ قرار اقتصادي رشيد، وذلك من خلال ضرورة توفرها على بعض الخصائص التي تضمن ذلك كالملاءمة والموثوقية والقابلية للفهم والمقارنة. وهذا ما دفع بالجمعيات والمنظمات المهنية إلى محاولة تعميم تطبيق معايير المحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) التي تهدف إلى توفير معلومة مالية تعكس الواقع الاقتصادي.

والجزائر ليست بمعزل عن التغيرات المحاسبية العالمية، ولهذا تبنت النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية منذ سنة 2010 بهدف توفير قوائم مالية تعد وفق معايير محاسبية دولية بهدف الحصول على معلومات مالية ذات جودة عالية تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

طرح الإشكالية: انطلاقا مما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية في تحقيق جودة القوائم المالية لمجمع الأوراسي الجزائر خلال سنة 2017 و 2018؟

فرضيات البحث: وللإجابة عن الأسئلة الفرعية و من أجل الإلمام بإشكالية الموضوع ننطلق من الفرضيات التالية:

-القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تمكن المستخدمين لها من القراءة الجيدة لها لأنها تتسم بالدقة والشفافية.

-النظام المحاسبي المالي يتوافق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية، حيث تهدف معايير المحاسبة الدولية إلى توفير معلومات مالية متضمنة في القوائم المالية ذات جودة عالية يستفيد منها الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة.

-تلبي القوائم المالية لمجمع الأوراسي احتياجات مختلف مستخدمي القوائم المالية وخاصة الأطراف الخارجية.

أهداف البحث: من الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها ما يلي:

-تسليط الضوء على أهمية القوائم المالية التي ألزم بتطبيقها النظام المحاسبي المالي الموافق لمعايير المحاسبة الدولية.

-معرفة كيفية الاستفادة من تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة والمساعدة على اتخاذ القرارات من خلال دراسة حالة مؤسسة اقتصادية.

منهجية البحث: من أجل معالجة إشكالية الدراسة وتحصيل أبعادها النظرية والتطبيقية قمنا باستخدام المنهج الوصفي قصد الإلمام بكافة الجوانب النظرية لموضوع الدراسة اعتمادا على مجموعة من: الكتب، الرسائل العلمية، الملتقيات والمقالات العلمية، كما استخدمنا أسلوب دراسة حالة من خلال تحليل القوائم المالية لمجمع الأوراسي الجزائر للفترة (2017-2018).

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي:

خصصت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار خاص بالقوائم المالية وهو المعيار المحاسبي الدولي الأول **IAS 1** **"عرض القوائم المالية"**، كما تناول المعيار المحاسبي الدولي السابع **IAS 7** أسس عرض جدول تدفقات الخزينة.

2. 1.1 المعيار المحاسبي الدولي الأول والمعيار المحاسبي الدولي السابع:

–المعيار المحاسبي الدولي الأول "IAS 1" "عرض القوائم المالية":يهدف المعيار المحاسبي الدولي الأول إلى عرض المعلومات المالية للأغراض العامة في شكل قوائم مالية، تسمح بإجراء عمليات المقارنة بين القوائم المالية لنفس المؤسسة بين فترات زمنية مختلفة أو مع القوائم المالية للمؤسسات المنافسة والتي تعمل في نفس قطاع النشاط المؤسسة. (شنوف، 2009، صفحة 134)

وحسب هذا المعيار يجب أن تكون المعلومات المالية المتضمنة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات مستخدميها، قابلة للمقارنة، بالإضافة إلى عدم المقاصة.وأن تقدم صورة صادقة عن المركز المالي للمؤسسة، وأن تكون محايدة، وأن تعكس الجانب الاقتصادي للأحداث وليس فقط الجانب القانوني.كما يجب أن تعدّ على أساس استمرارية نشاط المؤسسة، وعلى أساس محاسبة الالتزامات أو ما يسمى محاسبة الاستحقاق. (شنوف، 2009، صفحة 134)

–المعيار المحاسبي الدولي السابع "IAS 7": يهدف هذا المعيار إلى ضمان توفير المعلومات حول التغيرات في النقدية وما يعادلها للمؤسسة، أي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المؤسسة والتي تظهر في جدول يسمى **"جدول تدفقات الخزينة"**. (أبو نصار و حميدات، 2016، صفحة 100) حيث يبين هذا الجدول المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية التي تؤثر على خزينة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة(colmant & armand, 2013, p. 78) . وتلتزم المؤسسات بموجب المعيار المحاسبي الدولي السابع **"جدول تدفقات الخزينة"** بإعداد جدول للتدفقات النقدية وعرضها كجزء مكمل للقوائم المالية الأخرى للمؤسسات خلال فترة زمنية معينة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة) أبو نصار &حميدات , 2016, p. 100). وتصنف التدفقات النقدية وفقا لمصدرها إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية وتدفقات من الأنشطة الاستثمارية وتدفقات من الأنشطة التمويلية. وحسب المعيار المحاسبي الدولي

السابع يوجد طريقتان لعرض جدول تدفقات الخزينة وهما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، والاختلاف الموجود بين هاتين الطريقتين يكمن في كيفية حساب وعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وبالتالي يجب على المؤسسة الإفصاح عن التدفقات النقدية عن الأنشطة التشغيلية باستخدام أي من الطريقتين.

وحسب النظام المحاسبي المالي يقدم جدول تدفقات الخزينة إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

2. 1.1 ماهية القوائم المالية: لقد أوجب النظام المحاسبي المالي (SCF) بما يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS 1 "عرض القوائم المالية" والمعيار المحاسبي الدولي السابع IAS 7 "جدول تدفقات الخزينة" على المؤسسات إعداد وعرض القوائم المالية التالية:

-الميزانية: الميزانية هي قائمة تلخيصية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، فهي بمثابة مرآة عاكسة تبين ما لها من موجودات وممتلكات (استخدامات) وتسمى بالأصول وما عليها من مطاليب (موارد) وتسمى بالخصوم من قبل الملاك أو من قبل الغير ولهذا تسمى أيضا بقائمة المركز المالي (بن ربيع، حسياني، و صالحي، 2013، صفحة 425). وتتكون الميزانية من جانبين، الجانب الأول هو الأصول ويتكون من: الأصول المادية والمعنوية والمالية، المخزونات، أصول الضريبة، الزبائن والمدينون الآخرون والأصول الأخرى المماثلة، خزينة الأصول. والجانب الثاني هو الخصوم ويتكون من: الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية، الخصوم الجارية. (بن ربيع، حسياني، و صالحي، 2013، صفحة 426)

ويتم تصنيف الأصول حسب درجة سيولتها إلى أصول جارية وأصول غير جارية، أما بالنسبة للخصوم فيتم تصنيفها حسب درجة استحقاقها إلى خصوم جارية وأموال خاصة. (قتال و يوسفي، 2018، صفحة 217)

-جدول حساب النتيجة: هو عبارة عن وثيقة تلخيصية للأعباء والنواتج خلال الدورة المحاسبية الجارية، يسمح بإبراز نتيجة الدورة سواء كانت ربحا أو خسارة، ويمكن تحليل الأعباء في حساب النتائج حسب الوظيفة أو حسب الطبيعة. (شنوف، 2009، صفحة 80)

-جدول تدفقات الخزينة: هو جدول يوفر معلومات عن التحصيلات والمدفوعات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة. (الوقاد، 2011، صفحة

233)كما يعتبر أداة تسيير وتحليل، تسمح بقراءة وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، و قياس التدفقات النقدية المتولدة خلال السنة.(colmant & armand, 2013, p. 78)

–جدول تغير الأموال الخاصة: هو جدول يقدم حالة تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية ويمكن عرض وتقديم أهم العناصر التي يتضمنها هذا الجدول: النتيجة الصافية، حركة رأس المال (زيادة، نقصان، استرجاع)، مكافآت رأس المال (توزيع الحصص)، نواتج وأعباء سجلت مباشرة، تغيرات في الطرائق المحاسبية أو تصحيح أخطائها أثر مباشر على رأس المال. (شنوف، 2009، صفحة 80)

–الملحق: يتضمن الملحق جداول تفسيرية تبين السياسات والطرق المحاسبية المستعملة بالإضافة إلى المعلومات التوضيحية والضرورية عن الميزانية وجدول حساب النتيجة وجدول تدفقات الخزينة. (بن ربيع، حسياني، و صالحي، 2013، صفحة 425)

ويتم إعداد القوائم المالية المذكورة سابقا من طرف مسيري المؤسسات، ويجب أن تعد في أجل أقصاه ستة (06) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية، كما توفر معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة. (بن ربيع، حسياني، و صالحي، 2013، صفحة 425)

2.2 أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية:

2.2.1 جودة المعلومات المالية: يقصد بجودة المعلومات المالية تلك الخصائص النوعية التي يجب أن تتمع بها المعلومات المالية، حتى تكون مفيدة لمستخدميها وتساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة (الجعارات، 2012، صفحة 192).

و لقد قسم الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة إلى خصائص نوعية أساسية وخصائص نوعية ثانوية:

–الخصائص النوعية الأساسية: وتشمل الملاءمة والتمثيل الصادق.

الملاءمة: وتعني هذه الخاصية قدرة المعلومات المالية على التأثير في قرارات مستخدمي المعلومات المالية، وبالتالي يتم الاعتماد عليها في تقييم الأحداث الماضية والمستقبلية.(michailesco, 2010, p. 2)

التمثيل الصادق: حتى تمتلك المعلومات صفة الموثوقية يجب أن تكون خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، مما يسمح بتقديم صورة صادقة عن وضعية المؤسسة.(michailesco, 2010, p. 2)

-الخصائص النوعية الثانوية: وتشمل القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب والقابلية للفهم.

القابلية للمقارنة: يجب أن يكون مستخدمو القوائم المالية قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الآداء، كما يجب أن يكون باستطاعتهم مقارنة القوائم المالية للمؤسسات الأخرى من أجل أن يقيموا مراكزها المالية النسبية، والآداء والتغيرات في المركز المالي.. (نوي، 2013، صفحة 36)

القابلية للتحقق: يقصد بخاصية القابلية للتحقق وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس أساليب القياس بأن يتوصلوا إلى نفس النتائج، فإذا وصلت أطراف خارجية مثل محاسبون آخرون أو مدققون مستقلون إلى نتائج مختلفة، فهذا يدل أن المعلومات المتضمنة في القوائم المالية غير قابلة للتحقق وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها. (حلوى حنان، 2017، صفحة 77)

التوقيت الملائم: و يقصد بهذه الخاصية توفر المعلومات المالية في الوقت المناسب وقت الحاجة إليها، أي يجب الحصول على المعلومات من طرف مستخدميها قبل أن تفقد منفعتها وقدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات، حيث أن عملية اتخاذ القرارات محددة دائما بفترة زمنية معينة، و يختلف التوقيت المناسب (الملائم) مع اختلاف طبيعة القرار، فبعض القرارات تستلزم سرعة أثر في الحصول وتوفير المعلومات عن غيرها من القرارات ويعتبر عامل الوقت في نشر المعلومة المالية مهما جدا للحصول على معلومات مالية ذات جودة عالية. (بن بخمة و برحال، 2017، صفحة 157)

القابلية للفهم: وتتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومات للفهم من قبل مستخدميها، ويشترط في مستخدمي القوائم المالية توفر مستوى معقول من المعرفة في النشاطات الاقتصادية والمحاسبية. (michailesco، 2010، صفحة 2)

2.2.2 جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي:

النظام المحاسبي المالي ومن خلال إطاره التصوري قد حدد أربعة خصائص نوعية يسمح توفرها بجعل المعلومات المنشورة في القوائم المالية ذات جودة عالية وتلبي احتياجات مستخدميها وهي: الملاءمة أو الدلالة، الدقة أو المصداقية، القابلية للمقارنة، الوضوح أو القابلية للفهم. وهو ما يبين أن الهدف من تبني النظام المحاسبي المالي الموافق لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (**IAS/IFRS**) هو خدمة مستعملي القوائم المالية لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الرشيدة. (بوزوينة، 2018، صفحة 49)

وقد تم اقتباس الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي من الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (**IASB**)، و تم إدراجه ضمن النظام المحاسبي المالي بموجب المادة 6 من القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي (**SCF**). (مرحوم، 2020، صفحة 117)

القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي يتم إعدادها وفق مبادئ وقواعد محاسبية جديدة، مما يسمح بتوفير معلومات متنوعة تظهر الواقع المالي والاقتصادي للمؤسسة، كما يعتبر تصنيف أصول وخصوم الميزانية إلى عناصر جارية وعناصر غير جارية مفيدا بالنسبة للمؤسسة، حيث يسمح بتوفير معلومات جديدة وغنية يتم استخدامها في اتخاذ القرارات. كما يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات مهمة عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المؤسسة، حيث يبرز الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة سواء كانت أنشطة تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية.

وللاستفادة من القوائم المالية لابد من تحليل المحتوى المعلوماتي لهذه القوائم بمختلف أساليب التحليل وذلك بغرض الحصول على معلومات مفيدة وملائمة لاتخاذ القرارات، حيث أن الأرقام والبيانات المتضمنة في القوائم المالية لا يمكن الاعتماد عليها لوحدها، بل يجب تحويل هذه الأرقام إلى معلومات يتم الاعتماد عليها من طرف مستخدمي القوائم المالية.

3. دراسة تحليلية للقوائم المالية المعدّة وفق النظام المحاسبي المالي في مجمع الأوراسي الجزائر لسنة 2017 و 2018

بعدما تطرقنا في الإطار النظري لهذه الدراسة لمختلف المفاهيم المتعلقة بالقوائم المالية وجودة المعلومات المالية المتضمنة في القوائم المالية، سنحاول في الجانب التطبيقي دراسة القوائم المالية لمجمع الأوراسي لسنة 2017 و 2018 ومن ثم تحليل النتائج المتحصل عليها.

1.3 مجتمع الدراسة وعينتها: تتمثل عينة الدراسة في المؤسسة الاقتصادية التي وقع عليها اختيارنا في الدراسة، وهي مجمع الأوراسي وهي المؤسسة الوحيدة المدرجة في بورصة الجزائر في قطاع نشاطها.

مؤسسة التسيير الفندقي "سلسلة الأوراسي" (EGH EL-AURASSI) تتكون من أربع وحدات فندقية، حيث يقع ثلاث منها في الجنوب الشرقي والغربي والمتعلقة منذ 01 جانفي 2010 بسلسلة الأوراسي بقرار من مجلس مساهمات الدولة يوم 04 أكتوبر 2009. وتضم هذه السلسلة فندق الريم ببني عباس، فندق المهري في ورقلة، فندق البستان في المنيعة وكذا فندق الأوراسي في العاصمة.

تم افتتاح فندق الأوراسي الخمس نجوم (05) وافتتح للعملاء في 02 مايو 1975 ، وهو جزء من تراث الشركات الوطنية. تم تقديم فندق الأوراسي في سوق الأوراق المالية في عام 1999.

و يقع الأوراسي في وسط الجزائر العاصمة على بعد 15 كم من مطار الجزائر الدولي (هواري بومدين). ويتم تقديم الأخير بواسطة خدمة النقل المباشر المقدمة من الفندق.

2.3 أداة الدراسة التطبيقية: تتمثل أداة الدراسة التي اعتمدنا عليها الدراسة التطبيقية في تحليل محتوى التقارير المالية لمجمع الأوراسي لسنة 2017 و 2018، حيث تقوم المؤسسة بنشر القوائم المالية للمؤسسة خلال 6 أشهر الأولى بعد إقفال السنة المالية وهو ما يتوافق مع متطلبات النظام المحاسبي المالي، بهدف سهولة الاضطلاع عليها من طرف كل الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة وإمكانية تحليلها.

3.3 عرض وتحليل القوائم المالية لمجمع الأوراسي الجزائر لسنة 2017 و 2018:

يقوم مجمع الأوراسي الجزائر (التسيير الفندقي) بنشر قوائمه المالية عبر الموقع الالكتروني لبورصة الجزائر خلال شهر جوان بعد اقفال السنة المالية السابقة. وتتمثل القوائم المالية التي تعرضها المؤسسة في:

الميزانية وجدول حساب النتيجة حسب الطبيعة، جدول التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة وجدول تغيرات الأموال الخاصة. وسنعرض القوائم المالية لمؤسسة الأوراسي لسنة **2017** و **2018**.

1.3.3 عرض وتحليل ميزانية مجمع الأوراسي لسنة 2017 و 2018:

الجدول 1: أصول الميزانية لمجمع الأوراسي

الأصول	المبالغ الإجمالية	الاهتلاكات والمؤونات	المبالغ الصافية 2018	المبالغ الصافية 2017
الأصول غير الجارية:				
تثبيتات معنوية	67931704	57437657	10494047	14288300
تثبيتات عينية	13330233808	653169714	6747064093	7282885653
تثبيتات مالية	173657305	161198208	12459096	14022090
ضرائب مؤجلة على الأصل	110157269	-	110157269	104367180
مجموع الأصول غير الجارية	15211887099	6801805580	8410081519	8215484510
أصول جارية:				
مخزونات ومنتجات قيد	876582144	11816739	864765405	855804667
حسابات دائنة واستخدامات	1437583547	121945407	1315638140	1291432041
الموجودات وما شابهها	777746363	4461967	772184395	1218869349
مجموع الأصول	3091912055	139324114	2952587941	3366106058
المجموع العام	18303799155	6941129695	11362669460	11581590569

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية المالية لمجمع الأوراسي تم الاطلاع عليها من خلال الرابط الالكتروني:

www.cosob.org/etas.financiers-des-emmetteurs/بتاريخ: 2019/07/02.

الجدول 2: خصوم الميزانية لمجمع الأوراسي

الخصوم	2018	2017
الأموال الخاصة:		
رأس مال تم اصداره	1500000000	1500000000
علاوات و احتياطات	2688602621	2688602621
النتيجة الصافية	439611183	549187994
رؤوس أموال خاصة-الترحيل من جديد-	331811207	348292732
حصة الشركة المدمجة	4960025012	4886083348
مجموع الأموال الخاصة	**4960025012,30**	**4886083348**
الخصوم غير الجارية:		
القروض و الديون المالية	4267510756	4657002156
الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)	21905526	21905526
ديون أخرى غير جارية	984059	984059
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا	633008427	625640482
مجموع الخصوم غير الجارية	**4923408770**	**5305532225**
الخصوم الجارية:		
الموردون و الحسابات الملحقة	350697260	338675106
الضرائب	166861697	169656956
ديون أخرى	959303694	881305079
خزينة الخصوم	2373024	337853
مجموع الخصوم الجارية	**1479235677**	**1389974995**
المجموع العام للأصول	**11362669460**	**11581590569**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية المالية لمجمع الأوراسي تم الاطلاع عليها من خلال الرابط الالكتروني:

www.cosob.org/etas.financiers-des-emmetteurs/ بتاريخ: 2019/07/02.

-تحليل قائمة الميزانية: من خلال الميزانية التي أعدتها مؤسسة الأوراسي نلاحظ ما يلي:

-أعدت الميزانية في شكل جدول يضم دورتين، الدورة 2017 والدورة 2018، مما يعزز قابلية القوائم المالية للمقارنة.

-تضمنت الميزانية عمودا خاصا بالاهتلاكات والمؤونات.

-قسمت الأصول إلى أصول جارية وغير جارية، والخصوم إلى أموال خاصة، خصوم جارية وخصوم غير جارية وذلك وفقا لمبدأ السنوية.

-أدرجت الأصول في الميزانية حسب درجة السيولة أما الخصوم فحسب درجة الاستحقاق.

-تتضمن الميزانية الحد الأدنى من العناصر الواجب توفرها في الأصول والخصوم.

من خلال ما سبق ذكره نلاحظ أن ميزانية مؤسسة الأوراسي تتوافق كليا مع النظام المحاسبي المالي من حيث الشكل والمضمون، كما تتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي الأول.

وكذلك من خلال ميزانية مؤسسة الأوراسي نلاحظ ما يلي:

-ارتفعت قيمة التثبيتات المعنوية والعينية وكذلك التثبيتات المالية خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017.

-انخفاض طفيف في مخزونات المؤسسة خلال سنة 2018.

-ارتفاع قيمة الموجودات وما شابهها خلال سنة 2018.

-ارتفاع قيمة القروض والديون المالية الأخرى خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017.

مما سبق نجد أن ما هو معمول به من طرف المؤسسة فيما يخص الإعداد والإفصاح لقائمة الميزانية يتطابق مع ما هو منصوص عليه في النظام المحاسبي المالي، ويتوافق مع ما هو منصوح به من طرف معايير المحاسبة الدولية. مما يسمح بتوفير معلومات مفيدة يتم الاعتماد عليها من طرف جميع الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة في اتخاذ قراراتها.

2.3.3 عرض وتحليل جدول حساب النتيجة لمجمع الأوراسي لسنة 2017 و 2018:

الجدول 3: جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة لمجمع الأوراسي

البيان	2018	2017
رقم الأعمال	2721919757	2828910650
1-إنتاج السنة المالية	2721919757	2828910650
المشتريات المستهلكة	-493518944	-483867675
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	-137564665	-132279797
2-استهلاك السنة المالية	-631083610	-616147472
3-القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	2090836147	2212763177
أعباء العاملين	-634300590	-643042803
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	-78843729	-75478892
4-الفائض الاجمالي عن الاستغلال	1377691826	1494241481
النواتج العملياتية الأخرى	37059631	63473323
الأعباء العملياتية الأخرى	-88608168	-78986357
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات	-688249122	-785685915
استرجاع على خسارة القيمة و المؤونات	60893984	51313616
5-النتيجة العملياتية	698788151	744356147
النواتج المالية	15711741	10733210
الأعباء المالية	-169212870	-88448046
6-النتيجة المالية	-153501128	77724835

7-النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	545287022	666631312
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-105420502	-122556283
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	-255337	5112966
مجموع نواتج الأنشطة العادية	2835585113	2954420800
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-2395973930	-2405232806
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية	439611183	549187994
10-النتيجة الصافية للسنة المالية	439611183	549187994

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جدول حساب النتيجة لمجمع الأوراسي تم الاطلاع عليها من خلال الرابط الالكتروني:

www.cosob.org/etas.financiers-des-emmetteurs/بتاريخ: 2019/07/02.

-تحليل جدول حساب النتيجة: أعدت مؤسسة الأوراسي جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة، وهو يضم دورتي 2017 و 2018 مما يسهل إجراء عملية المقارنة بنتيجة صافية على التوالي 549 187 994دج و 439 611 183دج، حيث حققت ربحا خلال السنتين ولكن في سنة 2018 انخفضت النتيجة ب 109 576 811دج. كما تضمن كل عناصر الإيرادات والأعباء التي يجب إدراجها ضمنه.

كما نلاحظ أن المؤسسة أدرجت فيه كل العناصر التي يجب توضيحها من خلاله وهذا ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي الأول، وبالتالي فجدول حساب النتيجة في مؤسسة الأوراسي يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي الأول.

3.3.3 عرض وتحليل جدول تدفقات الخزينة لمجمع الأوراسي لسنة 2017 و 2018:

الجدول 4: جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة لمجمع الأوراسي

البيان	2018	2017
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية:		
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	3074523458	3093033914
تحصيلات أطراف أخرى	14138744	15289641
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين	-1860118450	-1715289184
مدفوعات أطراف أخرى	-12553385	-6917503
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة	-60219520	-13371820
الضرائب على النتائج المدفوعة	-149293456	-50135810
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	1006477391	1322609237
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	**1006477391**	**1322609237**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية:		
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	-742710143	-618370488

التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	17529400	19651310
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	-14367465	-1519595
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية	16031214	352376
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	212500	5499
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار	-723304494	-599880897
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل:		
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	-192880190	-331409420
التحصيلات المتأتية من القروض	384727875	3689732
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	-927853677	-459138191
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات	-1029477	7219191
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	**-737035469**	**-779638688**
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)	-453862573	-56910347
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية	1721862984	-1281699039
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية	1721862984	-1281699039
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	-56910347	-449415352
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	439611183	549187994

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة لمجمع الأوراسي تم الاطلاع عليها من خلال الرابط الالكتروني:

www.cosob.org/etas.financiers-des-emmetteurs/ بتاريخ: 2019/07/02.

-تحليل جدول تدفقات الخزينة: أعدت مؤسسة الأوراسي جدول التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة، وهي الطريقة المفضلة حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع وكذلك وفق النظام المحاسبي المالي. وتعتمد هذه الطريقة على احتساب التحصيلات والمدفوعات النقدية الفعلية للدورات الرئيسية الثلاث لنشاط المؤسسة بطريقة مباشرة.

ومن خلال جدول تدفقات الخزينة لمجمع الأوراسي نلاحظ ما يلي:

-تم إعداد جدول تدفقات الخزينة في شكل جدول يضم دورتين، دورة خاصة بالسنة الحالية (N) ودورة خاصة بسنة لاحقة (N-1)، مما يعزز خاصية قابلية المقارنة.

-تضمن جدول تدفقات الخزينة لمجمع الأوراسي الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها.

-جدول تدفقات الخزينة لمجمع الأوراسي يتوافق كليا مع النظام المحاسبي المالي من حيث الشكل والمضمون، كما يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي السابع.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية خلال سنوات الدراسة (2017،2018) بلغت القيم التالية على التوالي (1322609237، 1006477391) هذه النتائج توضح قدرة المؤسسة على خلق وتوليد تدفقات نقدية موجبة من خلال عمليات الاستغلال، وبذلك فهي مؤسسة ذات أداء جيد بسبب قدرتها على توليد سيولة معتبرة في هذا المستوى.

كما نلاحظ أن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية خلال سنوات الدراسة (2017،2018) بلغت القيم التالية على التوالي (599880897-، 1006477391)، إن صافي التدفق النقدي الاستثماري سالب في كل سنوات فترة الدراسة هو مؤشر جيد، لأن الأنشطة الاستثمارية لمجمع الأوراسي مستهلكة للنقدية وغير مولدة في الغالب، أي أن المؤسسة تستغل مواردها الذاتية في تنمية القدرة الإنتاجية والتنافسية وتحديد الطاقة الإنتاجية.

كما نلاحظ أيضا أن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية خلال سنوات الدراسة (2017،2018) بلغت القيم التالية على التوالي (779638688-، 779638688-) وهي قيم سالبة.

هذه النتائج توضح أن المؤسسة في وضعية مريحة على الرغم من أن قيم تغيرات الخزينة خلال سنوات الدراسة سجلت قيما سالبة (56910347-،599880897-).

4.3.3 عرض وتحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة مجمع الأوراسي لسنة 2017 و 2018:

الجدول 5: جدول تغيرات الأموال الخاصة لمجمع الأوراسي

البيان	رأس المال الاجتماعي	الاحتياطات والنتيجة	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	**1500000000**	**3101165896**	**4601165896**
تغيير الطريقة المحاسبية			
تصحيح الأخطاء الهامة		-9680542	-9680542
إعادة تقييم التثبيتات			
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حساب النتائج			
الحصص المدفوعة		-254590000	-25459000
زيادة رأس المال			
صافي نتيجة السنة المالية		549187994	549187994
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	**1500000000**	**3386083348**	**4886083348**
تغيير الطريقة المحاسبية			
تصحيح الأخطاء		**-19789519**	**-19789519**
إعادة تقييم التثبيتات			
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حساب النتائج			
الحصص المدفوعة		**-345880000**	**-345880000**
زيادة رأس المال			
صافي نتيجة السنة		439611183	439611183
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	**1500000000**	**3460025012**	**4960025012**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جدول تغيرات الأموال الخاصة لمجمع الأوراسي تم الاطلاع عليها من خلال الرابط الالكتروني:

www.cosob.org/etas.financiers-des-emmetteurs/بتاريخ: 2019/07/02.

-تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة:

لقد أعدت المؤسسة جدول تغيرات الأموال الخاصة وهي تتضمن كل المعلومات الواجب إظهارها فيها: النتيجة الصافية، حركة رأس المال (زيادة، نقصان، استرجاع)، مكافآت رأس المال (توزيع الحصص)، نواتج وأعباء سجلت مباشرة، تغيرات في الطرائق المحاسبية أو تصحيح أخطائها أثر مباشر على رأس المال.

وبالتالي فإنها تتوافق مع النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي الأول.

كما نلاحظ من خلال جدول تغيرات الأموال الخاصة لمجمع الأوراسي ارتفاع قيمة الاحتياطات والنتيجة خلال سنة 2018 بنسبة 2 % أي ما يعادل 73941664 دج مقارنة بسنة 2017.

4.3 جودة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع الأوراسي الجزائر للفترة (2017-2018):

نلاحظ من خلال تحليل القوائم المالية لمجمع الأوراسي للفترة (2017-2018) ما يلي:

-المؤسسة قد التزمت بشكل القوائم المالية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، كما تضمنت القوائم المالية الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنه في هذا القوائم، وبالتالي تحقق خاصية القابلية للفهم.

-جاهزية القوائم المالية في التاريخ المحدّد في النصوص القانونية، بالإضافة إلى تقديم معلومات حول التدفقات النقدية من خلال جدول التدفقات النقدية، وبالتالي توفر خاصية الملاءمة.

-تضمنت القوائم المالية بيانات مالية لسنة 2018 و سنة 2017 مما يسمح بإجراء المقارنات، بالإضافة ثبات الطرق المحاسبية المستخدمة من سنة إلى أخرى، وبالتالي توفر خاصية القابلية للمقارنة.

-مؤسسة الأوراسي تقوم بنشر قوائمها المالية في التقرير السنوي للتسيير ومن خلال موقع بورصة الجزائر خلال ستة الأشهر الأولى بعد قفل السنة المالية، أي أنها التزمت بمتطلبات النظام المحاسبي المالي فيما يخص تاريخ إعداد ونشر القوائم المالية، وبالتالي توفر خاصية التوقيت المناسب.

4. خاتمة:

تعتبر المعلومات المالية في وقتنا الحاضر ثروة هامة إذ أن التحكم والاستغلال الجيد لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية وضمانا لاستمرار وبقاء المؤسسة، وتؤدي القوائم المالية دورا هاما وفعالا يتمثل في تزويد المؤسسة بمعلومات جاهزة ودقيقة في الوقت المناسب تساعد على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

-القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تتسم بالمصداقية والشفافية، باعتبار النظام المحاسبي المالي يتوافق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية فيما يخص إعداد وعرض القوائم المالية، حيث تهدف معايير المحاسبة الدولية إلى توفير معلومات مفيدة ومتنوعة وذات جودة عالية يتم الاعتماد عليها في اتخاذ مختلف القرارات.

-الميزانية وجدول حسابات النتائج يعوّل عليهما كثيرا من قبل محلّلي القوائم المالية، نظرا لما تحتويه من معلومات تساعدهم في تكوين فكرة عن الوضعية المالية للمؤسسة وكذلك أداء المؤسسة سواء في الوقت الحالي أو التوقعات المستقبلية.

-تمكننا القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي من معرفة ومقارنة مبلغ عناصر القوائم المالية لسنتين متتاليتين (السنة الحالية والسنة الماضية)، كما تسمح لنا من معرفة طبيعة مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة وكذلك درجة المخاطرة، وهذا ما يسهل عملية القراءة والتحليل للقوائم المالية وكذلك تسهيل اتخاذ القرار.

-يوفر جدول التدفقات النقدية حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع معلومات مالية عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المؤسسة تلبي احتياجات مستخدميها وتساعد في اتخاذ القرارات.كما يعتبر أداة جد هامة ومفيدة للتحليل المالي والوقوف على تاريخ تطورات تدفقات الخزينة وسيولتها.

ومن خلال دراسة القوائم المالية لمجمع الأوراسي توصلنا إلى النتائج التالية:

-مؤسسة الأوراسي هي مؤسسة مدرجة في بورصة الجزائر، تقوم بنشر قوائمها المالية في موقع بورصة الجزائر خلال ستة الأشهر الأولى بعد قفل السنة المالية، حيث يمكن الاضطلاع على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية من طرف جميع الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة سواء كانت أطرافا داخلية أو خارجية وخاصة المستثمرين وتحليلها من طرفهم، وبالتالي الإفصاح عن معلومات تتميز بالشفافية و يتم توفرها في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

-قامت مؤسسة الأوراسي بإعداد قوائمها المالية المتمثلة في: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية وجدول تغيرات الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية. أي أنها التزمت بمتطلبات النظام المحاسبي المالي فيما يخص إعداد وعرض القوائم المالية، و بالتالي توفر معلومات مفيدة يستفيد منها الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة.

-حققت المؤسسة خلال سنة 2017 و 2018 نتيجة موجبة، وهذا يدل على أن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة.

-بلغت التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية خلال 2017 و 2018 قيم موجبة، وهذا ما يشير إلى أن وضعية الخزينة حسنة.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع، يمكن الخروج ببعض الاقتراحات:

-ضرورة الربط بين كل القوائم المالية التي تعدّها المؤسسة و ذلك لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف الخاصة بالمؤسسة لتعزيزها أو لمعالجتها.

-ضرورة الاهتمام بالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية باعتبار القوائم المالية تعد وفق معايير محاسبية دولية، حيث يجب على المؤسسات عدم الاكتفاء بإعداد القوائم المالية وحسب، بل استخدام المعلومات المتضمنة في القوائم المالية في اتخاذ القرارات السليمة والمبنية على معلومات ملائمة وموثوق بها.

5. قائمة المراجع باللغة العربية

المؤلفات:

1. بن ربيع حنيفة ، حسياني عبد الحميد ، و صالحي بلال. (2013). *الواضح في المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية*. المحمدية الجزائر: منشورات كليك.
2. حلوى حنان رضوان. (2017). *مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري للتطبيقات العملية)*. عمان الأردن: دار وائل للنشر.
3. الوقاد سامي محمد. (2011). *نظرية المحاسبة*. عمان الأردن: دار مسيرة للنشر والتوزيع.
4. شنوف شعيب. (2009). *محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية*. بن عكنون الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.
5. أبو نصار محمد ، و حميدات جمعة. (2016). *معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية -الجوانب النظرية والعملية-*. عمان الأردن: دار وائل للنشر.
6. مرحوم محمد الحبيب. (2020). *الإطار الفكري للنظام المحاسبي المالي الجزائري*. تلمسان الجزائر: النشر الجامعي الجديد.

الأطروحات:

1. بوزوينة هجيرة. (2018). الإصلاح المحاسبي بالجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية لاتخاذ القرار في ظل المعايير الدولية. *أطروحة دكتوراه* .قسم العلوم التجارية. جامعة البليدة 2. الجزائر.

المقالات:

1. الجعارات خالد جمال. (2012). وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة* .
2. نوي الحاج. (2013). مقاربة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*. العدد 9. 34-41.
3. بن بخمة سليمان ، و برحال عبد الوهاب. (2017). جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي وإشكالية الوصول إلى مستويات جودة الإعلام المالي داخل البيئة المؤسسية الجزائرية. *الآفاق للدراسات الاقتصادية* ، العدد الثاني، 150-164.
4. قتال عبد العزيز ، و يوسفي رفيق. (2018). دور الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في التشخيص المالي لمؤسسة الرويبة للمشروبات (2012-2015). *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة* ، العدد 4، 213-224.

مواقع الأنترنيت:

1. موقع بورصة الجزائر، التقارير المالية لمجمع الأوراسي لسنة 2017 و 2018 www.cosob.org/etas.financiers-des-emmetteurs/ بتاريخ: 2019/07/02.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages:

1. colmant bruno ، armand michel .(2013) .*les normes IAS-IFRS* .france: pearson.

Articles:

1. michailesco céline .(2010) .*qualité l'information comptable* . Contrôle de gestion et audit. Economica.france. N 540571.1-8.

ضرورة الإستفادة من التجارب الدولية للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر

The need to build on international experiences to advance the tourism sector in Algeria

قادري عبد القادر

جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، univ-mosta.dz@abdelkader.kadri

تاريخ الاستلام: 2020/01/02 تاريخ القبول: 2020/02/10 تاريخ النشر: 2020/03/14

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث موضوع السياحة العالمية ومؤشراتها الأساسية مع التركيز على الدروس المستفادة للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، متبعين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، مدعما ببيانات ميدانية تم رصدها من قبل هيئات عالمية، حيث خلص هذا البحث إلى وضع نموذج مقترح للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر على ضوء المؤشرات الإيجابية و التجارب الدولية الناجحة في مجال السياحة الدولية.

كلمات مفتاحية: سياحة، تنمية، استثمار، سائح، اقتصاد.

تصنيفات JEL : L83

Abstract:

This study aims to research the topic of global tourism and its basic indicators with a focus on lessons learned to promote the tourism sector in Algeria, We have followed the descriptive analytical approach that we have supported by field data monitored by international bodies, where this research has concluded to develop a proposed model for the advancement of the tourism sector in Algeria by the light of positive indicators and successful international experiences of the field of international tourism.

Keywords: Tourism; development; investment; tourist ; Economy.

Jel Classification Codes: L83

المؤلف المرسل: قادري عبد القادر، الإيميل: abdelkader.kadri@univ-mosta.dz

1. **مقدمة:**

يعتبر السفر من أقدم احتياجات الإنسان رغم بساطة الوسائل المتاحة للتنقل، المبيت الإطعام وغيرها، فالسفر دائما مرتبط بسعي الإنسان لتلبية احتياجاته الأساسية كالعيش، الغزو، الإكتشاف، والتعليم وغيرها، إلا أن التطور الذي عرفه العالم في مختلف مجال الإتصال والمواصلات والمجالات الأخرى، جعل من السفر وسيلة لتلبية الإحتياجات التقليدية للإنسان إضافة إلى الإستفادة من الخدمات الأخرى التي تساهم في راحته والترفيه عنه، أو ما يعرف بخدمات السياحة، حيث أصبحت السياحة في العالم قطاعا إقتصاديا قائما بحد ذاته ويساهم جنبا إلى جنب مع القطاعات الأخرى وبالتكامل معها في دعم النمو الإقتصادي للدول، وفي ظل الظروف الإقتصادية التي تمر بها الجزائر والقائمة على مورد اقتصادي واحد، كان لابد من دفع قطاع السياحة كأحد البدائل الإقتصادية التي يمكن للجزائر أن تحقق فيها ميزة نسبية نظرا لما تتوفر عليه من إمكانيات سياحة ضخمة إذا ما تم دعمها وتفعيلها بالشكل المناسب، لذا فمن المهم معرفة ما يدور في قطاع السياحة العالمية قصد المساعدة في بناء إستراتيجية فعالة قائمة على الإستفادة من التجارب الدولية ومتكاملة مع السياحة العالمية.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم مؤشرات السياحة الدولية وكيف يمكن الإستفادة منها لبناء استراتيجية سياحية فعالة في الجزائر؟

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته مما يلي:

- دراسة المؤشرات الإقتصادية وأثرها يساعد في مواجهتها والتعامل معها مستقبلا؛
- المساهمة الكبيرة للسياحة في مداخيل الإقتصاديات العالمية؛
- تعتبر السياحة من أهم القطاعات التي تدر العملة الصعبة على الدول المستضيفة؛
- يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات التي توفر مناصب شغل سواء لليد العاملة المؤهلة أو البسيطة؛
- النمو المتزايد للسياحة العالمية نتيجة التطور الكبير الذي يشهده العالم في تكنولوجيا الإتصال والمواصلات.

أهداف البحث:

- محاولة تشخيص البيئة السياحية العالمية في محاولة لإستقراء أثارها المرتقبة على مختلف دول العالم؛
- الوقوف على مدى التباين بين في توزيع عائدات السياحة العالمية بين مختلف دول وأقاليم العالم؛
- محاولة ابراز مزايا الإهتمام بالقطاع السياحي كأداة للتنمية الإقتصادية من خلال عرض المؤشرات الإقتصادية الهامة؛
- الوقوف على مدى تأثر السياحة العالمية بالأزمات الإقتصادية العالمية ؛
- محاولة إعطاء بيانات ومؤشرات لمساهمة القطاع السياحي في تحسين الوضع الإقتصادي لبعض الدول، حتى تكون نموذجا ميداني وحقيقي يمكن الإستفادة منه من قبل الدول الأخرى وعلى رأسها الجزائر.

2. اتجاهات السياحة العالمية مع الإشارة إلى حالة الجزائر

واصلت صادرات السفر العالمية ، التي تغطي نفقات المسافرين على السلع والخدمات أثناء إقامتهم في الخارج ، اتجاهها التصاعدي ، حيث نمت بنسبة 7 في المائة في عام 2018 ، و يرجع هذا إلى حد كبير إلى زيادة السياحة الدولية ، حيث شهد عام 2018، 1.4 مليار زائر (World Tourism Organization (UNWTO), 2019) عبر الأقاليم المختلفة في العالم.

1.2.تعريف السياحة:

هناك عدة تعاريف عبر الزمن للسياحة من أهمها:

يمكن تعريف السياحة بأنها: نشاط السفر بهدف الترفيه، وتوفير الخدمات المتعلقة بهذا النشاط (مطر، 2014، صفحة 17).

وتعرف أيضا بأنها: أنشطة الأشخاص المسافرين من أمكنتهم في أمكنة خارج أمكنة إقامتهم المعتادة لمدة لا تزيد عن سنة مستمرة، لقضاء إجازة أو للأعمال أو أغراض أخرى (العاني، 2008، صفحة 16).

أما جوير فرولر الألماني فيعرفها بأنها: ظاهرة من الظواهر العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والإستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة (كافي، 2014، صفحة 25).

أما العالم النمساوي هيرمان فون شوليرون فقد عرف السياحة على أنها: الإصطلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الإقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وإنتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة، أما جلاكسمان السويسري فقد عرف السياحة على أنها: مجموعة العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص الذي يتواجد بصفة مؤقتة وما بين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان (العزيز، 2008، صفحة 23).

أما منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية(O.E.C.D) فترى في السياحة أنها صناعة تعتمد على حركة السكان أكثر من البضائع (كافي، صناعة السياحة و الأمن السياحي، 2009، صفحة 14).

أما المجلس الإقتصادي والإجتماعي الفرنسي، فقد عرفها بأنها فن تلبية وإشباع الرغبات الشديدة والتنوع التي تدفع الإنسان إلى التنقل خارج مجاله اليومي...إلخ (الرحبي، 2014، صفحة 13)

كما تبنى الإتحاد الدولي لمنظمات السفر الرسمية عام 1968 المفهوم التالي: تعني السياحة حركة الأفراد والجماعات خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها لفترة تزيد عن أربع وعشرون(24) ساعة وتقل عن عام واحد (سعد، 2017، صفحة 9)

و خلصت منظمة السياحة العالمية إلى أن السياحة : تشتمل على أنشطة الأفراد المسافرين والباقين في أماكن خارج بيئتهم الاعتيادية ليس لأكثر من سنة كاملة لقضاء وقت الفراغ والعمال ولأغراض أخرى (International Labour Organization (ILO), 2013, p. 3).

كما عرفت الأمم المتحدة في تقريرها بعنوان: التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة 2008 بأن السياحة: تمثل ظاهرة اجتماعية، وثقافية واقتصادية متعلقة بانتقال الأشخاص إلى أماكن خارج محل إقامتهم المعتاد، وتكون المتعة هي دافعهم المعتاد، وقد تتضمن أو لا تتضمن الأنشطة التي يقوم بها الزائر معاملة سوقية، وقد تكون مختلفة عن أو مماثلة لتلك التي يقوم بها عادة في روتينه العادي للحياة، وإذا كانت مماثلة، فإن تواترها أو كثافتها تختلف عندما يكون الشخص مسافرا، وتمثل هذه الأنشطة أفعال وسلوكيات الأشخاص في التحضير لرحلة أو خلالها بوصفهم مستهلكين(الأمم المتحدة (الأمم المتحدة(UN)إدارة الشؤون الاقتصادية والإجتماعية، 2011، صفحة 1).

- تعريف السائح:

السائح هو زائر مؤقت يبقى في الدولة المقصودة للزيارة أو المكان المقصود مدة لا تقل عن 24سا ولا تزيد عن السنة الواحدة، وينحصر الغرض من زيارتهم في قضاء وقت الفراغ أو ممارسة أعمال تجارية (كافي، صناعة السياحة و الأمن السياحي، 2009، صفحة 16)، وينقسم إلى نوعين (International Labour Organization (ILO), 2013, p. 3):

- السائح المحلي: هو المقيم في بلد ما ويقوم بزيارة بلده؛
- السائح الدولي: هو زائر يقيم في بلد غير بلده لمدة ليلة واحدة على الأقل.
- المنتج السياحي:

يمثل المنتج السياحي مجموعة جوانب مختلفة)خصائص أماكن زيارة، ووسائط النقل، وأنواع أماكن الإقامة، والأنشطة المحددة في الوجهة المقصودة، إلخ(حول مركز اهتمام محدد، مثل الجولات في الأماكن الطبيعية، والحياة في المزارع، وزيارة المواقع التاريخية والثقافية، وزيارة مدينة معينة، وممارسة ألعاب رياضية محددة، والشواطئ....إلخ، ولا يتعلق هذا المفهوم للمنتج السياحي بمفهوم المنتج المستخدم في الإحصاءات الاقتصادية، بل بالأحرى بالمفهوم الذي يستخدمه المهنيون في مهنة السياحة لتسويق مجموعات شاملة أو وجهات مقصودة محددة (United Nations(UN) Department of Economic and Social Affairs, 2010, p. 26).

2.2. اتجاهات ونمو عدد السياح والعائدات السياحية الدوليين:

يمكن رصد اتجاهات عدد السياح الدوليين والعائدات السياحية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 1: تطور عدد السياح الوافدين والعائدات السياحية في العالم خلال الفترة 1995 و 2018

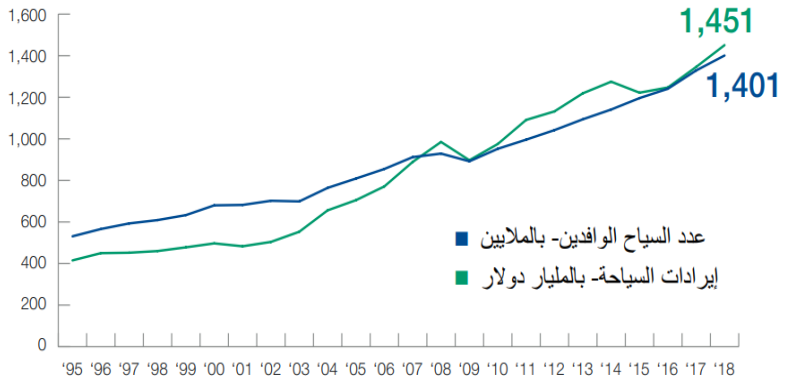

المصدر: (World Tourism Organization (UNWTO), 2019, p. 3)

على الرغم من الانتكاسات الموسمية، إلا أن معدل السياحة الدولية الوافدة والعائدات السياحية العالمية في زيادة مستمرة، ففي عام 1995 سجلت السياحة الدولية الوافدة 531 مليون سائحا فقط، ونما معدل الوصول إلى 680 مليونا عام2000 ، و 809 مليونا عام 2005 ، و 952 مليونا عام 2010 و 1193 مليونا عام 2015 .

و يتضح من الشكل رقم 1 أن عدد السياح الدوليين الوافدين وصل إلى 1401 مليون في عام 2018، وكان هذا أكثر بـ 79 مليون مما كان عليه في عام 2017، أي بزيادة قدرها تقريبا 6%، وهي نسبة كبيرة جدا، ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو في عدد السياح الدوليين في عام 2019 بمعدل 4% –5% .

كما نلاحظ من خلال الشكل رقم 1، ارتفاع عائدات السياحة الدولية التي حققتها الوجهات في جميع أنحاء العالم من 415 مليار دولار في عام 1995 إلى 495 مليار دولار في عام 2000، و1220 مليار دولار في عام 2016، وتتسق النتائج مع الاتجاه القوي في أعداد السياح الدوليين الوافدين منذ عام 1995، كما ارتفعت عائدات السياحة الدولية بنسبة 9% في عام 2018 لتصل إلى 1451 مليار دولار أمريكي على مستوى العالم ، أي بزيادة 119 مليار دولار عن عام 2017 حينما بلغ إجمالي العائدات 1332 مليار دولار .

أما بخصوص نمو عدد السياح الوافدين والعائدات السياحية عبر العالم خلال العقد الأخير فيمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(2): نمو عدد السياح الوافدين والعائدات السياحية في العالم(2008–2018)

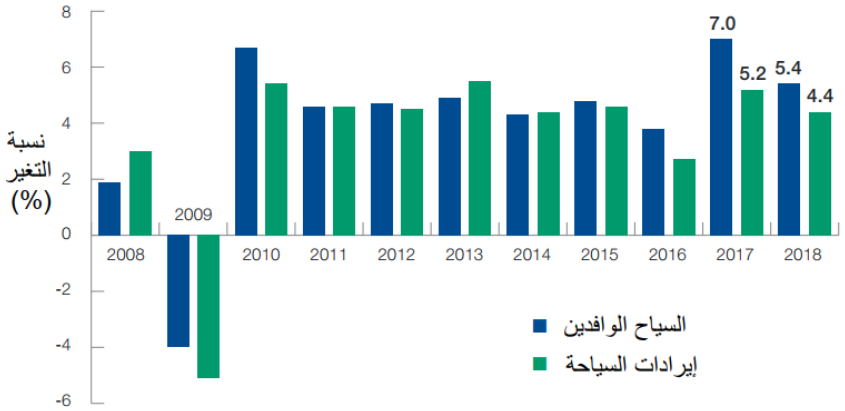

المصدر: (World Tourism Organization (UNWTO), 2019, p. 3)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه خلال العقد الأخير حققت السياحة الدولية نمو في عدد السياح الوافدين والعائدات السياحية عبر العالم ، حيث حافظ نمو السياح الوافدين والعائدات السياحية على معدل إيجابي خلال العقد الأخير فيما عدا انتكاسة سنة 2009 حينما حققت السياحة العالمية معدل نمو سلبي يقدر بـ – 5% بالنسبة للعائدات السياحية كما حقق نمو السياح الوافدين انخفاضا بـ 4% ، وتعزى هذه الإنتكاسة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 وما صاحبها، و كذلك من انتشار فيروس(H1N1) في عام 2009، ولكن سرعان ما عدا معدل النمو في الإرتفاع بعد تعافي الإقتصاد العالمي من تداعيات الظروف السابقة.

3.2. توزيع عدد السياح والعائدات السياحية عبر الأقاليم العالمية:

في عام 2018 وصل عدد السياح الدوليين الوافدين إلى 1401 مليون على مستوى العالم، كما بلغت القيمة الإجمالية للعائدات السياحية مبلغ 1451 مليار دولار، ويمكن رصد توزيع السياح الوافدين والعائدات السياحية عبر الأقاليم العالمية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 3 : توزيع السياح الوافدين والعائدات السياحية عبر الأقاليم العالمية خلال سنة 2018

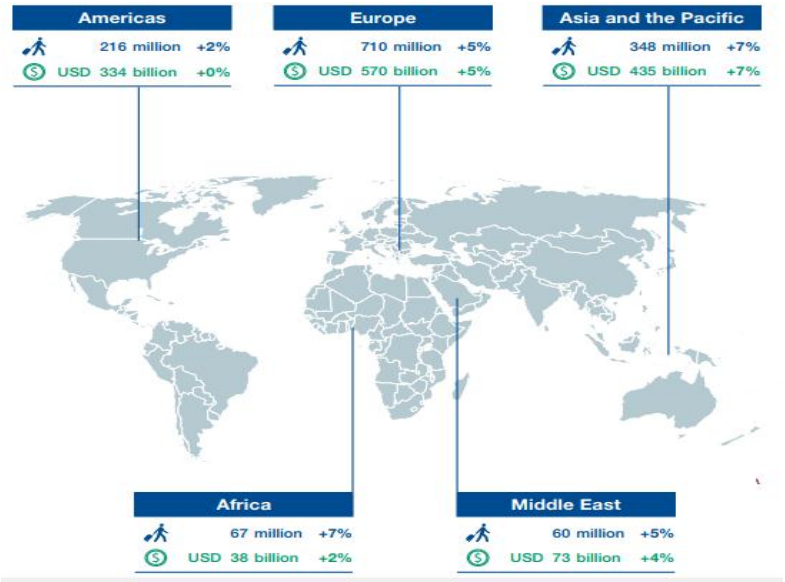

المصدر: (World Tourism Organization (UNWTO), 2019, p. 3)

يتضح من الشكل رقم 3 أن عدد السياح الدوليين الوافدين وصل إلى 1401 مليون على مستوى العالم في عام 2018، كما حصلت أوروبا على أكبر عدد من السياح الوافدين بقيمة 710مليون أي بنسبة 51% من إجمالي السياح الوافدين، تليها كل من آسيا وأوقيانوسيا بنسبة

25% أي بقيمة 348 مليون من إجمالي عدد السياح الوافدين، ثم تليها أيضا دول أمريكا بقيمة 216 مليون أي بنسبة 15%، أما إفريقيا فبلغ عدد السياح الوافدين إليها 67 مليون سائح في 2018 وما يعادل نسبة 5% من الإجمالي العالمي، وتحصلت دول الشرق الأوسط على أقل عدد من السياح الوافدين أي بقيمة 60 مليون سائح وما يعادل نسبة 4% من إجمالي عدد السياح الوافدين في كافة أنحاء العالم.

أما بالنسبة لمعدل النمو مقارنة بالسنة ما قبل 2018، كانت أعلى نسبة محققة تقدر بـ 7% في كل من آسيا وأوقيانوسيا وإفريقيا، ثم أوروبا والشرق الأوسط بنسبة نمو 5%، وفي الأخير دول أمريكا بنسبة نمو تقدر بـ 2%

و يتضح من الشكل رقم 3 أيضا أن أوروبا حصلت على أكبر قيمة من العائدات السياحية بقيمة 570 مليار دولار أي بنسبة 39% من إجمالي العائدات السياحية العالمية، تليها كل من آسيا وأوقيانوسيا بنسبة 30% من إجمالي العائدات السياحية العالمية أي بقيمة 435 مليار دولار ، ثم تليها أيضا دول أمريكا بقيمة 334 مليار دولار أي بنسبة 23%، وتحصلت دول الشرق الأوسط على قيمة 73 مليار دولار من العائدات السياحية أي وما يعادل نسبة 5% من إجمالي العائدات السياحية العالمية، كما تحصلت دول إفريقيا على أقل قيمة من العائدات السياحية أي بقيمة 38 مليار دولار أي يعادل نسبة 3% من إجمالي العائدات السياحية العالمية.

كما قادت منطقة الشرق الأوسط نمو عائدات السياحة بنسبة 7% مقارنة بعام 2017 ، تلتها أوروبا التي سجلت نموا بنسبة 5%، ونمت العائدات بنسبة 4% في آسيا وأوقيانوسيا و بنسبة 2 % في إفريقيا ، بينما لم تسجل أمريكا أي تغيير في معدل النمو لعائدات السياحة بالمقارنة بالسنة 2017.

4.2. اتجاهات عدد السياح والعائدات السياحية عبر الأقاليم العالمية مقارنة بنمو مؤشرات الإقتصاد العالمي:

يوضح الشكل التالي اتجاهات العائدات السياحية عبر الأقاليم العالمية مقارنة بمعدل الناتج المحلي الإجمالي العالمي:

الشكل رقم(4):نمو العائدات السياحية العالمية مقارنة بمعدل الناتج المحلي الإجمالي العالمي(2008-2018)

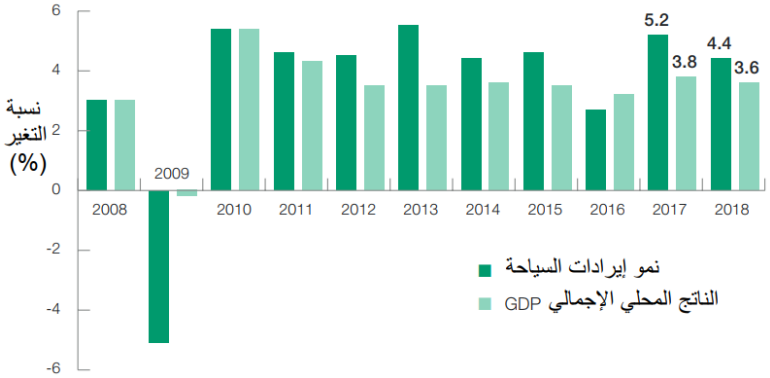

المصدر: **(**World Tourism Organization (UNWTO), 2019, p. 3)

من خلال الشكل رقم(4) نلاحظ أن إيرادات السياحة نمت بشكل أسرع من الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال أغلب فترات العقد(2008-2018)، مما يؤكد أهمية السياحة في المساهمة في نمو الإقتصاد العالمي.

ويوضح الشكل رقم(5)اتجاهات نمو الصادرات السياحية عبر الأقاليم العالمية مقارنة بالصادرات من السلع العالمية.

الشكل رقم(5):نمو الصادرات السياحية مقارنة بالصادرات من السلع عبر الأقاليم العالمية (2008-2018)

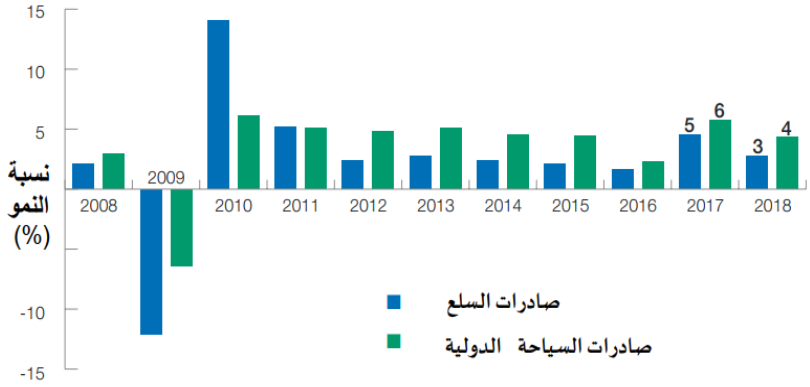

المصدر:**(**World Tourism Organization (UNWTO), 2019, p. 8)

من خلال الشكل رقم(5)، نلاحظ أنه منذ تعافي الإقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 كان 2018 هو العام التاسع على التوالي من النمو المطرد بمعدل أعلى من صادرات السلع في سنوات العقد الماضية. والسياحة تمثل الآن 7 % من الصادرات العالمية .

5.2 اتجاهات السياحة في الجزائر:

يوضح الشكل رقم 6 إتجاهات عدد السياح الوافدين والعائدات السياحية في الجزائر خلال الفترة بين 1995 و 2017 وذلك حسب بيانات منظمة السياحة العالمية.

الشكل رقم(6):إتجاهات عدد السياح الوافدين والعائدات السياحية في الجزائر(1995-2017)

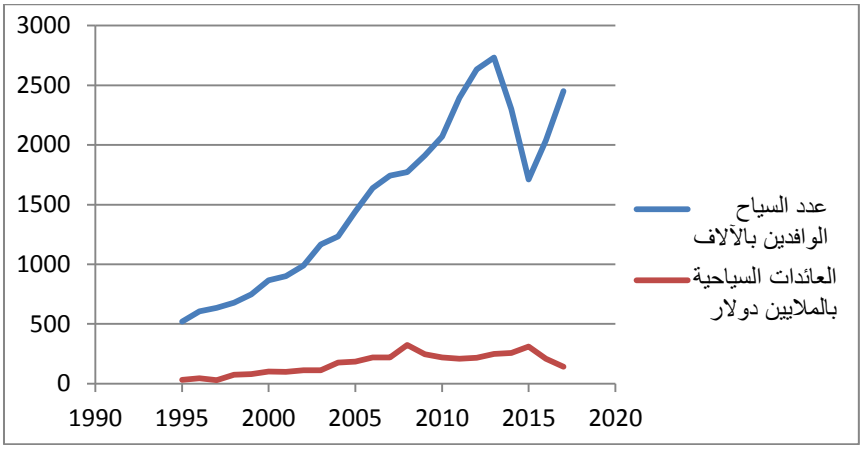

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات منظمة السياحة العالمية

نلاحظ من الشكل أعلاه أن هناك تذبذب في العائدات السياحية في الجزائر خلال الفترة بين 1995 و 2017 وهذا يدل على عدم وجود رؤية واضحة ومستقرة للنهوض بالقطاع السياحي واستقطاب السياح الأجانب إلى الجزائر،إضافة إلى تذبذبات العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، حيث سجلت الجزائر أعلى عدد من العائدات السياحية والمقدر بـ 323 مليون دولار خلال سنة 2008 بينما أقل عائد سياحي سجل في سنة 1998 والمقدر بـ 28 مليون دولار وذلك لإعتبارات أمنية واقتصادية صعبة كانت تمر بها الجزائر.

أما بالنسبة لعدد السياح الوافدين فعرف تزايد مستمر طوال الفترة الممتدة بين سنة 1995 حتى سنة 2013 حينما بلغ عدد السياح الوافدين أعلى قيمة بـ2733 ألف، لتعود القيمة في الإنخفاض إلى غاية 2015 حيث بلغ عدد السياح الأجانب 1710 ألف وتعود بعدها للصعود.

كما نلاحظ من خلال الشكل رقم 6 أن أرقام العائدات السياحية وعدد السياح الوافدين المسجلة خلال فترة الدراسة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بالدول الرائدة في مجال الإستقطاب السياحي، كما لاحظنا غياب التناسب بين العائدات السياحية وعدد السياح الوافدين إلى الجزائر وهذا يدل على عدم وجود استراتيجية واضحة تخلق نوع من الترابط بين العائدات السياحية وعدد السياح الوافدين من خلال تشجيع الإنفاق السياحي وهذا لا يتأتى إلى من خلال تحسين عوامل الجذب السياحي سواء من مرافق ووسائل نقل وإتصال ومعالم سياحية تضاهي المعايير الدولية.

3.أهم المقترحات للنهوض بالسياحة في الجزائر على ضوء مؤشرات و تجارب السياحة الدولية:

1.3 ضرورة محاكاة التجارب الدولية الناجحة(تركيا كنموذج)

فيما يلي شكل رقم 7 يوضح عشرة(10) وجهات دولية الأعلى من حيث عدد السياح الوافدين لسنة 2018 حيث تستحوذ تلك الدول على 40% من عدد السياح على مستوى العالم.

الشكل رقم(7): عشرة(10) وجهات دولية الأعلى من حيث عدد السياح الوافدين لسنة 2018

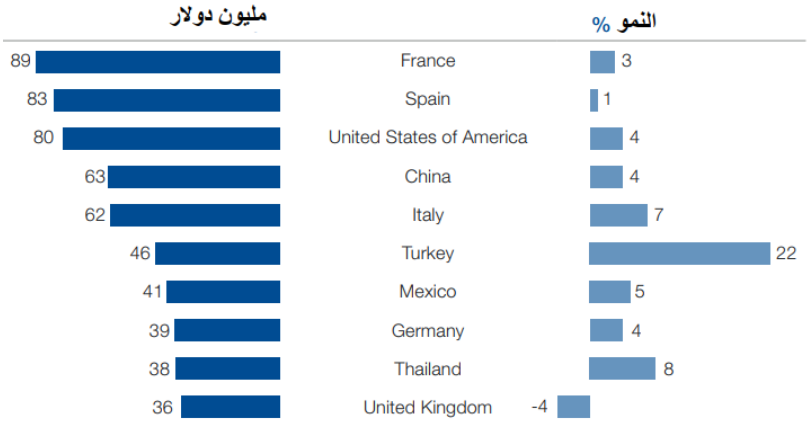

المصدر: (World Tourism Organization (UNWTO). World Tourism Barometer. 17 (4)., 2019, p. 9

من خلال الشكل رقم 7 يتضح أن فرنسا تتصدر الدول أكثر استقطابا للسياح الوافدين على مستوى العالم بقيمة 89 مليون وبنسبة نمو 3% مقارنة بالسنة التي سبقتها ، أما من حيث معدل النمو فاحتلت تركيا المرتبة الأولى ضمن عشرة(10) دول أكثر استقطابا للسياح الوافدين بمعدل 22% وبفارق كبير عن باقي الدول المذكورة سابقا، كما احتلت تركيا المرتبة السادسة عالميا من حيث عدد السياح الوافدين حيث سجلت 46 مليون سائح سنة 2018، وهو مايدل على أن

تركيا أصبحت وجهة سياحية ذو شعبية عالميا مما يجعلها أكثر النماذج نجاحا والتي يمكن الإستفادة من تجربتها وخبرتها من قبل الجزائر التي تعتبر من بين الدول الرائدة عالميا من حيث مقومات السياحة الخام الغير مستغلة، كما تعتبر تركيا والجزائر دولتين متقاربتين من حيث الخصائص باعتبارهما دولتين ومترابطتين دينيا و تاريخيا، إضافة إلى أنهما يتقاربان من حيث المقومات السياحية الخام بما في ذلك التنوع الطبيعي والتراث الثقافي والديني الذي يجعل من احتمال نجاح التجربة السياحية التركية كنموذج للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر.

2.3 أولويات الإستثمار السياحي للنهوض بالقطاع على ضوء المؤشرات الدولية:

يمكن توضيح توزيع عدد السياح حسب الغرض من السياحة من خلال الجدول رقم1:

الجدول رقم 1: توزيع عدد السياح حسب الغرض من السياحة لعام 2018

الغرض من السياحة	عدد السياح الوافدين	النسبة
السفر للعطلات والترفيه	785مليون	%56
زيارة الأصدقاء والأقارب، العلاج، سياحة دينية وغيرها	378 مليون	%27
أغراض تجارية ومهنية	182 مليون	%13
غير محددة	56 مليون	%4
المجموع	1401 مليون	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات منظمة السياحة العالمية

من خلال الجدول رقم 1 يشكل السفر للعطلات والترفيه وغيرها من أشكال الترفيه أكثر من نصف عدد السياح الدوليين الوافدين في عام 2018 (56% أو 785 مليونا)، وأفاد حوالي 13% من جميع السياح الدوليين بأنهم يسافرون لأغراض تجارية ومهنية، بينما سافر 27% آخرون لأسباب أخرى مثل زيارة الأصدقاء والأقارب، والأسباب الدينية، والحج، والعلاج الصحي، وما إلى ذلك، ولم يتم تحديد نسبة 4% المتبقية من الوافدين.

ومن خلال المعطيات السابقة فإن السفر الترفيهي هو الغرض الرئيسي من الزيارة في جميع مناطق العالم، يليه زيارة الأصدقاء والأقارب، أو للأغراض الصحية أو الدينية، وحسب منظمة السياحة العالمية نمت حصة السفر الترفيهي من 50% في عام 2000 إلى 56% في عام 2018، لذا نقترح إعطاء أولوية للإستثمار السياحي في الجزائر في مجال بنى ومرافق الترفيه والإستجمام والعطل

والأعياد، والجزائر تعتبر غنية بالموارد البشرية والطبيعية الخام في هذا المجال من أجل النهوض بهذا الجانب من القطاع السياحي لتنشيط السياحة، خاصة إذا ماتم الإلتزام بالمعايير المعمول بها دوليا، كما تعتبر التحفيزات الإستثمارية وعلى رأسها التحفيزات المالية والجبائية من أبرز الأدوات التي يمكن استخدامها من قبل الجزائر لإستقطاب استثمارات سياحية محلية وأجنبية ذات جودة عالية.

3.3 أهمية النهوض بقطاع النقل الجوي كمقترح للنهوض بالسياحة في الجزائر على ضوء المؤشرات الدولية

يمكن توضيح توزيع عدد السياح الوافدين عبر العالم حسب نوع وسائل المواصلات المستخدمة في التنقل من خلال الجدول رقم2:

الجدول رقم 2: توزيع عدد السياح الوافدين حسب نوع المواصلات المستخدمة لعام 2018

نوع المواصلات	عدد السياح الوافدين	النسبة (%)
مواصلات جوية	799 مليون	%57
مواصلات برية	518 مليون	%37
مواصلات بحرية	56 مليون	%4
قطارات	28 مليون	%2
المجموع	1401 مليون	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات منظمة السياحة العالمية

من خلال الجدول رقم 2 بلغ إجمالي عدد السياح الوافدين عام 2018 ما يعادل1401 مليون عبر مختلف وجهات العالم، وكانت وسيلة النقل الرئيسية لجميع هؤلاء الوافدين عن طريق الجو بنسبة 57%، تليها المواصلات البرية بنسبة 37 % ، والمواصلات البحرية بنسبة 4% والسكك الحديدية بنسبة 2% فقط.(Rosen, 2018)

كما ارتفعت حصة السفر الجوي من 46 % في عام 2000 إلى 58% في عام 2018 (World Tourism Organization (UNWTO), 2019, p. 7) ، وهذا دليل على أهمية قطاع النقل الجوي في تنشيط قطاع السياحة الوافدة، فمن بين المقترحات التي يجب أن تعنى باهتمام أكبر توسيع شبكة النقل الجوي وعلى رأسها المطارات الدولية، فالجزائر مازالت تفتقر إلى مطارات دولية في المناطق السياحية المتوقع أن تجذب عدد من السياح الأجانب وخاصة في المناطق التي تتوفر أو من الممكن أن تتوفر على مقومات الترفيه وقضاء العطل بالنسبة للمستثمر الأجنبي، و رغم

النقائص السابقة إلا أن الجزائر مؤخرا بادرت في توسيع مطار هواري بومدين الدولي بالجزائر العاصمة بمحطة غربية جديدة تستوعب لـ 10 ملايين مسافر سنويا، والتي بدأ استغلالها منذ أفريل 2019 ومن المتوقع أن تساهم المحطة الجديدة في زيادة عدد السياح الوافدين نظرا لأهمية النقل الجوي كوسيلة للتنقل من قبل السياح الأجانب، كما نقترح استكمال المبادرة السابقة على عدد أوسع من المناطق غير الجزائر العاصمة نظرا للتنوع السياحي الذي تتميز به الجزائر والمنتشر عبر كافة أرجاء الوطن.

4.3 أهمية الموسمية لتوجيه النشاط السياحي للنهوض بالقطاع على ضوء المؤشرات الدولية:

من المعروف أن السياحة من بين القطاعات الإقتصادية التي تتأثر بالموسمية، حيث يرصد لنا الشكل رقم8 الأشهر أكثر نشاطا سياحيا خلال 4 سنوات متتالية.

الشكل رقم 8: توزيع عدد السياح الوافدين(بالملايين) حسب أشهر السنة خلال الفترة 2016-2019

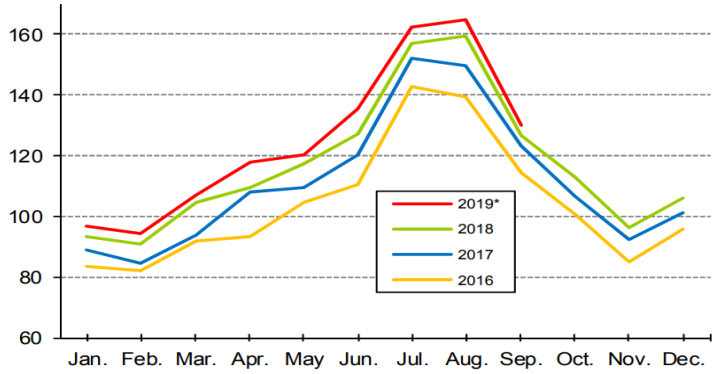

المصدر: World Tourism Organization, op.cit, p. 3

من خلال الشكل رقم(8) يتضح سيطرة موسم الصيف على رواج النشاط السياحي العالمي، حيث تصدر شهر جويلية وشهر أوت كأكثر الشهور المستقطبة للسياح الوافدين، وهذا نظرا لإرتباطهما بنشاطات الترفيه وقضاء العطل مقارنة بغيرهم من شهور السنة، ولذا لابد أن تكون استراتيجة النهوض بالقطاع السياحي بالجزائر تأخذ بعين الإعتبار التأثير الموسمي على الإستقطاب السياحي، حيث تمتلك الجزائر واجهة بحرية واسعة وغنية بمقومات خامة للجذب السياحي وممتدة عبر طول الشمال الجزائري إذا ما هيئت لاستقطاب السياح الأجانب خلال فترة الصيف من خلال مجموعة من المرافق والخدمات المتنوعة بمعايير عالمية.

5.3 أهمية تعزيز تسهيل التأشيرة السياحية للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر:

تنتهج الجزائر سياسة المعاملة بالمثل في منح التأشيرات لدخول الأجانب للتراب الوطني سواء لغرض سياحي أو لأغراض أخرى، كما تعتمد الجزائر على الأسلوب التقليدي كأسلوب وحيد في منح التأشيرات للأجانب الزائرين للدول التي تفرض على الجزائريين تأشيرة دخول، مقارنة بالعالم الذي يقدم أنواع أخرى إضافية في منح التأشيرات السياحية كما هو موضح في الشكل التالي.

الشكل رقم 9: تطور تعزيز منح التأشيرات عبر العالم بين سنة 1980 و 2018

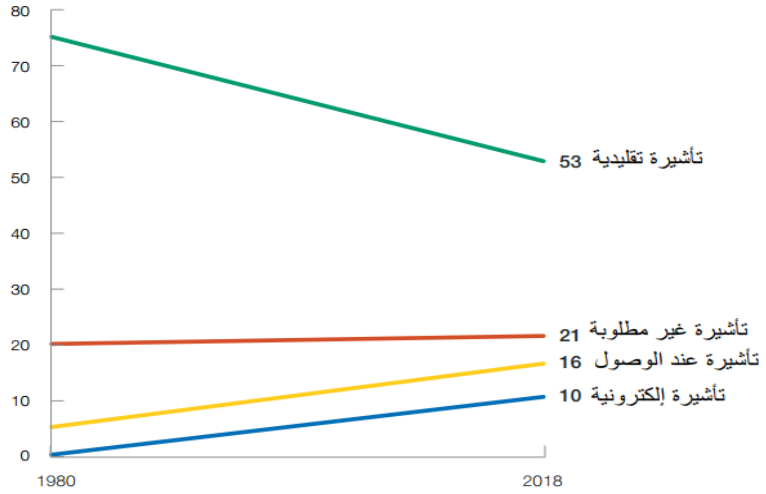

المصدر: (World Tourism Organization (UNWTO). Op.cit, p. 4)

نلاحظ من الشكل رقم 9 أن تأشيرات الدخول الإلكترونية والتأشيرات عند الوصول في ارتفاع بينما تتناقص التأشيرات التقليدية، كما انخفضت نسبة سكان العالم الذين يحتاجون إلى تأشيرة تقليدية من 75 % في عام 1980 إلى 53 % في عام 2018.

فمن خلال ماسبق لابد من القطاع السياحي في الجزائر أن يعزز بتسهيلات في منح التأشيرات السياحية للأجانب، وذلك من خلال الإستفادة من التقنيات الرقمية في منح التأشيرات أو ما يعرف بالتأشيرات الإلكترونية، وذلك مواكبة للتحول الرقمي الذي يشهده الإقتصاد العالمي في مختلف المجالات وبالخصوص المجال السياحي، حيث أن الثورة الرقمية أصبحت من أهم العوامل المرجهة للسائح الأجنبي، إضافة إلى ما سبق فإن مقترح التخلي الجزئي كخطوة أولى على مبدأ المعاملة بالمثل في منح التأشيرات السياحية للأجانب من شأنه أن يساهم في زيادة تدفق السياح الأجانب إلى الجزائر، حيث يجب أن تكون هذه الخطوة مدروسة بحيث تستهدف الدول الأكثر

إنفاقا سياحيا من قبل مواطنيها في الخارج، وذلك من خلال اعتماد منح التأشيرات السياحية عند الوصول والتي تعتبر من أهم التسهيلات مقارنة بالأسلوب التقليدي، كما يعتبر إعطاء أهمية للإتفاقيات الدولية حول إلغاء التأشيرة بين الأطراف المتفاوضة من بين عناصر المساهمة في الجذب السياحي إذا ما عملت بطريقة مدروسة بحيث تخدم المجال السياحي في الجزائر بشكل خاص والإقتصاد الجزائري بشكل عام.

4. **خاتمة:**

تعتبر الدول المتقدمة على رأس الدول الجاذبة للسياحة العالمية كونها تتوفر على مقومات السياحة الأساسية، والتي اكتسبتها من موروثها الثقافي والإجتماعي والإقتصادي، فالتطور الذي عرفته أوروبا منذ الثورة الصناعية أثر إيجابيا على مقوماتها السياحية وجعل منها أكبر مركز لإستقطاب السياح من كافة أنحاء العالم، كما أن البنية التحتية المتطورة التي تتوفر عليها الدول المتقدمة ساهمت بشكل كبير في إعطاء ميزة تنافسية أفضل من غيرها، فالمطارات والموانئ ووسائل النقل والمواصلات تعتبر أهم مقومات لجذب السياح إلى تلك الدول، كما أن ارتفاع مستوى الخدمات المتطورة والمتنوعة المقدمة للسياح تعتبر من الأفضل في العالم سواء من حيث الفنادق والمطاعم ومراكز العلاج والتعليم، والمرافق الترفيهية والرياضية...إلخ.

من النتائج المتوصل إليها:

1. تعتبر السياحة من أهم القطاعات الإقتصادية في العالم التي تأثرت بالأزمة الإقتصادية العالمية سنة 2008، من خلال انخفاض في عدد السياح والعائدات السياحية على مستوى العالم؛
2. أصبحت السياحة أحد أكبر القطاعات وأسرعها نموا في العالم، بعد تعافي الإقتصاد العالمي من الأزمة الإقتصادية العالمية عام 2008 ؛
3. تساهم العائدات السياحية في النمو الإقتصادي العالمي وخاصة في الدول المستقطبة؛
4. هناك تباين كبير في توزيع عدد السياح والعائدات السياحية بين مختلف دول العالم، ما يزيد في حجم الفجوة الإقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية.

وبناء على الدراسة والنتائج السابقة، نستخلص مجموعة من التوصيات التالية:

1. لابد من الدول النامية وعلى رأسها الجزائر دعم قطاع السياحة خاصة في ظل تذبذبات أسعار البترول؛
2. تتوفر الجزائر على مقومات طبيعية وثقافية كفيلة بالنهوض بقطاع السياحة إذا ماتم استكمال باقي المقومات الأخرى؛
3. لابد من تبني إستراتيجية سياحية قائمة على التكامل بين السياحة المحلية والدولية، فالسياحة الداخلية مهمة لخلق الوظائف ولسلاسل القيمة المحلية، كما أن السياحة الدولية لها قدرة على توليد العملة الأجنبية وإتاحة فرص نقل رأس المال والمعرفة؛
4. تعتبر المقاولات السياحة كأحد الحلول الفعالة لتسريع وتيرة التنمية السياحية في الجزائر إذا ماتم دعمها بالشكل الصحيح.

5. **قائمة المراجع:**

1. أدهم وهيب مطر. (2014). التسويق الفندقي و مبيع و ترويج الخدمات السياحية و الفندقية الحديثة. دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
2. الأمم المتحدة(UN)إدارة الشؤون الاقتصادية والإجتماعية. (2011). ، التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة 2008. نيويورك: (UN).
3. خليل محمد سعد. (2017). مبادئ علم السياحة (الإصدار 1). عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع.
4. رعد مجيد العاني. (2008). الإستثمار والتسويق السياحي (الإصدار 1). دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع.
5. سمر رفقي الرحبي. (2014). الإدارة السياحية الحديثة. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
6. ماهر عبد العزيز. (2008). صناعة السياحة. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
7. مصطفى يوسف كافي. (2014). السياحة البيئية المستدامة. دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
8. مصطفى يوسف كافي. (2009). صناعة السياحة و الأمن السياحي. دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
9. International Labour Organization (ILO). (2013). Toolkit on Poverty Reduction through Tourism (2 ed.). Geneva: ILO.

10. Rosen, E. (2018, 9 6). Travel. Retrieved from New Rankings Of The World's Fastest-Growing Tourism Destinations: https://www.forbes.com/sites/ericrosen/2018/09/06/new-rankings-of-the-worlds-fastest-growing-tourism-destinations/#3926e60657ea
11. United Nations(UN) Department of Economic and Social Affairs. (2010). International Recommendationsfor Tourism Statistics 2008. New York: UN.
12. World Tourism Organization (UNWTO). (2019). International Tourism Highlights. Madrid: UNWTO.

قياس أثر عناصر بيئة العمل و علاقتها بالأبداع الاداري للموظفين

"دراسة حالة للموظفين بالمديرية الجهوية للخزينة بوهران"

Measure the impact of the elements of the work environment and their relationship to the administrative creativity of employees "Case Study of Employees at the Regional Directorate of Treasury of Oran"

د.محمد جبوري[1]، د.عبد اللطيف محمد بوصلاح[2] د.رحماني أحمد[3]

[1] جامعة د.مولاي الطاهر سعيدة، Mohamed.djebbouri@univ-saida.dz

[2] جامعة د.مولاي الطاهر سعيدة ، bouslah-abdelatif@yahoo.fr

[3] جامعة ابوبكر بلقايد تلمسانrahmanikarime93@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/11/27 تاريخ القبول: 2020/01/26 تاريخ النشر: 2020/03/14

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قياس أثر عناصر بيئة العمل و علاقتها بالأبداع الاداري للموظفين ، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع موظفين المديرية الجهوية للخزينة بوهران.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تكونت عينة الدراسة العشوائية من(118) فرداً ، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتطوير استبانه وفقاً للإطار النظري، وقد جرى التحقق من صدقها خلال لجنة من المحكمين المختصين، كما تم التحقق من ثباتها بفحص الاتساق الداخلي لفقرات الأداة وقد توصلت هذه الدراسة في الاخير الي عدة نتائج أبرزها توجد علاقة بين وجود عناصر بيئة العمل ، و الابداع الاداري.

كما خلصت الدراسة أيضا الى أن إجناح استقرار بيئة العمل تجعل العمال يخلقون الابداع الاداري

كلمات مفتاحية: بيئة العمل ، الأبداع الاداري ، أثر.

تصنيفات JEL : D89، L2

Abstract:

This study aimed to identify the measurement of the impact of the elements of the work environment and its relationship to the administrative creativity

of employees, and the study community may consist of all employees of the Regional Directorate of the Treasury in Oran.
The researcher used the descriptive analytical method, where the randomized study sample consisted of (118) individuals. To achieve the goal of the study, the researcher developed a questionnaire according to the theoretical framework, and its validity was verified through a committee of specialized arbitrators, and its validity was also verified by examining the internal consistency of the instrument's paragraphs. This study finally reached several results, the most prominent of which is the relationship between the presence of elements of the work environment and administrative creativity.

The study also concluded that the wing of stabilizing the work environment makes workers create administrative creativity.
Keywords: Work environment; administrative creativity; impact.
Jel Classification Codes: D89, L2.

المؤلف المرسل: ط.د.جبوري محمد، الإيميل: Mohamed.djebbouri@univ-saida.dz

1. مقدمة:

يعيش الإنسان حياته اليومية في بيئة متغيرة باستمرار نظرا للتقدم التكنولوجي ، إذ يحاول جاهدا أن يكتفي مع هذه المتغيرات لكن في بعض الأحيان يصعب عليه التفاعل معها مما يترتب عليه حدوث الضغوط التي تعد من بين مميزات هذا العصر ،حيث أصبحت الضغوط مظهرا مألوفا من مظاهر الحياة لا يمكن تفاديها ،إذ يعاني الأساتذة أشكالا مختلفة من الضغوط رغم أن لها انعكاسات سلبية على الناحيتين النفسية والجسمية ،كما أنها ترهق كاهل المنظومة التربوية والاقتصادية، فالإدارة الواعية هي التي تهتم بشؤون العاملين فيها وتسعى للتخفيف من حدة الضغوط المهنية مما ينعكس بالإيجاب على العامل خاصة والمؤسسة عامة.

يُشكّل العمل كافة المِجهودات الواعية والإراديّة التي يسعى من خلالها الإنسان إلى إشباع حاجاته عن طريق المساهمة في إنتاج الخدمات والسلع، وتُحيط في العمل مجموعةٌ من الظروف والعوامل التي تُشجع المفكّرين والباحثين على تحليله ودراسته من أجل تَحقيق كافّة أهداف المؤسّسات، والشركات، ومُنظمات الأعمال المتنوعة، والمساعدة على توفير حاجات الأفراد المختلفة.

2.1.إشكالية :

لا شك أن مسألة الابداع الاداري كانت و لا تزال محور اهتمام العلماء و الباحثين في شتى مجالات المعرفة العلمية ، لكنها في علم العمل و التنظيم شكلت منعرجا حاسما في دراساتهم و بحوثهم . لقد جاءت الدراسات التي تناولت موضوع الابداع الإداري لتؤكد على دورها الفعال في تحريك سلوك الفرد و العامل ، و من تم توجيهه في الاتجاه المراد تحقيقه ... و قد تبين فعلا من خلال تلك الدراسات أن الابداع الإداري تؤثر في الروح المعنوية للعامل ، الأمر الذي ينعكس إيجابا على مردوده و أدائه و كذلك فعاليته التنظيمية.

لقد أظهرت مجموعة من الدراسات أهمية أنظمة الابداع الإداري بشكل عام في تحقيق الالتزام التنظيمي للعاملين في المجتمعات كما أظهرت مجموعه أخرى من الدراسات .

.ومن هذا المنطلق يمكن القول إن بيئة العمل لها دور كبير في تغيير مستوى أداء الموظف سواء بشكل سلبي أو ايجابي, الأمر الذي يتطلب الحرص في توزيع مهام للعمال بشكل عادل وموضوعي. ونظرا لأن الموظفين بمديرية الضرائب لولاية سعيدة يتعاملون مع شريحة من المجتمع من هنا وجدت الحاجة الماسة للدراسة والتحليل لرفع مستوى هؤلاء الموظفين . فالإدارات الناجحة هي التي تفرض كفي يتم استغلال كفاءة وفاعلية عامليها بما يحقق أهدافها.

و على ضوء ذلك فان هذا البحث يسعى للوقوف على بيئة العمل ومدى تأثيرها إيجابا أو سلبا على الابداع الاداري.

التساؤل العام

ما تأثير عناصر البيئة العمل على الابداع الاداري للموظفين بالمديرية الجهوية للخزينة بوهران؟

التساؤلات الجزئية

–هل تستغل الإدارة هذه البيئة في في الابداع الاداري ؟

–وما هو عنصر الأكثر تأثيرا من بين عناصر بيئة العمل ؟

3.1.فرضيات الدراسة:

يمكن صياغة الفرضيات على النحو الآتي:

.1توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود عناصر بيئة العمل، و الابداع الاداري.

.2توجد هناك فروق في درجة تأثير لكل عنصر من عناصر البيئة العمل على الابداع الاداري

4.1.أهداف الدراسة :

التعرف على دور بيئة العمل الداخلية منها أو الخارجية فيفي العملية الإبداعية فيفي الإدارات المالية وعلى وجه الخصوص مديرية الجهوية للخزينة بوهران

5.1.منهجية الدراسة:

- اعتمد الباحث فيفي دراسته على المنهج الوصفي التحليلي.
- إتباع تقنية الاستبيان، التي تعتبر من انجح الطرق في جمع المعلومة

6.1.نموذج الدراسة :

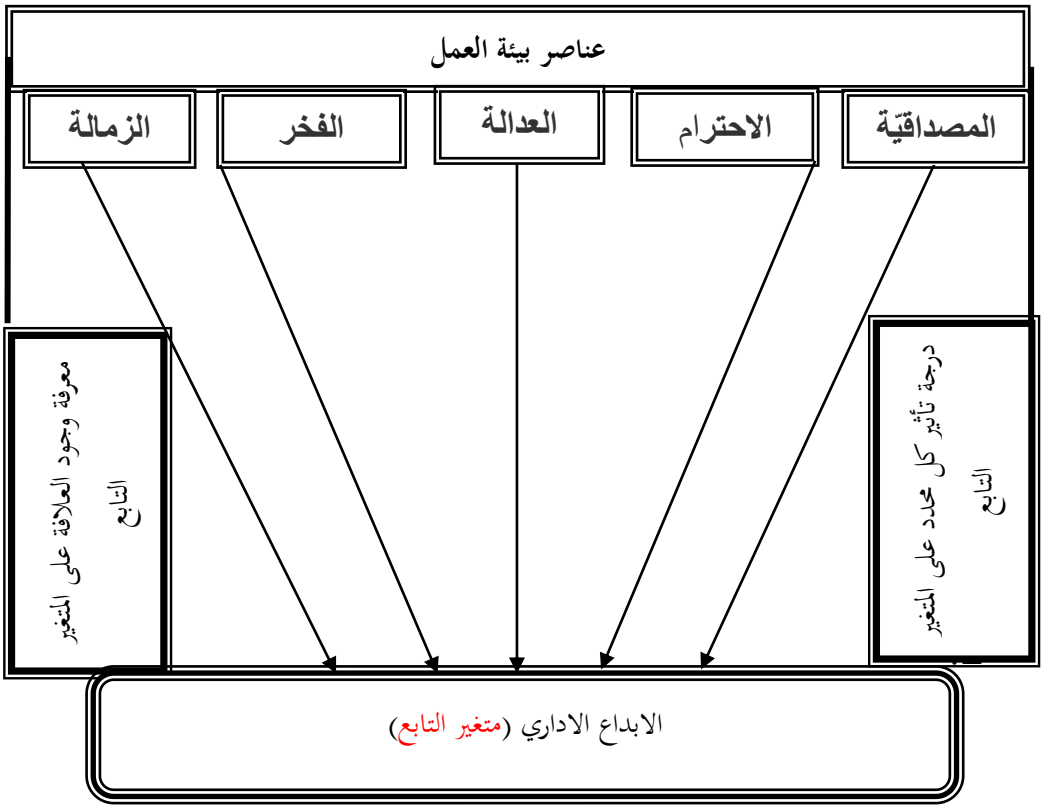

الشكل رقم : 01 التحليل المفاهمي لإبعاد و مؤشرات الدراسة

2. بيئة العمل:

بيئة العمل بالإنجليزيّة Work Environment :هو الموقع الذي يُستخدم لأداء مهمّةٍ مُعيّنة حتى الانتهاء منها، وتشمل بيئة العمل المكان الجغرافيّ، والمناطق التي تُحيط بالعمل، مثل موقع المكاتب أو مبنى المنشأة، كما قد تشمل مُكوّنات أُخرى مثل مستوى الضوضاء، والمميّزات الإضافيّة الخاصة في العمل، (Environment, 2017) وتُعرَّف بيئة العمل بأنّها المكان الذي يستخدمه الناس للعمل، مثل المؤسّسة، أو المصنع، أو المكتب.(workplace., 2017)

بيئة العمل هي كل مؤسسة تمارس نشاط خاص بها، وهي التي تعمل في فراغ بل تنشط بين مجموعة من العناصر التي تحدد نشاط بيئة العمل، حيث تتمثل هذه العناصر في :الموارد المادية مثل: الإضاءة، درجة الحرارة، ..، والموارد البشرية، المستهلكون، المنافسون...الخ، تشمل هذه الأخيرة كل الظروف السائدة داخل المؤسسة وخارجها، والتي لها تأثير على سلوك العاملين.

1.2 أنواع بيئة العمل:

اهتمّ علم الإدارة في تقسيم بيئة العمل في المنشآت المختلفة إلى عدّة أنواع، ويُساعد كلّ نوعٍ منها على توضيحِ طبيعة العلاقة بين أنواع هذه البيئات ممّا يُساهم في تقديمِ شرحٍ حول نوعيّة العَناصر التي تتكون منها كلّ بيئة عمل، وفيما يأتي معلومات عن أهمّ أنواع بيئة العمل(سهام بن رحمون2013 ص35.)

1.2 .1 بيئة العمل الخارجية

تعرف بيئة العمل الخارجية بأنها: كل ما يقع خارج حدود التنظيم، وهي أيضا: كل القوى والمتغيرات الفاعلة والمؤثرة على المؤسسة وتقع خارج حدودها. فبيئة العمل الخارجية للمؤسسة هي عبارة عن مختلف المؤثرات والمكونات والجوانب التي تحيط بالمؤسسة وتتفاعل معها كنظم مفتوحة ومترابطة، وبذلك فبيئة العمل تشمل الخارجية تشمل جملة من العوامل وهي: العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، حيث تشمل هذه العوامل الوضع الاقتصادي في الوقت الحاضر والمستقبل وكذا قيم

واتجاهات العاملين والتقنيات التي تؤدي إلى التغير التكنولوجي فالمؤسسة ليست موجودة في فراغ بل هي ضمن هذه العوامل تؤثر فيها و تتأثر به. (طارق طه،2007،ص102).

1.2 .2.1.بيئة العمل العامة:

هي نعني بالبيئة العامة تلك التي تتكون من الأبعاد المختلفة والمحيطة بالمؤسسة والتي يمكن لها أن تؤثر على أنشطتها، وهذه العناصر ليس بالضرورة أن ترتبط بطريقة مباشرة بالعناصر في المؤسسة ومن أمثلة هذا النوع من البيئة)البيئة الطبيعية كالطبيعة ومناخها، البيئة الاقتصادية كالنظم الاقتصادية، البيئة التكنولوجية كالمعرفة والتقدم، .)...تتشكل البيئة العامة من جميع الكيانات التي تقع خارج التنظيم و تؤثر بطريقة غير مباشرة على أنشطته

1.2 .2. 2.بيئة العمل الخاصة:

هي البيئة التي تكون فيها المنشأة بمفردها، ولا تُشاركها فيها المنشآت الأُخرى، ومن الأمثلة على هذه البيئة النظام الداخليّ للمُنشأة، وأسلوب الإدارة المطبقة والخاصة بها، ومن الممكن تعريف بيئة العمل الخاصّة بأنّها كافة الأبعاد التعاونيّة، والطبيعيّة، والاجتماعيّة، والمناخيّة، والاقتصاديّة، والسياسيّة التي تساهم في التأثير على مُنشأةٍ ما بشكلٍ مُباشرٍ أو على قطاع عملٍ بشكلٍ ذاتيّ.

العلاقة بين بيئة العمل العامة وبيئة العمل الخاصة هي أن البيئة الأولى تعني الإطار الذي تعمل فيه جميع المؤسسات ويقع تأثير هذه البيئة على كافة المؤسسات، أما البيئة الخاصة فهي التي تعيش فيها المؤسسة بمفردها، دوال يشاركها أحد في التأثير بها، كالأنظمة الداخلية للمؤسسة وأسلوب إدارة العمل فيها، وهنا تصبح الحدود بين هذين النوعين من البيئة غير واضحة المعالم نظرا للتداخل فيما بينها من ناحية التأثير والتأثر.

2.2. أبعاد بيئة العمل

تعتمد بيئة العمل الناجحة التي تُشكّل مجموعةً من العلاقات المهنيّة، والوظفييّة بين عدّة أفراد على أبعادٍ أساسيّة وهي: (فاطمة الزهرة بن موسى، وأخرون 2013 ، ص 2.)

- **المصداقيّة:**

هي قياس مَدى رؤية الموظّفين لصدق الإدارة من حيث الثقة والإقناع؛ عن طريق تقييم الإدراك الخاص في الموظّفين عند تنفيذ الاتصال مع الإدارة. يشمل تحقيق الاتصال الفعّال بين الإدارة والموظّفين عدّة أبعاد، من أهمّها: أن يعلم الموظفون كافة العناصر المؤثرة على نجاح المنشأة. أن يتمكّن الموظفون من فهم أهميّتهم في المنشأة ورؤيتها نحو أهدافها. أن يُركز الموظفون على نشاطاتهم ومهامهم دون الحاجة إلى الحصول على تفسيرات من الإدارة.

- **الاحترام:**

هو تحديد مقدار احترام الإدارة لكافة الموظفين؛ عن طريق تقييم المستويات الخاصة في الدعم، والرعاية، والتعاون التي يحصل عليها الموظفون أثناء تعاملهم مع الإدارة، كما يشمل الدعم توفير الموارد، والفرص الخاصّة بالتدريب، وتقدير الإنجازات الوظفييّة.

- **العدالة:**

هي مدى إدراك العدالة من قبل الموظفين، والمرتبطة مع سياسات وتصرّفات الإدارة عن طريق تقييم الإنصاف، والحياديّة، والمساواة داخل بيئة العمل بالاعتماد على تَحقيق التوازن في التعامل مع جميع الموظّفين وخصوصاً في مجال تقديم المكافآت.

- **الفخر:**

هو شعور جميع الموظّفين بالفخر أثناء تنفيذهم لعملهم عن طَريق تقييم مشاعر كلّ موظف منهم تجاه وظفيته، ومجموعة العمل أو الفريق الذي يعمل معه، وبيئة العمل المرتبطة مع المنشأة.

- **الزمالة:**

هي شعور كافّة الموظّفين بالزمالة مع زملائهم في بيئة العمل عن طريق تقييم الألفة، وطبيعة المجتمع الخاص في موقع العمل داخل المنشأة.

3.2.العوامل المؤثرة في بيئة العمل:

•النواحي التنظيمية: وهي موقع الموظف وظفيياً في الهيكل التنظيمي ومستوى سلطته وتلقيه الأوامر وطريقة إصداره لها.

•النواحي الإدارية: ويقصد بها أُسلوب مدير الإدارة وسلوكه مع الموظفين هل هو تحفيزي مساند أم تقريعي محايد.

•النواحي الفيزيقية: وهي المساحات المكتبية من طاولات العمل، الموكيت، الإضاءة، التهوية، ودورات المياه والنظافة العامة وعدد الموظفين في كل مكتب.

•الرواتب والابداع الاداريا والبدلات: ولها دور كبير في الارتباط التنظيمي والولاء المؤسسي للمنظمة التي يعمل بها الموظف.

•نمط الاتصالات والروابط بين الموظفين: أي هل يوجد نظام آلي وتقني يساعد على المراسلات بين الموظفين وبين مستويات الإدارة الثلاث العليا والوسطى والدنيا (التنفيذية).

•النواحي التدريبية والتعليمية والثقافية للموظفين: بمعنى هل يوجد حوافز للموظفين المهتمين بتعليمهم وتثقفيهم، الأمر الذي يرتقي ببيئة العمل لتصبح منظمة متعلمة ترفع من الوعي العام وبالتالي المعرفة العامة المنافسة للشركات الأخرى.

•شعار الشركة: هل هو جدير بتعزيز الثقة للموظفين وإحساسهم بالانتماء أكثر كقوة تنافسية.

•الأمان الوظفيي :وعي الإدارة العليا بالحفاظ على الموظفين واستبقائهم وعدم التخلي عنهم.

•موقع المنظمة: هل هو داخل المدينة أم خارجها، داخل مجتمع مدني أم قروي وهل يتكبد الموظف عناء السفر أم لا وهل هناك مواصلات عامة.

•ساعات العمل :هل هي طويلة مرهقة أم معقولة وهل هي على فترتين أم فترة.

فكل هذه المعايير العشرة تعمل كناحية إيجابية تساعد على تنمية الموظفين وزيادة إنتاجهم، أو أن تكون عكس ذلك كناحية سلبية تخفض من الروح المعنوية وبالتالي انخفاض الإنتاجية والتوصل إلى عدم ولاء وانتماء الموظف، حتى تُمسي بيئة العمل منفرة وغير جاذبة وغير صحية للموظفين.

3.الإبداع الإداري

بشهد العصر الحالي العديد من التطورات المتسارعة والتغيرات المتلاحقة نتيجة الانفجار المعرفي وثورة المعلومات والاتصالات ولعل استمرار التقدم العلمي والتطور التقني الذي حققته البشرية في مختلف المجالات بتطلب النظرة المتجددة للأشياء وتوليد الأفكار الجديدة وتشجع الإبداع خاصة في الدول النامة التي تسعى جاهدة إلى اللحاق بركب التقدم العلمي، والتطور التقني وبالتالي فإن اللجوء إلى الإبداع عد أمراً حتمياً أمام الدول النامية ومجالنا هنا هو الإبداع على مستوى المنظمات أو الإبداع الإداري.

من هنا الإبداع الإداري منظومة متكاملة تشترك فبها المنظمة الإدارية وأفراد التنظيم من مدراء ومو ظفين وكذلك بيئة المنظمة، وتعتبر الإدارة هي العنصر الفاعل في أداء المنظمة ومن ثم كان لابد وأن تتجه للتطوير حتى تحقق أهدافها، وما يلاحظ في بعض المنظمات الحكومية وجود الرتابة والروتين الذي يمارسه الموظفون في أداء أعمالهم، وبالتالي لا يتوقع أن يظهر منهم إبداعً ا وتميزا يساهم في دفع عجلة التطوير نحو الأفضل، وبالنظر إلى عناصر العملية الإبداعية فإن حجر الزاوية فبها هو الموظف الذي منه وبه تنطلق المنظمة نحو الإبداع الإداري.(توفيق عطية توفيق العجلة، 2009، ص67)

1.3.مفهوم الإبداع الإداري

1.1.3.من الناحية الموضوعية (عقيلي، عمروصفي2005 ، ص58)

يرى **ماكينون** أن الإبداع ظاهرة معقدة الوجوه أكثر من اعتبارها مفهوماً نظرياً محدداً لذلك اختلف العلماء في تحديد مفهوم الإبداع، فلم يكن هناك تعريف محدد متفق عليه، ولعل ذلك يرجع إلى كثرة المجالات التي شاع فيها هذا المفهوم من جهة، وإ لى اهتمامات الباحثين ومدارسهم الفكرية من جهة ثانية، وتعدد جوانب الظاهرة الإبداعية وتعقدها من جهة ثالثة

كما **يرى دركر**" أن الإبداع الإداري مصطلح اقتصادي أو اجتماعي أكثر من مصطلحاً فنياً . وبناء على ذلك عرف الإبداع الإداري بأنه " تغيير وتعظيم حصيلة ونتاج الموارد والإمكانيات، علماً بأن التغيير هو الذي يتيح دائماً الفرص لتحقيق الجديد فالإبداع المنظم بتكون من البحث والتحليل الهادف للفرص التي يتيحها التغيير لإبداعات اقتصادية أو اجتماعية.

وترى " **نادبة أيوب**" أن الإبداع الإداري هو" القدرة على إيجاد أشاء جديدة قد تكون أفكاراً، أو حلولاً، أو منتجات، أو خدمات، أو طرق وأسالب عمل مفيدة"

.وبرى " **القاسمي**" أن الإبداع الإداري هو" الأفكار والممارسات التي بقدمها المدبرون والعاملون والتي تفضي إلى إيجاد عمليات إدارية وطرق وأساليب أكثر كفاءة وفاعلية في إنجاز أهداف الشركات والمؤسسات والدوائر، وأكثر خدمة للمجتمع

."ويشير **أبوبكر**" للإبداع الإداري بقوله" قدرة الفرد على استخدام إمكاناته الذهنية أو العقلة والاستفادة من الإمكانات والموارد المتوفرة أو الممكنة لتقدم أداة أو وسلة أو فكرة أو منتج جدد نافع ومفد للمنظمة وأعضائها وعملائه.

2.1.3.أهمية الإبداع الإداري: (عبابنة، الشقران، و أخرون2013 ،ص473)

أمكن إجمال الإجابات التي تو فرها ظاهرة الإبداع في التنظيمات على النحو التالي :

- القدرة على الاستجابة لمتغيرات البيئة المحطة، مما جعل التنظيم في وضع مستقر إذ يكون لديه الاستعداد لمواجهة هذه التغيرات بشكل لايؤثر على سير العمليات التنظيمية
- تحسبن خدمات التنظيم بما يعود بالنفع على التنظيم والفرد
- المساهمة في تنمية القدرات الفكرية والعقلية للعاملين في التنظيم عن طريق إتاحة الفرصة لهم في اختبار تلك القدرات
- الاستغلال الأمثل للموارد المالية عن طرق استخدام أساليب علمية تتواكب مع التطورات الحديثة
- القدرة على إحداث التوازن بين البرامج الإنمائية المختلفة والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة

- حسن استغلال الموارد البشرية والاستفادة من قدراتهم عن طريق إتاحة الفرصة لها في البحث عن الجديد في مجال العمل والتحديث المستمر لأنظمة العمل بما يتفق مع التغيرات المحطة.

3.1.3.معوقات الإبداع : (د عبدالرحمن توفيق ،و أخرون 2011،ص163)

هناك مجموعة من العوامل التي تحد من الإبداع وتحول دون تنميته وتمنع استفادة المنظمات المختلفة منه، ومن هذه المعوقات مايلي الخوف من التغيير ومقاومة المنظمات له، وتفضيل حالة الاستقرار وقبول الوضع الراهن.

- إنتشغال المدرين بالأعمال اليومية الروتينية، ورفض الأفكار الجديدة وإ عتبارها مضيعة للوقت
- الالتزام بحرفية القوانين والتعليمات والتشدد في التركيز على التشكلات دون المضمون
- مركزية الإدارة، وعدم الإيمان بتفويض الأعمال الروتينية البسيطة إلى العاملين
- عدم الإيمان بأهمية المشاركة من قبل العاملين
- نبذ الزملاء

إن الإنجاز والتفوق الزائد الذي يتجاوز قدرات الزملاء في مجال العمل، بشعرهم بالخطر والتهديد مما يحفزهم على النبل من الفرد المبدع بالسخرية منه، والتهكم على آرائه والكيد له أو الإبتعاد عنه وعزله .

- .قلة الحوافز المادية والمعنوية، وخاصة المادية منها مما تجعل العاملين منشغلين بتدبير أمورهم الحياتية ومصادر رزقهم وتجنبهم للعمل الإبداعي الذي سيجلب لهم مزيدا من النبذ والمحاربة والعوز

- .القيادات الإدارية غبر الكفؤة ان الإدارة تعتبر صاحبة الدور الأساسي في تحفيز العاملين وتوجبهم وإ شراكهم في وضع وتنفيذ الأهداف التنظيمية، وخلق التعاون، وإ يجاد البيئة المناسبة داخل المنظمة، فإذا ضعفت كفاءة هذه الإدارة ، كانت مثبطاً في و جه الإبداع لدى العاملين الفواصل الرئاسة، أو عدم سهولة الاتصال بين العاملين والمسؤولين في الإدارة العليا حتى يوصلون أفكارهم ومقترحاتهم ويناقشونها معهم .

- معوقات تنظيمية وتتمثل في تحديد سلوك العاملين بأمور متوقعة وفق الأدوار الرسمية، أي أن الإدارة ترى أن الأدوار والسلوك يجب أن لا تناقض التوقعات الرسمية في المنظمة، وعليه فكلما زادت هذه

الأدوار تحددا قل مجال الإبداع. وصغرت دائرته، فعندما يحدد الرائس للموظف أو العامل كل خطوات العمل وتفاصيله فإنه لايترك له مجالاً للإبداع أو طرح الأفكار الجديدة

4.الإطار المنهجي للدراسة

يناقش هذا الفصل منهج الدراسة الذي استخدم في هذه الدراسة، ومجتمع الدراسة وكيفية إختبار عينة الدراسة، كما ستعرض كيفية بناء أداة الدراسة والإجراءت التي إستخدمت في التحقق من صحتها وثباتها والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات والمعلومات التي تم جمعها من أفراد العينة.

بعد دراسة الجانب النظري لابد من معرفة ما مدى تطبيقه على الواقع ، أي معرفة تأثير عناصر بيئة العمل على الابداع الاداري الواقع لذا سنحاول إسقاط الجانب النظري على التطبيقي.

1.4.ثبات الأداة وصدقها:

تم عرض الأداة على عدد من محكمين في مجال التسويق و الإحصاء للتحقق من صدق الأداة و ثباتها ،إضافة إلى اختباره من خلال عينة استطلاعية من العمال ، وقد تأكدت صلاحية الأداة في قياس ، اذ بلغ معامل ألفا كرابوناخ، للأداة (940,) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عالية ، وهو ما يعد كافيا للحكم على الدلالة على الجوانب المختلفة لمفهوم .بيئة العمل

جدول(01) :معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لمستوى الأداة ككل

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,940	6

المصدر : من اعداد الباحثين

2.1.4.الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في تحليل البيانات الأولية التي جمعت في مرحلة سابقة، ولغايات تحليل البيانات لمعرفة تأثير عناصر بيئة العمل على الابداع الاداري لدى عمال

استخدم الإحصاء الوصفي وذلك من خلال الأساليب التالية:

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر بيئة العمل وعلاقتها بالابداع الاداري

اختبار معامل ارتباط بيرسون (person) لمعرفة العلاقة بين كل عنصر من عناصر بيئة العمل مع الابداع الاداري

اختبار الانحدارا المتعدد (Multiple Régression) لمعرفة أثر لمعرفة العلاقة بين كل عنصر من عناصر بيئة العمل على الابداع الاداري

2.4.عرض النتائج وتحليلها

1.2.4.تحليل العوامل الديموغرافية لأفراد العينة

لقد قامنا بتحليل استبيان فقط من مجموع عينة الدراسة (123) فرد، إذ استبعدت خمسة استبيانات لعدم صلاحيتها .ويُظهر الجداول تحليل العوامل الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة بحسب الجنس والعمر والمؤهل العلمي .

جدول(02) : توزيع أفراد العينة بحسب العوامل الديموغرافية.

الجنس		Fréquence	Pourcentage
Valide	ذكر	69	58,5
	أنثى	49	41,5
	Total	118	100,0

العمر		Fréquence	Pourcentage
Valide	أقل من 30 سنة	4	3,4
	من 30 إلى 39 سنة	53	44,9
	من 40 إلى 49 سنة	36	30,5
	أكبر من 50 سنة	25	21,2
	Total	118	100,0
ستوى التعليمي		Fréquence	Pourcentage
Valide	متوسط	17	14,4
	ثانوي	34	28,8
	جامعي	59	50,0
	دراسات عليا	8	6,8
	Total	118	100,0

الوظفية		Fréquence	Pourcentage
Valide	إداري	33	28,0
	تقني	85	72,0

Total	118	100,0
الخبرة المهنية	Fréquence	Pourcentage
Valide أقل من 5 سنوات	25	21,2
من 6 إلى 10 سنوات	31	26,3
من 11 إلى 15 سنة	25	21,2
من 16 إلى 25 سنة	20	16,9
أكثر من 25 سنة	17	14,4
Total	118	100,0

المصدر : من اعداد الباحثين

يتبين من الجدول رقم (02) أن معظم أفراد العينة كانوا من الذكور، إذ بلغ عددهم 69 ذكر،أي بنسبة 58.5%، كذلك تبين أن معظم أفراد العينة كانوا ضمن الفئة العمرية من (30 إلى اقل من 39) ، إذ بلغ عدد أفراد العينة ضمن هذه الفئة العمرية 44.9% أما فيما يخص المستوى التعليمي فقد تبين أن معظم أفراد العينة كانوا جامعيين. إذ بلغ عددهم 59 بنسبة 50.% .

2.2.4.اختبار فرضيات الدراسة :

نستعمل اختبار بيرسون،عند مستوى معنوية α =0.01

تشكيل الفرضيات:

وفي هذا الصدد، يتم وضع فرضيتين أساسيتين هما:

-الفرضية المعدومة ويرمز لها بالرمزH0

والفرضية البديلة ويرمز لها بالرمز ا1H

أ -الفرضية المعدومة :وتقوم على افتراض عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية من أي (متغير من المتغيرات المستقلة) عناصر بيئة العمل مع (المتغير التابع) الابداع الإداري اذا كانت Sig اكبر من مستوى دلالة α =0.01؛

ب –الفرضية البديلة :نظرا لكون الفرضية H0 خاضعة للاختبار، فإنها قد لا تكون بالضرورة صحيحة، الأمر الذي يتطلب وضع فرضية بديلة في حالة عدم صحة فرضية العدم .وتقوم هذه الفرضية، على افتراض وجود على الأقل متغير واحد من بين المتغيرات المستقلة ذو تأثير مع المتغير التابع.

الفرضية الأساسية الأولى

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر بيئة العمل ممثلة ب : (**المصداقيّة، الاحترام، العدالة، الفخر، الزمالة**) و الابداع الاداري .

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ا **المصداقيّة** و الابداع الاداري .

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار معامل بيرسون ،فكانت النتائج كما في الجدول رقم (03)

جدول رقم (03) : معامل ارتباط بيرسون للكشف عن العلاقة بين **المصداقيّة** و الابداع الاداري

الفرضية الفرعية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين **المصداقيّة** و الابداع الاداري .

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار معامل بيرسون ،فكانت النتائج كما في الجدول رقم (03)

جدول رقم (03) : معامل ارتباط بيرسون للكشف عن العلاقة بين **المصداقيّة** و الابداع الاداري

Corrélations

		المصداقيّة	الابداع الادراي
المصداقيّة	Corrélation de Pearson	1	,772**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	118	118
الابداع الادراي	Corrélation de Pearson	,772**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	118	118

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

المصدر : من اعداد الباحثين

اذا كان R < 0.3 العلاقة ضعفية ، 0.3 < R <0.7 العلاقة متوسطة ، R > 0.7 العلاقة قوية.

يظهر من الجدول رقم (03) أن هناك علاقة إيجابية و قوية بين(المتغير المستقل) ا **المصداقيّة** (والمتغير التابع) الابداع الاداري ، إذ بلغ معامل الارتباط للمصداقية 0.772 ومستوى الدلالة $\alpha = 0.000$ ، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المصداقية و ابداع الاداري للعمال وبذلك تقبل الفرضية البديلةH1 ورفض الفرضية العدمية.

الفرضية الفرعية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاحترام و الابداع الاداري .

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار معامل بيرسون ،فكانت النتائج كما في الجدول رقم (04)

جدول رقم (04) : معامل ارتباط بيرسون للكشف عن العلاقة بين الاحترام و الابداع الاداري

Corrélations

		الاحترام	الابداع الادراي
الاحترام	Corrélation de Pearson	1	,793**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	118	118
الابداع الادراي	Corrélation de Pearson	,793**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	118	118

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

المصدر : من اعداد الباحثين

اذا كان R < 0.3 العلاقة ضعفية ، 0.3 < R <0.7 العلاقة متوسطة ، R > 0.7 العلاقة قوية.

يظهر من الجدول أن هناك علاقة إيجابية وقوية بين(المتغير المستقل) الاحترام(والمتغير التابع) الابداع الاداري، إذ بلغ معامل الارتباط للاحترام 0.793ومستوى الدلالة α = 0.000، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاحترام وابداع الاداري للعمال وبذلك تقبل الفرضية H1.

الفرضية الفرعية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدالة و الابداع الاداري .

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار معامل بيرسون ،فكانت النتائج كما في الجدول رقم (05)

جدول رقم (05) : معامل ارتباط بيرسون للكشف عن العلاقة بين العدالة و الابداع الاداري

Corrélations

		العدالة	الابداع الادراي
العدالة	Corrélation de Pearson	1	,860**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	118	118
الابداع الادراي	Corrélation de Pearson	,860**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	118	118

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

المصدر : من اعداد الباحثين

اذا كان R < 0.3 العلاقة ضعفية ، 0.3 < R <0.7 العلاقة متوسطة ، R > 0.7 العلاقة قوية.

يظهر من الجدول أن هناك علاقة إيجابية وقوية بين(المتغير المستقل) العدالة (والمتغير التابع) الابداع الاداري، إذ بلغ معامل الارتباط للعدالة 0.860 ومستوى الدلالة α =0.000، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدالة الابداع الاداري وبذلك تقبل الفرضيةH1 .

الفرضية الفرعية الرابعة :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفخر و الابداع الاداري .

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار معامل بيرسون ،فكانت النتائج كما في الجدول رقم (06)

جدول رقم (06) : معامل ارتباط بيرسون للكشف عن العلاقة بين الفخر و الابداع الاداري

Corrélations

		الفخر	الابداع الادراي
الفخر	Corrélation de Pearson	1	,829**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	118	118
الابداع الادراي	Corrélation de Pearson	,829**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	118	118

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

المصدر : من اعداد الباحثين

إذا كان R < 0.3 العلاقة ضعفية ، 0.3 < R <0.7 العلاقة متوسطة ، R > 0.7 العلاقة قوية.

يظهر من الجدول أن هناك علاقة إيجابية و قوية بين(المتغير المستقل) الفخر (والمتغير التابع) الابداع الاداري ، إذ بلغ معامل الارتباط للملموسية 0.829ومستوى الدلالة α = 0.000 ، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفخر و الابداع الاداري وبذلك تقبل الفرضية البديلةH1.

الفرضية الفرعية الخامسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الزمالة و الابداع الاداري

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار معامل بيرسون ،فكانت النتائج كما في الجدول رقم (07)

جدول رقم (07) : معامل ارتباط بيرسون للكشف عن العلاقة بين الزمالة و الابداع الاداري

Corrélations

		الزمالة	الابداع الادراي
الزمالة	Corrélation de Pearson	1	,898**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	118	118
الابداع الادراي	Corrélation de Pearson	,898**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	118	118

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

المصدر : من اعداد الباحثين

اذا كان R < 0.3 العلاقة ضعفية ، 0.3 < R <0.7 العلاقة متوسطة ، R > 0.7 العلاقة قوية.

يظهر من الجدول أن هناك علاقة إيجابية و قوية بين(المتغير المستقل) الزمالة (والمتغير التابع) الابداع الاداري ، إذ بلغ معامل الارتباط للاتصال 0.898 ومستوى الدلالة α = 0.000 ، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الزمالة وولاء عملاء مؤسسات الهاتف النقال وبذلك تقبل الفرضية البديلة H1.

الفرضية الرئيسية الثانية :

هناك درجة تفاوت في درجة تأثير لكل عنصر من عناصر بيئة العمل (**المصداقيّة، الاحترام، العدالة، الفخر، الزمالة**) على الابداع الاداري .للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة الارتباطية بين المتغير التابع (الابداع الاداري)، و المتغيرات المستقلة (**المصداقيّة، الاحترام، العدالة، الفخر، الزمالة**)، فكانت النتائج كما في الجدول (08) :

الجدول رقم (08)لعلاقة الارتباطية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة.

المتغيرات المستقلة	معامل ارتباط بيرسون
المصداقيّة	0.772
الاحترام	0.793
العدالة	0.860
الفخر	0.829
الزمالة	0.898

المصدر : من اعداد الباحثين

يظهر من الجدول أعلاه إن هناك علاقة ايجابية و قوية وهناك اختلاف في درجة التفاوت كل عنصر من عناصر بيئة العمل على الابداع الاداري للعمال .

ولاختبار درجة تأثير كل عنصر من عناصر بيئة العمل على الابداع الاداري تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد فكانت النتائج كما في الجدول (10)

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	T	Sig.
1	(Constante)	-,227	,099		-2,293	,000
	المصداقيّة	,161	,028	,184	5,740	,000
	الاحترام	,107	,043	,112	2,477	,000
	الفخر	,251	,046	,277	5,490	,000
	العدالة	,370	,032	,386	11,645	,000
	الزمالة	,170	,045	,178	3,784	,000

a. Variable dépendante : الادراي الابداع

المصدر : من اعداد الباحثين

يظهر من الجدول (10) ومن خلال قيم المعملات (A) ان متغير الفخر كان الأكثر أثرا وذا دلالة إحصائية اذ بلغت قيمة (A) (0.370) وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة α =0.01، تلاه متغير الفخر اذ بلغت قيمة (A) (0.251) وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة α = 0.01، تلاه متغير المصداقية اذ بلغت قيمة (A) (0.161) وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة α =0.01، تلاه متغير الزمالة إذ بلغت قيمة (A) (0.170)ومستوى دلالة بلغت α = 0.000وهي دلالة إحصائية على مستوى الدلالة α =0.01 تلاه متغير الاحترام اذ بلغت قيمة (A) (0.107) وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة α =0.01،من خلال النتائج يمكن كتابة معادلة خط الانحدار كمايلي :

الولاء = 0. 227- + المصداقية 0.161 + الاحترام 0.107 +
الزمالة0.170 + المصداقة0.370 + الفخر 0.251

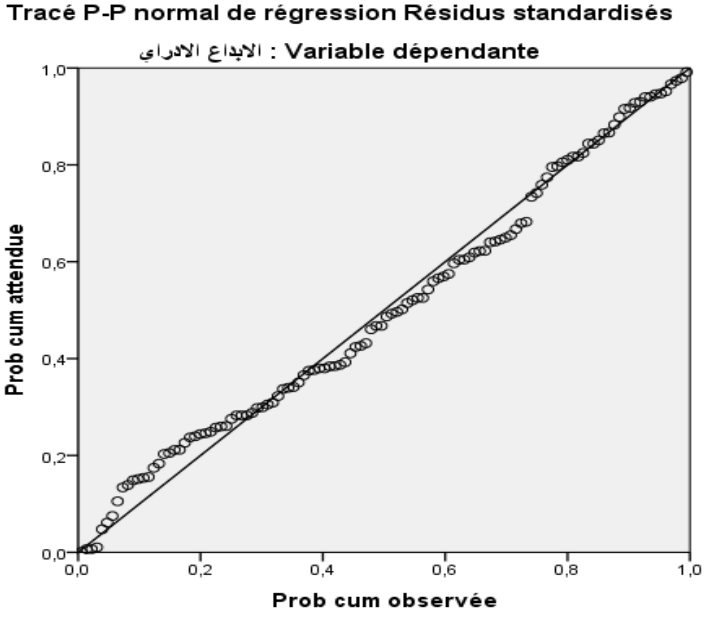

المصدر : من اعداد الباحثين

5.خاتمة

ان إشراك الادارة للعاملين في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ أهداف و مهام المنظمة أمر محفز على بناء تفاعلات اجتماعية ونفسية بين العمال و بين الرئيس والمرؤوسين، فاحترام رأي المرؤوسين شكل من أشكال التنمية الادارية كونوا يثبت روح التفاهم سائدة في المنظمة وبالتالي وجود عالقات أداريه واجتماعية بني الرئيسي المرؤوس يسودنا التفاهم والانسجام كفريق عمل واحد، شلا يساهم في تنمية قدراتهم وسلوكاهم الإبداعية داخل المنظمة .وتؤدي الظروف المناخية السائدة في المنظمة دور فعال في بيئة العمل المحفزة على الإبداع كالتهوية والإضاءة والنظافة، وعدد ساعات العمل، وفترات الراحة، والتخلص من الضغوط والتوترات، وتوفري كافة التأمينات اللازمة للعاملين حمايتهم كلها تلعب أدواري سلامة في المحافظة على سالمة وصحة الموارد البشرية في العمل. فالمنظمة كبيئة عمل مادية ومعنوية دور في تنمية روح الأبداع في الإدارة.

5. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**
  - د عبدالرحمن توفيق ، د ليلى حسن عبدالله القرشي ، كلنا كبدعون.. ولكن،2011 ، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، القاهرة، ص162 163.
  - عقيلي، عمروصفي عقيلي، إدارة الموارد البشرية المعاصرة بعد إستراتيجي، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.ص 58
- طارق طه، السلوك التنظيمي في بيئة العولمة وإلنترنت، دار الجامعة الجديدة، االسكندرية، 2007، ص 102.
- **الأطروحات:**
  - توفيق عطية توفيق العجلة، الإبداع الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي لمديري القطاع العام دراسة تطبيقية على وزارات قاع غزة" رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، 1430هـ 2009م، ص67
  - سهام بن رحمون (2013 – 2014)، بيئة العمل الداخلية وأثرها على الأداء الوظفيي (دراسة)، الجزائر: جامعة محمد خيضر – بسكرة، صفحة 32، 33، 34، 35.
- **المقالات:**

- فاطمة الزهرة بن موسى، وسمية بوقرينات (2012 – 2013)، أثر ظروف العمل على أداء العاملين (دراسة)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، صفحة 2.
- مقال مترجم عن معهد جريت بليس تو وورك، خلق بيئة عمل سعيدة – صدى الموارد البشرية، صفحة 10، 12، 14، 16، 18.
- عبابنة، الشقران، رامي إبراهيم الشقران، رامي محمد عبابنة، درجة ممارسة للإبداع الإداري لدى القادة التربوبن في مديريات التربية والتعليم في محافظة إربد، مجلة العلوم والتربوية والنفسية، العدد14 ،يونيو/ 2013 ، ص473

- **المداخلات:**

- 1-work Environment", Business Dictionary, Retrieved 10-7. Edited. -2017
  2- "workplace", Oxford Dictionaries, Retrieved 10-7- Edited. 2017.

مدى تطبيق معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم 4 (القيم والأخلاقيات والمواقف المهنية) في برامج التعليم المحاسبي بجامعة غرداية

Extent of application International Accounting Education Standard No. 4 (Value And ethics And professional attitudes) In programs Accounting education University in Ghardaia

د. قنيع أحمد [1]، د. بن أوذينة بوحفص [2] د. بن شاعة وليد [3]

[1] جامعة غرداية، ahmedguenaya@gmail.com

[2] جامعة غرداية، bouhafs@univ-ghardaia.dz

[2] جامعة غرداية، walid08ben@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/02/05 تاريخ القبول: 2020/03/03 تاريخ النشر: 2020/03/14

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى تطبيق معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم 4 (القيم والأخلاقيات والمواقف المهنية) في برامج التعليم المحاسبي بجامعة غرداية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل المعطيات المساقة من الدراسة المسحية التي استهدفت البرامج السنوية لأقسام المحاسبة خلال مرحلتي الليسانس والماستر بجامعة غرداية، ومن خلال نتائج هذا التحليل توصلنا إلى أن الطالب في مرحلة الليسانس يدرس فقط مقياسا واحدا يتعلق مباشرة بأخلاقيات مهنة المحاسبة والمسمى الفساد وأخلاقيات العمل، وفي السنة الثالثة يغيب في كل التخصصات. أما في مرحلة الماستر فنجد أن أقرب مقياس لأخلاقيات مهنة المحاسبة هو مقياس قانون محاربة الفساد على اعتبار أن هذه الأخيرة تحارب الفساد بمختلف أشكاله، وهو مدرج في البرنامج لكل التخصصات خلال السداسي الأول.

الكلمات المفتاحية :تعليم محاسبي، برامج التعليم المحاسبي، أخلاقيات مهنة المحاسبة.

المؤلف المرسل: بن أودينة بوحفص، **الإيميل**: bouhafs@univ-ghardaia.dz

Abstract
This study aims to find out the extent Applying the education standard IAS 4 (values and Ethics and professional attitudes) in accounting education programs at the university of Ghardaia. And to achieve the goals of the study was analyzed survey data from surveying which targeted the annual programs of the accounting departments during two phases Licentiate and Master degrees in university of Ghardaia, And through the results of this analysis we found that the student at the Licentiate degree studies only one standard it directly relates to the ethics of the accounting profession, called corruption and work ethics, and in the third year, there is none in all majors. But in the Master's degree we find that the closest measure of the ethics of the accounting profession is the scale of the anti-corruption law, so that the latter fights corruption in all its forms, it is included in the program for all specializations during the first semester.
key words: Accounting education, Accounting education programs, Ethics of the accounting profession.

1. مقدمـــة:

يعتبر التعليم أحد الأبواب التي تدخل المجتمع إلى الحضارة، وتجعل منه مجتمعا متقدما متطورا، وتتنوع مجالات التعليم بتنوع مجالات الحياة، والتي من بينها التعليم المحاسبي الذي يتم من خلاله تأهيل وتخريج الطلبة ليكونوا محاسبين أكفاء يساهمون في تطوير هذه المهنة، ولقد تطور التعليم المحاسبي بتطور مهنة المحاسبة من جهة، والتطور التكنولوجي الحاصل في هذا العصر من جهة أخرى حيث تعددت أساليب التعليم بظهور ما يسمى بالتعليم المحاسبي الإلكتروني .

ونظرا لأهمية التعليم المحاسبي وأثره على مهنة المحاسبة، فقد قام الاتحاد الدولي للمحاسبين بإصدار سبعة معايير خاصة بالتعليم المحاسبي تعتبر كمرجع شامل يمكن الاعتماد عليه عند وضع المناهج والبرامج المحاسبية حيث شملت مختلف الجوانب المتعلقة بالعمل المحاسبي .

وخلال فترة تعليمه وتكوينه، يحصل الطالب على مجموعة من المعارف، ويكتسب ثلة من المهارات تؤهله ليكون محاسبا ناجحا في المستقبل، كما لا يمكن إغفال الجانب الخلقي أو ما يعرف بأخلاقيات مهنة المحاسبة التي تعتبر أحدى الحاجات التي يجب على الطالب معرفتها واكتسابها والتحلي بها، فالمهنة في النهاية هي شرف مقدس وجب احترامها وعدم الإساءة لها بأي خلق أو سلوك يتنافى مع الأخلاق

والآداب العامة، فالمحاسب مطالب بأن يكون أمينا نزيها صادقا مواظبا على عمله، وأن يستعمل مسؤولياته ومهاراته وقدراته بما ينفع مصلحة المؤسسة وجميع مستخدمي القوائم المالية التي يقوم بإنتاجها .

إشكالية البحث

اتجهت الجزائر إلى تطبيق نظام (ل م د) في الجامعات والتي من بينها جامعة غرداية، حيث يمر الطالب خلال تكوينه بمرحلة الليسانس ثم الماستر ثم الدكتوراه، يدرس فيها مجموعة من المقاييس المتعلقة بالمجال المحاسبي بالدرجة الأولى، إضافة إلى مجالات معرفية أخرى، ومن هنا يمكن أن نطرح الإشكالية : **ما مدى تطبيق معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم 4 القيم والأخلاقيات والمواقف المهنية في برامج التعليم المحاسبي بجامعة غرداية؟**

أهمية البحث : تعود أهمية هذا البحث إلى :

- دور أخلاقيات مهنة المحاسبة في العمل المحاسبي .
- حاجة الطالب في أقسام المحاسبة إلى التعرف واكتساب أخلاقيات مهنة المحاسبة .
- تطور التعليم المحاسبي وظهور أساليب جديدة في التعليم (التعليم الإلكتروني) .

أهداف البحث :

- التعرف على معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم 4 الخاص بأخلاقيات مهنة المحاسبة .
- التطرق إلى أثر التعليم المحاسبي على مهنة المحاسبة .
- دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير التعليم المحاسبي .
- مدى تطبيق المعيار الدولي للتعليم المحاسبي رقم 4 في البرامج السنوية للتعليم المحاسبي بجامعة غرداية .

منهج البحث :

تم الاعتماد على منهج الوصفي لدراسة هذا الموضع من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بمتغيري الدراسة (أخلاقيات مهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي)، إضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل المعطيات المساقة من الدراسة المسحية التي استهدفت البرامج السنوية لأقسام المحاسبة خلال مرحلتي الليسانس والماستر بجامعة غرداية.

تقسيم البحث : تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية بدءا بعرض لمختلف الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، في حين شمل المحور الثاني الجانب النظري لمتغيري الدراسة، في حين تضمن المحور الثالث الدراسة المسحية للبرامج السنوية الخاصة بأقسام المحاسبة بجامعة غرداية .

2. المحور الأول :الدراسات السابقة :

دراسة درويش، هوارية، 2016، واقع التعليم المحاسبي ومدى استجابته لمتطلبات مهنة المحاسبة في الجزائر

هدف هذا البحث إلى تبيان أهمية مؤسسات التعليم المحاسبي في توفير محاسبين مهنيين قادرين على ولوج عالم الشغل بكفاءات تمكنهم من مواجهة تحديات التغير السريع في بيئة الأعمال ومعالجة المشكلات الاستثنائية، ولعل التعليم الجامعي يعتبر الركن الأساسي للوفاء بمتطلبات سوق العمل، وذلك من خلال تكوين الطلاب وفتح التخصصات التي تعنى بالتكوين والتأهيل في مختلف فروع العلوم المحاسبية والمالية . فمن خلال هذا البحث تبين لنا أن هناك ضرورة لإعادة النظر في برامج التعليم المحاسبي في الجزائر، وتطوير مضامينه لتتوافق وتوصيات الإتحاد الدولي للتعليم المحاسبي، وتوسيع ثقافة التعليم المحاسبي بإنشاء تخصصات جديد، ومراكز ومعاهد تعليم حديثة تعنى بالتكوين المحاسبي، بالإضافة إلى تيسير دخول عالم مهنة المحاسبة بإصدار قوانين واضحة تنظم المهنة وتفعيل تطبيقها.

دراسة عمار، 2017، متطلبات تحسين جودة التعليم المحاسبي، دراسة قياسية، يهدف هذا البحث إلى تبيان أهمية مؤسسات التعليم المحاسبي في توفير محاسبين مهنيين قادرين على ولوج عالم الشغل، وذلك بكفاءات تمكنهم من مواجهة تحديات التغير السريع في بيئة الأعمال ومعالجة المشكلات الاستثنائية، ولعل التعليم الجامعي يعتبر الركن الأساسي للوفاء بمتطلبات سوق العمل، وهذا من خلال تكوين الطلاب وفتح التخصصات التي تعنى بالتكوين والتأهيل في مختلف فروع العلوم المحاسبية والمالية .فمن خلال هذا البحث تبين لنا أن هناك ضرورة لإعادة النظر في برامج التعليم المحاسبي في الجزائر، وتطوير مضامينه لتتوافق وتوصيات الاتحاد الدولي للمحاسب(IFAC) ،وتوسيع ثقافة التعليم المحاسبي بإنشاء تخصصات جديد، ومراكز ومعاهد تعليم حديثة تعنى بالتكوين المحاسبي، بالإضافة إلى تيسير دخول عالم مهنة المحاسبة بإصدار قوانين واضحة تنظم المهنة وتفعيل تطبيقها.

دراسة عبدالقادر، 2019، أثر نظام ليسانس–ماستر– دكتوراه على جودة مخرجات التعليم المحاسبي

يحاول هذا البحث تشخيص واقع التعليم المحاسبي في الجزائر في ظل تبني نظام ل.م.د (LMD)كنظام تعليم جديد في الجامعة الجزائرية منذ سنة 2004، كما يهدف هذا البحث إلى الوقوف على جودة مخرجات التعليم المحاسبي في ظل تطبيق نظام ل.م.دمن خلال دراسة مقارنة مع مخرجات التعليم المحاسبي في ظل نظام التعليم الكلاسيكي للجامعة الجزائرية، حيث خلصت الدراسة إلى عدم وجود تطور ملحوظ في مخرجات التعليم المحاسبي في ظل تطبيق نظام ل.م.د مقارنة بمخرجات التعليم المحاسبي في ظل تطبيق نظام التعليم الكلاسيكي.

دراسة نورالدين، 2018، واقع برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية ومدى توافقها مع متطلبات المعيار3 من المعايير الدولية للتعليم المحاسبي دراسة ميدانية .

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى إكتساب خرّيجي تخصص المحاسبة بالجامعات الجزائرية للمهارات المهنية المطلوبة وفقا للمعيار الدولي للتعليم المحاسبي رقم 3، وذلك من خلال تحليل إحصائي لأراء عينة عشوائية مكونة من 80 أستاذا دائما متخصصا في المحاسبة ينتمون لمختلف الجامعات الجزائرية، و قد تم جمع البيانات الأولية للدراسة عن طريق استبيان تم تصميمه وتوزيعه على أفراد العينة. توصلت الدراسة إلى أن خرّيجي المحاسبة بالجامعات الجزائرية لا يكتسبون المهارات المهنية المنصوص عليها في معيار التعليم المحاسبي الدولي الثالث من وجهة نظر المستجوبين، حيث بينت النتائج عدم توفر كل مخرجات التعلم المعيارية والمتعلقة بمختلف أنواع المهارات المهنية لدى خريجي المحاسبة في طور الماستر. أوصت الدراسة بتضمين البرامج المحاسبية الحالية بمخرجات التعلم المتعلقة بالمهارات المهنية المنصوص عليها في المعايير الدولية للتعليم المحاسبي، وكذا وضع شروط صارمة للقبول في تخصص المحاسبة استنادا إلى إرشادات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي، و تبني أساليب و مقاربات التدريس الحديثة، لاسيما توظيف تقنيات التعليم الإلكتروني.

دراسة فتيحة، 2018، تحليل أثر إدراج ثقافة الأخلاق والتكوين العملي ضمن التعليم المحاسبي الجامعي على أداء الخدمات المحاسبية

تناولت الدراسة اثنان من أهم مقومات الخدمات المحاسبية، يتمثل الأول في تدريس ثقافة الأخلاق المهنية ضمن برامج التعليم المحاسبي الجامعي، ويتعلق الثاني بالتكوين العملي قبل التخرج والالتحاق بسوق العمل. خلصت الدراسة إلى أن مساهمة هذه المقومات سيؤدي إلى رفع كفاءة المحاسبين ميدانيا وتقديم خدمات

مهنية موثوقة ودقيقة وبالمستوى المهني المطلوب ؛ نظرا للتركيز على أخلاقيات الممارسات المهنية والتكوين الميداني .وبالاعتماد على نتائج الدراسة تم تحديد العلاقة التكاملية بين جودة التعليم المحاسبي ومستوى الخدمات المحاسبية المقدمة للزبائن، وإبراز بعض أسباب القصور في العملية التعليمية والتي كان من أهمها محتوى برامج التعليم المحاسبي التي تركز على النقل المعرفي للمعلومات المحاسبية، دون الاهتمام بتنمية ثقافة الأخلاق الذاتية والقدرات المهنية لدى مدخلات التعليم المحاسبي.

3. محور الإطار النظري: للتعليم المحاسبي وأخلاقيات مهنة المحاسبة

أولا : التعليم المحاسبي

1- مفهوم التعليم المحاسبي وأهميته يستمد التعليم المحاسبي أهميته الكبيرة من أهمية العمل المحاسبي ضمن مجال الأعمال ومتطلبات سوق العمل، هذا الأخير أصبح يبحث عن أيدي عاملة مؤهلة ومدربة وذات كفاءة عالية، وتعد مؤسسات التعليم العالي الجهة المسؤولة والوصية عن إعداد هذه الكفاءات وتخريجها نحو ممارسة مهنة المحاسبة .[1]

ويقصد بالتعليم المحاسبي جميع المفاهيم والمقررات والمعايير التي تقدمها برامج وتخصصات المحاسبة للطلبة ليمارسوا مهنة المحاسبة بعد تخرجهم وحصولهم على شهادة أو دبلوم، [2] ويقوم التعليم المحاسبي على جانبين حيث يتمثل الأول في الجانب الأكاديمي أين يتلقى الطالب المعارف والنظريات المتعلقة بمجال المحاسبي في حين يشمل الثاني الجانب المهني الذي ينطوي على الممارسة التطبيقية لما تعلمه الطالب أكاديميا .[3]

ويشمل التعليم المحاسبي كافة المعارف والمهارات المتعلقة بجودة مهنة المحاسبة من أجل الإيفاء بمتطلبات سوق العمل وذلك بالتركيز على النوع وليس على الكم، وتتجاوز مهمة التعليم المحاسبي تخريج طلبة

[1] – إدريس الأمين، موسى أبو تمة، مدة مساهمة التعليم المحاسبي بالجامعات السعودية في تطوير ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء رؤية المملكة 2030 بالتطبيق على جامعة الملك خالد، مجلة أمارايك، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، السعودية، المجلد 9، العدد 29، 2018، ص 154.

[2] – عادل عبدالسلام، كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي في الوفاء بمتطلبات العمل المصرفي وسبل تطويرها وفق أراء الأكاديميين والمهنيين، مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، كلية التجارة، الأردن، 2014، ص 6 .

[3] – خليل الحمداني، زياد الشقا، دور التعليم الإلكتروني في زيادة كفاءة وفاعلية التعليم المحاسبي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، الجزائر، 2013، ص 51.

يتمتعون بمهارات عالية إلى التفكير الإبداعي،[4] وقد أصبحت المناهج والبرامج والأساليب التعليمية في مجال المحاسبة مطالبة بمواكبة ومساير حركة سوق العمل المتغيرة والمتجددة والتي أصبحت تعتمد في وقتنا الحالي بشكل أساسي على تكنولوجيا المعلومات والاتصال .[5]

ويقوم الاتحاد الدولي للمحاسبين بإصدار معايير دولية للتعليم المحاسبي لتشكل قواعد أساسية يمكن الاسترشاد بها في تطوير المناهج المحاسبية لتحسين كفاءة مخرجات العملية التعليمية، وتتمثل هذه المعايير في :[6]

- المعيار رقم (1) : متطلبات الالتحاق ببرامج التعليم المحاسبي.
- المعيار رقم (2) : محتوى برامج تعليم المحاسبة المهنية
- المعيار رقم (3) :المهارات المهنية والتعليم العام.
- المعيار رقم (4) : القيم والأخلاقيات والمواقف المهنية .
- المعيار رقم (5) : متطلبات الخبرة العملية
- المعيار رقم (6) : تقييم القدرات والكفاءة المهنية .
- المعيار رقم (7) : برنامج التعليم مدى الحياة .
- المعيار رقم (8) : متطلبات الكفاءة المهنية للتدقيق .

2- عناصر التعليم المحاسبي :[7]

[4]- أحمد يوسف وآخرون، دور التعليم المحاسبي في التنمية الاقتصادية في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، السودان، المجلد 2، العدد 16، 2015، ص 100 .

[5]- عائدة عبدالله، هاجر الأسمري، دور التعليم المحاسبي في ترسيخ أخلاقيات مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية من وجهة نظر موظفي الإدارة المالية في شركة خالد بن عفير وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون، العدد 5، 2018، ص 43 .

[6]- عبدالناصر نور، محمد مطر، نضال الرحي، الإرتقاء بالتعليم المحاسبي الجامعي لتحقيق الشروط المنصوص عليها في معايير التعليم المحاسبي الدولية، المؤتمر العلمي المهني الحادي عشر بعنون نحو عالمية مهنة المحاسبة والتدقيق، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015، ص5 .

[7]- محمد صبحي حسان، مدى توافق التعليم المحاسبي مع متطلبات سوق العمل دراسة ميدانية على المؤسسات والجمعيات الأهلية المحلية في قطاع غزة، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2018، ص ص 29- 30 .

يمثل التعليم المحاسبي أحد فروع المعرفة الإنسانية التي تكسب الطلبة المعارف المحاسبية النظرية والتقنية من فروض ومبادئ ومعايير محاسبية من خلال برنامج تعليمي يعمل على تقديم فهما أساسيا وعميقا للمحاسبة، وبصفة عامة يتكون نظام التعليم المحاسبي من العناصر التالية :

- ✓ **مدخلات نظام التعليم المحاسبي** : وتتمثل في الطلبة الذين يتم تجهيزهم وصقل معارفهم لممارسة العمل المحاسبي في سوق العمل بشكل عملي .
- ✓ **العمليات التشغيلية لنظام التعليم المحاسبي** : وتشمل البرامج والخطط التعليمية والمناهج الأكاديمية المحاسبية التي يتم تزويدها للطلبة في الجامعات والمعاهد .
- ✓ **مخرجات نظام التعليم المحاسبي** :وتشمل خريجي قسم المحاسبة التي تم تهيئتها بشكل أكاديمي حتى يتسنى لها القدرة في ممارسة العمل المحاسبي ضمن متطلبات سوق العمل .
- ✓ **التغذية العكسية لنظام التعليم المحاسبي** : وتمثل عملية رد أفعال المستفيدين من النظام، وذلك من خلال مراقبة عناصر التعليم المحاسبي السابقة وتحليلها وتقييمها وتطويرها وايجاد الانحرافات وتصحيحها .

3- أهداف التعليم المحاسبي

- إعداد الطلبة وتأهيلهم لشغل الوظائف المحاسبية بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل .
- تأهيل الطلبة من الناحية السلوكية والأخلاقية والنفسية والشخصية للتعامل مع الآخرين في إطار عمله كمحاسب مستقبلا. [8]

4- التعليم المحاسبي في ضوء تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تزايدت المطالبات بتطوير التعليم المحاسبي وضمان جودته على اعتبار أنه حجرة الأساس لتنمية مهنة المحاسبة بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، حيث نجد أن الطريقة التقليدية هي الشائعة في تدريس المحاسبة بكل فروعها، إلا أن هذه الطريقة لم تعد مواكبة للتطورات المهنية والاقتصادية والتكنولوجية، لذلك

[8]- نادية الماقوري، تضييق الفجوة بين برنامج التعليم المحاسبي ومتطلبات مهنة المحاسبة، دراسة تطبيقية في البيئة الليبية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة السابع من أبريل، ليبيا، 2008، ص ص 45- 46 .

أصبح من الضروري الاهتمام بتطوير أساليب التعليم المحاسبي ورقمنته من خلال ما يسمى بالتعليم المحاسبي الإلكتروني .[9]

ويمكن توضيح أهم المميزات التي يحققها تبني وتطبيق التعليم المحاسبي الإلكتروني في ما يلي :

- تنمية المهارات الذاتية لطلبة المحاسبة للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال سواء أثناء الدراسة أو خلال ممارسة العمل المحاسبي.
- التعرف على مميزات الحواسيب وانتقاء ما يمكن الاستفادة منه في مجال التعليم المحاسبي .
- تقليل الجهد المبذول من هيئة أعضاء التدريس سواء من خلال اعداد المحاضرات وعرضها .
- استغلال برامج المحاسبة التطبيقية واستخدامها في مجال التعليم المحاسبي .[10]

ثانيا : أخلاقيات مهنة المحاسبة

1- تعريف أخلاقيات مهنة المحاسبة :

ينطوي مفهوم الأخلاق في اللغة العربية حول الطبع والسجية،والمروءة والدين، كما يشير إبن منظور إلى أن الأخلاق تعني صورة الإنسان الباطنة، وهي نفسه، وأوصافها، ومعانيها المختصة بها.[11]

في حين يشير هذا المفهوم إصطلاحا إلى مجموعة من المبادئ التي تدور حول أربعة محاور رئيسية هي القيام بالأعمال الهادفة، عدم إلحاق الضرر بالآخرين، وعدم الخداع في أي تعاملات، وعدم التحيز لأي طرف عند القيام بأي عمل،[12] وفي الشريعة الإسلامية تستمد الأخلاق من الإيمان الذي محله القلب، وأن الطريق

[9]- عبدالله بن صالح، تفاعل الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي بين جودة مخرجات المحاسبية ومتطلبات سوق العمل بالدول العربية في ضوء التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، المؤتمر العربي النوسي حول واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العراق، 2014، ص 20.

[10]- خليل الحمداني، زياد السقا، مرجع سبق ذكره، ص ص 64-47 .

[11]- بلال السكارنة، أخلاقيات العمل وأثـــرها في إدارة الصـــورة الذهنية في منظمات الأعمال، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، العدد 33، 2012، ص 379.

[12]- معمر عبيد، تحليل العلاقة الإرتباطية بين نظام المعلومات الموارد البشرية وأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، العدد 15، 2014، ص 358.

لبناء الأخلاق يبدأ من الداخل للخارج، فالقاعدة الإيمانية تلزم النفوس من داخلها بأن الله هو الذي يحدد الخير فتسلكه، وما هو شر فتجنبه.[13]

وينظر لأخلاقيات مهنة المحاسبة على أنها المبادئ والقواعد التي تمثل القيم الأخلاقية التي يتعين على المحاسب التحلي بها عند ممارسة أعماله، أو عند تعامله مع زملاء المهنة والعملاء وغيرهم.[14]

وتمثل أخلاقيات مهنة المحاسبة خطوطا توجيهية للمحاسبين في أداء أعمالهم، فهي بمثابة معايير تستخدم لتمييز الصواب عن الخطأ في مجال العمل المحاسبي،[15] في حين ينظر لها الاتحاد الدولي للمحاسبين على أنها الأخلاقيات التي تحدد وتوفر إطارا للمفاهيم لجميع المحاسبين المهنيين، وذلك لضمان الامتثال للمبادئ الرئيسية الخمسة،وهي النزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية اللازمة، والسرية، والسلوك المهني، وبموجب هذا الإطار يطلب من جميع المحاسبين المهنيين تحديد التهديدات التي تواجه هذه المبادئ، وتطبيق كل وسائل الحماية لضمان عدم التنازل عن هذه المبادئ.[16]

2- مبادئ أخلاقيات مهنة المحاسبة :

وتتمثل أخلاقيات مهنة المحاسبة في المبادئ المتعلقة بالسلوك المهني التي يجب على أعضاء المهنة الالتزام بغض النظر عن مكان عملهم سواء كانوا يشتغلون في مؤسسات محاسبية، أو في المؤسسات الاقتصادية، وتتمثل مبادئ أخلاقيات مهنة المحاسبة في :

- الموضوعية والحياد: يجب على المحاسب أن يبقى موضوعيا ومتجردا من كل صراعات المصالح عند تنفيذ المسؤوليات المهنية، كما عليه أن يبقى على الحياد عند إبداء الرأي وعند تقديم خدماته لمختلف الأطراف التي يتعامل معها .[17]

---

[13]- ماجد العصيمي، الأخلاق العملية في القرآن الكريم ومدى إلتزام طلاب كليات المعلمين، أطروحة لنيل شهادة الماجستير تخصص التربية الإسلامية والمقارنة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص 45.

[14]- عبدالرحمن المطيري، قواعد سلوك آداب مهنة التدقيق وأثرها على جودة التدقيق في الشركات الصناعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص 9

[15]- خالد عثمان، عبدالرحمن عبدالله، اخلاقيات مهنة المراجعة ودورها في كشف ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة العامة السودانية، مجلة العلوم الإدارية، جامعة إفريقيا العالمية، ليبيا، العدد 2، 2018، ص 184.

[16]- الاتحاد الدولي للمحاسبين، **الأخلاق**، http://www.ifac.org/global-knowledge-gateway/ethics?overview&discussions، 09/03/ 2016.

[17]- مقداد الجليلي، وحيد رمو، أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة ودورها في استراتيجيات الحد من الفساد الإداري، مجلة تنمية الرافدين، الموصل العراق، العدد 106، ص 119.

- النزاهة : يجب على المحاسب أن يكون أمينا صادقا في جميع العلاقات التجارية والمهنية، ولا يجب أن يكون له علاقة مع التقارير والمعلومات والقوائم المالية التي تحتوي على معلومات خاطئة أو مضللة، عبارات غير مسؤولة أو غير مبررة. [18]
- الكفاءة المهنية : للمحاسب المهني وظيفة مستمرة للحفاظ على المعرفة المهنية أو المهارة عند المستوى المطلوب للتأكد من أن يتلق الزبون أو صاحب العمل خدمات مهنية كافية معتمدة على التطورات الجارية في الممارسة أو التشريعات والتقنيات، أي أنه بوصفه قاعدة عامة لا يجوز للمحاسب أن يقبل أي عملية لا يستطيع إتمامها بدرجة عالية ومعقولة من الكفاية المهنية،وإذا لم يتمكن المحاسب من أداء جزء من المهمة الموكلة إليه بكفاءة فإن عليه الاستعانة بالنصيحة الفنية من الخبراء الآخرين الذين يساعدونه للقيام بعمله بكفاءة ومن هؤلاء الخبراء، الزملاء المحاسبون، الخبراء الإحصائيين وغيرهم. [19]
- السرية: وتعني التزام المحاسبين باحترام سرية المعلومات التي يحصلون عليها من أعمال العملاء أو رب العمل أثناء قيامهم بمهامهم، وعدم استخدام هذه المعلومات لمصالحهم الخاصة، أو لصالح طرف آخر، إلا بعد الحصول على الموافقة من كل الأطراف ذات الصلة. [20]
- العناية المهنية : يجب على المحاسب أن يمارس العناية المهنية عند تنفيذ أعماله، وأثناء إعداد التقارير المتعلقة بها، كما أن عليه استخدام الطرق والممارسات المحاسبية بأعلى جودة ممكنة بما يتوافق مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها. [21]

3- التعليم المحاسبي وأخلاقيات مهنة المحاسبة :

[18]- سوسن سعيد، عيدالواحد محمد، دراسة مقارنة لأخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق الاسلامية والدولية، مجلة كركوك للعلوم الاقتصادية والإدارية جامعة كركوك، العراق، المجلد 4، العدد 2، 2014، ص 166.

[19]- تغريد سالم الليلة، **دور الالتزامات الاخلاقية لمهنة المحاسبة في تحسين أداء الإدارات المحاسبية، دراسة حالة في جامعة الموصل**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، العدد 98، 2010، ص 93.

[20]- عبدالرحمن المطيري، **فواعد سلوك وآداب مهنة التدقيق وأثرها على جودة عملية التدقيق في الشركات الصناعية الكويتية**،أطروحة لنيل شهادة الماجيستير تخصص المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص22 .

[21]- الأنتوساي، **أخلاقيات المهنة**، الأورغواي، 1998، ص 15.

مما لا شك فيه أن التعليم المحاسبي هو جزء من المنظومة التعليمية للمحاسبين في المستويات الأكاديمية التي تهتم بتعليم أخلاقيات المحاسبة للطلبة لمساعدتهم على اكتشاف حالات التلاعب المالي الذي يؤثر على ثقة مستخدمي القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة.[22]

وبالتالي تعد مؤسسات التعليم منظمة أخلاقية بالضرورة حيث تعنى بالبناء العلمي والخلقي للطالب، فلا انفصال بين تحقيق رسالة مؤسسات التعليم والتزاماتها بتدريس الأخلاق لطلبتها وحثهم على التحلي بها، فمن معايير نجاح تلك المؤسسات هو تخريج كوادر وإطارات بحثية ذات سلوكيات حميدة،[23] كما ينبغي للتعليم المحاسبي تغطية القيم والسلوكيات المهنية ومن خلال الإلمام بالجوانب التالية : [24]

- المصلحة العامة والمسؤولية الاجتماعية .
- التحسين والتعليم المستمر مدى الحياة .
- روح المسؤولية والالتزام بالتوقيت والاحترام .
- القوانين والتشريعات .

4. المحور الثالث : الدراسة الميدانية

استهدفت هذه الدراسة البرامج السنوية الخاصة بالتعليم المحاسبي التي يدرسها الطالب في مرحلتي الليسانس أو الماستر بجامعة غرداية، ومدى احتواءها على مقاييس تستهدف معيار التعليم المحاسبي رقم 4 الخاص بالقيم واخلاقيات مهنة المحاسبة .

أولا :تقييم برامج التعليم المحاسبي خلال مرحلة الليسانس

يدرس الطالب ثلاث سنوات خلال مرحلة الليسانس يحصل فيها على تكوين مقسم إلى 6 سداسيات تنتهي بتقديم مشروع تربص، وفيما يلي نستعرض مشوار الطالب خلال السنوات الثلاث، وأهم برامج التعليم المحاسبي الذي يقوم بدراستها.

أ- السنة الأولى جدع مشترك علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

[22]- على الزعبي، مهند العبيني، أثر التعليم المحاسبي الأخلاقي على ممارسات المحاسبة الابداعية في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، العدد 50، 2017، ص 153.

[23]- عائدة عبدالله، هاجر الأسمري، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[24]- أحمد ميري، أمل كحيط، مدى ملاءمة مناهج التعليم المحاسبي المهني لمعايير التعليم المحاسبي الدولية، دراسة ميدانية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، مجلة الغري، العراق، العدد 13، 2016، ص 358.

خلال السنة الأولى يدرس الطالب ضمن الجدع المشترك للعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قبل أن يتخصص في إحدى التخصصات في السنة الثانية، وفيما يلي عرض للبرنامج السنوي للسنة الأولى .

الجدول رقم 1 : البرنامج الدراسي خلال السنة الأولى جدع مشترك علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

السداسي	**برنامج السداسي**								
السداسي الأول	محاسبة مالية	رياضيات	احصاء	اقتصاد جزئي	مدخل للاقتصاد	تاريخ الوقائع الاقتصادية	منهجية	مدخل علم الاجتماع	مدخل للقانون
المجال المعرفي	**المحاسبة**	**الإحصاء**		**الاقتصاد**			**المنهجية**	**علم الاجتماع**	**القانون**
السداسي الثاني	محاسبة مالية	رياضيات	احصاء	اقتصاد جزئي	مدخل لإدارة الاعمال	انجليزية	اعلام آلي	علم الاجتماع المنظمات	قانون تجاري
المجال المعرفي	**المحاسبة**	**الإحصاء**		**الاقتصاد**	**الإدارة**	**اللغات الأجنبية**	**تكنولوجيا المعلومات والاتصال**	**علم الاجتماع**	**القانون**

المصدر : من إعداد الباحثون بناء على معلومات من قسم العلوم المحاسبية والمالية .

من خلال الدول أعلاه نلاحظ ما يلي :

- يدرس الطالب بعض المقاييس في السداسيين الأول والثاني مثل المحاسبة المالية والاقتصاد الجزئي والاحصاء والرياضيات ضمن برنامج السنة الأولى .
- يتعرض الطالب من خلال البرنامج السنوي في السنة الأولى إلى مجالات معرفية كثيرة متنوعة تتراوح بين المحاسبة والإحصاء والاقتصاد والإدارة والقانون وعلم الاجتماع واللغات الأجنبية وتكنولوجيا المعلومات الاتصال .
- أما في الجانب الأخلاقي والقيم فلا يظهر من خلال البرنامج السنوي للسنة الأولى أي مقياس له علاقة مباشرة بالجانب السلوكي والأخلاقي يمكن للطالب الاستفادة منه في معرفة واكتساب أخلاقيات مهنة المحاسبة .

ب- السنة الثانية جدع مشترك علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير:

بعدما اجتياز الطلبة للسنة الأولى يتم توزيعهم على عدة شعب وفق معايير محددة تتعلق أساسا برغبة الطالب ونتائجه، وبما أن هذا البحث يركز على التعليم المحاسبي، سوف نتطرق إلى شعبة العلوم المالية

والمحاسبة بجامعة غرداية التي تعنى بالتخصصات المتعلقة بالتعليم المحاسبي، والجدول التالي يبين برامج السنة الثانية شعبة العلوم المحاسبية والمالية .

الجدول رقم 2: البرنامج الدراسي خلال السنة الثانية قسم العلوم المحاسبية والمالية

السداسي	برنامج السداسي								
السداسي الأول	المحاسبة التحليلية	إحصاء	اقتصاد كلي	اقتصاد نقدي	مالية المؤسسة	تسيير المؤسسة	إعلام آلي	انجليزية	منهجية البحث
المجال المعرفي	**محاسبة**	**احصاء**	**اقتصاد**		**مالية**	**إدارة**	**تكنولوجيا المعلومات**	**لغة اجنبية**	**منهجية**
السداسي الثاني	المعايير المحاسبية الدولية	الفساد واخلاقيات العمل	اقتصاد كلي	اقتصاد المؤسسة	مالية عامة	رياضيات مالية	إعلام آلي		
المجال المعرفي	محاسبة	أخلاقيات مهنة المحاسبة	اقتصاد	اقتصاد	مالية	مالية	تكنولوجيا المعلومات	/	/

المصدر : من إعداد الباحثون بناء على معلومات من قسم العلوم المحاسبية والمالية .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي :

- مثلما هو الحال في السنة الأولى يدرس الطالب 8 مقاييس خلال السداسي الأول للسنة الثانية .
- غالبية يتم تغييرها خلال السداسي الثاني ما عدا مقياس الاقتصاد الكلي
- تتوزع المقاييس التي يدرسها الطالب على عدة مجالات متنوعة بين المحاسبة والادارة والاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وغيرها من المجالات المعرفية .
- يدرس الطالب في السنة الثانية مقياسا واحدا يتعلق مباشرة بأخلاقيات مهنة المحاسبة والمسمى الفساد وأخلاقيات العمل، ويحدث هذا في السداسي الثاني .

ج– السنة الثالثة جدع مشترك علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير :

في السنة الثالثة، يتم توزيع طلبة شعبة العلوم المحاسبية والمالية على عدة تخصصات، وبجامعة غرداية هناك ثلاث تخصصات، والجداول التالية يبين البرنامج السنوي خلال السنة الثالثة لتخصصات مالية المؤسسة، محاسبة وجباية، محاسبة ومالية، مع التذكير أن الطالب يقوم خلال هذه السنة بإعداد تقرير تربص خلال السداسي الثاني من هذه السنة

- **تخصص محاسبة ومالية :**

الجدول رقم 3: البرنامج الدراسي خلال السنة الثالثة تخصص محاسبة ومالية .

السداسي	البرنامج الدراسي						
السداسي الأول	**محاسبة الشركات**	**المحاسبة المالية المعمقة**	**مراقبة التسيير**	**الافلاس والتسوية القضائية**	**تحليل مالي**	**جباية المؤسسة**	**انجليزية**
المجال المعرفي	محاسبة		إدارة	القانون	مالية	الضرائب	لغة اجنبية
السداسي الثاني	**نظم المعلومات المحاسبية**	**المحاسبة المالية المعمقة**	**تقييم المشاريع**	**السياسات المالية للمؤسسة**	**الأسواق المالية**	**التدقيق المالي والمحاسبي**	**انجليزية**
المجال المعرفي	المحاسبة		المالية			التدقيق	لغة اجنبية

المصدر : من إعداد الباحثون بناء على معلومات من قسم العلوم المحاسبية والمالية .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي :

- يتقلص عدد المقاييس التي يدرسها الطالب خلال السنة الثالثة إلى 7 مقاييس عوض 8 التي كان يدرسها في السنة الأولى والثانية من مرحلة الليسانس
- يستحوذ مجال المحاسبة والمالية على النصيب الأكبر من الحضور خلال السنة الثانية، خاصة السداسي الثاني منها، حيث نجد أن 5 مقاييس مرتبطة بمجال المحاسبة والمالية من أصل 7 مقاييس
- هناك تواجد دائم للغة الأجنبية خلال السنوات الثلاثة من مرحلة الليسانس
- ليس هناك مقياس خلال السنة الثالثة يعالج بصفة مباشرة الجانب الأخلاقي لمهنة المحاسبة.

➢ **مالية المؤسسة :**

الجدول رقم4 :البرنامج الدراسي خلال السنة الثالثة تخصص مالية المؤسسة.

السداسي	البرنامج الدراسي						
السداسي الخامس	**التسيير المالي**	**الهندسة المالية**	**المحاسبة المالية المعمقة**	**الافلاس والتسوية القضائية**	**نظرية اتخاذ القرار**	**جباية المؤسسة**	**انجليزية**
المجال المعرفي	المالية		محاسبة	القانون	إدارة	الضرائب	لغة اجنبية
السداسي السادس	**الموازنة التقديرية**	**المحاسبة المالية المعمقة**	**تسيير مالي**	**دراسة حالات مالية**	**التقييم المالي للمؤسسات**	**الأدوات الاحصائية لتحليل البيانات**	**انجليزية**
المجال	المحاسبة		المالية			التدقيق	لغة

المعرفي				اجنبية

المصدر : من إعداد الباحثون بناء على معلومات من قسم العلوم المحاسبية والمالية .

من خلال الجدول رقم 4 :

- يدرس الطالب خلال السنة الثالثة في مرحلة الليسانس 7 مقاييس تنطوي تحت عدة مجالات معرفية أبرزها المالية (مقياسان) .
- سيطرة مقاييس المالية على البرنامج السنوي الذي يدرس الطالب في السنة الثالثة تخصص مالية المؤسسة .
- لا يوجد مقياس خاص بأخلاقيات مهنة المحاسبة يدرسه الطالب خلال هذه السنة .

➢ **محاسبة وجباية**

الجدول رقم5 :البرنامج الدراسي خلال السنة الثالثة ليسانس تخصص محاسبة وجباية

السداسي	البرنامج الدراسي					
السداسي الخامس	**التسيير الجبائي**	**جباية المؤسسة**	**محاسبة الشركات**	**المحاسبة المالية المعمقة**	**الموازنة التقديرية**	**انجليزية**
المجال المعرفي	الضرائب		محاسبة		إدارة	لغة أجنبية
السداسي السادس	**المحاسبة العمومية**	**المحاسبة المالية المعمقة**	**تسيير مالي**	**مراقبة التسيير**	**القانون الجبائي**	**مراجعة جبائية**	**انجليزية**
المجال المعرفي	المحاسبة		مالية	الإدارة	الجباية		لغة أجنبية

المصدر : من إعداد الباحثون بناء على معلومات من قسم العلوم المحاسبية والمالية .

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا ما يلي :

- تقلص المقاييس التي يدرس الطالب في هذه السنة مقارنة بالسنوات الماضية
- تركيز شبه مطلق على المقاييس المتعلقة بالجباية من خلال دراسة تواجد عدة مقاييس نظرية وتطبيقية تتعلق بالجباية .
- لا يدرس الطالب أي مقياس لديه علاقة مباشرة بأخلاقيات مهنة المحاسبة خلال هذه السنة .

ثانيا : تقييم التعليم المحاسبي خلال مرحلة الماستر

تستغرق مدة التكوين في مرحلة الماستر سنتين مقسمة إلى أربع سداسيات، ثلاث الأولى يدرس فيها الطالب مجموعة من المقاييس، في حين يتمثل السداسي الرابع في اعداد ومناقشة مذكرة التخرج، وفيما يلي ندرس البرامج السنوية لتخصصات التعليم المحاسبي بجامعة غرداية في مرحلة الماستر على النحو التالي .

أ- مالية المؤسسة

الجدول رقم 6 : البرنامج الدراسي خلال السنة الأولى ماستر مالية المؤسسة

السداسي	البرنامج الدراسي						
السداسي الأول	**التسيير المالي**	**النظرية المالية المعمقة**	**الاقتصاد القياسي**	**قانون محاربة الفساد**	**المقاولاتية**	**محاسبة التسيير**	**انجليزية**
المجال المعرفي	المالية		الاحصاء	أخلاقيات مهنة المحاسبة والقانون	إدارة الأعمال	محاسبة	لغة اجنبية
السداسي الثاني	**المالية الدولية**	**تقييم المؤسسات**	**معايير التقارير المالية الدولية**	**الهندسة المالية**	**التسيير البنكي**	**قانون الصفقات العمومية**	**انجليزية**
المجال المعرفي	مالية				بنوك	قانون	لغة اجنبية
السداسي الثالث	**المحاسبة المتقدمة**	**منهجية البحث العلمي**	**تسيير المخاطر المالية**	**التسيير والاستراتيجية المالية**	**التدقيق المالي**	**الاتصال والتحرير الإداري**	**انجليزية**
المجال المعرفي	المحاسبة	المنهجية	المالية			الإدارة	لغة أجنبية

المصدر : من إعداد الباحثون بناء على معلومات من قسم العلوم المحاسبية والمالية .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي :

- تتنوع المجالات المعرفية للمقاييس التي يدرسها الطالب خلال الماستر بين المالية والمحاسبة والقانون والإدارة مع بالتركيز بشكل واضح على مقاييس المالية .
- يعتبر مقياس قانون محاربة الفساد أقرب مقياس لأخلاقيات مهنة المحاسبة على اعتبار أن هذه الأخيرة تحارب الفساد بمختلف أشكاله .

ب- المحاسبة

الجدول رقم7 : البرنامج الدراسي خلال السنة الأولى ماستر المحاسبة

السداسي	البرنامج الدراسي							
السداسي الأول	**التدقيق المالي والمحاسبي**	**المعايير المحاسبية الدولية**	**محاسبة الشركات**	**مشاكل محاسبية معاصرة**	**المقاولاتية**	**قانون محاربة الفساد**	**انجليزية**	/
المجال المعرفي	التدقيق	محاسبة			إدارة الأعمال	اخلاقيات مهنة المحاسبة	لغة اجنبية	/

					والقانون		
السداسي الثاني	**نظرية المحاسبة**	**محاسبة التسيير**	**المعايير الدولية المحاسبية**	**قانون الصفقات العمومية**	**الجباية المعمقة**	**انجليزية**	/
المجال المعرفي	المحاسبة			القانون	الضرائب	لغة اجنبية	/
السداسي الثالث	**تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر**	**المحاسبة القطاعية**	**مراقبة التسيير واستراتيجية المؤسسة**	**التحليل المالي المعمق**	**الاتصال والتحرير الإداري**	**منهجية البحث العلمي**	**انجليزية**
المجال المعرفي	المحاسبة		الإدارة	المالية	الإدارة	المنهجية	لغة اجنبية

المصدر : من إعداد الباحثون بناء على معلومات من قسم العلوم المحاسبية والمالية .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي :

- تتنوع المجالات المعرفية للمقاييس التي يدرسها الطالب خلال الماستر بين المالية والمحاسبة والقانون والإدارة مع بالتركيز بشكل واضح على مقاييس المحاسبة .
- يعتبر مقياس قانون محاربة الفساد أقرب مقياس لأخلاقيات مهنة المحاسبة على اعتبار أن هذه الأخيرة تحارب الفساد بمختلف أشكاله .

ج – التدقيق ومراقبة التسيير

الجدول رقم 6 : البرنامج الدراسي خلال السنة الأولى ماستر التدقيق ومراقبة التسيير

السداسي	**البرنامج الدراسي**							
السداسي الأول	**التدقيق المالي والمحاسبي**	**المعايير المحاسبية الدولية**	**محاسبة الشركات**	**مشاكل محاسبية معاصرة**	**المقاولاتية**	**قانون محاربة الفساد**	**انجليزية**	/
المجال المعرفي	التدقيق	محاسبة			إدارة الأعمال	اخلاقيات مهنة المحاسبة والقانون	لغة اجنبية	/
السداسي الثاني	**التدقيق التجاري**	**الجباية المعمقة**	**قانون الصفقات العمومية**	**أدوات مراقبة التسيير**	**التحليل المالية المعمق**	**حوكمة الشركات**	**انجليزية**	/
المجال المعرفي	التدقيق	الضرائب	القانون	الإدارة	المالية	الإدارة	لغة اجنبية	/
السداسي الثالث	**محافظ الحسابات في التشريع**	**تدقيق ورقابة نظم المعلومات**	**المراجعة والتدقيق الجبائي**	**مراقبة التسيير واستراتيجية المؤسسة**	**منهجية البحث العلمي**	**الاتصال والتحرير الإداري**	**إعلام آلي للتسيير**	**انجليزية**

	الجزائري						
المجال المعرفي	التدقيق	التدقيق + الجباية	الإدارة	المنهجية	الإدارة	تكنولوجيا المعلومات	لغة اجنبية

المصدر : من إعداد الباحثون بناء على معلومات من قسم العلوم المحاسبية والمالية .

- تتنوع المجالات المعرفية للمقاييس التي يدرسها الطالب خلال الماستر بين المالية والمحاسبة والقانون والإدارة مع بالتركيز بشكل واضح على مقاييس الإدارة والتدقيق .
- يعتبر مقياس قانون محاربة الفساد أقرب مقياس لأخلاقيات مهنة المحاسبة على اعتبار أن هذه الأخيرة تحارب الفساد بمختلف أشكاله .

5. خاتمة:

إن إصدار الاتحاد الدولي للمحاسبين لمعايير دولية تشكل القواعد الأساسية لتطوير المناهج المحاسبية، من بينها معيار القيم والأخلاقيات والمواقف المهنية، يؤكد على أهمية مهنة المحاسبة وما تنتجه من معلومات التي تعتبر أساس في ترشيد اتخاذ العديد من القرارات لمختلف الهيئات لذا وجب التحلي بأخلاقيات المهنة ممارستها لتفادي التضليل والاحتيال، هذا ما جعل مختلف الدول إدراج هذا المعيار في مناهجها التعليم المحاسبي.

ومن خلال هذه الدراسة توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج واقتراح التوصيات كما يلي:

1. النتائج

- يعتبر التعليم المحاسبي برنامج تعليمي يعمل على تقديم فهما أساسيا وعميقا للمحاسبة للطلبة لكسب المعارف المحاسبية النظرية والتقنية من (فروض ومبادئ ومعايير محاسبية).
- تعد مؤسسات التعليم منظمة أخلاقية تعنى بالبناء العلمي والخلقي للطالب، بالربط بين رسالتها التعليمية والتزاماتها بتدريس الأخلاق لطلبتها وحثهم على التحلي بها؛
- من معايير نجاح المؤسسات التعليمية هو تخريج كوادر وإطارات بحثية ذات سلوكيات حميدة؛
- هناك نقص واضح في مقاييس أخلاقية المهنة في برامج التعليم المحاسبي في طور الليسانس لجامعة غرداية وغيابه بشكل نهائي في مرحلة التخصص من نفس الطور؛

- يعتبر مقياس قانون محاربة الفساد أقرب مقياس لأخلاقيات مهنة المحاسبة على اعتبار أن هذه الأخيرة تحارب الفساد بمختلف أشكاله وهو مدرج في كل تخصصات السداسي الأول من مرحلة الماستر.

2. التوصيات:

في آخر هذه الدراسة نوصي بما يلي:

- ضرورة تحسين جودة التعليم المحاسبي بما يتوافق مع التعليم المحاسبي الدولية، بما فيها البرامج والمناهج التعليمية؛
- العمل على إدراج مقاييس خاصة بأخلاقيات المهنة في كل السداسيات وخاصة في التخصصات المحاسبية؛
- إجراء دورات وملتقيات تتعلق بمفاهيم المعيار رقم (04) (القيم والأخلاقيات والمواقف المهنية) لفائدة الطلبة والأساتذة وممارسي مهنة المحاسبة؛
- زيادة التعاون بين الجامعات الجزائرية الممثلة في وزارة التعليم العالي، والمنظمات المهنية المحاسبية لوضع برامج تعليمية ترسخ قيم وأخلاقيات المهنة.

5. قائمة المراجع:

1. إدريس الأمين، موسى أبو تمة، **مدة مساهمة التعليم المحاسبي بالجامعات السعودية في تطوير ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء رؤية المملكة 2030 بالتطبيق على جامعة الملك خالد**، مجلة أماراياك، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، السعودية، المجلد 9، العدد 29، 2018.
2. عادل عبدالسلام، **كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي في الوفاء بمتطلبات العمل المصرفي وسبل تطويرها وفق أراء الأكاديميين والمهنيين، مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص**، كلية التجارة، الأردن، 2014.
3. خليل الحمداني، زياد الشقا، **دور التعليم الإلكتروني في زيادة كفاءة وفاعلية التعليم المحاسبي**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، الجزائر، 2013.

4. أحمد يوسف وآخرون، دور **التعليم المحاسبي في التنمية الاقتصادية في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية**، جامعة السودان، السودان، المجلد 2، العدد 16، 2015.

5. عائدة عبدالله، هاجر الأسمري، **دور التعليم المحاسبي في ترسيخ أخلاقيات مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية من وجهة نظر موظفي الإدارة المالية في شركة خالد بن عفير وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون**، العدد 5، 2018.

6. عبدالناصر نور، محمد مطر، نضال الرحي، **الإرتقاء بالتعليم المحاسبي الجامعي لتحقيق الشروط المنصوص عليها في معايير التعليم المحاسبي الدولية، المؤتمر العلمي المهني الحادي عشر بعنون نحو عالمية مهنة المحاسبة والتدقيق**، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015.

7. محمد صبحي حسان، **مدى توافق التعليم المحاسبي مع متطلبات سوق العمل دراسة ميدانية على المؤسسات والجمعيات الأهلية المحلية في قطاع غزة**، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2018.

8. نادية الماقوري، **تضييق الفجوة بين برنامج التعليم المحاسبي ومتطلبات مهنة المحاسبة، دراسة تطبيقية في البيئة الليبية، رسالة لنيل شهادة الماجستير**، جامعة السابع من أبريل، ليبيا، 2008.

9. عبدالله بن صالح، **تفاعل الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي بين جودة مخرجات المحاسبية ومتطلبات سوق العمل بالدول العربية في ضوء التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية**، المؤتمر العربي النوسي حول واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العراق، 2014.

10. بلال السكارنة، **أخلاقيات العمل وأثـــرها في إدارة الصـــورة الذهنية في منظمات الأعمال**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، العدد 33، 2012.

11. معمر عبيد، **تحليل العلاقة الإرتباطية بين نظام المعلومات الموارد البشرية وأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية**، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، العدد 15، 2014.

12. ماجد العصيمي، **الأخلاق العملية في القرآن الكريم ومدى إلتزام طلاب كليات المعلمين**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير تخصص التربية الإسلامية والمقارنة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

13. عبدالرحمن المطيري، **قواعد سلوك آداب مهنة التدقيق وأثرها على جودة التدقيق في الشركات الصناعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة** ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.

14. خالد عثمان، عبدالرحمن عبدالله، **اخلاقيات مهنة المراجعة ودورها في كشف ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة العامة السودانية، مجلة العلوم الإدارية**، جامعة إفريقيا العالمية، ليبيا، العدد 2، 2018.

15. الاتحاد الدولي للمحاسبين، **الأخلاق**،http://www.ifac.org/global-knowledge-gateway/ethics?overview&discussions، 2016 /03/09.

16. مقداد الجليلي، وحيد رمو، **أخلاقيات مـهنة المحاسبة والمـــراجعة ودورها في استراتيجيات الحـــد من الفساد الإداري**، مجلة تنمية الرافدين، الموصل، العراق، العدد 106.

17. سوسن سعيد، عيدالواحد محمد، **دراسة مقارنة لأخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق الاسلامية والدولية**، مجلة كركوك للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة كركوك، العراق، المجلد 4، العدد 2، 2014.

18. تغريد سالم الليلة، **دور الالتزامات الأخلاقية لمهنة المحاسبة في تحسين أداء الإدارات المحاسبية، دراسة حالة في جامعة الموصل**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، العدد 98، 2010.

19. عبدالرحمن المطيري، **فواعد سلوك وآداب مهنة التدقيق وأثرها على جودة عملية التدقيق في الشركات الصناعية الكويتية**،أطروحة لنيل شهادة الماجيستير تخصص المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

20. على الزعبي، مهند العبيني، **أثر التعليم المحاسبي الأخلاقي على ممارسات المحاسبة الإبداعية في الأردن**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، العدد 50، 2017.

21. أحمد ميري، أمل كحيط، **مدى ملاءمة مناهج التعليم المحاسبي المهني لمعايير التعليم المحاسبي الدولية، دراسة ميدانية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي**، مجلة الغري، العراق، العدد 13، 2016.

5. ملاحق: لتجنب زيادة عدد الصفحات سوف نعرض التوقيت الذي يضم مقاييس لها علاقة بالمعيار القيم والأخلاقيات والمواقف المهنية

الملحق رقم 01: توقيت السداسي الرابع السنة: الثانية شعبة العلوم المالية والمحاسبة

السنة الجذع المشترك الموسم الجامعي: 2019/2018
توقيت السداسي الثاني السنة: الأولى جذع مشترك الفصلة D

التوقيت / الأيام	08:00سا-09:30سا	09:30سا-11:00سا	11:00سا-12:30	12:30سا-14:00سا	14:00سا:15:30سا	15:30سا:17:00سا
السبت						
الأحد	علم اجتماع المنظمات محاضرة	ف13 – مدخل إلى إدارة الأعمال ف14 – رياضيات 2 ف15 – محاسبة عامة 2 TD ف 16 – اقتصاد جزئي2 TD	ف13 – رياضيات 2 ق 3 ف14 – محاسبة عامة 2 TD ف15 – اقتصاد جزئي2 TD ف16 – محاسبة عامة 2 TD	ف13 – محاسبة عامة 2 ف14 – مدخل إلى إدارة أ		
الاثنين	مدخل لإدارة الأعمال محاضرة	محاسبة عامة2 محاضرة				
الثلاثاء		احصاء 2 محاضرة	اقتصاد جزئي 2 محاضرة	إعلام آلي 1 محاضرة		
الأربعاء	ف13 - اقتصاد جزئي2 TD ف14 - أعلام آلي 1 المحضر 1 ف15 - احصاء 2 TD ف16 - رياضيات 2	ف13 - إعلام آلي 1 المحضر 1 ..... ف14 – اقتصاد جزئي2 ف15 رياضيات 2 ق 3 ف16 إحصاء 2	ف14 - إحصاء 2 TD 1 2 ف15 مدخل إلى إدارة الأعمال ف16 - أعلام آلي 1 المحضر 1	ف13 - إحصاء 2 1 2 ف15 –أعلام آلي 1 المحضر 1 ف 16 – مدخل إلى إدارة الأعمال		
الخميس	رياضيات2 محاضرة	القانون التجاري محاضرة				

الملحق رقم 02: توقيت السداسي الأول السنة: الأولى ماستر المالية والمحاسبة

قسم العلوم المالية والمحاسبة الموسم الجامعي: 2019/ 2020
توقيت السداسي الأول السنة: الأولى ماستر مالية المؤسسة

ابتداء من الأحد 2019/11/24

توقيت الأيام	08:00-09:30	09:30-11:00	11:00-12:30	12:30-14:00	14:00-15:30	15:30-17:00
الأحد			التسيير المالي محاضرة ق أ 3	ف1 - التسيير المالي TD	ف1 - النظرية المالية المعمقة TD ق ب 18	
الاثنين		النظريه الماليه المعمقه محاضرة ق ب10	انجليزيه محاضرة ق ب 11			
الثلاثاء	ف1 محاسبة التسيير TD ق ب 16		الإقتصاد القياسي محاضرة ق ب10	ف1 - قانون محاربة الفساد TD ق أ 3	ف1 - المقاولاتية TD ق أ 3	ف1 - الإقتصاد القياسي TD ق أ 3
الأربعاء						
الخميس	المقاولاتيه محاضرة ق أ 6	قانون محاربه الفساد محاضرة ق أ 6	محاسبه التسيير محاضرة المدرج ب			

الملحق رقم 03: توقيت السداسي الأول السنة: الأولى ماستر المحاسبة

قسم العلوم المالية والمحاسبة الموسم الجامعي: 2019/ 2020
توقيت السداسي الأول السنة: الأولى ماستر محاسبة

ابتداء من الأحد 2019/11/24

توقيت الأيام	08:00-09:30	09:30-11:00	11:00-12:30	12:30-14:00	14:00-15:30	15:30-17:00
الأحد			انجليزيه محاضرة ق ب 21	المعايير المحاسبيه الدوليه 1 محاضرة ق ب 18		
الاثنين	قانون محاربه الفساد محاضرة ق أ 6	مشاكل محاسبيه معاصرة محاضرة ق ب18	التدقيق المالي والمحاسبي محاضرة المدرج ب	ف2 - التدقيق المالي والمحاسبي TD ب11	ف2 - محاسبه الشركات المعمقة TD ق ب 18	
الثلاثاء	ف1- قانون محاربة الفساد TD ق ب13		ف 1 المقاولاتيه TD ق ب11	ف 1- مشاكل محاسبيه معاصرة TD ق ب16	ف1 - المعايير المحاسبيه TD ب21	
الأربعاء						
الخميس	المقاولاتيه محاضرة ق أ 6	محاسبه الشركات المعمقه محاضرة المدرج ب د				

الملحق رقم 04: توقيت السداسي الأول السنة: الأولى ماستر تدقيق ومراقبة التسيير

ابتداء من الأحد 2019/11/24

قسم العلوم المالية والمحاسبية الموسم الجامعي: 2019/ 2020
توقيت السداسي الأول السنـــة: الأولى ماستر محاسبة

التوقيت / الأيام	08:00ا-09:30ا	09:30ا-11:00ا	11:00ا-12:30ا	12:30ا-14:00ا	14:00ا:15:30ا	15:30ا-17:00ا
الأحد			إنجليزية محاضرة ق ب 21	المعايير المحاسبية الدولية 1 محاضرة ق ب 18		
الاثنين	قانون محاربة الفساد محاضرة ق أ6	مشاكل محاسبية معاصرة محاضرة ق ب18	التدقيق المالي والمحاسبي محاضرة المدرج ب	ف2- التدقيق المالي والمحاسبي TD ب11	ف2- محاسبة الشركات المعمقة TD ق ب 18	
الثلاثاء	ف1- قانون محاربة الفساد TD ق ب13		ف 1 المقاولاتية TD ق ب11 أ.	ف 1- مشاكل محاسبية معاصرة TD ق ب16 د.	ف1- المعايير المحاسبية TD ب21	
الأربعاء						
الخميس	المقاولاتية محاضرة ق أ6	محاسبة الشركات المعمقة محاضرة المدرج ب				

مواقف الطلب السياحي" القياس والتأثير"

"دراسة حالة: المؤسسات السياحية"

The tourist demand attitudes " Measurement and Impact"

Case Study:"Tourism Establishments"

د. ناصر عبد الكريم الغزواني [1]، أ. محمد الصالحين إرحيم [2]

[1] أستاذ مساعد– كلية الآداب والعلوم – جامعة عمر المختار – ليبيا nasir.gazawani@omu.edu.ly

[2] مساعد محاضر– كلية السياحة والآثار – جامعة عمر المختار – ليبيا merhaiam@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2019/11/29 تاريخ القبول: 2020/02/15 تاريخ النشر: 2020/03/14

ملخص:

إن الطلب السياحي يعني استهلاك والإقبال على شراء المنتجات السياحية المختلفة. المنتج السياحي "مثال: مقصد سياحي" لا يتم النظر إليه باعتباره منتج مادي فحسب، ولكن وفي الأساس منتج معنوي يلبي دوافع معينة موجودة عند المستهلك "السائح". ويهدف البحث بشكل رئيسي إلى معرفة كيفية قياس و التعامل مع تلك المواقف المختلفة الخاصة بطلب المنتجات السياحية وكيفية التأثير عليها إيجابا للحصول على نتائج جيدة متعلقة باستهلاك هذه المنتجات.ويعرض في البداية تلك الملامح العامة الخاصة بدراسة سلوك المستهلك من حيث معرفة الخصائص والصعوبات ويستعرض أيضا أهم تلك الطرق المتعلقة بمعرفة والتنبؤ وقياس الطلب السياحي وأهم الطرق والأساليب المستخدمة للتأثير على هذا الطلب. وتستنتج الدراسة أن تغير طبيعة العصر الحديث وتطور مستويات المعيشة سوف يكون لها أثر على مضاعفة جهود المسئولين في قطاع السياحة لمحاولة إرضاء المستهلك وخلق الولاء للمنتج المرتبط باستهلاك الخدمات السياحية، كما تستنتج الدراسة من خلال عرض دراسات الحالة أن طرق التعامل الايجابية مع المستهلك السياحي تترك أثرا طيبا يدفعه لشراء المنتج السياحي.

الكلمات المفتاحية: التأثير– السياحة– الطلب السياحي– سلوك المستهلك– المؤسسات السياحية

Abstract:

Tourist demand means the consumption and process of the purchase of various tourism products, " example: a tourist destination". it is not only considered as a physical product, but rather as a moral product that meets certain motivations of the consumer" tourist ." The research focuses on

measuring and dealing with those different attitudes regarding the demand for tourism products and how to affect them positively to obtain good results related to the consumption of these products. Firstly, It reviews the general features of consumer behavior study in terms of knowledge of characteristics and difficulties, it also reviews the most important ways of identifying, forecasting and measuring the demand. The study concludes that the changing nature of the modern era and the development of living standards will have an effect on redoubling the efforts of the officials in the tourism industry to try to satisfy the consumer and create the brand loyalty associated with the consumption of tourism services, it also concludes ,through the case studies, that the positive attitudes in dealing with the tourist consumer would leave a good impression which stimulates him to buy the tourist product.

Keywords: The Influence-Tourism-Tourist Demand- Costumer Behavior-Tourist Establishments.

المؤلف المرسل: ناصر الغزواني، **الإيميل**: bnasir.gazawani@omu.edu.ly

1. المقدمة:

من الصعوبة هنا أن نضع تفسير في عبارات مطبوعة قصيرة لجميع تلك المشاكل التي سوف تعترض طريق التنمية السياحية في القرن الواحد والعشرين. وهذه الصعوبة تأتي بسبب طبيعة تلك التحولات الديناميكية "الحيوية" التي توجد في حضارتنا الحديثة[1]. ولقد شهدت بداية القرن الواحد والعشرين حدوث تنمية شاملة فيما يتعلق بظهور قوة إنتاجية أدت بشكل مباشر إلى تطور مستويات المعيشة على مستوى العالم، وهذه الظاهرة المذكورة ألقت بظلال كبيرة على حدوث تغيرات سلوكية، بالإضافة إلى تغير تركيبة الحاجات الخاصة بالطلب السياحي في الوقت الحاضر مقارنة بفترات أخرى سابقة. إن سائحي العصر الحديث يتم تشكيلهم وفقا لعدة عوامل مؤثرة " وفقا لظهور ما يطلق عليه **بالسائح الجديد New Tourist**"، وهناك ثلاثة مؤشرات تحديدا تؤثر على عملية الطلب السياحي وهي: التغيرات الديموغرافية

[1] Wieslaw Bogdan Alejziak .Tourism in the face of 21st Century's Challenges, ,Paper, Institute of Tourism Academy of Physical Education Cracow, Poland.P1

والتطور الاجتماعي- زيادة مدة أوقات الفراغ والإجازات- تقسيم السوق والإجازات[2]. ويؤثر سلوك السائح على اتجاهاته في الإنفاق داخل المقصد السياحي و تقييمه للخدمة التي يتلقاها، مما يؤثر بشكل كبير على مسألة الطلب السياحي لمقصد ما، وتتمثل أهم المؤثرات في سلوك السائح في سنه و جنسه و حالته الاجتماعية و الخلفية التعليمية و الثقافية، و مستوى الدخل، و عوامل أخرى مثل اهتماماته الشخصية ووجهة نظره، وتلك المؤثرات تؤثر مباشرة على اختياره للمقصد السياحي. و لذلك فإن سياسات التسويق تعتمد على تقسيم السياح إلى مجموعات أو شرائح يتم دراسة اتجاهاتها و العوامل المؤثرة على تلك الاتجاهات حتى يتم جذبهم من خلال توجيه حملات مختلفة لكل مجموعة خاصة بالمنتج السياحي المناسب متضمن الأنشطة السياحية التي قد يرغبون بها[3]. وأشار Cooper et al إلى أن الطلب السياحي على المستوى الشخصي من الممكن أن ينظر له بمثابة عملية استهلاكية تتأثر بعدة عوامل تتمثل في ذلك المزيج من الحاجات والرغبات ، توفر الوقت والمال الانطباعات والإدراك والمواقف، مع اعتبار مسألة تفضيل الرؤية المتعلقة بالنظر للشخص كعنصر رئيسي للطلب السياحي لفهم دافع السائح نحو عملية السفر. وتعد دراسة سلوك المستهلك بمثابة المدخل الناجح لعملية التسويق للوصول إلى تحديد حاجات المستهلك غير المشبعة وبناءا على ذلك فإنه من المهم للتسويق قيامه بدراسة عادات المستهلك الشرائية من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية: من الذي يشتري المنتج؟ متى يتم الشراء؟ من أين يشتري المستهلك المنتج؟ كيف يشتري: نقدا أم بالأجل، وصولا إلى السؤال الأصعب: لماذا يشتري ؟ ما هو الدافع للشراء؟[4]. ومن المعلوم أن دراسة السلوك الإنساني وتفسيره وتحليله والتنبؤ به في المستقبل يساعد المخططين السياحيين والمسئولين عن التنمية السياحية في الدولة في التعرف على العوامل المؤثرة في هذا السلوك تبعا لكل نوعية من السائحين[5].

إشكالية البحث:

[2] The characteristics and specific features of modern tourist demand, Report, Annals of DAAAM & Proceedings, January 01,2009.

[3] Stephen Page (2007) Tourism Management, Elsevier Ltd,P100.

[4] – نزار عبد المجيد البرواري،أحمد محمد البرزنجي،استراتيجيات التسويق (المفاهيم،الأسس،الوظائف ، دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن،الطبعة2 .2008، ص110.

5 حميد الطائي، بشير العلاق، تسويق الخدمات، دار زهران، عمان. 2000،ص17.

يعتمد تعامل المستفيدين داخل النشاط السياحي من واضعي السياسات السياحية والمخططين والمسوقين على البشر حتى قبل وصولهم عبر الرحلة السياحية إلى مقصد سياحي ما، وبالتالي، فإن هؤلاء المستفيدين لابد أن يكون عندهم إدراك كامل بالمسائل الخاصة بأبعاد الطلب السياحي من حيث كيفية قياس هذه المواقف الخاصة بشراء المنتج السياحي والتأثير عليها اعتمادا على تلك الخصائص والتغيرات التي تطرأ باستمرار على سكان الأسواق السياحية المصدرة للمستهلكين أو السائحين فيما يطلق عليه " **بروفيل السائح**". ومن هنا تبدو الحاجة لوضع تفسير للتساؤلات الأتية:

أولا: ما هي أهمية قياس مواقف الشراء الخاصة بالمستهلك السياحي " الطلب السياحي".

ثانيا: كيف يمكن التأثير على مواقف الشراء الخاصة بالطلب السياحي؟

ثالثا: ما هي أهم الأساليب الخاصة بالتأثير على مواقف الطلب السياحي؟

منهجية البحث:

يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بغرض استعراض كافة المفاهيم والأفكار النظرية المتعلقة بظاهرة الدراسة وذلك من حيث استخدام التحليل الوصفي والكمي لمتغيرات الدراسة الرئيسية. كما يتم توظيف المنهج العملي بغرض تطبيق المفاهيم والأفكار النظرية الخاصة بالدراسة وذلك من خلال استعراض دراسات حالة "افتراضية" داخل عدة مؤسسات سياحية "فنادق ووكالات سفر " بشكل يساعد على وضع تفسيرات للأسئلة الخاصة بالدراسة ومن ثم الوصول إلى نتائج متعلقة بالدراسة.

أهمية البحث:

للدراسة الحالية أهميتها الكبيرة فيما يتعلق باستفادة المؤسسات والمنشآت السياحية المختلفة في فهم القواعد والمبادئ التي تؤثر على موقف الشراء الخاص بالطلب السياحي "المستهلك السياحي" بشكل يؤثر على فعالية الخطط والإستراتيجيات المتبعة من قبل أجهزة التسويق السياحي التي تتعامل مع هذه المواقف السابقة بالفهم والتحليل استنادا على الخصائص المتنوعة التي تميز السوق السياحي.

الدراسات السابقة:

– نشر ابراهيم بن عبد الله الزعير عام 2010 دراسة حول سلوك المستهلك، حيث قسمها إلى ثلاثة مباحث وكان أهم ما تناوله بعد التقديم الخاص بمفاهيم هذا السلوك وتطوره وأنواعه ودوافعه ، هو أهمية دراسة هذا السلوك بالنسبة للمستهلكين أنفسهم عن طريق فهم عملية شراء واستهلاك الخدمات، وكذلك

بالنسبة لمسؤولي المؤسسات من خلال اكتشاف الفرص التسويقية المناسبة وتقسيم السوق وتصميم الموقع التنافسي لسلع المؤسسة.

– نشر أحمد السيد عام 2010 مقالة بعنوان " ضمن سلسلة تنمية مهارات التسويق" عن أهمية دراسة سلوك المستهلك " بشكل عام" تطرق فيها إلى تعريف المستهلك والسلوك المرتبط به وذلك فيما يتعلق بتلك المواقف والتصرفات المرتبطة بشراء السلع والخدمات والأفكار والتي تشبع رغباته وفق امكانياته الشرائية المتاحة.

– نشر كل من برنجي وأيمن دراسة عام 2009 تحت عنوان: الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك، حيث أشار ملخص هذه الدراسة إلى إنطلاق النشاط السياحي عبر التسويق السياحي، من خلال تعريف السواح بالإمكانيات والموارد السياحية التي تتمتع بها الدولة ، وخاصة الخدمات السياحية والفندقية التي تشمل كل من خدمات النقل والاتصال ، خدمات وكالات السياحة والسفر ، خدمات الإيواء (الفندقة) ، خدمات الإطعام وغيرها.

–نشر سالم حميد سالم دراسة عام 2007 بعنوان " سلوك المستهلك ودوره في تحديد النمط السياحي" أشار فيها إلى أهمية الحاجة إلى فهم الكثير من العوامل المهمة ذات الارتباط المباشر بحركة السياحة بحيث يكون السائح العامل الرئيسي باعتباره هدف السياحة ووسيلتها مما يتطلب زيادة الوعي بأهمية المعلومات المتكاملة عن السياح من حيث الحاجات والرغبات والاذواق التي تنعكس في سلوكياتهم .

محاور البحث:

أولا: المحور النظري: مدخل دراسة سلوك المستهلك على ضؤ الطلب السياحي الحديث – أهم طرق قياس وتوقع الطلب السياحي– طرق التعامل مع المستهلك "التأثير على الطلب السياحي".

ثانيا: المحور العملي: دراسات حالة على مؤسسات سياحية وفندقية " حالات افتراضية"

2. العرض النظري:

أولا: مدخل دراسة سلوك المستهلك على ضؤ الطلب السياحي الحديث.

تعتبر دراسة سلوكية السائح حساسة جدا لارتباطها بمستقبل صناعة السياحة من أجل المحافظة على العلامة التجارية للمرفق السياحي وضمان استمرار تدفق السياح إلى المنطقة السياحية والنمط السياحي فضلا عن العوامل الأخرى المؤثرة في سلوكية السائح [6]. ولقد زادت الحاجة إلى دراسة سلوك السائح في

6.63سالم حميد، سلوك السائح ودوره في تحديد النمط السياحي، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، 2007،ص

السنوات الأخيرة بصفة خاصة نظرا للتقدم التكنولوجي الحديث من أجل رؤية جديدة لاستثمارات ضخمة سياحية وتفادي فشل منتوجاتها، فالدعاية السياحية تنجح إذا ارتكزت على فهم تنوع الثقافات البشرية باعتبارها عاملا له دور مهم في تكوين قرار السفر إلى وجهة ما[7] .

ومن أهم الأسباب الرئيسية التي تدفع لدراسة سلوك المستهلك السياحي هو عدم اتضاح الرؤيا تماما بشأن تلك الدوافع المحركة للسائح قبل استهلاكه للمنتجات السياحية المختلفة على عكس ما هو الحال عند استهلاك المنتجات الصناعية " على سبيل المثال"، فلا يوجد أي منهج كافي أو شامل يفسر موضوع الدوافع الإنسانية داخل عملية السفر والسياحة لسببين رئيسيين: **الأول** يتعلق بصعوبة تفسير الشخص نفسه بدقة لسبب سفره والذي قد يشمل دوافع أخرى غير مدركة داخل النفس الإنسانية "فالشخص قد يسافر لمقصد سياحي معين بهدف ممارسة رياضة تسلق الجبال بينما يكون هناك دافع أخر خفي يتمثل في رغبته في نسيان تجربة أو أحداث معينة " والسبب **الثاني** يتعلق بأن قوائم تفسير سلوك ودوافع المستهلك دائما ما تركز على عملية بيع المنتج دون الوصول إلى الأسباب الحقيقية التي تقف وراء عملية السفر.

ومن أهم الصعوبات أيضا " التي تفرض أهمية كبيرة لدراسة سلوك المستهلك السياحي" هو طبيعة العالم المتغير الذي نعيش فيه ، من حيث تسارع التطورات الديموغرافية والتكنولوجية بشكل يولد الكثير من المتناقضات والتغيرات المرتبطة بسلوك ودوافع المستهلك السياحي، بحيث أن طبيعة العصر الحديث في القرن الواحد والعشرين تحمل معها مستهلك ذو إدراك وقدرة أكبر على تمييز والتفرقة بين الأشياء المقدمة بشكل أصبح يفرض الكثير من التعقيد خاصة إذا ارتبط الأمر بتقديم منتجات سياحية متنوعة ومختلفة بين المقاصد السياحية وبالتالي فإن ذلك الأمر يؤثر بدوره على سرعة تغير طبيعة خصائص الطلب السياحي نفسه ويفرض تحديات أكبر على منظمي وواضعي الخطط داخل القطاع السياحي من حيث تحقيق الموازنة بين تحقيق أكبر قدر ممكن من الإيرادات السياحية من جهة، ومعدلات عالية للوصول السياحي من جهة أخرى. ويتضمن المفهوم الخاص بسلوك المستهلك اتخاذ قرارات معينة مع الأنشطة والأفكار أو التجارب التي تقوم بإشباع حاجات ومتطلبات المستهلك[8]. فهو يشمل إذا كل الأنشطة المرتبطة بشكل مباشر

حسن أصليحة، محددات دالتي الطلب والعرض السياحي،رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، الجزائر، 2014، ص7.23

[8] Solomon, M. R. (1996). Consumer behavior (3rd ed.). Engle-wood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

بالحصول على واستهلاك وامتلاك منتجات وخدمات بما فيها عمليات اتخاذ القرارات التي تسبق وتلي تلك المواقف السابقة[9].

ومن المعروف أن هناك ندرة فيما يتعلق بهذه الدراسات الشاملة المرتبطة والمفسرة بشكل دقيق لسلوك المستهلك السياحي (سلوك السفر)، ولا يرجع سبب ذلك بسبب اتساع نطاق ذلك الموضوع بشكل كبير فحسب، ولكن أيضا بسبب أن سلوك السفر بشكل عام يعتبر عملية مستمرة تتضمن وجود عدة مراحل متغيرة ومترابطة فيما بينها ومفاهيم لا يمكن تحليلها باستمرار كل على حدة[10]. ولكي نتفهم بشكل شامل طبيعة هؤلاء المستهلكون ، لابد أن نتعرف أيضا على الطريقة التي يتصرفون بها وردود أفعالهم كأشخاص. ولقد تم تصميم نماذج مختلفة اقترحها العديد من باحثي السلوك البشري والذين توصلوا إلى اتفاق عام على أن حجم تلك الروابط الداخلية بين المتغيرات التي تؤثر على اختيار المنتج تكون معقدة للغاية[11].

إن السوق السياحي الحديث يتميز بتزايد أعداد المقاصد السياحية وازدياد حدة التنافس نحو استقطاب المستهلكين أو السائحين، وفي ظل ذلك الوضع، فإن إمكانية تبديل المستهلك مقاصد سياحية بأخرى تتزايد، وبالتالي فإن مدراء المقاصد السياحية يحاولون تنويع العرض الخاص بهم عن طريق تطوير منتجات سياحية مصممة لتناسب الشرائح المختلفة من المستهلكين " شباب- كبار سن- عزاب- أسر". على سبيل المثال: أشارت التقديرات إلى أنه أكثر من نصف سكان الدول المتقدمة عام 2014 قد تخطت أعمارهم الخمسين عاما وذلك سوف يتطلب تغيير الاستراتيجيات الإدارية والتسويقية للمقاصد السياحية[12].

إن تلك الصورة الخاصة بالمقصد السياحي تشكل بصفة عامة جانب هام في نجاح إدارة السياحة وتسويق المقصد وفي هذا السياق، فإن فهم طريقة اكتساب المستهلكين لهذه المعلومات (ومن ثم التصرف على أساسها) يشكل أهمية لتلك القرارات المتعلقة بالإدارة التسويقية ، وهذا يكون أمر ملموس بصفة

[9] Engel, J. F., Blackwell, R. D., & Miniard, R. W. (1995). Consumer behavior. Fort Worth, TX: Dryden Press,P4.

[10] Mill, R., & Morrison, A. (2002). The tourist system (4th ed.). Dubuque, IA: Kendall/Hunt.

[11] J C Holloway . C Robinson. (1995), Marketing for Tourism,Third Edition, England,,P65.

[12] Slavica Tomić, Ksenija Leković & Jelena Tadić (2019) Consumer behaviour: the influence of age and family structure on the choice of activities in a tourist destination, Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 32:1, 755-771, DOI: 10.1080/1331677X.2019.1579663

خاصة بالنسبة للخدمات ومنتجات السفر والسياحة، ولقد أظهرت الأبحاث هنا أن تلك المعلومات السياحية لها معنى قيم في فهم وإدراك صورة المقصد السياحي وعملية اختياره من قبل السواح[13]. هذا، ولقد أثرت جملة من التغييرات الجوهرية والتي تشمل العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى العوامل التكنولوجية وتطور السياسات السياحية الخاصة بالدول، فلقد أثرت على عملية الطلب السياحي على اعتبار أن هذه العملية تعتبر جزء لا يتجزأ من المستهلك السياحي الذي تأثر بكل ما سبق ذكره ، بالإضافة إلى تأثره بجملة من التهديدات التي قد تنتاب النشاط السياحي وتؤثر بالتالي على عملية الطلب المتعلقة بهذا المستهلك. إن تلك الدراسات المستقبلية الخاصة بتحليل وتفسير سلوك المستهلك السياحي سوف تعتمد على عدة مؤشرات رئيسية يندرج منها الكثير من التقسيمات التي تكشف إلى حد كبير ماهية وطبيعة تلك المواقف التي تصدر من المستهلك السياحي. وهناك بالتحديد تسعة مؤشرات رئيسية تحدد إلى حد كبير وتفسر هذا السلوك المتعلق بالسفر والسياحة وهي: **صناعة القرار– القيم– الحوافز– الشخصية ومفهوم الذات– التوقعات– المواقف– الإدراك– الإشباع– الثقة والإخلاص.**

شكل(1): مدخل شامل لطبيعة سلوك السفر

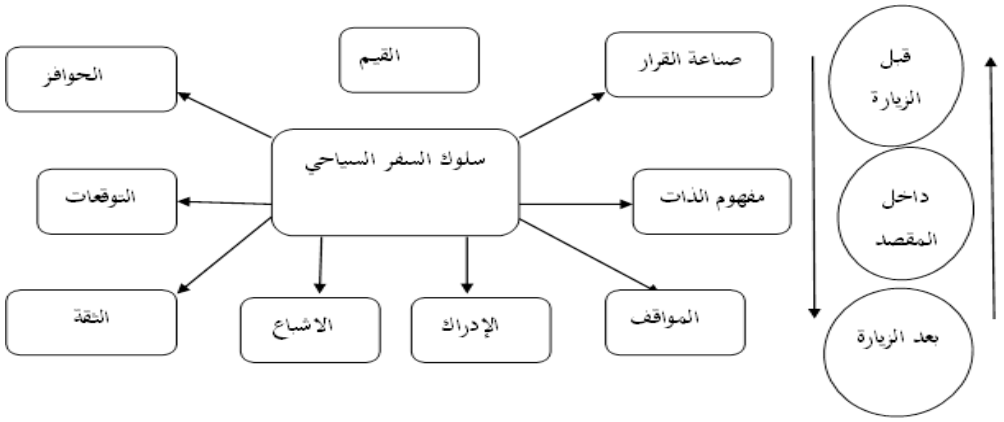

المصدر: الباحثان

ثانيا: أهم طرق قياس وتوقع الطلب السياحي.

[13] Arturo Molina, Mar Gomezl , David Martin, Tourism marketing information and destination image management, African Journal of Business Management Vol. 4(5), pp. 722-728, May 2010.

تعتبر التنبؤات الدقيقة بالطلب السياحي من الأمور الأساسية لوجود تخطيط فعال للقطاعات المختلفة في صناعة السياحة، ودقة التنبؤ تكون هامة بشكل خاص للمجال السياحي باعتبار أن المنتج السياحي يكون قابل للفناء، فخطوط الطيران الفارغة، مقاعد السفينة والحافلة والمطاعم، سيارات الأجرة الغير مستغلة، شقق الإيجار، غرف سفينة الرحلات، برامج الإجازات الشاملة وتسهيلات الترفيه السياحية من غير الممكن تخزينها، فمتى يتم فقد أي عملية بيع محتملة، فإن ذلك يكون بشكل نهائي. ويعتمد قياس هذا الطلب السياحي على فهم نفسية وحوافز المستهلك مصدر هذا الطلب. إن فهم نفسية المستهلك يعتبر دعامة الأنشطة الاقتصادية الناجحة داخل صناعة السياحة، وهناك ثلاثة مصادر رئيسية من الأفكار التي تساعد على الإجابة على الأسئلة المتعلقة بحوافز السفر أولها يكون **التقارير العلمية والتاريخية** الخاصة بحركة السفر المسافرين ، ثانيها يكون **منظومة علم النفس** وتاريخها الطويل في محاولة تفسير السلوك البشري كمصدر غني مرتبط بالكتابة حول حوافز السفر. أخر هذه المصادر يكون **الممارسات والاجتهادات** الحالية الخاصة بالباحثين داخل صناعة السياحة خاصة أولئك المشتركين في عمليات المسح الخاصة بالزوار والتي تقدم رؤى إضافية لمحاولة الاقتراب من فهم هذه الحوافز[14]. وتندرج من هذه العناصر الثلاثة المذكورة عدة تقسيمات أخرى فرعية هامة تساعد التسويق السياحي على فهم والتنبؤ بسلوك المستهلك السياحي(شكل2) :

شكل(2): مؤثرات حوافز السفر

[14] McIntosh/ Goeldner/Ritchie،Op,Cit, PP:167-168.

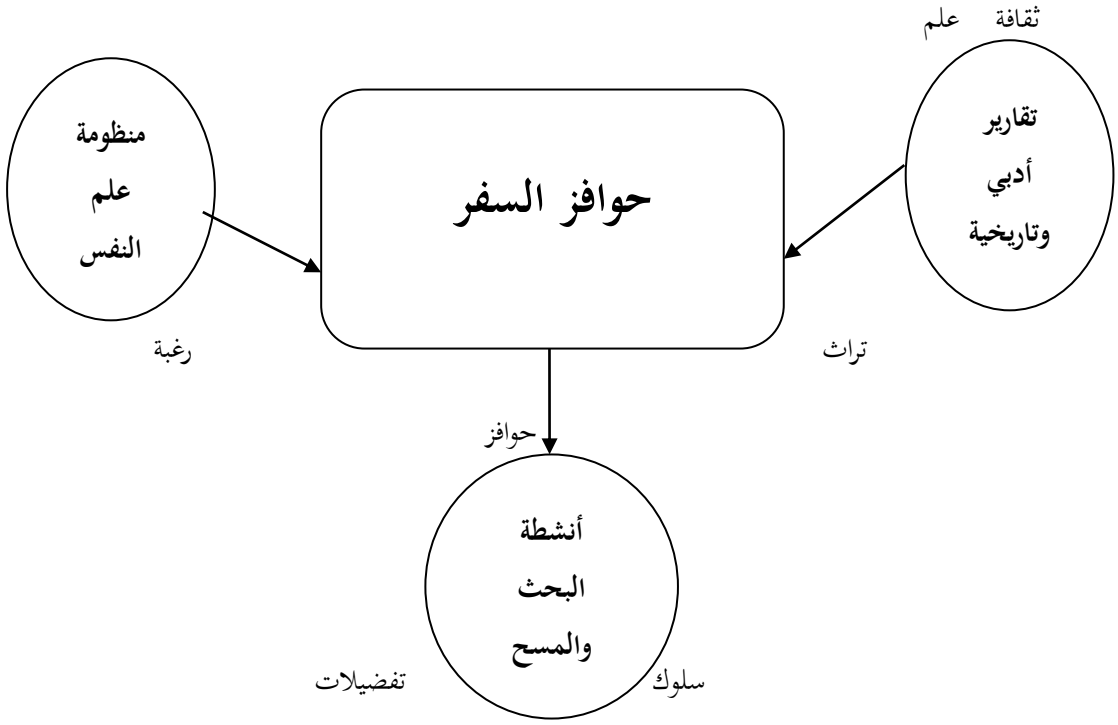

McIntosh/ Goeldner/Ritchie، Tourism ،Principles، Practices Philosophies ، Seventh Edition ،John Wiley&Sons،Inc،New York،1995,PP:167-168

ويتأثر الطلب السياحي بشدة ويتقيد بالجانب الخاص بالعرض، ففي حالة عدم الأخذ في الاعتبار بتلك المؤشرات الخاصة بالعرض السياحي عند حساب تقديرات الطلب ، فإن المخططين قد يؤدي بهم الأمر للدخول في افتراضات خاطئة، حيث أنه لابد من زيادة ذلك العرض في مناطق معينة لمقابلة الطلب، وهذا العرض قد لا يكون موجود بشكل كافي في مناطق أخرى " أي ينبغي زيادته بشكل ملحوظ". وهناك عدة مقاييس للطلب السياحي وهي تحديدا تشمل **أولا: أعداد وصول الزوار لمناطق سياحية معينة:** على الرغم من عدم كفاية هذا المقياس بسبب عدم ادراج أولئك القادمون جوا أو بحرا في الإحصائيات عند ذهابهم لمناطق أخرى ، **ثانيا: عدد أيام وليالي الزيارة:** حيث تعتبر أكثر أهمية عند مخططي السياحة من أعداد وصول الزوار حيث يهتم مخططي الحدائق الهامة ومدراء الشواطئ بعدد أيام الزيارة "أثناء النهار" ، بينما تهتم الفنادق وباقي مؤسسات الإقامة ببيانات عدد ليالي الزيارة. **ثالثا: إنفاق الأموال:** حيث يعتبر أصدق المقاييس المستخدمة في حالة حسابه بشكل دقيق. غير أن هناك صعوبة

كبيرة جدا متعلقة بأن هذه الدقة قد لا تكون صائبة حيث أن تلك الإحصائيات من ذلك النوع قد لا تدخل كلية أو جزئيا في حسابات إنفاق الزوار[15].

شكل(3): بيانات الطلب السياحي

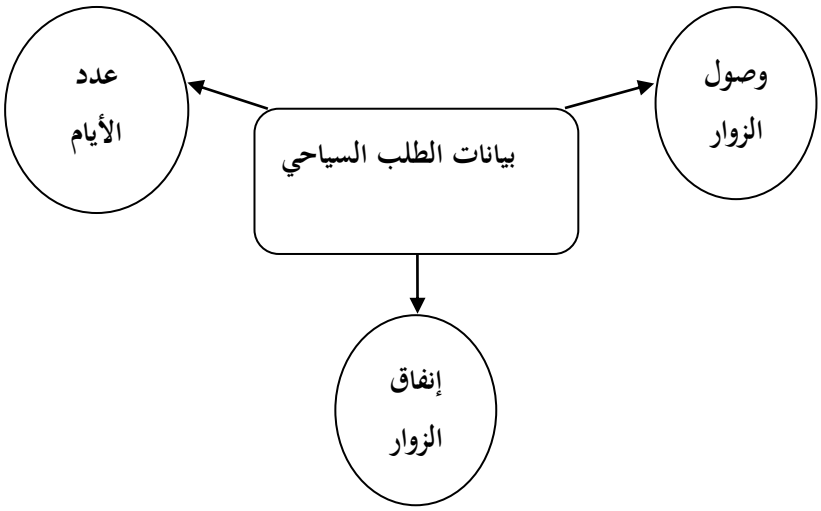

McIntosh/ Goeldner/Ritchie

1- منهجية تحليل الاتجاه:

تتضمن تفسير بيانات الطلب التاريخية. على سبيل المثال: إذا ما تم توفير سجلات سنوية خاصة بوصول السائحين في منطقة معينة، فإنه يصبح من الممكن التنبؤ بالطلب في السنوات التالية باستخدام هذه البيانات.

شكل(4): أسلوب تحليل الاتجاه

[15] Ibid ,PP: 299-300-301

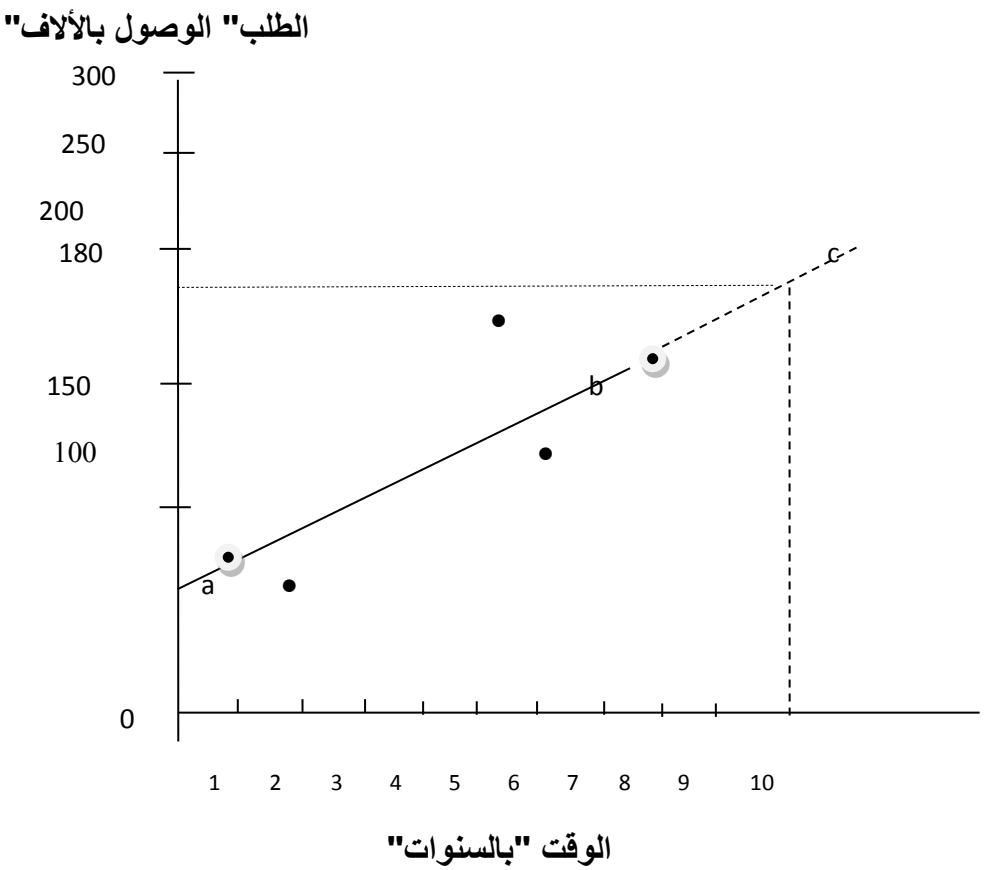

McIntosh-Goeldner-Ritchie:P302.

2- منهجية الانحراف البسيط:

يتم في هذه الطريقة مقابلة تلك البيانات الخاصة بمستويات الطلب في السنوات الأخيرة بأحد متغيرات الطلب الرئيسية " مثال: الدخل أو السعر"، ومن خلال تطبيق إحدى التقنيات الإحصائية التي تسمى "انحراف المربعات البسيطة" يتم استخدام خطوط مستقيمة لتوضيح العلاقة بين هذا الطلب واحدي متغيرات الطلب الهامة " مثل الدخل الخاص بالسائحين". وبواسطة مقابلة تلك الأرقام الخاصة بالوصول ببيانات الدخل الشخصي للسائحين

"جدول1" نتوصل إلى تحديد العلاقة بين كل من الدخل ومستويات الطلب.

جدول(1): الطلب وبيانات الدخل

السنة	عدد وصول السائحين"بالآلاف"	الدخل الشخصي "لكل سائح"
1	**75**	**$6300**
2	**90**	**7200**
3	**100**	**7000**
4	**105**	**7400**
5	**95**	**6800**
6	**110**	**7500**
7	**105**	**7500**
8	**100**	**7200**
9	**110**	**7600**
10	**120**	**7900**

Ibid,P303

وكما هو موضح في شكل(5) . فإن تلك النقاط تشير إلى الحضور الشخصي سنويا، بينما يمثل الخط AB خط الوصول الأمثل عن طريق استخدام طريقة المربعات الصغرى. وعندها يمكننا الحصول على تنبؤات الطلب باستخدام هذه المنهجية استنادا على بيانات الطلب نحو المستقبل. على سبيل المثال: عندما يكون هدفنا تقدير بيانات الطلب في العام الخامس عشر، والدخل المتوقع يكون 8300 دولار، فإن تقديرات الطلب لمستوى الدخل السابق تبلغ 128000"سائح".

شكل(5): العلاقة بين الدخل والطلب على السفر

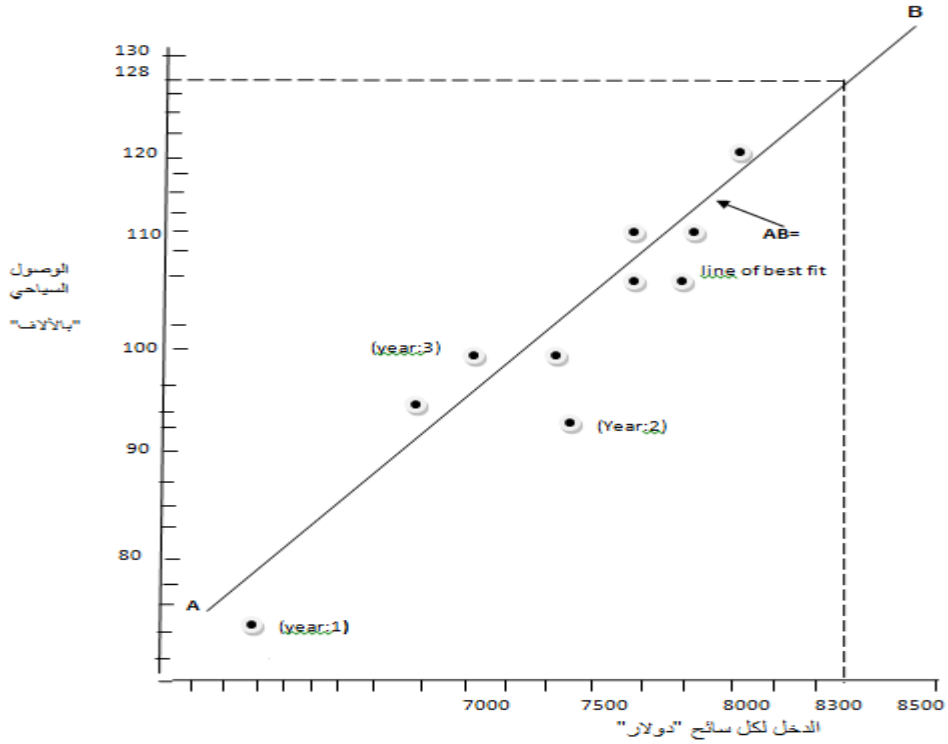

Ibid,P304

3– طرق التعامل مع المستهلك " التأثير على الطلب السياحي".

ترتبط عملية تقديم الخدمة بالعنصر البشري المقدم لها وتكمله. فالخدمة السياحية تقدم بأساليب و تقنيات معينة وفي إطار إجراءات محددة ومتفق عليها لا ينبغي تجاوزها أو الاجتهاد بخصوصها[16]. ويعتبر السائح إثر دخوله لأي وجهة سياحية ضيفا، حيث يَتوقع من المجتمع المضيف أن يوفر له الخدمات و الجو المناسب من خلال قواعد و أصول الضيافة[17]. وهذه القواعد والأصول تندرج ضمن قائمة التأثيرات الاجتماعية والتي لا تأتي ضمن استراتيجيات أو سياسات معينة من قبل المجتمع المضيف "تصدر بشكل تلقائي" وتعتبر من أشد الوسائل تأثيرا على عملية خلق طلب سياحي متكرر. وبالتالي ، نجد هنا أنه حتى مع توفر جميع وسائل الجذب السياحي باستثناء العامل الاجتماعي، فإن ذلك قد يؤدي إلى تشويه التجربة

[16] مروان صحراوي، التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر القايد، الجزائر، 2012،ص86.

[17] حميد الطائي، "أصول صناعة السياحة"، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى، 2001، ص90.

السياحية وعدم تكرارها، لكن مع نجاح هذا العامل الأخير وبروز وشيوع مسألة الود والصفاء تجاه الزوار، فإن ذلك يؤثر فيهم ايجابيا "خاصة مع وجود تلك البيئة الغريبة وغير المألوفة لهم بعيدا عن أماكن إقامتهم المعتادة".

المنتج السياحي يتضمن عناصر مادية ملموسة وعناصر أخرى غير ملموسة تساهم هي الأخرى في التأثير على قرارات السائح الشرائية، ومن أهمها الخطط والبرامج السياحية والبحوث التسويقية، والتي تبحث في خصائص وأنماط المستهلكين المختلفة. على سبيل المثال: أسباب تفضيلهم لمواقع معينة، ما هو سبب انجذابهم للسوق ، ما هي ميولهم ورغباتهم بالنسبة لمستويات الخدمة المقدمة وهكذا. وتنبع أهمية بحوث السائح في أنه العمود الفقري لحركة السياحة هذا بالإضافة إلى التغيير المستمر في خصائصه و رغباته مما يتطلب استمرارية بحوث التسويق الموجهة إليه لزيادة التأثير على قراراته المتعلقة بالسفر، بحيث تلقي الضوء على العوامل التي قد تمنعه من زيارة للمنطقة قصد تحفيزه لزيارتها[18].

ويعتبر الطلب السياحي عالي المرونة تجاه التغير في الأسعار، أي كلما انخفضت الأسعار في منطقة ما زاد تدفق السياح إليها والعكس صحيح، ولكن هناك بعض المناطق الراقية مثل جزر بحر الكاريبي ، فالأمر مختلف أي كلما انخفضت الأسعار قل تدفق السياح إليها والسبب في ذلك أن هذه المناطق مخصصة لطبقة معينة من السواح الذين يمثلون رجال الأعمال بالدرجة الأولى، فعند انخفاض الأسعار يقل تدفق هؤلاء إلى المناطق لأنهم يعتبرونها أماكن عامة لكافة الناس[19].

[18] خالد كواش، مكانة و أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية (حالة الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، ص54.

[19] سراب إلياس وآخرون: تسويق الخدمات السياحية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1 ، الأردن، 2002،ص16.

شكل(6): العلاقة بين الأسعار والطلب السياحي

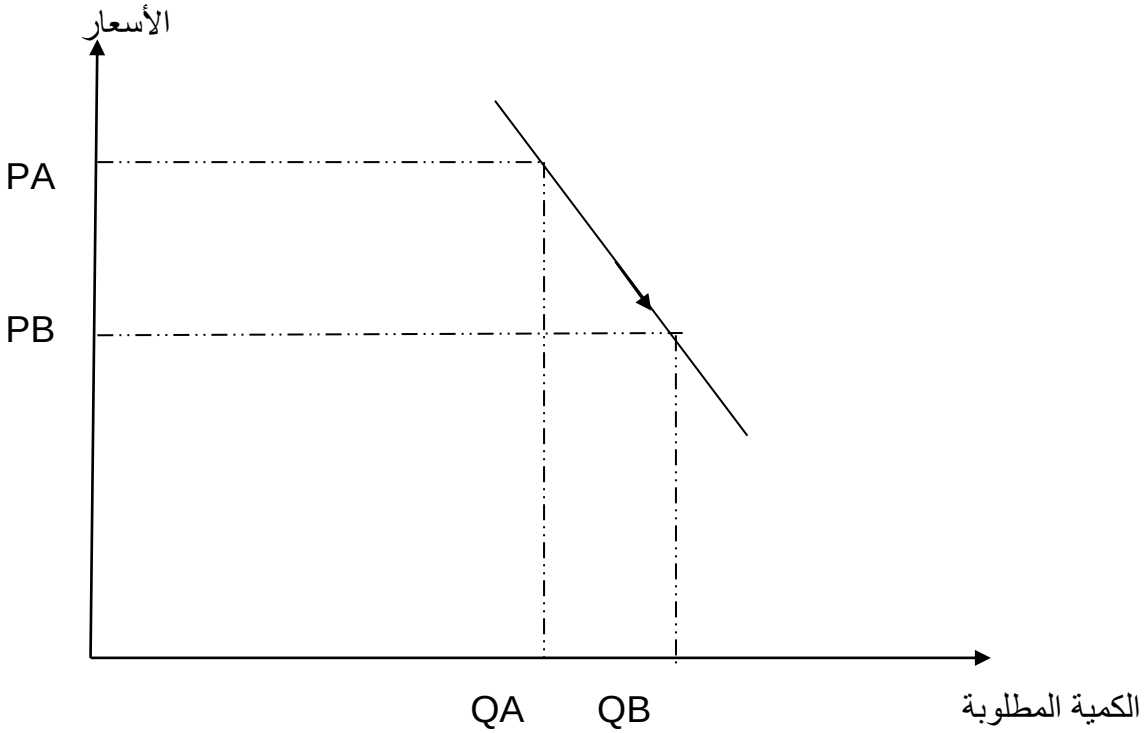

jean- Louis Caccomo, Fondements d'économie du tourisme (acteurs, marchés, stratégies), éditions de Boeck université, 1ére édition; parais, 2007

هذا، وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات التي توضح مدى مرونة الطلب السياحي نحو مسألة تسعير الخدمات السياحية المختلفة في الكثير من المواقف، إلا أنه من المرجح أنه في حالات أخرى كثيرة لا يهتم المستهلك السياحي بمسألة وجود تفاوت في أسعار البرامج والرحلات السياحية وذلك قياسا بعدم طول فترة هذه البرامج من جهة، ولأن السائح يهدف في الأساس إلى تخصيص مبالغ معينة لإنفاقها على هذه البرامج ولا يهتم بمسألة التوفير من جهة أخرى خاصة عندما يتعلق الأمر بانتقال سائحي الدول الغنية من قارتي أوربا وأمريكا الشمالية. وعلى الرغم من دخول وتوظيف العديد من التطبيقات المادية والتكنولوجية داخل صناعة السياحة خاصة في المسائل المتعلقة بالحجز والإقامة وتقديم الطعام، فإن ذلك الأمر لم يعد يغني صناعة السياحة كما هو الحال في الصناعات الأخرى، حيث أن هذه الصناعة في

الأساس تتعلق بتكوين علاقات وروابط إنسانية واجتماعية بين الزوار من جهة، ومقدمي الخدمة وأبناء المجتمع المضيف من جهة أخرى. حيث يهتم ويرغب الزوار "السائحين" في الشعور بالألفة والأمان، بينما يرغب مقدمو الخدمة في تكوين انطباع جيد وتكوين وتعزيز العلامة التجارية الخاصة بهم.

ودائما ما يهتم الزوار "كعامل مشترك" بأهمية العامل الإنساني- المهني في التعامل للتأثير فيهم والحصول على المتعة المرغوبة جراء استهلاك الخدمات السياحية. وهذا العامل الإنساني المهني يشمل ما يلي :

الإسلوب المهني- المواقف الإيجابية- الأدب- الكفاءة- الدقة- المعرفة الجيدة للمنتج- تحمل مسئولية رجل المبيعات[20] . **الأسلوب المهني** يرتبط بالتعامل بحرفية واتقان مع المستهلك من حيث كيفية استقباله والتعامل معه في كافة المواقف المرتبطة بالعمل خاصة إذا تعلق الأمر بالحفاظ على خصوصية المستهلك والحرص على سمعة الشركة **المواقف الإيجابية** تتعلق بالتفاعل الوجداني واظهار الحماسة للمستهلك عند اختيار الخدمات السياحية المختلفة وعدم التدخل في تسعيرة الخدمات ، إن النجاح يتحقق بشكل رئيسي من خلال جذب انتباه العملاء واثارة اهتمامهم من خلال المواقف الايجابية[21]. المسألة الخاصة **بالأدب** تتعلق باستخدام التعبيرات المهذبة أثناء الحوار مع المستهلك وعدم مقاطعته بالاضافة إلى تجنب الاختلاف مع المستهلك فيما يتعلق بإبداء الآراء الشخصية مع استخدام الابتسامة بشكل دائم مما يعبر عن حفاوة الاستقبال والتعامل. **الكفاءة** تتعلق بمواقف البائع أو الموظف داخل صناعة السياحة من حيث تنمية مهاراته المختلفة ونظرته المتعلقة بالعمل من حيث كونه واجب روتيني ثقيل ومل أو موقف شراء يتطلب الكثير من التحدي والإثارة واكتساب المعارف المطلوبة لتنمية المهارات المختلفة والتعامل مع المستهلك السياحي بشكل فعال. وترتبط **الدقة** بمدى انجاز الخدمة بصورة صحيحة من أول مرة[22]، وذلك من حيث إعطاء معلومات صحيحة ودقيقة بخصوص توقيت الرحلات وأسعار وتفاصيل البرامج السياحية المختلفة مع الفحص الدقيق لكافة مستندات ووثائق ورسائل السفر الخاصة بالمستهلكين. وتأتي **معرفة المنتج** من خلال اكتساب البائع للمزيد من الخبرات وتوسيع معارفه ومداركه عن مواقع وتفاصيل المقاصد السياحية المختلفة بشكل يؤدي إلى اكتساب مصداقية المستهلك بشكل فوري واتخاذ قرار الشراء. أخيرا فإن **تحمل مسئولية البيع** من جانب رجل المبيعات تتضمن عدة

[20] John&Lisa Burton,Interpersonal Skills For Travel And Tourism,Longman,England,1994.P23.

[21] نادية بوشاشية، نوري منير، جودة الخدمة السياحية وأثرها على ولاء السائح، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد18، الجزائر، 2017، ص74.

[22] ، ص37.2000للنشر والتوزيع، ، دار الثقافة9001 قاسم نايف علوان ، ادارة الجودة الشاملة ومتطلبات الايزو ،

مبادئ أبرزها القيام بأعباء إتمام العمل من حيث احترام القواعد واللوائح الخاصة بالعمل ومسألة التحفيز الشخصي للبائع وتوفير التسهيلات المختلفة للسائح من خلال التعاون مع الأطراف المختلفة والبحث في أي شكاوي متعلقة بسوء مستوى الخدمات المقدمة.

3. : المحور العملي: دراسات حالة مؤسسات سياحية "حالات افتراضية"

دراسة حالة (1)– وكالة سفر سياحي (الأسلوب المهني–الولاء)

استقبل توم "موظف حجز صغير السن" مكالمة هاتفية عاجلة موجهة للمشرفة الخاصة به والتي كانت خارجة لتناول طعام الغذاء، وبعد وقت الغذاء، تلقى توم اتصال أخر من نفس الشخص وأصبح توم في حيرة بسبب غياب مشرفته في نفس الوقت الذي شعر فيه بعدم الراحة بسبب إصرار المستعلم على السؤال، وتعدت فترة غياب المشرفة نحو الساعة والنصف، وبدأ توم في الشعور بالعصبية بسبب اضطراره لتقديم مبررات لهذا الغياب. وعندما اتصل نفس الشخص المستعلم للمرة الثالثة، لم يستطيع توم أن يتمالك أعصابه أكثر وأبلغ المستعلم أن المشرفة ربما ذهبت لتناول طعام الغذاء المتأخر ، وأنه ربما يستطيع الاتصال بها في اليوم التالي صباحا لأنها قد لا تأتي في الموعد المحدد. وقد كان من المحتمل إدراك أن موظف الحجز شعر بأنه مضطر لتقديم أعذار نيابة عن المشرفة بشكل غير مقنع، حيث كان في حيرة من جانبه لاضطراره لتوضيح سبب غياب هذه المشرفة خاصة مع اتصال الشخص المستعلم ثلاث مرات. وعلى الرغم من صعوبة موقف الموظف وشعوره بضرورة تقديم مبررات، فإن تقديم المبرر السابق يبدو بكونه بعيد عن الأسلوب المهني. حيث أن قوله بعصبية " أن المشرفة تكون متأخرة" – مهما كان مدى صدق هذه الجملة– ينقل للمستعلم صورة سيئة للعلاقة بين الشركة والموظفين. مما قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالعمل.

في هذه الحالة: الموظف لابد أن يتحلى بالحرص والمصداقية ، فهل كان الموظف توم محتاج فعلا للاعتراف أن المشرفة كانت لا تزال تتناول طعام الغذاء؟ كان من الممكن والواجب أن يوضح أن المشرفة لم تعود بعد أو أنها غير متاحة في الوقت الحالي وأن رسالة المستعلم سوف يتم توصيلها بمجرد الوصول إلى المشرفة. إن مثل هذه العبارات : **لم تعود بعد– غير متاحة في الوقت الحالي** تبدو واضحة تماما للمستعلم الذي اتصل ثلاث مرات. إن الملاحظات العرضية قد يكون لها تأثير ضار على سمعة الشركة التجارية خاصة إذا كانت الرسالة المنقولة تعطي انطباع عن عدم كفاءة الشركة.

كما أن ولاء الموظف لا ينبغي أن يكون للمنظمة التي ينتسب إليها فقط، ولكن أيضا للمنظمات الأخرى خاصة إذا كان الأمر متعلق بمواجهة المستهلك بشكل مباشر. فمن الممكن أن يتم تبني رأي

خاص" سلبي" عن شخص ما أو شركة نقوم بالتعامل معها تجاريا حيث قد يسود الاعتقاد بين مجموعة من الرفقاء بأنه من الأفضل اجتناب شركة أو أشخاص معينين، أو بأنهم قد يعملوا بكفاءة أقل. إن التعامل الحريص من قبل الموظف يهدف إلى حماية المصالح الخاصة بالمستهلك وتقديم نصائح ومشورات ذات قيمة. وهذا لا يمكن تحقيقه أو الوصول إليه من خلال تقديم معلومات أو أراء سلبية عن الشركات والمنظمات الأخرى. وهناك عبارات لابد من اجتنابها مثل: (لا أستطيع المضي قدما معهم- أنا غير مندهش بسبب عدم استطاعتك الاتصال بهم- عندي مشاكل مستمرة مع هؤلاء الأشخاص).

دراسة حالة (2)- وكالة سفر سياحي (المواقف الإيجابية- الدقة)

عندما بدأ أحد الأشخاص العمل في مجال صناعة السفر داخل وكالة صغيرة للبيع المفرد كان يديرها ويملكها شخص كيس جدا وذو معرفة وكان محبوبا ومحترما من قبل جميع الزبائن. وفي أحد الأيام كان هذا الشخص يستمع إلى المدير بينما كان يتعامل مع بعض العملاء، الذين كانوا يرغبون في حجز مقاعد طائرة نحو مدينة مالجا على نحو مستعجل جدا. ولقد تعلم الموظف من هذا الموقف دروس قيمة أفادته في تعامله مع العملاء. ولقد حدثت هذه الواقعة في تلك الفترة التي سبقت إدخال كل بيانات ومعلومات السفر على أجهزة الكمبيوتر. قام المدير بالاتصال بعدة شركات للنظر في إمكانية الحجز للزبون وقد أخذ ذلك الأمر بعض الوقت. وبينما كان ينتظر المدير التواصل مع أحد المشغلين، بدأ في الحديث مع العملاء وانتهى إلى سؤالهم عن مدى جدوى عمل بعض الاختيارات العامة للخطوط الجوية العاملة في إحدى المسارات. ولقد أصبح الأمر بمثابة توليد أفكار من جانب المدير ودخل في التفاصيل العملية الخاصة بمدى جدوى أو عدم جدوى كل شركة نقل جوي. وأوضح قائلا: أسوأ رحلة جوية على الإطلاق بالنسبة لي كانت **الرحلة B**: شركة الخطوط الجوية **B**، حيث أن طاقم العمل كان ردئ، مستوى الطعام كان سئ ولم يكن هناك حتى سوق حرة للسلع. وقام العميل بتوجيه الشكر للمدير على النصيحة ثم تحول الاهتمام للمكالمة الهاتفية التي قام منظم الرحلات بالرد عليها، حيث أوضح: لا يوجد إلى الآن أي إمكانية ، ولكن هناك فرصة لهذا الطلب في الحصول على رحلة جوية ذات توقيت وسعر مناسب، وعند ذلك، شعر العملاء بالسعادة بسبب السعر "المنخفض" وقاموا بعملية الحجز على الفور.

وفي الوقت الذي بدأ فيه كل من المدير ومنظم الرحلات في عملية الحجز، قام العميل بتوجيه هذا السؤال:

" بمناسبة هذا الأمر- أي خطوط جوية سوف نسافر عليها؟ "

وقام المدير بتحويل السؤال إلى منظم الرحلات الذي أبدى عدم ارتياح في البداية، ثم نظر إلى المستهلك وأجاب بشكل سريع بأن السفر سوف يكون على الخطوط الجوية B.

وقد قام المستهلك برفض العرض على الفور مما تسبب في فقدان المدير لعملية البيع، حيث أن رأيه السابق في هذه الخطوط الجوية قد تم الأخذ به حرفيا ولم يكن هناك أي سبيل يستطيع من خلاله استرجاع ثقة المستهلك في هذه الشركة. وقد كان ذلك بسبب عدم التريث في الحديث وفي هذه الحالة ، فإن ذلك كان يعني ضياع فرصة بيع قيمة.

دراسة حالة(3)– وكالة سفر سياحي (تحمل مسئولية رجل المبيعات)

جلست الموظفة لويز مشغولة في مكتبها، ثم التقطت الهاتف للرد على استفسارات سيدة بخصوص الترتيبات المتعلقة بالتأشيرة لزيارة منطقة الشرق الأقصى. لم تكن لويز تملك الإجابة الجاهزة لكنها وعدت بالبحث في المعلومات التي طلبتها العميلة وقالت: **سوف اتصل بكي بمجرد كشفي عن هذه المعلومات.** وبعد مرور ثلاث ساعات قامت لويز بالاتصال بالعميلة لتقديم المعلومات المطلوبة، وقامت العميلة بتوجيه الشكر لها، ولكن اعتقدت أنها لاتتمتع بالكفاءة المطلوبة بسبب التأخر في الرد.

ويعمل أيضا الموظف فيليب في مكتب متكدس بالعمل، والتقط الهاتف للرد على استفسارات عميل يرغب في الحصول على معلومات بخصوص الرحلات الجوية المتجهة إلى أستراليا. وقام فيليب بالتصرف مثل لويز حيث وعد بتقديم المعلومات المطلوبة في مكالمة لاحقة، لكن تصرف بمرونة أكبر من حيث إعطاء موعد تقديم هذه المعلومات حيث أوضح:

سوف أتصل بك خلال نصف ساعة السيد....

وقام الموظف فيليب بالاتصال بالعميل بعد فترة ساعتين معتذرا له عن التأخير، وأن هناك تكدس كبير للعمل داخل وكالة السفر وأن المعاملة الحالية مع المستهلك كانت الأولى من نوعها في الصباح. وهنا قام المستهلك بشكر الموظف على مجهوده الكبير، ولكنه نظر أيضا له بكونه يفتقد الكفاءة وشعر بالعصبية بسبب اضطراره للانتظار للحصول على الإجابة.

وتعمل الموظفة أليسون في وكالة سفر داخل المدينة، حيث غالبا ما يدخل الناس ويخرجون والتقطت أليسون الهاتف بعد الساعة العاشرة للرد على استفسارات عميل بشأن الحصول على نصائح عامة متعلقة بالذهاب لمقصد سياحي وبعض المقترحات المتعلقة برحلات أجازة الأسرة وهنا وعدت الموظفة أليسون بالرد على المكالمة، على الرغم من أنها قد أوضحت للعميل أن الأمر قد يتعطل قليلا، حيث صرحت:

نحن مشغولون في الوقت الحالي لذلك لا أستطيع أن أجزم أنني سوف أرد عليكي لاحقا، لكنني أعدك بأن أتصل بكي على تمام الساعة الثانية عشر.

ثم أتصلت الموظفة أليسون بالعميل قبل الساعة الحادية عشر لتقديم المعلومات المطلوبة. وقام العميل بشكرها بحفاوة حيث تأثر بكفاءتها الكبيرة في التعامل حيث لم يكن يتوقع أن تتصل به قبل منتصف اليوم "الساعة الثانية عشر".

دراسة حالة (4)– شركة سفر وسياحة (الأدب– تحمل مسئولية البيع)

قامت عائلة سواميس Soames بحجز إجازة في مدينة ماخورجا Majorca وقامت بالاتصال بموظف السفر التنفيذي –السيدة سوزان– للحصول على نصائح متعلقة بتأجير سيارة. السيدة سوزان كانت معروفة بأنها شخصية متفتحة وعندها روح التعاون وكان مديرها يعتبرها أحد أفضل الموظفين التنفيذيين في الجزيرة. ولقد مرت السيدة سوزان بيوم طويل وصعب جدا مما جعلها تشعر بالارهاق. وكان عليها التعامل مع مشكلة متعلقة بالمنتجع قد حدثت نتيجة لإهمال من جانب الموظفين المكلفين بالتعامل مع دولة المملكة المتحدة. وعندما وصل السيد سواميس وزوجته لمكتبها لم تكن الموظفة سوزان تشعر بالرغبة في الحديث معهم، وأبدت أقل قدر ممكن من الاهتمام وقامت بتسليمهم كتيب صغير وطلبت منهم الرجوع عند اتخاذ القرار بخصوص نوعية السيارة التي يرغبون في استئجارها. ولقد أدركت الموظفة أنها لم تقدم خدمات في المستوى المعتاد لها ولكنها أرادت فقط أن تتنفس الصعداء بعد يوم عمل صعب ومزعج.

ولقد شعر السيد سواميس وزوجته بالحيرة نحو هذه الخدمات المقدمة وشعروا أنه كان من الواجب أن يتلقوا معاملة أفضل. كما شعروا أن السيدة سوزان كانت ترفض التعامل مع احتياجاتهم وأنهم كانوا مصدر إزعاج بالنسبة لها. وصرحت زوجة السيد سواميس:

أعتقد أن الأمر كان بعيدا عن الكياسة والأدب. أليس كذلك جيم؟

أجابها قائلا:

لا أعرف إذا ماكنا سوف نتعامل مع شركة السفر هذه في العام المقبل

وردت السيدة قائلة:

لم تبدي السيدة سوزان القدر الأقل في الاهتمام بنا. أليس كذلك؟

ولقد تمثلت المشكلة الخاصة بالسيدة سوزان في أن مستوى التحفيز المرتفع الخاص بها قد انخفض بسبب المشاكل السابقة التي كان ينبغي عليها التعامل معها. عندما وصل السيد سواميس وزوجته كانت السيدة سوزان تشعر بأنها غير محفزة، مما أثر بالتالي على مستوى الأداء الخاص بها. وبشكل متوقع، لم يشعر الزوجان بالسعادة بعد التعامل معهما بهذا الشكل، وكنتيجة طبيعية لذلك، سوف يعمدان إلى التعامل مع شركة أخرى للإجازة القادمة[23].

. دراسة حالة (5)– فندق (الأسلوب المهني– المواقف الايجابية)

السفر إلى باريس نحو قلعة الأمراء في فترة أعياد الميلاد، في المساء يتجمع عدد كبير من أفراد مجموعة سياحية متنوعة تستقل الحافلة في العاصمة الفرنسية، متجهة نحو الفندق المتوقع الوصول إليه، وهنا يكتشف المرشد السياحي أن الغرف المخصصة لإيواء هذه المجموعة غير كافية "وأنه سوف يكون هناك عجز فيما يتعلق بعملية تخصيص الغرف لأفراد هذه المجموعة السياحية". فقد كان الموسم السياحي في ذروته وباريس مكتظة جدا بالحركة، ومن المستحيل العثور على مكان آخر. فما هو العمل ؟. هنا يلجأ المرشد السياحي إلى القيام بعملية احصاء تلك الغرف غير المتوفرة ويلاحظ التركيب النوعي الخاص بالمجموعة السياحية، وعند ذلك يأخذ على حدة الأشخاص الأكثر شبابا ويقول لهم: أيها الشباب لقد وصلنا إلى باريس هل تريدون التنزه قليلا وترك المبيت؟ فلنذهب للتمتع والبهجة، وبذلك يأخذ الأشخاص غير المخصص لهم غرف فندقية في جولة طوال الليل إلى حين تدارك الموقف ، محولا بذلك تلك اللحظات الكارثية التي كان يمكن أن تبدأ بها عملية السفر إلى أمسية جميلة لا يستطيع السائحون نسيانها[24].

4. المناقشة والاستنتاجات:

يكمن سر نجاح صناعة السياحة في عمل أبحاث ودراسات وتنبؤات خاصة بعملية الطلب السياحي سواء من حيث الكم " قياس حجم الطلب في الحاضر للتنبؤ به مستقبلا" أو من حيث الكيف والذي يعني عمل دراسات خاصة بسلوك السائح الذي يتميز بطبيعة استهلاك مغايرة إلى حد كبير لاستهلاك المنتجات الأخرى الغير سياحية (من حيث عدم قابلية تكرار الاستهلاك وإمكانية الاستبدال ....الخ)، ويتبع ذلك التحديد الدقيق لتلك المتغيرات المؤثرة على عملية الاستهلاك السياحي ومقابلتها بالأساليب الضرورية التي تقنع المستهلك بالمنتجات والخدمات السياحية المقدمة. ولا يعتمد

[23] Jon&Burton: Op,Cit, PP:25.26.30.33

[24] Columbo & Rossi& Zanchi(1997). Laboratorio dei servizi di ricevimento, Milano: Markes Editiore,Italy,P55.

استهلاك المنتجات السياحية على مدى جودة الخدمة والإشباع المتحصل عليه فحسب ولكن يعتمد في الأساس على تلك المسألة المتعلقة بالتفضيلات والأهواء الشخصية والميول والتكوينات الثقافية والاجتماعية والدينية والعمرية المختلفة. ومن الناحية السيكولوجية المتعلقة بشراء المنتج السياحي، فإن هذه التفضيلات والأذواق المختلفة لابد أن تخضع لقوة المعالجات التسويقية بحيث أنها تكون بمثابة كتاب مفتوح أمام الإدارة التسويقية سعيا نحو سد الفجوة بين وجود الحاجة للشراء واتخاذ قرار الشراء، بحيث أن ذلك الأمر يشمل كيفية التعامل مع المستهلك السياحي من حيث استخدام الأساليب المهنية المناسبة قبل شراء المنتج وأثناء استهلاكه كوسيلة مناسبة للتأثير الايجابي على تلك الدوافع الموجودة داخل نفسية المستهلك وجعله يفكر في تكرار تلك المواقف الخاصة بالطلب السياحي. إن السلوك الإنساني للمستهلك السياحي لا يحدث أو يصدر بشكل تلقائي أو عفوي، بل يعتبر محصلة أو نتيجة للعديد من الظروف البيئية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والنفسية التي تشكل خصائص وصفات هذا المستهلك والتنبؤ بها يشكل أحد أهم أعمال جهاز التسويق السياحي، ولكن يتعذر في أغلب الأحيان فهم الدوافع المحركة لهذا السلوك بسبب الغموض الذي قد يكتنف تفسير مسألة الدوافع السياحية في الكثير من الأحيان بسبب عدم القدرة على فهم وتفسير كل مايحيط بها بسبب تعقد وتشابك المتغيرات البيئية والزمنية المحيطة بالمستهلك السياحي. إن أبعاد الجودة في تقديم وطرح المنتجات السياحية لا ترتبط في الأساس بجودة المنتج المادي المقدم " غرفة نوم فندقية- مقعد طائرة- وجبات طعام..الخ" فحسب، ولكن هذه الجودة لها أبعاد هامة إنسانية وشخصية يعتمد تحقيقها على الربط مابين المستهلك والمؤسسة التي يتعامل معها وعدم تفضيله مؤسسات سياحية أخرى من خلال تحقيق ذلك الإشباع للمستهلك والذي يشمل تجاوز توقعات المستهلك السياحي نحو مستوى جودة الخدمات المقدمة، بحيث أن مدى ولاء العميل للمؤسسة السياحية سوف يعتمد في الأساس أو ينبع من تكوين الثقة لديه والتي تأتي بدورها من مسألة تجاوز توقعات العميل ايجابيا بحيث أن الجودة المتصورة ذهنيا تكون أكبر من التوقعات . وليس كما هو الحال عكسيا، حيث يختفي الولاء.

الجودة المدركة > التوقعات ⟸ كسب الثقة ⟸ الولاء للمنظمة

الجودة المدركة < التوقعات ⟸ فقد الثقة ⟸ عدم الولاء للمنظمة

إن فهم والكشف عن حاجات ومتطلبات المستهلك السياحي يعتبر من ضمن أهم أولويات عمل جهاز التسويق السياحي سعيا نحو تحويل هذه الحاجات إلى حالة "**الطلب السياحي**" التي يعقبها عملية شراء المنتج السياحي. وهذا الفهم لابد أن ينطلق من عمل أبحاث دراسات خاصة بالسوق السياحي من حيث قياس عملية الطلب السياحي وخصائصها المختلفة كمحدد هام لفهم وتفسير حركة الأشخاص المختلفة

داخل هذا السوق. ولقد تزايدت أهمية وحساسية موضوع تنافسية السياحة الدولية في العقود الأخيرة بسبب وجود ذلك التنافس الشديد بين المقاصد السياحية المتطورة و المتنامية من جهة، مع تغير أذواق وتفضيلات السائحين ،الذين أصبحوا أكثر المامية وأكثر صعوبة في الإقناع more complex من جهة أخرى الأمر الذي يضع تحدي كبير ومستمر" خاصة أمام المقاصد السياحية التقليدية" لمحاولة الوصول لهؤلاء المستهلكون. ويلاحظ هنا أن طبيعة تغير هذا العصر الحديث في القرن الواحد والعشرين ، بشكل متسارع وغير مسبوق سوف يكون لها آثر على مضاعفة جهود رجال التسويق السياحي خاصة مع ما يصاحب ذلك الأمر من وجود تغير كبير في خصائص ومميزات الطلب السياحي الحديث حيث أهم ما يميزها هو ظهور ذلك المستهلك الحديث ذو القدرة الأكبر على تمييز والتفريق بين المنتجات السياحية المختلفة. إن تطور مستويات المعيشة في النصف قرن الأخير بشكل غير مسبوق في جميع القرون السابقة قد نتج عنه حدوث تغيرات سلوكية أفضت إلى تغير الطريقة التي ينظر بها المستهلك الحديث إلى المنتج " الخدمة" وأصبح أكثر ما يميز هذه العملية الاستهلاكية هو أن المستهلك السياحي قد أصبح **جزأ لا يتجزأ من عناصر العملية الاستهلاكية** وأصبح لا ينظر فقط أو يركز على ذلك الإشباع المتحصل عليه من شراء المنتج السياحي، بل أصبح يركز على مقدار ذلك الإشباع المتحصل عليه من استهلاك المنتج، وأصبح دوره بمثابة المقيم للخدمة جنبا إلى جنب مع تقييم إدارة المؤسسة السياحية نفسها، بحيث يتابع تنفيذ هذه الخدمة من حيث مقدار ذلك التفاعل والتجاوب من جانب مزودي الخدمات السياحية وهذا التفاعل يعتمد على كسب ود المستهلك من خلال **إتباع الأساليب النفسية** المناسبة في التعامل خاصة في المواقف المتعلقة بالأزمات والمواقف الطارئة الغير متوقعة ، وبالتالي فإن طرق التعامل المختلفة سواء من جانب أبناء المجتمع المضيف أو من جانب القائمين على العمل السياحي في ذلك المجتمع من خلال ما تم عرضه في الجانبين النظري والعملي " **دراسات الحالة**" سوف تقابل بتقييم دقيق من قبل المستهلكين لها وسوف يكون لها تأثير مباشر على اتخاذ قرار الشراء " الطلب السياحي".

المقترحات والتوصيات:

أولا: إن قياس المؤشرات والإحصائيات الخاصة بعملية الطلب السياحي سوف يكون من الأمور الهامة جدا لأجهزة السياحة في الدولة المعنية، حيث أن مقتضيات التنمية السياحية الصحيحة تفرض على الدولة توفير قاعدة بيانات قوية كمية وكيفية خاصة بمؤشرات الطلب السياحي في الحاضر، وذلك بهدف رسم تقديرات معينة لما يكون في الحاضر وما ينبغي أن يكون في المستقبل لمصلحة عملية التنمية السياحية.

ثانيا: مع تسارع التغيرات في خصائص الطلب السياحي في العصر الحديث، فإنه سوف تتزايد أهمية متابعة قياس عملية الطلب السياحي،كما أنه سوف يكون هناك دور كبير لأجهزة التسويق السياحي، يكمن في أن تفعيل قنوات الاتصال الرسمي "الدعاية والاعلانات والترويج" قد يكون من الأمور الحاسمة للوصول إلى هذه الفئات والشرائح المختلفة داخل السوق السياحي بهدف تصميم البرامج السياحية المختلفة وخلق عملية الإقناع للشراء.

ثالثا: سيكون من الهام جدا أيضا وضع برامج تسعيرية مناسبة لشرائح السوق السياحي المختلفة على ضؤ تلك التغيرات المشار إليها ، بحيث لايتم التركيز فقط على وضع أسعار منخفضة أو متوسطة، حيث أنه مع تزايد ارتفاع مستويات المعيشة " خاصة في الدول المتقدمة" فإنه سوف لن يتم الالتفات كثيرا إلى مسألة الأسعار المنخفضة " خاصة من جانب رجال الأعمال".

رابعا: إن جهود جهاز التسويق السياحي لابد أن تتناسب مع التغيرات في خصائص الطلب السياحي الناتجة من تطور مستويات المعيشة العالمية " خاصة تزايد استخدام وسيلة الإنترنت والتقنيات المختلفة مثل تقنية الاتصال المتحرك بالإنترنت ونموها بشكل متسارع داخل أسواق أوربا – أمريكا اللاتينية"، والاستفادة إلى أقصى حد ممكن من هذه التغيرات المعيشية بالتقريب بين هذه الفئات المختلفة المستخدمة لهذه التقنيات وبين المنتج السياحي .

خامسا: إن الاهتمام بالعنصر البشري داخل صناعة سياحة سوف يكون أحد أهم محددات خلق عملية طلب سياحي قوية، وذلك يستدعي هنا خلق عمليات توعية للمجتمع المحلي لمحاولة كسب والتأثير في سلوكيات السائحين بالإيجاب ودفعهم لتكرار الزيارة السياحية. كما يستدعي ذلك الإهتمام بالطبقات العاملة داخل المؤسسات السياحية المختلفة من حيث اختيار العناصر المؤهلة وعمل برامج تدريبية وثقافية خاصة بأساليب التعامل مع المستهلك السياحي في المواقف المختلفة والتركيز على الأساليب النفسية في التعامل لكسب ود المستهلك السياحي وعمل دعاية كبيرة للمنتج السياحي بحيث تخلق عملية الطلب السياحي في المستقبل.

5. قائمة المصادر:

المصادر العربية:

- حميد الطائي، "أصول صناعة السياحة"، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى، 2001.
- حميد الطائي، بشير العلاق، تسويق الخدمات، دار زهران، عمان. 2000.

– حسن أصليحة، محددات دالتي الطلب والعرض السياحي،رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، الجزائر، 2014.

– خالد كواش، مكانة و أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية (حالة الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع التخطيط، جامعة الجزائر.

– سراب إلياس وآخرون: تسويق الخدمات السياحية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1 ، الأردن، 2002

– سالم حميد، سلوك السائح ودوره في تحديد النمط السياحي، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، 2007.

– قاسم نايف علوان ، ادارة الجودة الشاملة ومتطلبات الايزو ،9001 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2000.

– مروان صحراوي، التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر القايد، الجزائر، 2012.

– نزار عبد المجيد البرواري،أحمد محمد البرزنجي،استراتيجيات التسويق(المفاهيم،الأسس،الوظائف)، دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن،الطبعة2 .2008.

– نادية بوشاشية، نوري منير، جودة الخدمة السياحية وأثرها على ولاء السائح، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد18، الجزائر، 2017.

المصادر الأجنبية:

- Arturo Molina, Mar Gomezl , David Martin, Tourism marketing information and destination image management, African Journal of Business Management Vol. 4(5), pp. 722-728, May 2010.
- Columbo & Rossi& Zanchi(1997). Laboratorio dei servizi di ricevimento, Milano: Markes Editiore,Italy.
- Engel, J. F., Blackwell, R. D., & Miniard, R. W. (1995). Consumer behavior. Fort Worth, TX: Dryden Press.
- jean- Louis Caccomo, Fondements d'économie du tourisme (acteurs, marchés, stratégies), éditions de Boeck université, 1ére édition; parais, 2007.
- John&Lisa Burton,Interpersonal Skills For Travel And Tourism,Longman,England,1994.

- J C Holloway . C Robinson, Marketing for Tourism,Third Edition, England,1995.
- McIntosh/ Goeldner/Ritchie، Tourism ،Principles، Practices Philosophies ، Seventh Edition ،John Wiley&Sons،Inc،New York،1995.
- Mill, R., & Morrison, A. (2002). The tourist system (4th ed.). Dubuque, IA: Kendall/Hunt.
- Solomon, M. R. (1996). Consumer behavior (3rd ed.). Engle-wood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- Stephen Page, Tourism Management, Elsevier Ltd,2007.
- Slavica Tomić, Ksenija Leković & Jelena Tadić (2019) Consumer behaviour: the influence of age and family structure on the choice of activities in a tourist destination, Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 32:1, 755-771, DOI: 10.1080/1331677X.2019.1579663
- The characteristics and specific features of modern tourist demand, Report, Annals of DAAAM & Proceedings, January 01,2009.
- Wieslaw Bogdan Alejziak .Tourism in the face of 21st Century's Challenges, ,Paper, Institute of Tourism Academy of Physical Education Cracow, Poland.